

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير

مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الدورة الخامسة والعشرون)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/37/15)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

الرموز

يرمز الى وثائق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية والهيئات الرئيسية المنفردة عنه ، بالرموز التالية :

A/CONF.46/-	الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/-	الدورات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
TD/B/-	مجلس التجارة والتنمية
TD/B/C.1/-	لجنة السلع الاساسية
TD/B/C.2/-	لجنة المصنوعات
TD/B/C.3/-	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة
TD/B/C.4/-	لجنة النقل البحري
TD/B/C.5/-	اللجنة الخاصة المعنية بالانفليات
TD/B/C.6/-	لجنة نقل التكنولوجيا
TD/B/C.7/-	لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
TD/B/INF./-	الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية
TD/B/RBP/-	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمطارات التجارية التقييدية
TD/B/INF/-	مجموعة وثائق المجلس الاعلامية
TD/B/NCO/-	مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية

وهذرت المجلدات الثلاثة عن اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخاصة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 8.79.II.D.14) الذي يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع : 8.79.II.D.15) والمجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (رقم المبيع : 8.79.II.D.16) .

وتتألف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم سبقه بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل ١ (د - ٢) .

٣٦ (د - ٣) ، ٨٥ (د - ٤) ، ١٠١ (د - ٥) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ويتبعه بين قوسين رقم سبقه بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فان الرقم الدال على الدورة يكون سبقه بالحرفين " د / " .

المحاضر الموجزة

يرمز الى المحاضر الموجزة (حيث تنظم محاضر موجزة) للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجان الدورة الطهدة له • وللمجلس • بالرمز المناسب للهيئة المعنية (انظر اعلاه) متهوط بالحرفين "SR" • ولم توفر محاضر موجزة للدورة الخامسة للمؤتمر • ومنذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ • يصدر تصويب مجمع لجميع المحاضر الموجزة لكل دورة من دورات المجلس في المجلد الذي يحتوى على المحاضر الرسمية للدورة (TD/B/SR.---- and Corrigendum) • ويحتوى المجلد نفسه على جدول بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة • وجدول أعمال الدورة بصيغته المعدلة • وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول أعمال الدورة •

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات "للوثائق الرسمية" للمجلس • وذلك في شكل كراسات تتعلق بهند جدول الأعمال ذي الصلة •

الملاحق

تتضمن "الوثائق الرسمية" للمجلس ملاحق مرقمة هيانها كالتالي :

الطحق رقم	الدورة الرابعة والعشرون	رقم الوثيقة
١	القرارات والمقررات	TD/B/901
٢	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الخامسة	TD/B/902
الدورة الخامسة والعشرون		
١	القرارات والمقررات	TD/B/931
٢	تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الاستثنائية الأولى	TD/B/894
٣	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة	TD/B/906
٤	تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة	TD/B/921
٥	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة	TD/B/928

[الأصل : بالانكليزية]
[٢١ آذار/مارس ١٩٨٣]

المحتويات

الفقرات الصفحة

ك

..... مذكرة تمهيدية

الفصل

الجزء الأول - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن
الجزء الأول من دورته الخامسة
والعشرين . المعقودة في قصر
الأمم ، جنيف ، في الفترة من
٦ الى ٢٣ أيلول /سبتمبر
١٩٨٢

..... مقدمة ٢ ٣٤ - ١

الأول - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في
القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء
تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط
المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل في
الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي
جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي
للقواعد والمبادئ النازمة للعلاقات الاقتصادية الدولية
(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي
الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال) ٩ ٣٠٢ - ٣٥

الثاني - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقصورات
الآخري التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ،
وتتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء
بشأنها في دورته الخامسة والعشرين (البند ٢ من
جدول الأعمال) ٧١ ٤٥١ - ٣٠٣

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
ألف -	قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ١٥) ؛ مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية	٣٠٤ - ٣٤١ ٧١
باء -	قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٣٤٢ - ٣٥٤ ٨٠
جيم -	مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	٣٥٥ - ٤٤٨ ٨٣
دال -	مسائل أحيلت الى الجهاز الدائم للأونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)	٤٤٩ - ٤٥١ ١٠٣
الثالث -	تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٤٥٢ - ٤٦٤ ١٠٤
الرابع -	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٩ من جدول الأعمال)	٤٦٥ - ٦٠١ ١٠٧
ألف -	تجارة السلع الأساسية	٤٦٦ - ٤٩٣ ١٠٧
باء -	المصنوعات وشبه المصنوعات	٤٩٤ - ٥٤٤ ١١٢
١ -	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة	٤٩٤ - ٥٣١ ١١٢
٢ -	تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، عن دورته الثانية	٥٣٢ - ٥٤٤ ١٢١
جيم -	النقل البحري	٥٤٥ - ٥٦٤ ١٢٣
١ -	تقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن	٥٤٥ - ٥٥٥ ١٢٣
٢ -	تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة	٥٥٦ - ٥٦٤ ١٢٥

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
١٢٧	٥٨٠ - ٥٦٥	دال - الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا
١٣٠	٦٠١ - ٥٨١	هـ١ - الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
		الخامس - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ الأهداف والأعمال التحضيرية ، وجدول الأعمال المؤقت ، والتنظيم (البند ٦ من جدول الأعمال) . . .
١٣٥	٦٠٨ - ٦٠٢	السادس - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها (البند ٧ من جدول الأعمال)
١٣٧	٦٩٦ - ٦٠٩	السابع - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ١٠ من جدول الأعمال)
١٥٤	٧٣٧ - ٦٩٧	ألف - تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاؤتكاك والفاث عن دورته الخاصة عشرة
١٥٤	٧١٢ - ٦٩٧	ب١ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
١٥٧	٧١٤ - ٧١٣	جيم - الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح
١٥٨	٧٢٦ - ٧١٥	دال - التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة التي تتعلق بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
١٦٢	٧٣٧ - ٧٢٧	الثامن - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال)
١٦٥	٧٩٢ - ٧٣٨	ألف - افتتاح الدورة
١٦٥	٧٣٨	ب١ - انتخاب أعضاء المكتب
١٦٥	٧٣٩	جيم - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
١٦٥	٧٤٠	دال - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
١٦٦	٧٥٥ - ٧٤١	هـ١ - اعتماد التقرير المتعلق بمواثيق التفويض . . .
١٧٠	٧٥٦	

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١٧١	٧٥٧ - ٧٦٣	واو - العضوية والحضور
		زاي - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣
١٧٥	٧٦٤	حاي - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تاليفاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
١٧٦	٧٦٥	دال - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تاليفاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
١٧٦	٧٦٦ - ٧٦٨	هـ - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية
١٧٧	٧٦٩	كاف - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
١٧٧	٧٧٠	لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
١٧٨	٧٧١ - ٧٧٧	ميم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين ولدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتنظيم أعمال هاتين الدورتين
١٧٩	٧٧٨ - ٧٨٠	نون - قرار الجمعية العامة ٣٦/١١٧ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
١٧٩	٧٨١ - ٧٨٩	سين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
١٨١	٧٩٠	عين - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
١٨١	٧٩١	فـ - تأجيل الدورة
١٨١	٧٩٢	

المرفقات

١٨٥	القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
٢٠٠		الثاني - النصوص المحالة لاجراء مزيد من النظر فيها
٢٠٢		الثالث - الآثار المالية للاجراءات التي اتخذها المجلس
٢٠٣		الرابع - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للمجلس
٢٠٤		الخامس - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس
٢٠٦		السادس - الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس
		الجزء الثاني - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين ، المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف ، في الفترة من ١٩ الى ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢
٢١٧	٢ - ١	مقدمة
		الأول - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعاء نظمو المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين : قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (البند ٢ من جدول الأعمال)
٢١٨	٩٦ - ٣	الثاني - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية المتصلة بها (البنود ١ و ١١ و ١٣ من جدول الأعمال)
٢٣٩	١٢٢ - ٩٧	ألف - افتتاح الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين
٢٣٩	٩٧	باء - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
٢٣٩	٩٨	جيم - العضوية والحضور
٢٣٩	١٠٥ - ٩٩	دال - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
٢٤٢	١١٩ - ١٠٦	١ - الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
٢٤٣	١١٣ - ١٠٩	٢ - مسائل أخرى تتعلق بالجدول الزمني
٢٤٤	١١٩ - ١١٤	هـ - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
٢٤٥	١٢٠	واو - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
٢٤٥	١٢١	زاي - اختتام الدورة

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

الفصل

المرفقات

الاول -	القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول	
٢٤٧	من دورته الخامسة والعشرين	
٢٦٠	الثاني - الآثار المالية للإجراءات التي اتخذها المجلس	
٢٦١	الثالث - الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية	

الجزء الثالث - ملحق تقرير مجلس التجارة والتنمية عمن
الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين

٢٦٥	مقدمة	
٢٦٦	النصوص المقدمة بوصفها وثائق رسمية للدورة	أولا -
٢٧١	النصوص الأخرى	ثانيا -

مذكرة تهيئية

يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوي الثامن عشر (١) الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ . ويشمل هذا التقرير (٢) الفترة من ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ الى ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ويألف من التقرير المقدمة عن الأجزاء الأولى والثاني والثالث من الدورة العادية الرابعة والعشرين المعقودة في الفترة من ٨ الى ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٢ • ومن ١١ الى ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ • ومن ٣٠ حزيران / يونيو الى ٢ تموز / يولييه ١٩٨٢ (٣) والجزأين الأول والثاني من الدورة العادية الخامسة والعشرين المعقودة في الفترة من ٦ الى ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ والفترة من ١٩ الى ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ (٤) .

وأثناء الفترة التي يشطبها هذا التقرير • عقدت الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات يرد بيانها فيط يلي :

صدر التقرير
في الوثيقة

TD/B/884

الفترة

١١-٢ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٨١

الدورة

الاولى
فريق الخبراء الحكومي
الدولي المعني
بالممارسات التجارية
التنفيذية

TD/B/894

٨-١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢

الاستثنائية الاولى
لجنة السلع الاساسية

TD/B/902

١-٥ آذار / مارس ١٩٨٢

الفرقة العاملة المعنية الخامسة

TD/B/928

٣٠ آب / اغسطس - ٣ ايلول /
سبتمبر ١٩٨٢

والسادسة
بالخطة المتوسطة
الأجل والميزانية
المرنامجية

TD/B/904

١٣-٣٠ نيسان / ابريل
١٩٨٢

الدورة الاولى
الفريق التحضييري
الحكومي الدولي
المعني بشروط
تسجيل السفن

TD/B/906

٣-١١ أيار / مايو ١٩٨٢

الدورة الحادية
عشرة
اللجنة الخاصة
المعنية بالافضليات

TD/B/921

١١-٢٥ حزيران / يونيو
١٩٨٢

الدورة العاشرة
لجنة النقل البحري

الحواشي

(١) وردت التقارير السنوية السبعة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحق
" الوثائق الرسمية للجمعية العامة"، على النحو التالي :

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	الرمز
الأول	١٩٦٥/١٠/٢٩-١٩٦٥/١/١	العشرون	١٥	A/EC23/Rev.1
الثاني	١٩٦٦/٩/٢٤-١٩٦٥/١/٣١	الحادية والعشرون	١٥	A/6315/Rev.1 and Corr.1
الثالث	١٩٦٧/٩/٩-١٩٦٦/٩/٢٥	الثانية والعشرون	١٤	A/6714
الرابع	١٩٦٨/٩/٢٣-١٩٦٧/٩/١٠	الثالثة والعشرون	١٤	A/7214
الخامس	١٩٦٩/٩/٢٣-١٩٦٨/٩/٢٤	الرابعة والعشرون	١٦	A/7616 and Corr.2
السادس	١٩٧٠/١٠/١٣-١٩٦٩/٩/٢٤	الخامسة والعشرون	١٥	A/8015/Rev.1 and Corr.1
السابع	١٩٧١/٩/٢١-١٩٧٠/١٠/١٤	السادسة والعشرون	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	١٩٧٢/١٠/٢٥-١٩٧١/٩/٢٢	السابعة والعشرون	١٥	A/8715/Rev.1 and Corr.1
التاسع	١٩٧٣/٩/١١-١٩٧٢/١٠/٢٦	الثامنة والعشرون	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٩٧٥/١٠/٢-١٩٧٤/٩/١٤	التاسعة والعشرون	١٥	A/9615/Rev.1
الحادي عشر	١٩٧٥/١٠/٢-١٩٧٤/٩/١٤	الثلاثون	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	١٩٧٦/١٠/٢٣-١٩٧٥/١٠/٣	الحادية والثلاثون	١٥	A/31/15, vol. I and Corr.1 and vol. II
الثالث عشر	١٩٧٧/٩/١٠-١٩٧٦/١٠/٢٤	الثانية والثلاثون	١٥	A/32/15, vol. I and Corr.1 and vol. II
الرابع عشر	١٩٧٨/٩/١٧-١٩٧٧/٩/١١	الثالثة والثلاثون	١٥	A/33/15, vol. I and Corr.1 and vol. II

(يتبع)

الحواشي (تابع)

<u>الرمز</u>	<u>رقم الطبع</u>	<u>دورة الجمعية العامة</u>	<u>الفترة</u>	<u>التقرير السنوي</u>
A/34/15, vol.I and vol.II	١٥	الرابعة والثلاثون	١٩٧٩/١١/٢٣-١٩٧٨/٩/١٨	الخامس عشر
A/35/15, vol.I and vol.II	١٥	الخامسة والثلاثون	١٩٨٠/٩/٢٧-١٩٧٩/١١/٢٤	السادس عشر
A/36/15 and Corr.1	١٥	السادسة والثلاثون	١٩٨١/١١/٦-١٩٨٠/٩/٢٨	السابع عشر

(٢) لأسباب فنية ، يصدر هذا التقرير في مجلدين : المجلد الأول ويضم تقارير المجلس عن الأجزاء الأولى والثاني والثالث من دورته الرابعة والعشرين والمجلد الثاني يضم تقرير المجلس عن الجزأين الأول والثاني من دورته الخامسة والعشرين .

(٣) صدرت أصلاً بوصفها الوثائق TD/B/900 و TD/B/908 و TD/B/922 بالترتيب .

(٤) صدرت أصلاً بوصفها الوثيقة TD/B/930 و TD/B/934 و Add.1 بالترتيب .

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين*

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، في الفترة
من ٦ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

* صدر أصلا مستنسخا بالاستنسل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، بوصفه
الوثيقة A/37/15(vol. II Part I) .

١ - قام رئيس الدورة السابقة لمجلس التجارة والتنمية السيد ج. مارتينيز (الأرجنتين) بافتتاح الدورة الخامسة والعشرين للمجلس في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ولا حظ لدى استعراضه أعمال المجلس في الرابعة والعشرين أن المجلس قد أجرى نقاشا شاملا للحالة الاقتصادية في العالم والتوقعات المستقبلية. وقال ان من أهم نتائج تلك الدورة العرض السخي الذي تقدمت به يوغوسلافيا لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر في عام ١٩٨٣، وأعرب عن ارتياحه ازاء اعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بما يقرب من الاجماع.

٢ - وقال السيد ف. بلانكارت (سويسرا)، لدى جلوسه في مقعد الرئاسة بعد انتخابه رئيسا، انه يود أولا الاشادة بذكر السيد الرئيس السابق لطريقته البارعة في توجيه أعمال المجلس خلال فترة حساسة على نحو خاص، وذكر أن كل اجراء يتخذه المجلس في دورته الحالية سيكون له أثره على الدورة السادسة للأونكتاد. وأضاف أنه ثمة ثلاثة بنود في جدول الأعمال تستدعي اهتماما خاصا، وأهمها النظر في حالة التجارة والتنمية في العالم والتدابير اللازمة لتحسين هذا الوضع. وان مناقشة "قرار التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢" (أنظر الحاشية ٤) سوف تساعد دون شك على اظهار نقاطه الرئيسية وينبغي أن تكون دليلا للأمانة في اعداد تقييمها عن الحالة وهو التقييم الذي ستقدمه الى المؤتمر.

٣ - وأضاف قائلا ان التجارة والتنمية تواجهان اليوم، على ما يبدو، وضعاً مشيراً للقلق الشديد نظراً لركود الاقتصاد العالمي واختلال توازنه، والتدابير الحمائية الناجمة عن ذلك، وأوجه الجمود الهيكلي وازدياد البطالة بشكل مزعج واستخدام التضخم استخداماً ضالاً لمكافحة، اضافة الى العوائق الواقعية والشرعية على السواء، التي تتحكم في مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية.

٤ - واستدرك قائلا انه من الخطأ اغفال التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة، وأهم عناصره هو تزايد الترابط الاقتصادي وهذا الترابط هو تبادل للعلاقات ومن نتائجها المنطقية التعاون والتضامن - وهما الأساسان الوحيدان لتوطد النمو والتنمية.

٥ - وأضاف قائلا ان مهمة المجلس الأولى، على هذا الأساس، هي دراسة الوسائل الكفيلة بتأمين البلدان النامية من الحصول على منافع متزايدة من توسع التجارة الدولية. ولا حظ أن مديونية العالم الثالث قد ازدادت الى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار. وقد يمكن على أحسن تقدير التخفيف من وطأة هذا الوضع بتقديم مساعدات انمائية رسمية من البلدان الصناعية. غير أنه لا يمكن التوصل الى حل حقيقي للمشكلة الا من خلال زيادة الانتاجية في البلدان النامية نفسها. ولذلك فان من الضروري تشجيع التكيف الكمي والكيفي للسلع الأساسية مع متطلبات السوق ودعم الأسواق بالحد من التقلبات الحادة في الأسعار وضمان عائدات عادلة للمنتجين. ومن المستحسن أيضاً فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المنتجة لتعمل في ظروف مستقرة وتحررية الى أبعد مدى ممكن. ويفترض ذلك سلفاً، في جملة أمور، وجود آلية لضمان المجازفات الاستثمارية واحترام الملكية الفكرية. وأخيراً فان من الضروري أن تواصل كافة البلدان الصناعية اما مع الاقتصادات المخططة مركزياً أو مع الاقتصادات السوقية ضمان وصول السلع الأساسية والمصنوعات من البلدان النامية الى أسواقها وتحسين سبل الوصول هذه، وينبغي في الوقت نفسه التدرج في تحرير التجارة فيما بين البلدان النامية وتجاريتها مع البلدان المتقدمة. وبناء على ذلك، فثمة حاجة لا مفر منها لاعادة التشكيل على نحو خلاق مهما يكن المستوى الراهن للتصنيع او التنمية، باعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تقسيم دولي للعمل يفي بمصلحة الجميع من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

٦- وتابع يقول ان الهند الثاني الذي يستحق الاهتمام بصورة خاصة يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة السادسة للمؤتمر • وشدد على ضرورة ضمان ابقاء المؤتمر ضمن حدود معقولة وتنظيمه بشكل يسهل احراز نتائج ملموسة •

٧- ثالثاً ، وأضاف قائلاً ان الأعضاء يتحملون مسؤولية الوصول الى اتفاق حول طرائق التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية في الأونكتاد • وأن ما هو مطلوب هو محاولة ربط الحاجة الى احترام الهادى التي يقوم عليها الأونكتاد بالتضامن الذي تتعين المحافظة عليه ازاء تلك البلدان التي ترغب في الاسراع في التنمية من خلال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٨- وأكد على أن الجميع يتحملون نصيبها من المسؤولية بالنسبة لأعمال المجلس • وان كل مقرر يتخذ بالتصويت بدلاً من اتفاق الآراء ينتقص من جدارة الأونكتاد بالثقة • فالرأى العام ليس مهتماً بحجم أغلبية معينة وإنما بصلاية القاعدة السياسية التي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق للتقدم • وناشد الأعضاء التحلي بالمرونة والمضي قدماً في جو من العدالة البناءة •

٩- وقال الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي (١) انه رغم انعقاد المجلس في فترة أزمة واضطراب فهناك اليوم تقدير لأبعاد الأزمة أفضل مما كان سائداً منذ بضعة أشهر • فقد هزت المجتمع الدولي بعض التطورات المفاجئة وجعلته أكثر وعياً بخطورة المشاكل • بيد أن الأزمة لا تؤثر على جميع البلدان تقريباً فحسب بل لها وقعها أيضاً على النظم الدولية التي أقيمت للمساعدة على تنظيم سير العلاقات الاقتصادية الدولية • ومن ثم فالأزمة هي أزمة للحكومات وكذلك لتلك النظم • وقد سعى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ وضع تحليل متعمق لهذه التطورات وينبغي أن يساعد في المناقشات التي يجريها المجلس •

١٠- وشدد على أن جوانب الأزمة ، المتمثلة في الكساد السائد في البلدان المتقدمة ، ومما يصاحبها من الضغوط التضخمية والبطالة المتزايدة واختلال اسواق النقد الدولية ، وارتفاع أسعار الفائدة والتطورات الخطيرة في مجال الديون الخارجية ، ليست الا جزءاً من القصة • إذ أن خطط التنمية تتقلص في بلد تلو الآخر بالتدرج وأحياناً بلا هوادة • وتظهر فجوات في المدفوعات دون أن يبدو في الأفق حل لها ، وتقع على الموارد المتاحة لخدمة الديون الخارجية ضغوط هائلة ؛ ويستمر ازدياد البطالة ؛ وفي كثير من المناطق تجثم المجاعة والجوع بالفعل أو يمثان تهديداً في سبيله الى الظهور •

١١- وقال ان الأزمة تضيف أهمية خاصة على الدورة السادسة للأونكتاد التي ما فتئ يحث الحكومات على اعتبارها فرصة فريدة لدراسة حالة الاقتصاد الدولي وصياغة استجابات بناءة • وأضاف ان الدورة السادسة للأونكتاد تستطيع المساهمة في الدراسات الجارية حالياً للقضايا المطروحة أمام المحافل الدولية الأخرى بان تضيف ابعاداً جديدة إليها ، لأن الأونكتاد ، بمركزه الفريد ، يعالج

العديد من تلك المشاكل من حيث اتساع دائرتها والعلاقات المتبادلة بينها • وأعلن أنه لهذا السبب يحدث الحكومات على ألا تعتبر الدورة السادسة للأونكتاد مجرد اجتماع روتيني يعقد كل أربع سنوات في جزء من منظومة الأمم المتحدة بل باعتباره مؤتمرا عالميا معنيا بقضايا التجارة والتنمية.

١٢- ومضى يقول انه لا يرى أن الدورة السادسة للأونكتاد ستنتوى على احتمال النجاح اذا اجتمعت الحكومات من مطلق دفاعي • فاذا كانت البلدان المتقدمة تراه مجرد مناسبة لكي تثقلها البلدان النامية بطلباتها فان استجاباتها لا بد وأن تكون محدودة ، وذلك بالنظر للصعوبات التي تتخلل جميع نواحي الاقتصاد الدولي • واذا كان للمؤتمر أن يلجح فلا بد ان يستند كل النهج العام الى مقدمة منطقية أساسية ، هي أن التماس الحلول في مختلف المجالات التي يعالجها لن يؤدي فقط الى مساعدة البلدان النامية ، لكن من شأنه ان يساهم ، بذلك ، في تقوية الاقتصاد العالمي بأسره وانعاشه •

١٣- ومضى يقول ان البلدان النامية لم تعد مجرد عناصر في هامش الاقتصاد العالمي أو في اطرافه • ولهذا السبب ، لا يمكن تصور اقتصاد عالمي سليم اذا كانت البلدان النامية التي تشكل جزءا لا يستهان به من الاقتصاد العالمي ، في حالة وهن وفوضى • ولا يستطيع المرء أن يقول ان الاقتصاد العالمي قوى او مزدهر اذا توقفت التنمية ، واذا سمح بهبوط مستويات الدخل في اجزاء كبيرة من العالم •

١٤- والنتيجة الطبيعية لذلك صحيحة ايضا ، أي أن انعاش التنمية والتعجيل بها سوف يساهمان في تحسين سير الاقتصاد العالمي

١٥- ويترتب على ان الطابع الشمولي للأزمة أن أية اجراءات تتخذ لانعاش النشاط في أي جزء من الاقتصاد العالمي ستعود بالنفع على الأجزاء الأخرى • وفي حين انه من الصحيح ان البلدان النامية ستتضرر بسبب بطء النمو في البلدان المتقدمة ، وأن أحد الشروط الأساسية للتحسين الحالة هو التغلب على الانتكاس وفي البلدان المتقدمة ، فانه من الصحيح ايضا أن تنشيط التنمية سيساهم في هذا الانعاش نفسه الذي تسعى البلدان الصناعية ذاتها الى تحقيقه • وبناء على ذلك ، يجب أن تشمل أية نهج لمعالجة الأزمة العالمية جبهة عريضة • ولذلك تحتاج طرق معالجة الأزمة الى تسلسل تدرس فيه المشاكل من جميع جوانبها في نفس الوقت تقريبا • وبهذا تتخذ البلدان المتقدمة تدابير للتخلص من الانتكاس فيها فلا بد من اتخاذ تدابير ، في نفس الوقت ، لتنشيط اقتصاد البلدان النامية •

١٦- ومضى يقول ان تقرير مجلس التجارة والتنمية لعام ١٩٨١ (٢) كان قد أشار الى امكانية اتباع نموذج جديد للتنمية العالمية ، كما اقترح التقرير ايضا انه اذا أمكن تقوية عملية التنمية في جميع انحاء بلدان العالم الثالث ، فقد تتولد سلسلة جديدة من التفاعلات التي من شأنها أن تفسر الآفاق بعيدة المدى حتى بالنسبة للبلدان الصناعية • وهذا النموذج للتنمية العالمية لا بد ان يشمل ايضا البلدان الاشتراكية • فهذه البلدان ، أيضا ، قد تأثرت بالصعوبات التي طرأت على المسرح الاقتصادي الدولي •

١٧- ومضى يقول ان جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد يورد على نحو مناسب القضايا الرئيسية ذات الصلة بالحالة الاقتصادية العالمية ومن المهم أن نقرر الطابع المترابط للمشاكل في كل من المجالات التي خصصت بالملاحظة ، اذ يمكن مثلا تخفيف صعوبات المدفوعات

لكثير من البلدان اذا ما اتسعت التجارة العالمية بمعدل أسرع واذا ما تحسنت مشاكل الوصول الى الأسواق • كذلك من شأن مشكلة الديون ان تخفف الى حد كبير اذا ما توفر نظام مالي يعمل بصورة سليمة ويتيح للبلدان الحصول على الموارد الخارجية بشروط أقل تكلفة وأكثر ملاءمة • وكذلك فان مشكلة السلع ما كانت لتكون على ما هي عليه اليوم من خطورة لولا التطورات في الأسواق المالية الدولية التي أدت الى الارتفاع الحاد لأسعار الفائدة •

١٨- ويمكن اعتبار الدورة السادسة للأونكتاد نغمة مناسبة لتكوين عناصر برنامج للانتعاش العالمي. وينطوي جدول الأعمال على كثير من العناصر التي سيسهل معالجتها بحيث يمكن للأونكتاد السادس أن يكون فعالاً مساهمة في كامل عملية السعي لتحقيق انتعاش الاقتصاد العالمي •

١٩- ومضى يقول انه من السابق لأوانه أن نحدد محتويات الحلول المقترحة لتنظر فيها الدورة السادسة للأونكتاد والتي لا بد وأن تتطور بين الفترة الحالية وموعده المؤتمر كنتيجة لحوار وثيق ومكثف فيما بين الحكومات نفسها ، وبين الحكومات والأمانة • ومع ذلك ، ففي كل من هذه المجالات التي يشملها جدول الأعمال الوقت توجد مسارات تنطلق في وقت واحد متشابكة ومتزامنة ، وهناك مشاكل قصيرة الأمد ومشاكل طويلة الأجل في وقت واحد • وستدعو الحاجة لايلاء الاهتمام لا للقضايا الفورية فحسب ، بل أيضاً للقضايا طويلة الأجل • ومن الضروري على حد سواء ايجاد طرق لتقديم المساعدة التي تخفف من أعباء البلدان التي تعاني من الصعوبات ، وأن ننظر الى طريقة عمل النظام نفسه في مجالات التجارة والمال ، وكيف تعرض في بعض الحالات الى تقويض خطير من جراء سير الأحداث •

٢٠- ففي مجال التجارة العالمية مثلاً ، حدث ركود ، بل وهبوط ، واستمر أكثر من سنتين متعاقبتين • وهذا يحد ذاته ظاهرة استثنائية ، بالنظر للنشاط الذي اتسمت به التجارة العالمية في الماضي • كما ظهرت اتجاهات جديدة نحو الحماية ، واتخاذ تدابير تقيددية ، والحديث عن أزمة تجارية كبرى ، وحتى عن حرب تجارية • فتلك مشاكل خطيرة تستدعي رد فعل عاجلاً وفورياً • ولكن في الوقت الذي يجري فيه التركيز على الاجراءات الفورية فان من الضروري أيضاً أن لا يغيب عن البال ان تغيرات وقعت مع مرور الزمن في النظام ، وفي مجموعات القواعد والمبادئ التي تحكم التجارة الدولية ، وطرق تطبيق هذه القواعد والمبادئ •

٢١- وتابع يقول ان الأمانة أولت اهتماماً كبيراً لتلك التغيرات وأنها قد مدت دراسات عديدة بشأن الموضوع • وقد أشارت فيها الى أن النظام الأصلي الذي وضع في هافانا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية يتعرض ، بصورة غير محسوسة ، أو ربما محسوسة ، لتغيرات وتعدلات ، بعضها مرغوب فيه ، والبعض الآخر يجعل ذلك النظام الذي وضع في الماضي أقل فعالية وأقل قيمة • وأعلن أن الدراسات تشير الى أن نظام الاتجار العالمي أصبح من نواح عديدة أقل شفافية ، وأقرب الى التمييز وأبعد عن أن يكون نظاماً متعدد الأطراف عما كان عليه سابقاً •

٢٢- وأضاف يقول ان مما استلقت نظره زيادة سرعة التغيرات التي أخذت تظهر في الفترات الأخيرة ، وأنه يدرك خاصة العلاقة التي تربط بعض التطورات والمقترحات بالأطر التي سبق انشاؤها في الأونكتاد • ففي حالة نظام الأفضليات المعمم هناك حجج أو مقترحات تتصل بمفاهيم أخرى مثل التدرج ، بل والمعاملة بالمثل من جانب البلدان النامية وهو لا يسعه إلا أن يشعر أن هذه التطورات سوف تؤثر على نظام الأفضليات المعمم في صيغته الأصلية • ولهذا السبب ينبغي على الحكومات ان توليها اهتماماً خاصاً •

٢٣- ومضى يقول ان هنالك صعوبات مباشرة في مجال التمويل منها الثغرات الكبيرة التي تواجه البلدان النامية في المدفوعات، وندرة مواردها، وتقلص الدور الذي تلعبه المعونة الانمائية الرسمية، والقيود الموضوعة على قدرة المؤسسات المالية الدولية للاستجابة لاحتياجات البلدان التي تعاني من الصعوبات، وكذلك الصعوبات التي أخذت تواجهها مؤخراً أسواق رأس المال الدولية في استيعاب احتياجات البلدان النامية.

٢٤- واستطرد يقول انه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتصدى، في كل محفل متاح له، بما في ذلك الدورة السادسة للونكتاد، للقيام بما يتطلبه الأمر لمواجهة هذه المشاكل الملحة والفورية. ولكن كما هو الحال في التجارة، هنالك تطور مواز يتصل بتعديل النظام الذي يحكم تدفق الأموال والتمويل في جميع أنحاء الاقتصاد الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد برزت مشكلة جديدة منذ فترة أقرب، وتتثل هذه المشكلة في أن ابعاد وأحجام حالات اختلال التوازن تختلف عما كانت عليه عند اقامة آليات التسهيلات الأولى، مما جعل من جدارة النظام، في مجموعه، مشكلة جد هامة وملحة.

٢٥- وأضاف يقول ان من المرجح ان تعترض البلدان النامية ثغرات مدفوعات كبيرة، لا بسبب العوامل الدورية فقط، بل أيضاً بسبب عوامل ذات طابع دائم الى حد أبعد. فقد أوجدت ضغوط التضخم العالمي والتغيرات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري حالات يحتتمل ان تستمر البلدان النامية فيها في مواجهة فروق أكبر من ذي قبل بين مخصصات إنفاقها على الواردات ومائدات القطع الأجنبي المتوفرة. لذلك يجب أن نسال عما اذا كان النظام المالي خليقاً بمعالجة هذه الظاهرة الهامة والجديدة وعما اذا كان بحاجة للتعديل ليصبح أكثر تجاوباً مع المشاكل المعاصرة.

٢٦- ومضى يقول ان ثمة حاجة الى وجود نظام مالي يمكن البلدان النامية من النجاح في التمكن من حل مشاكلها المتصلة بالديون الخارجية بطريقة لا تعرض عملية تنميتها الى الخطر. وهذا الاعتبار أساسي لجميع النهج المتبعة ازاء مسألة التكيف والتوازن المالي. والتحدى الذي يواجهه المجتمع الدولي لا يقتصر فقط على العثور على وسيلة لاعادة التوازن الى الحسابات الخارجية الخاصة بالدول الأعضاء أو بالبلدان النامية، ففي حالة البلدان النامية تتثل هذه الوسيلة في طريقة جعل هذا التكيف غير متعارض مع استمرار عملية النمو. اذ أن التكيف الذي يحقق التوازن في موازين المدفوعات من خلال الغاء النمو والتنمية ليس تكييفاً مرضياً. وعلى العكس من ذلك، فان الحاجة القائمة هي حاجة لايجاد سبل تكفل عدم تعارض تمويل ميزان المدفوعات مع استمرار النمو السريع.

٢٧- وأضاف يقول انه لا يمكن القول، بالنسبة لمشكلة السلع الأساسية، بأن نظاماً سابقاً يتعرض للتقويض والتآكل - لسبب بسيط وهو انه لم يتم وضع اي نظام في الماضي. كما أن البحث عن نظام داعم لمعالجة تجارة السلع الأساسية وتنظيمها، وهو البحث الذي بدأ في هافانا، لم يتوج قط بنتائج ملحوسة. فآزمة السلع الأساسية جانب هام من الازمة الاقتصادية العالمية. وقد وصلت أسعار السلع الأساسية من حيث القيمة الحقيقية الى أدنى مستوى وصلت اليه خلال السنوات الـ ٤٥ الأخيرة. فلو اننا كنا قد حققنا قدراً أكبر من النجاح في اقامة شبكة لمعالجة مشكلة أسعار السلع الأساسية وتجارة السلع الأساسية، وتقديماً أسرع في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، لأمكننا على الأقل تخفيف حدة الحالة الراهنة.

٢٨- وتابع يقول ان المطلب الأساسي في هذه الحالة هو أن نتحرك بسرعة نحو التصديق على الصندوق المشترك للسلع الأساسية حتى يمكن أن يبدأ عملياته في موعد قريب . وإذا أمكن ، حتى موعد انعقاد الدورة السادسة للأونكتاد ، دفع عطية التصديق إلى الأمام ، فإن هذا يعد اتساعاً سيوفر الحدية والثقة لدى معالجة القضايا المندرجة في نطاق السلع الأساسية في المؤتمر .

٢٩- واختتم قوله بأنه كان لا بد من النظر ، في الدورة السادسة للأونكتاد ، في المشكلة التي كثر الحدوث عنها ، وهي مشكلة الاتفاقات السلعية الدولية - لماذا كان من الصعب الوصول إليها ، ولماذا لم يكن عملها داعياً إلى الارتياح - كما أنه كان لا بد من دراسة مسألة الجوانب الهيكلية لاقتصاد السلع الأساسية - وهي مشاكل التسويق والتوزيع والتجهيز والنقل ومشكلة وجود نظام داعم لتحويز التمويل .

٣٠- وإذا أريد للأونكتاد السادس أن يحقق قدرته الكامنه فمن المهم على نحو حاسم أن يحسب ذلك . والتحضير الجيد للمؤتمر لا يكون من جانب الأمانة وحدها أو في وثائقها فقط ، وإنما يكون أيضاً من حيث الاهتمام الذي توليه الحكومات للمؤتمر منذ الآن وحتى انعقاده في حزيران /يونيه ١٩٨٣ . وأعلن أن هذا هو السبب في أنه قد ظل يلح المرة تلو الأخرى على الحاجة إلى إجراء عملية مكثفة من المناقشات خلال هذه الفترة فيما بين الحكومات وبين الحكومات والأمانة من الآن وحتى انعقاد المؤتمر . وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية قال ان الأمانة قدمت إلى المجلس موجزاً بمقترحات عن هيكل المؤتمر . وهو يرحب بأراء الحكومات بشأنها .

٣١- وشدد ، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على رأيه بضرورة النظر إلى المشكلة برمتها كجزء من مشكلة جعل الاقتصاد العالمي أحسن عملاً وأوفر صحة . وقد أفاضت وثيقة التجارة والتنمية - تقرير ١٩٨١ في هذا الموضوع وأشارت بأن يكون التعجيل بتوثيق عرى الروابط فيما بين البلدان النامية جزءاً أساسياً من أي نموذج جديد للتنمية العالمية . ولما كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتصف بهذا القدر من الأهمية والحيوية في إطار مشكلة التنمية بأكملها ، فإنه لا بد من النظر إلى إمكانياته في سياق أهميته في الاقتصاد العالمي . وقد لقيت كل هذه العملية من التعاون فيما بين البلدان النامية اهتماماً كبيراً من جانب البلدان النامية نفسها خلال العام الماضي أو العامين الماضيين ، وقد وصلنا الآن إلى نقطة التنفيذ واعطاء مضمون عملي للمفاهيم والنهج التي لم يسبق تحديدها إلا تحديداً عاماً . وفي هذا السياق تكتسب جميع جوانب مسألة الدور المساند الذي يؤديه الأونكتاد ، ومنظومة الأمم المتحدة ، بل والمجتمع الدولي ، أهميتها . وذكر أنه يتفق مع رئيس المؤتمر على أن المجلس ينبغي أن يبذل أقصى جهوده للاهتمام إلى حلول للمصاعب التي نشأت أياً كانت حتى يتسنى لكامل عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن تمضي قدماً وأن تزداد سرعة .

٣٢- وذكر أن الكثيرين قد أعربوا عن فكرتهم بأن الوقت قد لا يكون ملائماً - وربما كان ذلك بسبب المصاعب وسبب تعقد المشاكل - للوصول إلى اتفاقات جديدة واستجابات دولية جديدة . وقال انه لا يرغب في ابداء موافقته على هذا الرأي ، إذ أن الطابع الملح للمشكلة في ذاته ينبغي أن يكون حافزاً لفرض الاهتمام بالمشاكل والخروج بحلول لها . وقال انه وان كان لا يستطيع التكهّن بتجمعات القوى والعوامل التي ستسود في الدورة السادسة للأونكتاد في بلغراد ، يرى أن وجود الأمانة ينبغي ، بعد ذاته ، أن يحمل على أهداف الوعي بالقضايا والتماس الحلول . ولكن أحد الأمور الأساسية في النظر إلى الدورة السادسة للأونكتاد يتشمل الروح التي ستسود من الآن فصاعداً . وذكر أن أحد

الاسهامات التي يرتقبها من الدورة الحالية للمجلس هو أساسا العمل على ايجاد هذه الروح البناءة ، التي ستجعل من الممكن أن نتوقع من الدورة السادسة للأونكتاد أن تحرز نتائج طيبة وأن نأمل في أن تفتنم الحكومات كل فرصة .

* * *

٣٣ - وفي الجلسة ٥٩٩ ، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، لزم المجلس بدعوة من الرئيس دقيقة صمت حداد على أرواح الفلسطينيين رجالا ونساء وأطفالا ، التي ازدهقت بوحشية في غمرة الأحداث التي وقعت في بيروت منذ جلسة المجلس السابقة .

* * *

٣٤ - ويقدم هذا التقرير سردا لمداولات المجلس خلال الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين . وتحتوى المحاضر الموجزة للجلسات ٥٨٨ - ٥٩٩ (TD/B/SR.588-599) سردا أوفيا لأعمال المجلس في جلساته العامة .

الفصل الأول

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولى ، مع وضع ترابط المشاكل فى مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل فى الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الامر من تطوير اضافى للقواعد والمبادئ النازمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائى والنظام النقدى الدولى
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٥- لدى النظر فى البند ٤ من جدول الأعمال، كان أمام المجلس تقرير من الأمين العام للأونكتاد عنوانه " التضخم العالمى وعملية التنمية " (TD/B/924 and Corr.1) ، أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٤ .

٣٦- ومن أجل مناقشة تلك البنود وغيرها من بنود جدول الأعمال وزعت أمانة الأونكتاد " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " (UNCTAD/TDR/2, vol. I-III) (٣) .

٣٧- كما كان أمام المجلس مشروع قرار (TD/B/L.360) أحالته دورات سابقة .

٣٨- ولا حظ مدير شعبة المال والتمويل والتنمية لدى افتتاحه النقاش أن الوضع الاقتصادى العالمى قد استمر فى التدهور وأن المصاعب الاقتصادية التى تواجه البلدان النامية أصبحت حادة للغاية منذ الدورة الأخيرة للمجلس . فقد كان النمو فى البلدان النامية فى عام ١٩٨١ أبطأ خطى من أى وقت مضى خلال عدة عقود ، بل وانخفض الناتج المحلى الاجمالى محسوباً للفرد الواحد فى العديد من الحالات . وقال انه كان من المتوقع فى وقت مبكر من هذه السنة ، لدى اعتماد الأمانة تنبؤاتها لعام ١٩٨٢ الواردة فى " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " ، أن يطرأ بعض التحسن على الوضع . غير أن آخر المعلومات تبين أن أداء البلدان النامية فيما يتعلق بالنمو فى عام ١٩٨٢ لن يختلف كثيراً عما كان عليه فى عام ١٩٨١ بل وقد يكون أسوأ من ذلك فى بعض المناطق ، فازدادت الضغوط على موازين المدفوعات ، وهى ضغوط ترجع بدورها فى أغلب الحالات الى انخفاض معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية غير النفطية وارتفاع أسعار الفائدة الذى لم يسبق له مثيل ، يجعل توقعات النمو القصير الأجل أسوأ كثيراً .

٣٩- وقال انه تعين على البلدان النامية أيضا أن تواجه في منتصف السبعينات ضغوطا هائلة على مدفوعاتها بسبب الانكماش الذي نشأ في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والتغيرات الحادة في معدلات التبادل التجاري . وبينما كانت هذه الفترة صعبة ، بالتالي ، بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فقد كان هناك عدد من العوامل التي يسرت عملية التكيف فيها . وأولها أن أسعار السلع الأساسية ، مع بعض الاستثناءات ، ظلت مستقرة الى حد معقول طوال فترة السبعينات بالنسبة لأسعار المصنوعات . وثانيها أن أسواق صادرات المصنوعات الواردة من البلدان النامية الى البلدان الصناعية ظلت مفتوحة نسبيا ، بل ان صادرات المصنوعات الى هذه الأسواق ازدادت بسرعة ، بالرغم من وجود صعوبات في قطاعات معينة ولا سيما المنسوجات ، الأمر الذي يسر حالة المدفوعات في عدد من البلدان النامية . وآخرها أن النظام المالي ككل وفر تدفقا ذا شأن للموارد باتجاه البلدان النامية على شكل التمويل المؤقت والتدفقات الأطول أجلا على حد سواء ، مما شكل دعما للاستثمار اللازم للتكيف الهيكلي . وتبعاً لذلك فقد تمكن العديد من البلدان النامية من تحسين وضع مدفوعاتهم الأساسي مع الاحتفاظ ، في الوقت نفسه ، بمعدلات نمو معقولة ، وإن كان ذلك قد تحقق في كثير من الأحوال بتكلفة مرتفعة فيما يتعلق بضغط الاستهلاك ، وتدهور توزيع الدخل ، وتزايد الديون الخارجية بسرعة كبيرة .

٤٠- غير أن العوامل التي سهلت تكيف البلدان النامية خلال السبعينات قد اختفت كلياً أو جزئياً الآن . فالتدهور الحاد الذي طرأ مؤخراً على أسعار السلع الأساسية وأدى الى اضمحلال حصائل الصادرات بصورة خطيرة في عدد كبير من البلدان النامية ، وتكثيف الحمائية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، والعجز الواضح الذي أظهره النظام المالي عن زيادة التدفق الصافي للموارد الى البلدان النامية زيادة كبيرة ، جعلت من الصعب للغاية لتلك البلدان أن تضطلع ببرامج تكيف ناجحة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بمعدلات نمو مرضية . والواقع أن أحد الجوانب المثيرة للقلق في هذا الوضع هو أن البلدان النامية مجبرة على تخفيض العجز فيها عن طريق إبطاء النمو بدلا من إعادة تشكيل مناسبة لهيكل الاستهلاك والانتاج ، وهي عملية لا يمكن تحقيقها الا من خلال زيادة الاستثمار في قطاعات واردة رئيسية مثل الأغذية والطاقة وفي الأنشطة التصديرية الجديدة والموجودة على حد سواء .

٤١- وقال ان عدم توفير الدعم المالي اللازم لعملية تكيف حققة في البلدان النامية سيتمخض عن عواقب وخيمة لا في مجال التنمية في البلدان النامية فحسب وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد العالمي عموما . فالبلدان النامية مجتمعة تشكل سوقا لمنتجات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي يقدر بحوالي ٣٠٠ مليار دولار سنويا . وأى تقلص ذي بال في هذا السوق ، وهذا ما لا يمكن اعتباره غير وارد في ضوء الاتجاهات الراهنة ، لن يؤدي الا الى تأخير الانتعاش في البلدان الصناعية .

٤٢- وقال ان ثمة مشكلة أطول أجلا ، وإن كان لها أثر هام على الوضع الراهن ، هي التضخم . وقد كان أمام المجلس ، حسب طلب الجمعية العامة ، تقرير من أمانة الأونكتاد حول هذا الموضوع (TD/B/914 and Corr.1) ، ترد بعض جوانبه أيضا في الجزء الثاني من "التجارة والتنمية" : تقرير ١٩٨٢ " . وإن الأثر الحاد للغاية الذي نجم عن التضخم العالمي فيما يخص البلدان النامية كان نتيجة عوامل مثل الارتفاع المستمر في أسعار السلع التجارية خلال السبعينات ، وذلك الى جانب التغيرات المرتبطة به في الأسعار النسبية والتي كان لها آثار ضارة على موازين مدفوعات

البلدان النامية • كما أن تحركات الأسعار هذه أثرت أيضا على الاقتصادات المحلية للبلدان النامية ، إذ بدأت عمليات التضخم صعبة المراس في بلدان كثيرة منها كان ازدياد الأسعار فيها طفيفا نسبيا فيما سبق •

٤٣- ومن المواضيع الأخرى التي تناولها تقرير الأمانة موضوع الآثار الرئيسية للتضخم وسياسات مكافحة التضخم في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، مع إيلاء اهتمام خاص للتكلفة المرتفعة للسياسات القائمة على القيود النقدية في تلك البلدان ، مثل ارتفاع البطالة ، وركود التجارة العالمية ، وارتفاع أسعار الفوائد • ويبدو أن هنالك الآن توافقا متزايدا في الآراء على ضرورة توسيع نطاق أدوات سياسة مكافحة التضخم لتضفي المزيد من التشديد على السياسات المالية ، وقد تكون هنالك بعض الفوائد أيضا ، على المستويين المحلي والدولي ، من زيادة الاعتماد على تدابير مثل السياسات القطاعية وسياسات الدخل •

٤٤- واتفق الممثلون الذين تحدثوا عن هذين البندين بصفة عامة على أن الانكماش الاقتصادي العالمي الراهن هو أكثر انكماشاً فترة ما بعد الحرب استتالة ، وأنه يعوق إلى حد كبير عملية التنمية في البلدان النامية • وجرى تبادل كثيف للآراء فيما يتعلق بمنشأ الأزمة ومجموعة التدابير الدولية والمحلية المناسبة التي يلزم اتخاذها في مجال السياسة العامة لمعالجة نتائجها •

٤٥- وأشار ممثلون عن كل المجموعات إلى " التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٢ " إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة عند افتتاح الدورة ، وإلى البيان الذي أدلى به مدير شعبة المال والتمويل والتنمية وورد ذكره أعلاه • ولئن كان هؤلاء الممثلون يعملون إلى الاختلاف مع التقرير في بعض النقاط ، فقد أعرب كثير منهم عن موافقته على النطاق العام للتقرير وعلى صيغته التقنية العالية بصفة عامة • وأعربوا أيضا عن تقديرهم للجهود التي بذلت من أجل تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والتي أخذت في اعتبارها العوامل الهيكلية الدورية والطويلة الأجل على حد سواء وعلاقات الترابط فيما بين السياسات الاقتصادية في مجالات التجارة والتنمية والمال والتمويل • إلا أن كثيرا من الممثلين أعربوا عن أسفهم لعدم تداول التقرير بلغات أخرى غير الانكليزية ، باستثناء المقدمة والنظرة العامة ، الأمر الذي لا يساعد على مناقشة الموضوع بتمعق في المجلس • وأعرب المتحدث باسم المجموعة بـ عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لتأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها مجموعته بشأن التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨١ (٤) • وقد أبدى هو وممثلون آخرون تعليقات بشأن تقرير عام ١٩٨٢ ، سترد أدناه ، وهم يأملون مراعاتها عد اعداد تقرير التجارة والتنمية القادم •

٤٦- والتقى كل الممثلين الذين تناولوا هذين البندين في الاغراب عن أسفهم تجاه الوضع الاقتصادي العالمي الراهن واحتلالاته في الأجل القصير • كما أعربوا جميعا تقريبا عن قلقهم العميق ازاء تباطؤ النمو في كل البلدان ، ولا سيما البلدان النامية وعلى الأخص أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا من بينها •

٤٧- واتفق ممثلو كل المجموعات على أن هبوط أسعار السلع الأولية الحاد ، والارتفاع التاريخي في أسعار الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية ، وتقلص الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية ، وتباطؤ تدفقات التمويل الخارجي على البلدان النامية ، أفضت إلى زيادة الضغوط على موازين مدفوعات كثير من البلدان النامية وكذلك بعض البلدان المتقدمة على نحو لم يسبق له مثيل

من حيث الحدة والدوام خلال فترة ما بعد الحرب • وأعربوا عن قلقهم العميق ازاء تصاعد البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار التي ترتبت على تباطؤ النمو في معظم الاقتصادات السوقية • وأعربوا أيضا عن قلقهم ازاء ارتفاع وتعاضم مستوى المديونية الخارجية وثقل عبء خدمة الديون على عاتق البلدان النامية الذي تفاقم حدته من جراء الارتفاع غير المعهود في أسعار الفائدة في أسواق رؤوس الأموال الدولية • ومن الأسباب الاضافية المثيرة للقلق في هذا الصدد تعاضم أهمية الديون القصيرة الأجل بالنسبة الى مجموع التزاماتها الخارجية • وأعرب بعض الممثلين عن اعتقادهم بأن احتمالات النمو في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ أكثر تشبيها للعزم من الوضع القائم الموصوف في التقرير • واعترف كثير من الممثلين بأن البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، تتحمل فيما يبدو نصيبا غير متكافئ من التكاليف للتكيف مع الانكماش العالمي الراهن •

٤٨- وعزا المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ هذا الوضع ، في جانب منه ، الى فرط اعتماد كثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على السياسة النقدية لمكافحة التضخم ، والضغط الحمائيمة المتزايدة ، وعدم تلاؤم مستويات تدفق رؤوس الأموال الرسمية بالمرة مع حجم الأزمة الحالية ، والتشديد غير الصائب في الغالب على وجوب كبح الطلب في مجموعة الشروط التي تقتنن بفرض الوصول الى موارد صندوق النقد الدولي •

٤٩- ولغت المتحدث باسم المجموعة باء الانتباه الى أهمية السياسات الاقتصادية الوطنية المناسبة لتحسين الأداء الاقتصادي • وقال ان مجموعته ترى أن الأمانة ركزت أكثر مما ينبغي على العوامل الخارجية في تحليلها للوضع المتأزم الراهن في البلدان النامية • وشدد ممثلو العديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على ضرورة زيادة التركيز على موضوع النهوض بالتنمية الزراعية في البلدان النامية ، وزيادة الاعتماد على آليات السوق ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص ايجابيا • وشدد المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية على ضرورة تحسين البيئتين الاقتصادية والمالية على حد سواء ، بما في ذلك الاتجاه على الصعيد الدولي نحو اعتماد أهداف للمساعدة • ويرى ممثلو عديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أن الدور الذي تضطلع به البلدان الاشتراكية في دعم عملية التنمية في البلدان النامية يقتضي تحليلا أعمق • وقال ممثل بلد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة انه يعتبر التقرير متشائما جدا عندما قال بأن مستقبل البلدان النامية قائم ، لأنه يأمل أن تتعلم البلدان من أخطائها الماضية وأن تتخذ ما يلزم من اجراءات لتعديل سياساتها العامة •

٥٠- ولا حظ ممثلو بعض البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بقلق أن تباطؤ التجارة العالمية يتفاقم من جراء القيود التمييزية المفروضة على التجارة لأسباب ذات طابع سياسي محض • كما أعرب بعض الممثلين عن قلقهم ازاء استمرار ارتفاع مستويات الانفاق على التسليح من جانب بعض البلدان وازاء احتمال زيادة نموها ازاء ضخامة الحاجات غير المشبعة في البلدان النامية •

٥١- ويرى ممثلون كثيرون أن آثار الأزمة الراهنة مقلقة بصفة خاصة في ضوء حاجة الاقتصاد العالمي الى زيادة معدلات الاستثمار للتعجيل بالتغيير الهيكلي • وقد حدد التقرير عددا من الحاجات الاستثمارية منها عمليات الحفظ وایجاد بدائل للواردات والتوزيع في قطاع الطاقة من جانب بلدان كل الفئات ، وتوزيع صادرات البلدان النامية • وبما ان ذلك سيفضي الى زيادة أهمية صادرات المصنوعات من البلدان النامية ، فان الأمر يستدعي أن تتخذ بلدان الاقتصاد

السوقي المتقدمة سياسات تكيف ايجابية لتسهيل الوصول الى الأسواق بما يترتب على ذلك من انفاق استثمارى ضخم • ولا حظ ممثلون عديدون ، من بينهم المتحدث باسم البلدان الشمالية الثلاثة أن تعزيز التنمية في البلدان النامية سيتمخض عن آثار ذات روافد عامة تعود بالنفع على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كذلك •

٥٢- ولا حظ ممثلو بلدان نامية كثيرة أن البلدان النامية أحرزت تقدما كبيرا في زيادة معدلات الادخار المحلي وسوف تستمر دون شك في ذلك الطريق • واعترف المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بوجود ايلاء مزيد من الاهتمام لمسألة ضمان سير التنمية الزراعية والتصنيع معا بخطى واحدة • على أنه توجد مع ذلك قيود على مدى ما يمكن أن تصل اليه زيادة الاعتماد على الذات للتلازم مع المشكلة • وحسبما أوضح التقرير ، على سبيل المثال ، فإن كثيرا من البلدان النامية التي نجحت في أن تحسن الى حد كبير أداؤها المحلي منذ ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كانت تشترك في بداية الفترة في بعض السمات التي لا تشاركها فيها البلدان النامية ككل على نطاق واسع ، أى ارتفاع مستوى نصيب الفرد نسبيا من الدخل والتعليم ، ووجود قاعدة صناعية تتسم بالتنوع فعلا ، وسهولة الوصول الى أسواق رؤوس الأموال أو ضخامة ما يتدفق من تحويلات أجنبية • ولم يكن يتحكم صانعو السياسة الا في عدد قليل من هذه السمات في الأجل القصير • أضف الى ذلك أن تطاول فترة الركود التضخمي أفضى الى ضغوط خارجية معاكسة على موازين مدفوعاتها • بل ان نمو الناتج المحلي الاجمالي حتى في المجموعة التي شخصها التقرير بوصفها " سريعة النمو في تصدير المصنوعات " انخفض الى حد كبير ، وحدث في بعض الحالات هبوط مطلق في الانتاج •

٥٣- وقال ممثلون كثيرون ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية مآلها الاحباط ما لم يحظ التعاون الدولي بتعزيز ذي شأن • وأكدت كل المجموعات على ضرورة النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بوسائل منها زيادة التجارة المشتركة والحفاظ على المستويات العالية الحالية للمساعدة التساهلية التي تقدمها تلك الفئة من البلدان التي يسمح لها مركزها بذلك • وشدد المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية والمتحدث باسم البلدان الشمالية الثلاثة على تأييدهما لمسألة زيادة موارد صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة • وذكر ممثلو بلدان نامية كثيرة أنه من الملح بصفة خاصة أن يعاد تقييم السياسات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • وقالوا انهم لا يرون من الملائم أن يقتصر الاهتمام على موضوع واحد هو مكافحة التضخم وأن يعتمد تماما على السياسة النقدية وحدها تقريبا للوصول الى هذه الغاية • فالتضخم العالمي يضر دون شك بالبلدان النامية كذلك - كما أشير الى ذلك في كل من " التجارة والتنمية ، تقرير ١٩٨٢ " والتقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان " التضخم العالمي وعملية التنمية " (Corr.19TD/B/914) • على أنه ينبغي مكافحة التضخم من خلال استكمال مجموعة واسعة من وسائل السياسة العامة بحيث تستخدم لصيانة عملية التنمية في البلدان النامية ولتيسير حدوث تغيير هيكلي أسرع في كل فئات البلدان • ولئن كان يسلم على نطاق واسع بأهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها قوى السوق في عملية التغيير الهيكلي ، فان الاعتماد عليها وحدها لن يكفي في رأيهم •

٥٤- واعتبر ممثل فنزويلا أن التقرير ساهم للسنة الثانية على التوالي في خلق تفهم صحيح لمختلف العوامل التي تعيق بشكل خطير تقدم واستقرار وتجانس المجتمع الدولي ، وخصوصا البلدان النامية ، وأنه أظهر ، بصورة خاصة ، كيف تدهور الاقتصاد العالمي المترابط الى حد كاد أن يشل عملية التنمية في البلدان النامية التي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير • وقد

أعربت عن آراء مماثلة كل من أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية للأمانة العامة للأمم المتحدة في World Economic Survey, 1961-1962 (٥) ، والأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة . وقال ان أحدا لا يجادل في كون الأزمة ذات طبيعة عالمية أو يتوقع عودة مبكرة الى الوضع القويم .

٥٥- وقال ان وفده يجد في هذا الوضع برهانا على أن النظام الاقتصادي العالمي في فترة ما بعد الحرب قد استهلك واستنفد . وتساءل عما اذا كان يوجد نظام نقدي دولي بعدما فقدت مؤسسات برتون وودز فعاليتها بل وربما صلتها بالموضوع ، وبعد أن أصبح تراكم وتوجيه الفوائض يستجيب للتلاعب بأسعار الفائدة لمنفعة قلة قليلة . وأضاف أن هذه الفوضى وفقدان السيطرة على النقد والمال العالميين يشكلان ، في رأيه ، أساس ظاهرة التضخم العالمي .

٥٦- وقال انه لا تلوح ثمة مبالغة أيضا في التأكيد على أن الاسعار المتزايد للبلدان النامية المثقلة الى حد بعيد بالديون يهدد النظام المالي الدولي بالانهيار . اذ وفقا لما تقوله أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (الكل) ، فإن منطقة أمريكا اللاتينية ، التي تنتمي اليها بلاد ، قد واجهت في سنة ١٩٨١ أدنى مستوى نمو لها في فترة ٤٠ عاما ، حيث انخفض فعلا الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد . ولا توجد أية دلائل تشير الى حدوث أى تحسن في عام ١٩٨٢ . وقال ان ديون المنطقة الخارجية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨١ ، ومن المحتمل أن تزداد بمقدار ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . وأن متوسط أجل استحقاق الديون هو ١١ عاما كما أن خدمة الديون السنوية تعثل ٥٦ في المائة من حصائل الصادرات (اذ تبلغ الفائدة وحدها ٣٠ في المائة) . ومن غير المحتمل ، على ما يبدو ، أن يستطيع اطار الشريطة الحالي توفير حل لهذه المشكلة .

٥٧- وأردف يقول ان أوضح تعبير عن التداعي الحالي للاقتصاد العالمي يتجلى في مجال التجارة الدولية . اذ بالإضافة الى الحمائية ، فقد خلقت العشوائية والتقلبية المتزايدتان اللتان تتسم بهما التدابير التجارية ، بل اختفاء قواعد اللعبة في الواقع اختفاء يكاد يكون تاما ، حالة من الفوضى . وتحدث عن الآمال المبررة التي أحييتها اجتماعات الغات المقبلة ، حيث طلبت بلاده مركز مراقب فيها . وقال انه رغم كون الغات هيئة يمثل المجتمع الدولي في عضويتها ، فانه يشك في استمرار فعاليتها . فاذا ما استبعدت منتجات لا تغطيها قواعد الغات تغطية صحيحة ، أولا تغطيها أبدا (مثل الوقود ، والزراعة ، والمنسوجات) تبلغ حصة أعضاء الغات من الاستيراد العالمي ما يقارب ٤٤ في المائة فقط . واذا ما أخذت في الحسبان منتجات مثل السيارات ، والفولاذ وغيرها من فئات " التجارة الموجهة " ، مثال ذلك الحطيات الداخلية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، فقد لا تزيد النسبة على ٢٠ - ٢٥ في المائة . ولا يبدو في الامكان التحدث عن نظام تجارى دولي اذا لم نعط هذا النظام على نحو ملائم حجوم التجارة العالمية ، واذا أصبحت الاستثناءات من ذات قواعده هي الممارسة المعتادة . ويكتسي مستقبل الغات أهمية بهذا المعنى بالنسبة لكل أعضاء الأونكتاد .

٥٨- وقال ان ثمة موضوعا آخر جدير بالاهتمام هو العلاقة بين التجارة والتنمية * ومن تناقضات الوضع الراهن أن يتابع كل من مفهومي التجارة والتنمية وكأنهما متعارضتان ، وأنه تصدر توصيات الى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء باتباع استراتيجيات انمائية انعزالية وموجهة نحو الداخل * وهذا التناقض يبدو واضحا من دفع بلدان نامية مثل أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) الى تخفيض فوائض مدفوعاتهما دون أى اعتبار لما كان لها من أثر صحي على التجارة العالمية في السنوات الأخيرة * وعلى سبيل المثال ، كانت البلدان النامية في عام ١٩٧٩ مسؤولة عن استيعاب ٨٤ في المائة من صادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من المصنوعات الى بلدان ثالثة ، ونصف هذا القدر قد استوعبته بلدان الأوبك (بالمقارنة بـ ٦٨ في المائة و ٢٥ في المائة على الترتيب ، في عام ١٩٦٥) * وتؤكد البحوث الحديثة على دينامية الأثر الذي تمارسه بلدان الأوبك على صادرات المصنوعات من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء *

٥٩- ومضى يقول انه ما من شيء بين مختلف المصاعب التي ابتلت بها التجارة العالمية مؤخرا أشد خبثا وضررا ، في رأيه ، من العقوبات العشوائية وغير المشروعة التي طبقتها مجموعة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ضد الأرجنتين * وقال انه بالإضافة الى تشكيل لجنة عمل ضمن "النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية" لدعم الأرجنتين ، فقد اعتمد الاجتماع العادي الثامن لمجلس أمريكا اللاتينية بالاجماع عددا من التدابير لتعزيز الأمن الاقتصادي والجماعي للأقليم ، وتقليل قابليته للتأثر بالصدمات الخارجية ، واقامة آليات لمواجهة التدابير الاقتصادية الكراهية * وفي ذات الوقت علق ما يسمى "بالحوار المتجدد" بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، في انتظار رفع العقوبات ضد الأرجنتين *

٦٠- وقال ان النقاط التي أثارها تشكل في مجموعها ، حسب رأيه ، مؤشرا على نهاية حقبة * فالأزمة الراهنة هي بالتأكيد أكثر من أزمة دورية أو أزمة ذات صفة مؤقتة * ان العالم يواجه تحولا حقيقيا في النظام القائم للعلاقات الدولية ، وأن محاولة تطبيق حلول ومواقف الماضي تعد محاولة عقيمة لمواجهة المستقبل *

٦١- وشدد على أن إحدى الثغرات الرئيسية في إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي في فترة ما بعد الحرب كانت عدم اشتراك العديد من أطراف هذا الاقتصاد في إعادة التنظيم * فمع ترابط وتداول العمليات الاقتصادية المتزايدة ، يعتبر الفشل في مشاركة كل الأمم في المسؤولية مشاركة حقيقية أمرا خطيرا * وقال ان وفده يأمل أن تتغلب الفطنة والحكمة والمشارع الانسانية لتفتح الطريق أمام حوار وتغاهم حقيقيين بين الشمال والجنوب * وأن بلاده ستواصل في ذات الوقت بذل الجهود لتعزيز التضامن والتعاون بين البلدان النامية ، على الأصعدة الاقليمية والاقليمية والعالمية * ويأمل أن تثمر هذه الجهود والتصورات في الاجتماع الوزاري المقبل للغات وفي الأونكتاد السادس *

٦٢- ولاحظ المتحدث باسم المجموعة بـ ، مشيرا الى أن مجموعته قد رحبت بمبادرة الأمين العام للأونكتاد الرامية الى وضع تقرير سنوي عن التجارة والتنمية ، أن البلدان الأعضاء في المجموعة بـ قد أبدت عددا من الملاحظات على تقرير عام ١٩٨١ في دورتي المجلس الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وقد طلب الى الأمانة أن تأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لدى اعداد التقارير

التالية • وترى المجموعة بـ أن تقرير عام ١٩٨٢ أحسن ، على العموم ، من تقرير عام ١٩٨١ ، وتقدر الجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد لأخذ تعليقاتها على التقرير الأخير بعين الاعتبار •

٦٣ - وقال ان لديه ثلاثة تعليقات على تقرير عام ١٩٨٢ ذات طابع عام • أولا ، أنه يسترعي الانتباه الى البيئة الدولية الصعبة التي تم تحليلها في التقرير والتي يوافق على أنها تردت وأصبحت غير مواتية ، أكثر من ذي قبل ، لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية • وأكثر هذه البلدان تأثرا ، فيما يتعلق بوضعها الراهن واحتمالات تميتها على السواء ، هي أشد البلدان النامية فقرا وأقلها نموا • ومع ذلك ، فإنه يرى أن في تحليل الأمانة بعض الاختلال في التوازن بين تقييم العوامل الخارجية ، من جهة ، وتقييم أهمية السياسات الوطنية ، من جهة أخرى • وقد أشار الأمين العام للأونكتاد ، في بيانه الاستهلالي الذي القاه أمام المجلس (TD/B(XXV)/Misc.3) ، الى التطورات الداخلية وخاصة في البلدان النامية ، غير أنه كان ينبغي للتقرير أن يبرز ، بشكل أكثر وضوحا ، الأهمية الحاسمة للسياسات الوطنية في مجال انتاج الأغذية الأساسي الذي أصبح مجالا حاسما بالنسبة لعدد من البلدان النامية •

٦٤ - ثانيا ، قال ان المجموعة بـ ليست مقتنعة تمام الاقتناع بأن التقرير يوفر دراسة موضوعية تماما لسياسات وامكانيات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • ولو تم القيام بتحليل أكثر تفصيلا لمشاركة هذه البلدان في دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية ، وخاصة أقل هذه البلدان نموا ، في كل من مجالي التجارة ونقل الموارد ، ل زاد ذلك في قيمة التقرير •

٦٥ - ثالثا ، قال ان لدى بعض البلدان الأعضاء في المجموعة بـ تعليقات على الفصل ٣ من الجزء الرابع من التقرير ، الذي يتناول مسألة نزع السلاح ، وستقوم هذه البلدان بادراج هذه التعليقات في بياناتها الوطنية •

٦٦ - وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن القوتر المتزايد في الوضع السياسي والاقتصادي العالمي والصعوبات المتعاظمة في البلدان النامية تثير قلقا كبيرا لدى العديد من البلدان • وقال ان من الأساسي والمهم تقييم أسباب الصعوبات الاقتصادية الراهنة وإيجاد أساليب فعالة للتغلب عليها • ورحب في هذا الصدد بطبعتي تقرير التجارة والتنمية اللتين نشرتا حتى الآن وشدد على ضرورة أن تواصل أمانة الأونكتاد اعداد تقارير سنوية من هذا القبيل •

٦٧ - وقال ان من الواضح أن الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وآثارها السيئة على العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة على البلدان النامية ، هي أصل المشكلة • وهو يشاطر البلدان النامية قلقها ازاء آثار الأزمة على اقتصاداتها والصعوبات التي تواجهها في اجراء التكييفات الهيكلية اللازمة • ويجب ألا يغيب عن البال ، في الوقت نفسه ، أن الشركات عبر الوطنية تجني بوجه عام أرباحا كبيرة على حساب البلدان الأخرى ، ولا سيما البلدان النامية • وهذا مثال عن الكيفية التي يتجلى بها " ترابط " البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، الذي أثني عليه كثيرا في محافل مختلفة ، من بينها الأونكتاد • فالمستعمرون الجدد يستغلون الصعوبات الاقتصادية الراهنة لتقويض السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي للبلدان النامية • والدبلوماسية

والسياسة الغربيتان تصران بعناد على أن تقوم البلدان النامية بفتح أبوابها على مصراعيها للرأسمال الخاص، ومنحه جميع الأفضليات والضمانات الممكنة، وتوفير " ظروف طبيعية " لعمله .

٦٨- وأضاف قائلا انه يمكن ايجاد أمثلة في " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ " تبين كيف أن الدائنين الغربيين، ومن بينهم صندوق النقد الدولي، يستغلون الصعوبات الخطيرة التي تغالب البلدان النامية بخصوص مديونيتها للتدخل في السياسة المحلية والخارجية للبلدان النامية .

٦٩- وشدد على الآثار المتزايدة الضرر للقيود السياسية والتجارية المستحدثة في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة على العلاقات الاقتصادية الدولية . وقال ان موقف وفده قد بين في المذكرة المعنونة " العقوبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة "، المعروضة على المجلس في الوثيقة TD/B/924 . فلما شددت المذكرة على ذلك، هناك استخدام متزايد لتدابير تقييدية في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات، تستحدث أكثر فأكثر لدوافع سياسية بحتة . وقد بذلت حكومات عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة محاولات لفتح مسيرة الانفراج وتطويع التجارة وغيرها من الروابط الاقتصادية لخدمة سياستها الخارجية العدوانية . والوفد السوفياتي على اقتناع بأن الممارسة الخاطئة المتمثلة في فرض قيود تجارية بلا أي مبرر اقتصادي لا تؤثر فقط على مصالح البلدان الموجهة ضدها، بل أيضا على تنمية التجارة الدولية ككل . ويريد أولئك الذين يسيرون على هذه السياسة، وخاصة الولايات المتحدة، اعطاءها صفة الديمومة عن طريق تطبيقها على أية دولة لا توافق على سياستهم .

٧٠- وقال انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض على نحو قوى هذا النهج المتبع لحل مشاكل تنمية التجارة الدولية لأنه يتنافى مع مصالح جميع البلدان، بما فيها البلدان التي تمارس هذه التدابير . وهذه المشكلة بالغة الأهمية بالنسبة الى الأونكتاد وينبغي أن يعترف بها المجلس الاعتراف الواجب، لاسيما وأن مسائل السياسة التجارية تحظى الآن - وهذا أمر مفهوم - باهتمام متزايد في الأونكتاد . وينبغي تسليط الضوء على هذه المشاكل في الدورة السادسة للأونكتاد، بالنظر الى خطورة الوضع الراهن للتجارة الدولية. ومن شأن اتباع نهج شامل ومتكامل للمعالجة المشاكل التجارية والسياسية في المؤتمر مع ايلا مراعاة الواجبة لمصالح جميع البلدان، أن يسهم في استعادة الثقة بالتجارة الدولية. وللأونكتاد الحق في أن يستعرض هذه المشاكل، بل وينبغي له أن يستعرضها بانتظام، مع مراعاة مصالح كل الشركاء في التجارة الدولية.

٧١- وأضاف قائلا ان التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تلعب دورا خاصا من بين المشاكل التجارية والاقتصادية الملحة . ويوفر الأونكتاد محفلا دوليا فريدا لبحث هذه المشاكل وما بينها من ترابط . والواقع أن الأونكتاد قام بجهد كبير في هذا الصدد، ولكن ينبغي للمجلس أن يواصل تكريس اهتمامه الى الأنشطة في هذا الميدان الهام . وقد بذلت في السنوات القليلة الماضية جهود كثيرة لوضع توصيات مفصلة بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة واعتماد قرار مناسب . وتم تحقيق نتائج ملموسة فيما يتصل بذلك الجزء من القرار الذي يتناول التجارة بين البلدان الاشتراكية والنامية . وقد اختتمت المفاوضات بشأن تلك القضية على نحو بناء وبروح التعاون . أما مسألة التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة (التجارة بين الشرق والغرب) فانها أكثر تعقيدا . ومما يعيق تنمية هذه التجارة اللجوء المتزايد الى تدابير حمائية جديدة، وتطبيقها بصورة انتقائية سافرة، وجميع أنواع " العقوبات " والقيود التي يفرضها عدد من البلدان الرأسمالية لأسباب غير اقتصادية .

وبعض البلدان في المجموعة بـ تمنع الأونكتاد (وليس فقط الأونكتاد) من التوصل الى اتفاقات مقبولة من الطرفين بشأن هذا النوع الخاص من التدفق التجارى • وان وفده مستعد مع بلدان اشتراكية أخرى لا اعتماد مشروع قرار مفصل بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم المختلفة في الدورة الحالية •

٧٢- ومضى يقول ان الاتحاد السوفياتي على يقين من أن الصورة المرتقبة للتنمية الاقتصادية العالمية والتعاون الاقتصادى الدولى تتوقف ، أكثر من أى وقت مضى ، على ما يمكن احرازه من تقدم في تحقيق الهدف الرئيسى لميثاق الأمم المتحدة ، وهو انقاذ الأجيال المتعاقبة من كارثة الحرب • وقد دأب بلده على انتهاج سياسة تنادى بوقف سباق التسلح وتحسين العلاقات الدولية ومنع نشوب الحرب • وأعلن الوفد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أن الاتحاد السوفياتي يأخذ على عاتقه مسؤولية عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية • وهذا يتيح فرصة حقيقية للقضاء بصورة تامة على احتمال نشوب حرب • وقد أعطت الدورة الاستثنائية زخما جديدا للأنشطة في هذا المجال • وفي هذا الصدد ، يبغي لأمانة الأونكتاد أن تكثف دراساتها التحليلية للجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح • ومن الضروري أن تبقى هذه المشكلة ضمن دائرة أنشطة الأونكتاد ، سواء خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، أو في دورات المجلس القادمة •

٧٣- وقال ان الاتحاد السوفياتي أيد دائما إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والمساواة • وهو ، في سياسته التجارية والاقتصادية ، لا يحيد أبدا عن المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ، والمنفعة المتبادلة والمساواة بين الشركاء ، ويتصدى بحزم لأى تمييز في التجارة الدولية • وقد ازدادت وارداته من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية بنسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٨١ ، وهناك زيادة أخرى في عام ١٩٨٢ •

٧٤- وأضاف قائلا ان أحد الجوانب الهامة لسياسة بلده هو تقديم مساعدة ذات شأن الى البلدان المستقلة حديثا في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادى ، ومن أجل التغلب على وضعها غير المتكافئ في النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى • وقد تم توزيع وثيقة في هذا الشأن في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لعام ١٩٨٢ (E/1982/86) ، تتضمن معلومات تتعلق بكامل المساعدة المقدمة الى البلدان النامية • فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ،

بلغ مجموع المساعدة الاقتصادية المقدمة من الاتحاد السوفياتي والمستخدمه بالفعل من جانب البلدان النامية ، مطروحا منه تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المتصلة بهذه المساعدة ، ما يقرب من ٣٠ مليار روبل • وهكذا بلغ متوسط صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة الى البلدان النامية ، كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للاتحاد السوفياتي ، ١ في المائة ، حيث ارتفع من ٠.٩ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ١.٣ في المائة في عام ١٩٨٠ • وعلاوة على ذلك ، فإن مساعدة بلده للبلدان النامية لا يمكن مقارنتها بالمساعدة التي تقدمها البلدان الغربية عن طريق مقارنة الأرقام فقط ، لأنها لا تأخذ في الاعتبار تدفق رؤوس الأموال من البلدان النامية في اتجاه البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وهو تدفق يعوض ويفوق أى تدفق " للمساعدة " من تلك البلدان ، بسبب أنشطة الشركات عبر الوطنية • ومن ثم ، لا معنى لمطالبة الاتحاد السوفياتي بتقديم مساعدة الى البلدان النامية على أساس نسبة ثابتة من ناتجه القومى الاجمالى ، على قدم المساواة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة • والاتحاد السوفياتي يرفض هذه المطالبات لأسباب

مبدئية . وفي الوقت نفسه ، فانه يقوم ، وسيقوم ، بتزويد البلدان النامية بالمعونة اللازمة لمساعدتها في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي واعادة تشكيل النظام الاقتصادي .

٧٥ - وأضاف قائلاً ان مشاركة الاتحاد السوفياتي المتزايدة في التعاون الاقتصادي الدولي تستند الى التنمية المطردة للاقتصاد السوفياتي . وبالرغم من عوامل موضوعية مثل تباطؤ نمو القوى العاملة ، وتزايد نفقات استخراج ونقل المواد الخام ، وتعاقب ثلاثة محاصيل سيئة ، فقد خطا الاتحاد السوفياتي خطوة ملموسة في تنفيذ أهداف خطته الخمسية الحالية . وتم اقرار برنامج غذائي في عام ١٩٨٢ يعد احدى السمات الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية للبلد في الثمانينات . وهو ينص على التعاون مع البلدان الأجنبية ، وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية . وفي الوقت نفسه ، فان الاتحاد السوفياتي لن يرضخ للمحاولات التي تبذلها حكومات بعض البلدان لاستخدام مبيعات الحبوب كوسيلة للضغط السياسي .

٧٦ - وشدد في الختام على تزايد دور المنظمات الدولية الرسمية ، مثل الأونكتاد ، في الوضع الاقتصادي الراهن . وقال ان الدورة السادسة للأونكتاد ستتيح اجراء تحليل متعمق للأسباب الرئيسية للصعوبات التي تعترض التجارة العالمية والاقتصاد العالمي ، وتبادل شامل في وجهات النظر حول وسائل التغلب على هذه الصعوبات وايجاد حلول مناسبة مقبولة من الأطراف المعنية .

٧٧ - وقال ممثل الولايات المتحدة ، ردا على بيان ممثل الاتحاد السوفياتي ، انه يأسف بشدة لتضمن ذلك البيان بعض الاشارات الى السياسة الخارجية العدوانية التي تنتهجها حكومته ، مسترعيا الانتباه في الوقت نفسه الى وجود قوات من الاتحاد السوفياتي في أفغانستان والى تدخل هذا البلد مؤخرا في الشؤون الداخلية لبولندا . وأعرب عن يقينه من أن جميع الوفود تدرك شفافية الدعاية السوفياتية وأنها سترفض هذه الدعوى تماما بوصفها جزءا من هذه الدعاية .

٧٨- ولغت ممثل اليابان الانتباه الى تطاول مدة الركود والبطالة وانتشار التضخم وأسعار الفوائد المرتفعة ومشاكل موازن المدفوعات التي يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم بعد عقد من الزمن مر فيه هذا الاقتصاد بأزميتين نقطيتين • وشدد على الحاجة الملحة لمكافحة الضغوط الحمائية المتزايدة ولأن يعيد المجتمع الدولي التأكيد على أن تعزيز قدرة البلدان النامية على التعافي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو أمر لا غنى عنه من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ومن أجل السلم والاستقرار العالميين •

٧٩- وأعتبر أن التقرير يشكل أساساً مفيداً المناقشة القضائية الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للدرجة السادسة للأونكتاد. ولا حظ أن التنبؤات الاقتصادية بالتقرير متفائلة فيما يتعلق بكل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وأشار الى التنبؤات الصادقة عن أمانة منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي كما وردت في عدد تموز/يوليه ١٩٨٢ في مجلتها Economic Outlook والتي تغيد بأن الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة سيزداد بنسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، و٢ر٥ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وهذا يتباين بوضوح مع الرقمين المناظرين في التقرير وهما ٩ر٠ في المائة و٢ر٢ في المائة على التوالي • زد على ذلك أن تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٢ (٦) World Development Report 1982 تنبأ بأن معدل النمو في الاقتصادات السوقية الصناعية في عام ١٩٨٢ سيكون ٢ر٠ في المائة • وأضاف قائلاً ان الجدول ألف - ٢ المرفق بتقرير الأونكتاد يتوقع أن يكون نمو حجم الصادرات العالمية بنسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ وبنسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٣ • غير أن آخر الاحصاءات الفصلية الصادرة عن صندوق النقد الدولي تبين فيما يبدو أن الرقم المحتمل لعام ١٩٨٢ أقل من ذلك بكثير ، وأنه ما من مبرر لتوقع حدوث تحسن ذي شأن في عام ١٩٨٣ •

٨٠- ولا حظ أن التقرير يعزو الأزمة الراهنة بصورة رئيسية الى الانتكاسة التي تسود بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وسياسة رفع أسعار الفائدة التي تتبعها الولايات المتحدة • ورغم ما قد يكون في هذا التحليل من صحة الى حد ما في سياق السياسة القصيرة الأجل ، فانه لا معنى ، من وجهة النظر المتوسطة والطويلة الأجل ، لتوجيه اللوم الى الوضع الاقتصادي للبلدان المتقدمة لما تواجهه البلدان النامية من صعوبات • فالمهم في هذا الصدد هو تكييف استراتيجية التنمية الاقتصادية مع احتمال تطاول الانتكاسة العالمية •

٨١- واسترعى الانتباه الى معدلات النمو المرتفعة نسبياً في بعض البلدان الآسيوية التي تتمو بسرعة كبلدان مصدرة للمصنوعات وذلك بالمقارنة مع نمو أبطأ وعجز أكبر في المدفوعات وزيادة المديونية للبلدان النامية ككل • وقال انه يرى في هذا السياق أن من المرغوب فيه فعلاً تحليل كيفية نجاح رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا والبلدان المصنعة حديثاً في المحافظة على عملية نموها الاقتصادي تجاه ظروف خارجية غير مؤاتية وبالرغم من هذه الظروف. وعبر عن اعتقاده بأنه يمكن تحقيق نتائج مؤاتية بانتهاج سياسات منها ما يلي : (أ) المحافظة على نظام اقتصادي منفتح وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ؛ (ب) تنمية وتعزيز القطاع الزراعي ؛ (ج) تشجيع الادخارات ؛ و (د) منسح أولوية كبسوى لتنمية الموارد البشرية •

وقال ان صندوق النقد الدولي أصدر مؤخراً ضمن الأوراق غير الدورية دراسة تقول في استنتاجاتها ان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الصدارة للنفط يرتبط عادة بالنمو في البلدان المتقدمة ، غير أنه يتأثر أيضاً تأثيراً شديداً بعوامل أخرى مثل " تكلفة مدخلاتها المستوردة ، ونوعية وكفاءة أساطيلها البشرية والمادي ووضع سياساتها الاقتصادية والاتجاه العام لهذه السياسات " (٧) .

٨٢- ثم التفت الى مواضيع معينة تناولها التقرير فقال ان التقرير ، في تحليله لتدهور معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية الأولية وآثارها الضارة على البلدان النامية التي تمثل هذه المنتجات الجزء الأكبر من صادراتها ، لم يضع في اعتباره على الوجه المناسب مختلف التدابير المتخذة استجابة لمثل هذه الظواهر ، مثل الاتفاقات السلعية الدولية والتعاون التقني الموجه نحو تنمية السلع الأساسية . وأضاف قائلاً ان التقرير كثر أيضاً النظرية التقليدية القائلة ان تدهور معدلات التبادل التجاري في بلدان السلع الأساسية يعود الى أن مرونة الطلب بالنسبة للأسعار والدخل كانت أدنى مما هو الحال بالنسبة للمصنوعات . غير انه ينبغي الاشارة ايضا الى أن الوضع التنافسي للسلع الأساسية الأولية ازاء المنتجات التركيبية قد تحسن بسبب ارتفاع أسعار النفط والى أن العديد من البلدان النامية يبذل جهوداً ترمي الى زيادة القيمة المضافة بزيادة تجهيز المنتجات الأولية .

٨٣- وفيما يخص التكيف الهيكلي قال ان عدة قطاعات صناعية في اليابان تواجه مشاكل ذات طبيعة هيكلية . فالحكومة تتبع سياسة التجارة الحرة بالنسبة لهذه القطاعات في الوقت الذي تتبع فيه سياسة للتكيف الايجابي تقوم على أساس افساح المجال الكامل لأداء قوى السوق . وقال ان نسبة مرتفعة من صادرات اليابان تذهب الى البلدان النامية ، كما ورد في الفقرة ٣٦٩ من التقرير غير أن نصيب البلدان النامية مما تستورده اليابان مازال أعلى من ذلك ، اذ يصل الى حوالي ٦٠ في المائة . وقال ان السوق المحلية في اليابان تأتي بعد سوق الولايات المتحدة مباشرة من حيث الحجم ، فقيمة وارداتها تبلغ حوالي ١٤٠ مليار دولار سنوياً . وأضاف قائلاً انه كان ينبغي ادراج هذه الوقائع في التقرير .

٨٤- ولاحظ ، فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية ، أن وضع البلدان النامية قد أظهر مؤخراً تحسناً طفيفاً يتهدى مثلاً في انخفاض أسعار الفوائد ، وانخفاض أسعار النفط ، وتباطؤ خطى الانكماش في البلدان المتقدمة . لكن ، أمام استمرار الركود في البلدان المتقدمة ، قد تصبح بعض التدابير مثل إعادة تنظيم الديون أموراً لا يمكن تجنبها أحياناً . والحل الطويل الأجل لهذه المشاكل يتطلب ، بين جملة أمور ، استعراضات انتقادية لبرامج التنمية أو اعتماد سياسات مالية صارمة في البلدان النامية . وأضاف قائلاً ان الفقرات ١٩٠-١٩٨ من التقرير تضم سلسلة من الانتقادات المفرطة في بساطتها الى حد ما والموجهة الى أوجه القصور في مرافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وان الجهود التي تبذلها هاتان المؤسساتان لإنشاء وتحسين مرافقهما

العالية استجابة لاحتياجات البلدان النامية فهي جديرة بقدر أكبر من التقدير . وقال ان الانشطة الانمائية للمصارف الاقليمية كان ينبغي أيضا ان تمنح قدرا أكبر من الاعتبار .

٨٥ - ومضى يقول ان التقرير ، في معرض معالجته لموضوع الطاقة ، قد خلص الى أنه لم يحدث تغيير حاسم في العلاقة بين استهلاك الطاقة ومستويات النشاط الاقتصادي ، وأشار الى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتثبيت أسعار الطاقة ، على أن يشجع في الوقت نفسه الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة . وعبر عن أسفه لأن التحليل الوارد في التقرير كاد يقتصر على البلدان المتقدمة وحدها ، مع أن مشكلة الطاقة ذات أهمية حيوية بالنسبة للعالم ككل ، وقال ان ثمة حاجة للمزيد من المعلومات لكي يتسنى وضع تحليل صحيح لتوقعات العرض والطلب على المستوى العالمي في مجال الطاقة ، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالبلدان النامية . وأضاف قائلا انه اذا أدت الجهود المبذولة للحصول على معلومات كهذه الى ادراك عام لطبيعة مشاكل الطاقة ، من وجهة نظر شاملة وبعيدة الأجل ، في البلدان الصناعية والبلدان النامية المصدرة للنفط وغيرها من البلدان النامية ، فقد ينشأ تفهم أفضل للوضع العالمي للطاقة ، مما يساعد على خلق الاستقرار في هذا الوضع لمصلحة الاقتصاد العالمي ككل .

٨٦ - ومضى يقول ان تبادل الآراء استنادا الى هذا التقرير يمكن أن يسهم في تعزيز ادراك المواقف المتباينة لمختلف البلدان ومجموعات البلدان انازا القضايا الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم والتي ستجرى مناقشتها في دورة الأونكتاد السادسة وفي تفهم هذه المواقف تفهما متبادلا . وأضاف قائلا ان من المفيد أيضا توضيح القضايا السياسية الجوهرية المتعلقة بالبنود الرئيسية الثلاثة من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، وهي السلع الأساسية (البند ٩) ، والتجارة الدولية (البند ١٠) والقضايا المالية والنقدية (البند ١١) . ومن المستحسن مواصلة الحوار بين المجموعات الاقليمية في اطار الأونكتاد خلال الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر مباشرة . اذ ان من شأن حوار كهذا أن يكون بديلا مفيدا عن الممارسات السابقة حيث كانت مجموعة اقليمية معينة تقدم الى المؤتمر نفسه مباشرة عددا كبيرا من الاقتراحات حول السياسة التي ينبغي اتباعها فينبغي السعي للتعرف على عناصر اتفاق يمكن اعتمادها في المؤتمر ، وان كان يمكن ، اذا اقتضى الأمر ، ترك بعض المسائل للبت فيها عن طريق قرارات سياسية تتخذ على أعلى مستوى في المؤتمر نفسه .

٨٧ - وقال ممثل كوبا ان آثار الأزمة الحالية على البلدان النامية خطيرة ولا تلوح أية علامة على حدوث أي تحسن مبكر ، وأشار خاصة الى التدني في أسعار السلع الأساسية وفي معدلات تبادلها التجاري ، وإلى ارتفاع أسعار الفائدة وتشدّد الشروط في أسواق المال الدولية ، مما ساهم في زيادة حجم الدين الخارجي الضخم بالفعل للبلدان النامية وأدى الى تفاقم خطر في النمو الاقتصادي .

٨٨ - وأضاف أن بلاده قد تأثرت بشكل خاص بكساد سوق السكر العالمية التي تمر بأزمة من أسوأ الأزمات في تاريخها ، غير ان الآثار الخطيرة امتدت أيضا الى منتجي كل السلع الأساسية الرئيسية بما فيها النفط .

٨٩ - وقال ان هبوط أسعار سلع أساسية رئيسية ، مثل البن والسكر والمواد الزراعية الخام والفلزات والمعادن ، قد كلف البلدان النامية مبلغا يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨١ . وهذا الهبوط ، مقترنا بهبوط في حجم الصادرات ، قد زج بالبلدان النامية في أزمة قد تكون أسوأ أزمة مرتبها في تاريخها . ومما زاد من محتنها ارتفاع أسعار الواردات ، وتعاظم

عبء خدمة الدين ، وتدفع التحويلات المالية للأرباح الى الخارج ، وما يتصل بذلك من مدفوعات الخدمة . وعلاوة على ذلك ، وفي وقت الحاجة القصوى ، يتقلص الائتمان التجارى ، وفي بعض الحالات ، تخفض القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي أو تلغى . كما أن المساعدة الانمائية الرسمية تأخذ في الانخفاض بالقيمة النسبية ان لم يكن بالقيمة المطلقة . وقد أدت تدابير السياسة العامة التي تتخذها الولايات المتحدة الى رفع أسعار الفائدة الى مستويات قياسية مما يعرقل الانعاش الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ويجعل البلدان النامية غير قادرة على تحمّل خدمة الدين .

٩٠- وكان من آثار كل هذه العوامل على البلدان النامية انخفاض معدلات النمو أكثر فأكثر ، وانخفاض الاستثمار والاستهلاك ، ان لم نقل الانخفاض المطلق في الناتج المحلي الاجمالي ، وازدياد التضخم والبطالة ، والتدني الخطير في المستويات المعيشية . وعلاوة على ذلك ، فإن الصورة المرعبة في الأجل القصير لا يمكن أن تكون أكثر قتامة ، حيث يتوقع ان يكون معدل النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في عام ١٩٨٢ ، مقارباً للصفر ، في حين ستظل نسبة التضخم مرتفعة ، وسيبلغ عدد العاطلين عن العمل ٣٠ مليوناً بحلول عام ١٩٨٣ . وبالرغم من خطورة الأزمة ، يبدو أن حكومات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عازمة على مجرّد المحافظة على أرباح رؤوس الأموال الاحتكارية . ولتحقيق هذه الغاية ، اتخذت تدابير نقدية ومالية صارمة بغية القضاء كامل عبء الأزمة على عاتق العمال في شكل مستوى أعلى للبطالة وتخفيضات في الأجور ، وعلى عاتق البلدان النامية من خلال الحماية واعانات التصدير والتعريفات وحصص الاستيراد وغير ذلك من الحواجز غير التعريفية . وقد تزعمت الولايات المتحدة حركة التشدد في موقف مجموعة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ازاء المطالب المشروعة للبلدان النامية ، وخاصة في مجالي السلع الأساسية الرئيسية وتدفقات رؤوس الأموال .

٩١- ومضى يقول ان الأزمة الاقتصادية الحالية تستشري في ظروف تزداد فيها حدة التوتر السياسي ايضا . وأشار ، في هذا الصدد ، الى الاحداث الأخيرة في لبنان ، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على الأرجنتين ، وسباق التسلح الذي ليس ثمة ما يكبحه ، وكلها أمور ذات آثار هامة على التجارة والتنمية في العالم . وأضاف أن دورة الاونكتاد السادسة وعملية التحضير لها يوفران فرصة فريدة لانقاذ الجيل الحالي والأجيال المقبلة من الأزمة الحالية . وتعهد بأن تقدم حكومته الدعم الكامل لبلوغ هذه الغاية .

٩٢- وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفد بلاده قد استعرض " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " في ضوء هدفه المعلن بأن يقدم دراسة متعمقة للقوى الطويلة الأجل التي أدت الى المصاعب التي تعاني منها البلدان النامية الآن والاقتصاد العالمي بصورة عامة . وعلى الرغم من أن التقرير يتضمن جوانب كثيرة تستحق الثناء الا أنه يتجاهل حقائق أساسية معينة ، ويتجه دونه دافع نحو الاتهام والمواجهة . لذا فإن فائدته بوصفه خلفية تحليلية للدورة السادسة للاونكتاد تعتبر محدودة . وفوق ذلك فإن التقرير ينقصه التوازن من حيث انه يميل الى عزو المشاكل التي تواجه العالم النامي الى البلدان المتقدمة .

٩٣- وقال ان التقرير يتجاهل ان التنمية هي أولاً وقبل كل شيء مسؤولية كل حكومة على حدة ومسؤولية شعبها . ولكن مما يدعو للأسف ان العامل الحاسم الذي يعيق التقدم في العديد من

البلدان النامية هو اتباع سياسات محلية اقتصادية واجتماعية غير مناسبة ، وهي نقطة لم يذكرها التقرير الا بشكل غير مباشر في الفقرة ٣٧٧ منه . وأضاف أن اغفال الإشارة الى السياسات المحلية غير الكافية في البلدان النامية ليس ما يعني وفده أساسا ، وان ما يعنيه هو أن التقرير يبدو وكأنه ينكر وجود هذه المشكلة . وأكد ان اتخاذ مثل هذا الموقف يشجع البلدان النامية التي تتبع سياسات لا تلائم احتياجاتها الانمائية على انتحال الأعذار لتبرير فشلها بدلا من ايجاد الحلول لمشكلاتها . وبالإضافة الى ذلك فان التقرير يتجاهل علما الزراعة والتنمية الريفية ، وهما يمثلان ميدانا رئيسيا من مجالات التنمية ويؤثران تأثيرا مباشرا في حياة ٧٠ في المائة من فقراء العالم . وقد أخفق التقرير أيضا في الاعتراف بالدور الحيوى الذى يلعبه القطاع الخاص في مجال التنمية .

٩٤- وأضاف قائلا أنه رغم الوضع الاقتصادى الخطير الذى تواجهه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، فان وصف هذا الوضع بأنه أزمة في التنمية لا يفيد أحدا . واسترعى الانتباه في هذا السياق الى برنامج التكيف الشامل الذى يتبعه بلده حاليا ، والذى تتضح نتائجه الأولى في ظلواهر مثل تدني نسبة التضخم ومعدلات الفوائد . وكما أوضح التقرير عن صواب ، فان كل نقطة مثوية من هبوط معدلات الفوائد تخفّض مدفوعات البلدان النامية سنويا بخدمة الديون بمبلغ ٢ مليار دولار . ويدرك بلده الآثار المترتبة على نسب التضخم المرتفعة ومعدلات الفوائد العالية ، في عالم مترابط ، ويحاول مكافحة هذه الآثار .

٩٥- ومضى يقول انه بالرغم من اعتراف التقرير بضرورة اجراء تكيفات من قبل البلدان النامية، فان وفده لا يتفق مع الاستنتاجات المتعلقة بكيفية تحقيق مثل هذه التكيفات . اذ يؤكد التقرير انه لا ينبغي ، نظرا لأن الأسباب الأولية للعجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية هي أسباب خارجية ، ان نتوقع من هذه البلدان ان تتحمل عبء التكيفات وبالإضافة الى ذلك ، فان التقرير يستج ، نظرا لأن التكيفات تستلزم استثمارات ، ولأن البلدان النامية تزدل فعلا جهودا كبيرة في ميدان التوفير المحلى ، فينبغي للعالم المتقدم توفير المزيد من التمويل الخارجى للاستثمار ، وأن تقيد الطلب كثيرا ما يكون آلية تكيف غير مناسبة . وقال أن هذه الاستنتاجات هي الأساس الذى تقوم عليه الانتقادات المشروطة التي يوجهها التقرير الى صندوق النقد الدولي .

٩٦- وقال ان التمويل الخارجى يمكن ، في رأيه ، ان يؤدي الى استثمارات ملائمة ، مما يسهل التكيف . ولكن ظهر اتجاه ، خلال العقد الماضى ، نحو استخدام مثل هذا التمويل كوسيلة للمحافظة على مستويات استهلاك لا يمكن احتمالها . وعلى هذا فان بلده يهيد اصرار صندوق النقد الدولي على ضرورة أن يكون ضبط النفس جزءا من الحل حيثما يكون الطلب المفرط جزءا من المشكلة .

٩٧- وتحول الى التأكيد الوارد في التقرير بأن البلدان النامية تزدل فعلا قصارى جهدها لتكييف اقتصاداتها مع الوضع العالمى ، فقال ان هذا ليس صحيحا في العديد من الحالات . ومثال على ذلك ، ان دراسات البنك الدولي ، وخصوصا تلك التي استشهد بها البنك في " تقرير التنمية العالمية " الذى يصدره سنويا وفي التقرير الذى أصدره في عام ١٩٨١ ، بعنوان Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action قد أوضحتان زيادة سعر العملات عن قيمتها الفعلية ، والتحكم في الأسعار ، وأنظمة التسويق التقييدية التي تتبعها الدول ، وما شابه ذلك ، كثيرا ما تنحدر الى الركود الاقتصادى .

٩٨- ومضى يقول ان بلده يعترف بأن الوضع الاقتصادى الراهن يشكل مصاعب خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المنتجات الأولية ، ولكن بلده لا يوافق على الرأى

القاتل بأن الهبوط القصير الأجل في أسعار السلع الأولية هو المسؤول بصورة رئيسية عن وقف سير التنمية الطويلة الأجل • وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه يختلف مع التأكيد بأن البلدان المتقدمة هي التي تعوق المحاولات الرامية إلى إضفاء الاستقرار على أسواق السلع الأساسية • إذ أنها ، على العكس من ذلك ، تعاونت تعاوناً تاماً في المباحثات الدولية الهادفة إلى كشف المشكلات الكامنة في هذه الأسواق والبحث عن حلول ممكنة لها • وقال إن البلدان المتقدمة تسوق الحجج في معارضة اتفاقات السلع الأساسية إذا رُئي أن مثل هذه الاتفاقات غير ملائمة بسبب عوامل فنية أو بسبب عوامل التكلفة • وأضاف أن التجربة أظهرت مؤخراً أن بعض اتفاقات التثبيت تفقد فعاليتها عندما لا تكون صحيحة من الناحية الفنية أو الاقتصادية •

٩٩- وأعلن أن مناقشة التقرير للسلع الأولية تعتمد على التأكيد بأن تدهوراً ملحوظاً قد طرأ مع مرور الزمن على معدلات تجارة المنتجات الأولية • وقال أنه يشك في الفائدة المتوخاة من مواصلة تكرار هذه النقطة ، نظراً لأن الخبراء الذين دعا لهم الأونكتاد للاجتماع في عام ١٩٧٥ ، وكذلك الاحصائيات الأخيرة الصادرة عن أمانة الأونكتاد نفسها ، لم يقدموا برهاناً واضحاً على حدوث تدهور طويل الأجل في المعدل السلمي للتبادل التجاري بالنسبة للسلع الأولية • وبالإضافة إلى ذلك فإن بلداناً لا يعارض الحل المقترح الذي يطرحه التقرير على منتجات السلع الأولية وهو اللجوء إلى تنويع اقتصاداتهم • وقال إن التنويع الفعال ينبغي أن يجري في المجالات التي يكون فيها لبلد ما ميزة نسبية قائمة أو محتملة • وقال أنه يمكن الحصول على الدليل بأن مثل هذا التنويع قد قطع مرحلة طويلة من دراسة البيانات المتعلقة بالتجارة العالمية في المصنوعات ، التي تظهر ارتفاعاً في حصة البلدان النامية في واردات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في المصنوعات وذلك من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ في المائة عام ١٩٨٠ •

١٠٠- وأشار إلى أن البلدان النامية قد استفادت من نمو التجارة العالمية في السبعينات من خلال توسع الحجم المطلق لأسواق البلدان المتقدمة وازدياد افتتاح هذه الأسواق الذي واكب ذلك التوسع • وذكر أن هذه العملية توضح كيف أن صادراتها المصنوعة إلى تلك الأسواق قد زادت أربعة أضعاف من حيث قيمتها الحقيقية ، كما تثبت ذلك احصائيات البنك الدولي • وقال إن هذه الاحصائيات تتناقض ، على ما يبدو ، مع الاستنتاج الوارد في التقرير بأن عقد السبعينات قد شهد تباطؤ التغيير الهيكلي في قطاع المصنوعات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة •

١٠١- وأكد أن الولايات المتحدة تشارك الأمانة قلقها إزاء الضغوط الحامشية الجديدة • ولكن بلده يشعر بالتفاؤل إزاء مستقبل نظام التجارة العالمي ، وهو نظام لا يقلل من خيارات البلدان النامية بل يتحرك على جبهة عريضة لتشجيع إقامة أنماط أكثر انصافاً في العلاقات التجارية إلى جانب انضباط دولي أقوى في صدد الممارسات الوطنية التي تشوه التدفقات التجارية • وقال إن ثمة عاملاً أساسياً في نمو التجارة العالمية على مدى الثلاثة عقود ونصف عقد الماضية هو القوة الدافعة التي بدأها الغات نحو تحرير التجارة • وأضاف أن بلداناً بولي أهمية كبرى في هذا السياق للاجتماع الوزاري للغات المزمع عقده في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ •

١٠٢- وأردف يقول إن خلق جو أفضل للنمو يتطلب توسيعاً كبيراً في فرص القطاع الخاص للمساهمة في التنمية • وكما لوحظ في دراسة البنك الدولي حول أفريقيا جنوب الصحراء ، التي سبقت الإشارة إليها ، فإن مثل هذه الأمكانية قائمة حتى في أقل البلدان نمواً ، غير أنها كثيراً ما تترك دون

استغلال • وأكد أنه ينبغي ، في العديد من الحالات ، أن تغير البلدان سياساتها لتفتح مجالا أوسع أمام آليات السوق وتتيح للقطاع الخاص حرية الاستجابة الى اشارات السوق • فالبلدان التي تسمح لأنظمة القطع الأجنبي فيها بحماية مستهلكي السلع المستوردة في الوقت الذي تعوق فيه المنتجين المحليين والمصدرين المحتملين ، ينبغي أن تدرك مدى تكلفة مثل هذه السياسة • وبالإضافة الى ذلك ، فإنه ينبغي التخلي عن التحكم في الأسعار المحلية الذي يسبب كساد الانتاج •

١٠٣- وتابع قائلا أنه ينبغي الاعتراف بأن النمو المتجدد يمكن ان يسبب ضغطا على أسواق النفط مما يؤدي الى زيادة متطرفة في أسعار النفط يمكن ان تسد طرق الانتعاش وتسفر عن ركود آخر • وقال ان البلدان المتقدمة هي بصدد تنويع مصادر الطاقة التقليدية ، وتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، وتخفيض استهلاك الطاقة ، ولا سيما من خلال الحفاظ عليها • غير أن اتخاذ مزيد من الاجراءات في هذا الاتجاه أمر ضروري للبلدان المتقدمة والنامية معا • وشدد في هذا الصدد على الدور الذي يمكن ان يلعبه الغاء الاعانات المالية ، وتسويق الطاقة بالأسعار العالمية ، وإزالة العوائق المؤسسية التي تعترض تنمية الطاقة من جانب رجال الأعمال المحليين والأجانب •

١٠٤- ثم علق على استخدام الفصل ٣ من الباب الرابع من التقرير للتقديرات السوفياتية الرسمية عن الانفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي جنباً الى جنب مع البيانات الأكثر موثوقية بكثير بالنسبة للبلدان الأخرى والتي جمعها معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية • وقال ان وضع هذه الأرقام جنباً الى جنب من شأنه تضليل القارئ وجعله يعتقد ان هذه الأرقام مقبولة بنفس القدر • وأشار الى أن بيانات موازنة حول النفقات العسكرية السوفياتية متوفرة لدى معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية ، وأن تقديرات بلده للنفقات العسكرية السوفياتية (وهي تقديرات يؤيدها العديد من المحللين الآخرين) تبين أنها تشكل نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي أعلى بكثير من النسبة الواردة في التقرير • وأضاف أن وفده ينظر الى هذا الخطأ على أنه يوفر المزيد من الدعم لرأيه القائل بأن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمناقشة مسائل نزع السلاح •

١٠٥- وأشار في ختام بيانه الى أن عقد الثمانينات يمكن ان يستمر في النهج على موال السنتين الاخيرتين ، مع تباطؤ النمو والتضخم ، أو يمكن ان يتميز بتغييرات تطويرية جوهرية • وأردف ان العالم الذي يرجوه بلده هو عالم يتيح مزيداً من الحرية ويأتي بمزيد من المنافع • وأعرب عن ترحيبه باستمرار المناقشة حول الأفكار التي عرضها ، وحث على مواصلة النظر في هذه القضايا الأساسية استعداداً للدورة السادسة للأونكتاد •

١٠٦- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ، في معرض رده على ملاحظات ممثل الولايات المتحدة (الواردة في الفقرة ١٠٤ أعلاه) ، أنه من غير المقبول أن تستخدم أمانة الأونكتاد بيانات أخرى اعتباطية في وثائقها عندما تكون البيانات السوفياتية الرسمية حول نفس المسألة متوفرة ايضاً • وأضاف ان سياسة بلاده هي أن لا تركز للأغراض العسكرية موارد أكبر مما هو أساسي لضمان مصالحها هي ومصالح حلفائها • وان التقدير البالغ فيه للانفاق العسكري السوفياتي كما أورده ممثل الولايات المتحدة لا يمكن ان يكون القصد منه سوى تبرير تصعيد سباق التسلح • كما انه رفض قبول التأكيدات الصادرة عن ممثل الولايات المتحدة والمتعلقة بما ورد في بيانه هو من اشارات تتصل بالسياسة الخارجية العدوانية لحكومة الولايات المتحدة ، وقال ان تلك التأكيدات لا تقوم على أي أساس •

١٠٧- وأوضح ممثل السويد الاشارة التي أوردتها مثل الولايات المتحدة الى معهد استوكهولم الدولي للبحوث السلمية فقال انه مؤسسة دولية مستقلة ليست ارقامها ارقاما رسمية صادرة عن الحكومة السويدية . وأضاف ان تقديرات الحكومة السويدية تختلف كثيرا عن تلك الواردة في " تقرير التجارة والتنمية " .

١٠٨- وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والدول الاعضاء فيها عن أسفه لأن التقرير لم يوفر في جميع اللغات قبل وقت كاف بحيث تتاح دراسته الدراسة التفصيلية التي يحتاجها . وقال انه كان من المفيد ايضا لو وجد ايضاح أوفى ، في ضوء التعليقات التي أدلت بها الجماعة على تقرير ١٩٨١ والمتصلة بالطريقة التي يتصور بها الأمين العام للأمم المتحدة علاقة التقرير بمهام المجلس وهيئاته الفرعية . ومع ذلك ، يمكن استعجال التقرير كاداة هامة لتناول القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال المؤقت للدراسة السادسة للأمم المتحدة . وأعرب عن سروره لأن التقرير لم يحاول إسقاط الاقتصاد العالمي على أساس نماذج الاقتصاد القياسي ، وأنه سعى لتحليل الأزمات الحالية في ظل خلفية البيئة الاقتصادية الدولية والتغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي .

١٠٩- وأعرب عن موافقته على الكثير من تحليل الأمانة للبنية الدولية الحالية ، ولا سيما ما يخص تأثير أسعار الفائدة العالية وعدم الاستقرار النقدي والمصنوعات المقترنة بالتدفقات المالية الخاصة والمساعدة الانمائية الرسمية ، وتباطؤ التجارة العالمية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وخصوصا بالنسبة لمصدري السلع الأساسية .

١١٠- وقال ان التكيف مع التغيرات العميقة التي حدثت في العقد الأخير يندران يخلو من الألم ، وان التقرير احادى الطرف الى حد ما من حيث انه يوحي ضمنا بأن المسؤولية عن هذه التغيرات تقع كلها على جهة واحدة وان الألم كله يصيب الجهة الأخرى . وأضاف ان التقرير ابرز فعلا التقدم المحرز في الابتعاد عن اقتصاد عالمي ثنائي القطب الى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب وتزايد الدور الذي أصبحت تقوم به الآن ، وينبغي ان تقوم به مستقبلا ، في البنية الاقتصادية بلدان ومجموعات من البلدان من غير بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . فقد لفت التقرير الانتباه ، مثلا ، الى الزيادة الحاصلة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ في حصة " البلدان النامية " من الدخل العالمي الحقيقي من حوالى السبع الى حوالى الربع . ورغم ان هذا يعود الى حد كبير الى ارتفاع أسعار النفط ، فانه يعكس ايضا التغيرات البارزة في نمط صادرات البلدان النامية الى الحد الذي أصبحت فيه المصنوعات (بما في ذلك بعض المصنوعات التي تنطوي على تكنولوجيا متطورة نسبيا) تمثل نصف صادراتها غير البترولية تقريبا . وهذا يظهر الطريقة التي تستفيد فيها البلدان النامية الأكثر تصنيعا ، مع البلدان المتقدمة ، من حالات المرونة في الطلب التي تميز السلع المصنعة بالقياس الى المواد الخام .

١١١- وهو يرى أنه كان ينبغي أن تكون مناقشة التقرير لتطور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية أكثر توازنا في تناول مختلف العوامل المؤثرة عليها ، مثل أسعار الطاقة والسلع المصنعة والمواد الخام . وكان ينبغي زيادة التأكيد ايضا على أن أقل البلدان نموا قد تعرضت لخسائر في دخلها الحقيقي ومعدلات تجارة المقايضة على حد سواء .

١١٢- وأضاف ان وصف التغير الهيكلي في التقرير لا يأخذ بالاعتبار الكافي التغيرات الأساسية التي حدثت خلال العقد الأخير في القطاع الزراعي لكثير من البلدان النامية . فمثلا لا ترد اشارات

تذكر الى أن حالات الندرة الخطيرة التي تميزت بها الأزمة الغذائية العالمية في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ قد تم التغلب عليها الى حد كبير من جراء زيادة أساسية ومتواصلة في انتاج الأغذية فسي كثير من البلدان النامية (رغم ان الحالة لا تزال خطيرة في بعض انحاء العالم ، ولا سيما في افريقيا) . وهناك توافق متعظم في الرأي على الصعيد الدولي ، يحظى دائما بتأييد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، حول الحاجة الى اتخاذ اجراء وطني ودولي حسن التنسيق لتشجيع التنمية الزراعية وضمان الأمن الغذائي العالي . وفي هذا السياق ، ينبغي أن لا تغيب عن البال الأممية الأساسية لا عطاء المزارعين الحوافز السعرية اللازمة ، والا موال الاستثمارية الكافية ، ومدخلات تكنولوجيا مناسبة .

١١٣ - ثم انتقل الى البنية المالية فلفت الانتباه لبعض السمات الايجابية للسنوات الأخيرة مثل الزيادة السنوية البالغة ١٣ في المائة من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ في المساعدة متعددة الأطراف ، والارتفاع الكبير في القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي وتقييم المعايير التي تحكم مثل هذا الاقراض ، وحسن تدبير المؤسسات المالية الخاصة في توسيع اقراضها . الا أن العوامل السائدة في الحالة الراهنة غير مؤاتية . وأشار بصورة خاصة الى الحالة الحرجة التي تواجه المؤسسات المالية متعددة الأطراف ، وإلى ركود تدفقات المعونة الثنائية ، والآثار الضارة لارتفاع تكلفة الاقتراض وتقلبات العملة ، والهبوط في عائدات التصدير لكثير من البلدان النامية . وترى الجماعة انه ينبغي مواصلة السعي لتحقيق التوازن بين الخطوات التي ينبغي أن يتخذها صندوق النقد الدولي لتخفيض حالات عجز المدفوعات وإعادة الاعتبار للملاحة الائتمانية الدولية ، من جهة ، والتدابير الراحمة الى تعزيز التكيف الداخلي الأبعد مدى ، بما في ذلك المعونة والتحويل اللازمين لهذا الغرض ، من جهة أخرى .

١١٤ - وهو يعتقد ان تحليل التكيف الهيكلي في التقرير يقوم على تعريف مشكوك في صحته . السى حد ما للمفهوم من حيث ما دعاه التقرير بالاتجاهات التي لا رجعة فيها ، ومراقبة استعمال الموارد ، واطار القواعد الدولية . والطريقة الأفضل لوصف التكيف الهيكلي هي انه عملية مستمرة للتكيف الاقتصادي ، تؤثر على جميع قطاعات البلدان التي تنتهي لجميع النظم الاجتماعية - الاقتصادية وعلى جميع مستويات التنمية . وان المدى الذي تسعى فيه الحكومات الى التأثير ، أو تتمكن فيه من التأثير ، على هذه العملية يتفاوت بتفاوت درجة المراقبة المركزية على الاقتصاد ومدى الاعتماد على قوى السوق . وعلى المجتمع الدولي بجمليته أن يلعب دورا مساندا في هذا السياق بالسعي لتحقيق شروط من الاستقرار والشفافية من شأنها أن تضمن اكبر قدر ممكن من الانسجام للعملية .

١١٥ - وهو يرى أن تحليل التكيف الهيكلي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة كان ينبغي أن لا يقتصر على القطاع الصناعي كما كان ينبغي أن يشمل على مناقشة لوتيرة التكيف وكلفته (الاجتماعية فضلا عن الاقتصادية) ، وهذا جانب اثر تأثيرا كبيرا على الاجراءات التي اتخذتها حكومات بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وعلاوة على ذلك ، كان ينبغي أن يكون هناك ادراك واضح للتغيرات الضخمة التي حدثت خلال العقد الأخير .

١١٦ - وفيما يتعلق بمعالجة التغير الهيكلي في البلدان النامية ، فان التقرير يبالغ في التركيز على المصنوعات والعوائق الخارجية ، ولا يولي اعتبارا كافيا للعوامل الزراعية والداخلية . فهو لا يستطيع أن يقبل ، مثلا ، ان احتمال دخول بعض البلدان النامية بسرعة مرحلة من العجز الغذائي يمكن تفسيره بالدرجة الأولى على أساس الركود وما يترتب على ذلك من تحول هابط في التجارة . وملاحظة

على ذلك ، فان ارتفاع معدل التضخم في بعض البلدان النامية يعود بصورة واضحة الى مزيج من العوامل الخارجية والداخلية . ثم دعا الأمانة لا عطاء تفسير أكثر تفصيلا لا اعتقادها بأن التكيف الهيكلي في القطاع الصناعي قد تأخر في البلدان النامية ، ولا سيما ازاء النجاح الذي احرزته بعض البلدان النامية الأكثر تصنيعا من خلال اعتماد استراتيجيات دينامية للتصدير .

١١٧- واختتم حديثه حول مسألة التكيف الهيكلي آملا أن تحاول التقارير المقبلة القيام بتحليل عمليات التكيف الهيكلي في البلدان الاشتراكية بنفس التفصيل الذي جرى فيه التحليل بالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية .

١١٨- ورغم الزيادة المتواضعة المحققة في التجارة والزراعة والسلع المصنعة ، فإنه يعتقد انه يمكن اعتبار الحالة الراهنة في التجارة العالمية حالة ركود . وهي تعكس جزئيا الجهود السيتي بذلتها البلدان المستوردة للنفط - النامية منها والمتقدمة - للتكيف مع مختلف الصدمات والتغيرات التي حدثت في العقد الأخير . فبالرغم من مظاهر الحمائية المتنامية ، لم يحدث أى تحول أساسي طويل الأمد عن النظام التجاري متعدد الأطراف . ولاحظ في هذا السياق ان السدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لا تشكل أكبر سوق لصادرات البلدان النامية فحسب بل أكثرها انفتاحا ، وأن ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من واردات الجماعة من البلدان النامية ، بما في ذلك ثلث وارداتها الزراعية ، تدخل معفاة من الرسوم . فكان ينبغي للتأكيد على هذه الاعتبارات في التقرير ان يتجاوز مجرد اعطاء تقديرات غير مدعومة عن " الخسائر التجارية " .

١١٩- ومضى يقول ان الجماعة تعتقد ان الحوار الذي يجري في الأونكتاد ينبغي أن يتوجه لافساح المجال لفهم أفضل ، أولا ، للآثار التي تلحق بالتجارة الدولية من جراء مبادئ وسياسات وممارسات جميع البلدان ومجموعات البلدان وثانيا ، للطرق التي يمكن بواسطتها التوفيق بين هذه المبادئ والسياسات والممارسات المختلفة . وفي سياق إيقاف الاتجاهات الحمائية وتعزيز المزيد من تحرير التجارة ، فان الاجتماع الوزاري المقبل للغات سيواجه مسؤوليات كبيرة ، وستشارك فيه الجماعة مدركة تمام الادراك لهذه الحقيقة . ولفت الانتباه ايضا لا زدياد أهمية التجارة فيما بين البلدان النامية ، وهذا موضع آخر قال انه يأمل أن يعالج معالجة أوسع في تقارير مقبلة .

١٢٠- وفيما يخص موضع قابلية بعض البلدان النامية للتأثر من جراء التقلبات في أسعار السلع الأساسية ، أعرب عن تأييده القوى لمواصلة بذل الجهود الهادفة الى تحقيق الاستقرار في الاسعار في مستويات عادلة ومجزية والى تعزيز التعاون الدولي في النطاق الواسع لتطوير السلع الأساسية . وأعرب عن أمله في أن يتمكن أخيرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالجوت ومنتجات الجوت لعام ١٩٨١ ، والذي سيعتقد قريبا ، من التوصل الى اتفاق ، وأن تؤدي أيضا الأعمال التحضيرية التي ستستأنف في الاشهر المقبلة بشأن بعض السلع الأساسية الأخرى الى مفاوضات ناجحة . وفي ذلك السياق لاحظ ان الجماعة والدول الأعضاء فيها تتجه نحو التصديق الكامل والنهائي على اتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية .

١٢١- وفي ميدان المال والتمويل قال ان هنالك بعض الأمل في حدوث توسع مقبل متواضع في الاقتراض من اسواق الرأسمال الخاص ، ولكن الحالة الراهنة تدعو مع ذلك الى ازدياد القلق داخل الجماعة . ولا تزال الدول الاعضاء فيها ملتزمة بالهدف الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وبالتعهدات ، بما في ذلك هدف الـ ١٥٠ في المائة

الواردة في برنامج العمل الجديد الزاخر للثلاثينات لصالح أقل البلدان نموا ، ويهدف ضمان تغذية موارد المؤسسات المالية متعددة الأطراف (ولا سيما المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي) تغذية فعالة • وعلاوة على ذلك فان الجماعة تعتقد انه ينبغي ان يلعب صندوق النقد الدولي دورا متزايدا باعتباره المؤسسة النقدية الأساسية في العالم ، وانه ينبغي تقوية مسؤوليته الخاصة في ميداني مراقبة أسعار الصرف وحالات العجز في ميزان المدفوعات • وترحب الجماعة بالتقدم المحرز في تورتون نحو الاتفاق على زيادة كبيرة في حجم الصندوق بنتيجة الاستعراض الجارى ، وهذا ينبغي أن يؤدي الى اعادة تنظيم مناسب لحصص الصندوق •

١٢٢ - وأكد في ختام بيانه أن دورة الأونكتاد السادسة ستوفر فرصة هامة للنظر في موضوعات رئيسية متعددة تتعلق بالترابط الاقتصادي العالمي ، وأعرب عن أمله في أن يتسنى قريباً بدء المفاوضات العالمية . وأضاف أن من الضروري الاستمرار ، في إطار الأونكتاد ، في بذل الجهود للتوصل الى اتفاقات تساعد على استعادة النمو الاقتصادي وحث خطى التنمية .

١٢٣- واسترعى المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الاهتمام الى الوضع الاقتصادي العالمي المتدهور والى ظهور أزمة اقتصادية عالمية خطيرة . ولقد عادت أزمة التنمية المتفاقمة العميقة بعواقب خطيرة على البلدان النامية ، لاسيما بالنسبة لاشدها تأثرا وأقل البلدان نموا من بينها ، حيث توقف النمو أوريا تدهور . وقد رحبت مجموعة الـ ٧٧ بالتقرير باعتباره اسهاما مخلصا لفهم الأزمة .

١٢٤- ولا حظ المتحدث أن أسعار المنتجات الأولية ، التي ما زالت تعتمد عليها الغالبية من البلدان النامية للحصول على الشطر الأكبر من حصيللة استيرادها ، قد انتهت ووصلت الان الى أدنى مستوياتها خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، وعلاوة على ذلك ، تواجه البلدان النامية التي تصدر مصنوعات تقييدات متزايدة بصدد وصولها الى الاسواق في البلدان الصناعية . وعلى الرغم من ضغط البلدان النامية لوارداتها ، الامر الذي ألحق الضرر بنموها على الاجل الطويل ، الا أن العجز في حسابها الجارى قد استمر في الزيادة ، ويبلغ الان أكثر من ٩٠ مليار دولار على أساس سنوى .

١٢٥- وكذلك شهد الكثير من البلدان النامية في السنوات الاخيرة تضخما عنيقا في مديونيته الخارجية ، والتي تتجاوز الان ٤٠٠ مليار دولار بالنسبة للمجموعة ككل . وهي تستعمل حصة كبيرة مما تحصل عليه الان من القروض من أسواق رأس المال الخاص بسعر فائدة بالغ الارتفاع ، ليس في مجال الاستثمار الانتاجي وانما لتلبية مدفوعات الفائدة عن دين سابق وتمويل العجز التجارى المتفاقم الذى نجم عن معدل التبادل المتدهور .

١٢٦- وكذلك نشأ عن تردى البنية الاقتصادية الدولية قلق عميق بين البلدان النامية المصدرة للنفط (والتي لا يملك الكثير منها أية موارد طبيعية أخرى غير النفط) ، ليس فقط بالنسبة لضممان الاصول المالية التي تمتلكها ازاء المخاطر السياسية والاقتصادية في الازمة النقدية والمالية الدولية الراهنة ، وانما كذلك بسبب التطورات في سعر النفط التي نتج عنها أن اصبحت بعض هذه البلدان في النهاية مستوردة لرأس المال وتواجه مصاعب متزايدة في تنفيذ التحول الهيكلي الضروري لاقتصاداتها .

١٢٧- واسترعى الاهتمام الى الدور الهامشي الذى تقوم به المؤسسات المالية متعددة الاطراف مثل صندوق النقد الدولي ، رغم انشاء تسهيلات جديدة خلال الفترة الاخيرة لمشكلات تزايد المدفوعات وخدمة الدين بالبلدان النامية . وقد ابرزت الازمة الحالية النقص الخطير وأوجه القصور في الاطار النقدى والمالي الدولي القائم كما أدت الى الاعتراف الواسع بأن التمويل والسيولة الدوليين يقصران بشدة عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات التجارة والمدفوعات العالمية . بيد انه يبدو أن الاجتماعات السنوية التي عقدت أخيرا لمؤسسات بريتون وودز قد نتج عنها فهم أفضل لدى بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة للمأزق الذى يحيط بالبلدان النامية في الوقت الحالى . ورغم أنه كان هناك شيء من "اعادة النظر" في "المشروطة" ، الا انه يظهر أن صندوق النقد الدولي لم يدرك بعد بما فيه الكفاية حساسية البلدان النامية للظروف التي تخرج عن سيطرتها .

١٢٨- ولا حظ المتحدث أن أغلب بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة قد اعتمدت في السنوات الاخيرة اعتمادا تاما على سياسات تضيق نقدية لمكافحة التضخم ، ومن ثم كبدت الاقتصاد الدولي نفقات فادحة ، لاسيما الاقتصاديات الضعيفة للبلدان النامية . ومع ان اختلال التوازن الدولي

وتزايد البطالة وتباطؤ النمو تدفع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدم حتى الآن الى اقدام على تخفيض تنافسي للعملة ورفع الحواجز الجمركية ، كما حدث في كساد الثلاثينات ، الا ان هذه البلدان قد لجأت في السنوات الاخيرة بشكل متزايد الى مختلف طرق الحماية ، التي كان مفعولها أشد وقعا على البلدان النامية ذات الصادرات المصنعة الرخيصة التكاليف . وتضمنت طرق الحماية زيادة الضغوط لتقبل التقييدات الثنائية الاطراف ، خارج اطار القواعد الجماعية المتفق عليها داخليا وتضالول الافضليات الممنوحة بمقتضى نظام الافضليات المعمم ، بل حتى التهديد بسحبها سحبا تاما .

١٢٩- وأضاف ان أسواق السلع الاساسية تواجه أخطر موقف منذ الحرب العالمية الثانية ، ففي منتصف عام ١٩٨٢ كان متوسط سعر الدولار قد انخفض الى مستويات تصل الى ٢٧ في المائة من المستويات السائدة في عام ١٩٨٠ ، وانعكس تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية في هبوط حجم الصادرات فضلا عن النتيجة التي تتمثل في هبوط حصيلة صادرات البلدان النامية والتي قدرت بأنها انخفضت عام ١٩٨١ بحوالي ٨ - ١٠ مليار دولار . وثمة هبوط آخر يقدر بحوالي ٥ مليار دولار يتوقع أن يحدث في عام ١٩٨٢ . ولو كان البرنامج المتكامل للسلع الاساسية قد نفذ تنفيذا كاملا وكانت اتفاقات السلع الاساسية الدولية تعمل على نحو مرض ، وكان الصندوق المشترك للسلع الاساسية قد بدأ العمل بالفعل ، لأمكن تفادي هذا الموقف المؤسف في أسواق السلع الاساسية ، وحقيقة الأمر ان البلدان النامية قد تحملت نصيبا غير متناسب من عبء اعادة التعديل في الاقتصاد الدولي ، ومن المقرر أن تستمر في تحمل ذلك .

١٣٠- وأضاف انه لما كانت البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأولى في تنمية اقتصادياتها وتحويلها الهيكلية فان الاستراتيجيات الوطنية والجماعية في هذا السياق لزيادة الاعتماد على النفس من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مختلف المجالات الرئيسية يعتبر أمرا حيويا ويسهم ايضا في استقرار ونمو الاقتصاد العالمي ككل .

١٣١- وفي الموقف الاقتصادي الخطير الراهن تتمثل المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في أن يتعامل بفعالية مع العيوب الهيكلية وغيرها من العيوب الكائنة في النظام الاقتصادي الدولي السائد من أجل أن ينشئ نظاما اقتصاديا دوليا جديدا . وركز المتحدث ، في هذا الصدد ، على الحاجة الماسة الى استعراض واسع للاتفاقات الدولية القائمة التجارية والنقدية والمالية ، والاسهام الذي يمكن أن تقدمه المفاوضات العالمية التي دعت اليها الجمعية العامة .

١٣٢- وترى مجموعة ال٧٧ أن الحاجة ماسة الى اتخاذ تدابير شاملة لتنشيط الاقتصاد العالمي ككل لاسيما اقتصاديات البلدان النامية ، على أن تحاول هذه التدابير تحقيق الاهداف التالية :

(أ) زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية ، تمثليا مع المقترحات التي وضعت في هذا الصدد في الاونكتاد وغيره من المحافل الدولية ؛

(ب) تحرير التجارة ، من أجل زيادة صادرات البلدان النامية وتحسين وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة . وسوف يستدعي ذلك أيضا اجراء تعديلات هيكلية في البلدان الاخيرة ، بقصد تخفيف آثار ضغوط الحماية ؛

(ج) التنفيذ الكامل للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية واقامة تسهيل تمويل تعويضي جديد من أجل اعادة انشاء مستويات أسعار مجزية للمنتجات الاولية ؛

(د) التأييد الكامل من قبل الاونكتاد والمجتمع الدولي ككل للانشطة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٣٣- وقال ممثل الهند ان الدورة الحالية تنعقد في وقت بالغ الاهمية تشد فيه الازمة الاقتصادية العالمية . ورحب باسهام العدد الثاني من التقرير والعدد الذي سبقه في بحث الازمة الاقتصادية الراهنة . وقال ان التقرير وثيقة سديدة من الناحية التقنية تتضمن تحليلا موضوعيا للوضع العالمي الحالي ، والعوامل السببية والاتجاهات الناشئة . الا ان من الضروري تجاوز التحليلات التقنيـة واقتراح تدابير تحسين ملموسة في شكل مبادئ توجيهية للسياسة العامة . وأعرب عن أمله في أن تتمكن أمانة الاونكتاد ، بالنظر الى ولايتها الواسعة ، من ايجاد نهج جديد وسياسات بديلة جزئية وواقعية تهدف الى قلب مسار الاتجاهات الخطيرة .

١٣٤- وأشار الى أن كل مجموعات البلدان - المتقدمة والاشتراكية والنامية - تعاني من الازمة رغم أن طبيعة الاثر وشده قد تختلفان بين مجموعة وأخرى . وشدد على ترابط المشاكل التي تواجه البلدان المختلفة ، وهو ترابط يجب مراعاته في اطار الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي ، وخاصة البلدان الصناعية الرئيسية لحل تلك المشاكل .

١٣٥- وأضاف قائلا ان المشاكل الرئيسية التي تعاني منها البلدان المتقدمة هي ارتفاع معدل التضخم ، واشتداد البطالة ، وانخفاض الانتاجية . وقد لعبت الاستجابات المؤقتة والقصيرة الاجل لهذه المشاكل دور المسكنات بالدرجة الاولى . ويتضح أن النظامين التجاري والمالي المتعددي الاطراف، اللذين صمما من أجل البلدان المتقدمة في أواخر الاربعينات ، غير مناسبين مطلقا لمعالجة هذه المشاكل .

١٣٦- وأشار الى ان اقتصادات البلدان النامية هي من الهشاشة بحيث لا تملك القدرة على التكيف في الوقت الذي بلغت فيه البلدان المتقدمة مرحلة تستطيع فيها امتصاص بعض الصدمات التي تتعرض لها اقتصاداتها . اذ أن البلدان النامية تواجه تباطؤا في معدلات النمو ، وانخفاضا سريعا في أسعار السلع الاساسية ، وتدهورا حادا في معدلات التبادل التجاري ، وزيادة مطردة في عبء المديونية الخارجية ، وتأكلا كبيرا في قوتها الشرائية وكذلك في قدرتها على الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . وبين التقرير أن البلدان النامية المستوردة للنفط سجلت نموا يبلغ ١.٥ في المائة فقط في عام ١٩٨١ . أما اقتصادات اقل البلدان نموا ، التي تباطأ فيها النمو اجمالا في السبعينات ، فقد كانت راكدة خلال العامين الماضيين . وبلغت أسعار السلع الاساسية أدنى مستوى لها منذ الاعوام الاربعين الماضية ، وانخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية المستوردة للنفط بنسبة تقرب من ٣٠ في المائة خلال العقد الاخير . كما انخفض نقل الموارد الصافي الى البلدان النامية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، بل وأصبح سالبا في عام ١٩٨١ .

١٣٧- وأشار الى انه يتعين على البلدان النامية ، لكي تمتد تنميتها الاقتصادية بأسباب البقاء ، أن تصدر بكميات أكبر لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض معدلات تبادلها التجاري وعدم كفاية نقل الموارد . ومن المؤكد أن هذا الوضع لا يقود العالم صوب النظام الاقتصادي الدولي الجديد وانما يحكم على البلدان النامية بهبوط السلم الاقتصادي درجات اضافية .

١٣٨- وعلق على الانتقادات الموجهة لجهود وسياسات البلدان النامية فاستشهد بأرقام من التقرير تبين أن هذه البلدان حققت معدلات ادخار محلي تبلغ ٢٠-٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وقد كانت للقيود المفروضة على الاستهلاك نتيجة لذلك آثار اجتماعية وسياسية هامة . وعلاوة على ذلك ، فإن عبء المديونية الثقيل يحد من قدرتها على المناورة . وأما فيما يتعلق بالانتهابات بسوء ادارة اقتصاداتها ، فإنه مقتنع بأن من الصعب في الظروف الحالية تحقيق نتائج مجدية ، حتى في ظل أكفأ الادارات وأقر بأن البلدان النامية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تدهورها الاقتصادية . وأشار في هذا الصدد الى ما اعتمدته هذه البلدان من برامج للتعاون الاقتصادي فيما بينها . وقال انه يتعين على المؤتمر في دورته السادسة أن يتناول هذه القضايا الهامة ، وأن المؤتمر يأتي في حينه تماما ، بالنظر الى أن الأزمة هي من الشدة بحيث لا يجوز ارجاء النظر فيها حتى موعد أبعد . وشدد في الختام على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنظيم جميع الموارد العصرية الموضوعة تحت قيادته بحيث لا يسقط مرة أخرى في هاوية اقتصادية عميقة .

١٣٩- واعتبر ممثل إيران التقرير بدعيا وقال انه يصور ، بصورة صحيحة ، الظروف التي تسود الاقتصاد العالمي . وبصرف النظر عما اذا كان ينبغي تمييز البلدان النامية المصدرة للنفط عن غيرها من البلدان النامية أم لا ، لاحظ أن أسعار النفط لطالما تم الاستشهاد بها بوصفها عكسا لتغيرات شتى في الاقتصاد العالمي ، ولا سيما التضخم العالمي . غير أنه ، رغم الهبوط الذي طرأ مؤخرا على القيمة الحقيقية لأسعار النفط ، لا تظهر أية علامة واضحة على حصول أي هبوط في أسعار السلع المصنوعة التي تستورد ها البلدان النامية . ولذا ، فهو يشك في صحة عزو التضخم العالمي الى أسعار النفط .

١٤٠- وقال مشيرا الى البحث الوارد في الفصل ٢، الفرع جيم، في الجزء الرابع في التقرير حول وزع الموجودات القابلة للاستثمار انه لاحظ باهتمام الاشارة التي وردت الى تجميد الموجودات الايرانية الذي لا يعطي مثلا على الأخطار التي تتهدد سلامة الموجودات فحسب ، وإنما يثبت أيضا الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن يواجهها بلد ما عندما يقرر أن يتحرر من النفوذ والتلاعب الخارجيين .

١٤١- ولاحظ ، في معرض اشارته الى الجدول ٦٨ في التقرير بشأن المساعدات المالية التساهلية التي تمنحها البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، ان البيانات المتعلقة بمساعدات إيران لغيرها من البلدان النامية قد تكون مضللة الى حد ما ، باعتبار أن قسما كبيرا من الجدول لم يبين أن إيران قد ساهمت في صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط بمبالغ تفوق ما قدمه أي عضو آخر في المنظمة مهما كانت المعايير المطبقة بهذا الصدد .

١٤٢- وقال انه لا يستطيع الموافقة على الفقرة ٥٠٠ من التقرير ، التي تقول ان إيران تحولت من بلد مورد صاف لرأس المال الى بلد شديد الاقتراض . اذ أن إيران ليست بلدا شديد الاقتراض ، بل انها بلد فقد الثقة في نظام الاقتراض الدولي وفي المؤسسات التي أنشأتها بعض القوى لهذا الغرض .

١٤٣- وشدد ممثل نيوزيلندا على موضوعين اثنين في التقرير : استمرار التقليل في الاقتصاد العالمي ، الذي يلحق أضرارا فادحة بقدرة كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على التكيف وبالذواغ التي تدعوها الى ذلك ، وضرورة إعادة التفكير بجدية في المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية التي أنشئت منذ ٤٠ عاما ، وذلك لدعم سير الاقتصاد العالمي . وقال ان التقرير يبرز ، لدى مناقشته للتجارة والتكيف والنمو ، دون أن يجانب الصواب ، وضعنا ينطوي على مفارقة يتعذر الفكاك منها ، اذ يقترن فيه استمرار الانتكاس بضرورة قاهرة للتكيف الهيكلي ، ويؤدي ذلك الانتكاس ذاته الى التقليل من قدرة الحكومات على القيام بهذا التكيف .

١٤٤- وأثنى ، بشكل خاص ، على التقرير نثراً لاعتباره الحماية سبباً مباشراً في كثير من المصاعب الاقتصادية الحالية وليست نتيجة لها . وبناءً على هذا التشخيص ، يجب استخلاص نتيجة سياسية مفادها أنه لا يكفي كبح الحماية بل يجب دحرها فعلاً من خلال عملية تفاوضية . وقد عانى بلده في السابق من الحماية في القطاع الزراعي طيلة ما يقارب ربع القرن على الأقل ، وتلك حقيقة تدحض الفكرة القائلة بأن المستويات الحالية للحماية إنما هي نتيجة للمصاعب الاقتصادية الحالية . فالحماية الزراعية في الاقتصادات الصناعية الرئيسية إنما هي نتيجة قديمة للأهداف الاجتماعية وغيرها من الأهداف ، وقد أدت إلى حماية الإنتاج المحلي ، الذي اتسم بعدم الفعالية وارتفاع التكلفة ، من الواردات التي هي أقل تكلفة وأقل اعتماداً على الاستخدام المكثف للطاقة . وقد برز التناقض في أن حماية الزراعة قد أسهمت في زيادة سرعة تضخم الأسعار في حين أن تخفيض التضخم هو من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الوطنية .

١٤٥- ولاحظ أن نيوزيلندا وعدداً قليلاً من البلدان الزراعية المصدرة الأخرى ، قد تكلمت بصراحة ، في الأوكناد وغيره من المحافل ، ضد الحماية الزراعية ، غير أن عدداً متزايداً من البلدان المصدرة بما فيها البلدان النامية ، قد بدأ في الاحتجاج ، في الآونة الأخيرة ، على ما للحماية الزراعية من آثار سلبية على اقتصاداتها . وقال أنهم يبررون التمييز ضد التجارة الزراعية بادعائهم أن الزراعة أمر خاص أو مختلف إلى حد ما . ومن المفيد أن يلاحظ المرء الطريقة التي تطبق بها الآن عملية الترشيد الفكري هذه ، التي لا تقوم على أساس ، على عدد متعاض من القطاعات الأخرى مثل المنسوجات .

١٤٦- وقال انه يؤكد الذي جاء في التقرير على الترابط بين عمليات وضع السياسة فيما يتعلق بالمسائل المحلية والمسائل الدولية ، وعلى الدور الرئيسي الذي تمارسه التجارة في إطار التكيف الهيكلي . وأردف أن محاولات إدخال التغييرات الهيكلية خلف حواجز مرتفعة تقام في وجه الواردات ، والتي يتم تشجيعها في القطاعات الزراعية لعدة اقتصادات صناعية رئيسية ، لا تشكل وصفاً لاستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية .

١٤٧- وانتقد التقرير لتوكيده بدرجة أقل مما ورد في العدد السابق على الاختلاف الناشئ فيما بين البلدان والاقتصادات . إذ ليست كل البلدان المتقدمة على درجات متعاضلة من القوة السوقية ومن القدرة على التأثير في التكيف الهيكلي أو الدورى في الاقتصاد العالمي . والواقع أن لبعض البلدان المتقدمة الصغيرة والمتوسطة الدخل ، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية ، تأثيراً أقل ، في هذا المضمار ، من بعض البلدان الآخذة بالتصنيع حديثاً ، إذ أن عليها أن تواجه مشاكل في مجال المدفوعات تشابه ، من نواح عديدة ، المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المستوردة للنفط .

١٤٨- وأثنى على التقرير لتوكيده على الترابط بين التجارة والمسائل المالية ، وقال ان طبيعة المشاكل الراهنة التي تختلف عن تلك التي واجهت مشفى مؤسسات بريتون وودز ، تتطلب إعادة تقييم ملاممة النظم القائمة للتجارة والمدفوعات . وهناك حاجة إلى العودة إلى المبادئ الأولى ، كما أشار إلى ذلك رئيس وزراء نيوزيلندا في الاجتماعات الأخيرة للكونفولت في لندن وفي الاجتماعات المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقودة في تورنتو . على أن الحاجة إلى إعادة تقييم عام للنظم المالية والنقدية ينبغي ألا تصرف النظر عن التماس حلول معينة للمشاكل الراهنة الملحة . وأكد على أن بلده يؤكد الحفاظ على اختصاصات المؤسسات المالية المتخصصة المتعددة الأطراف ، ولكن هذا التأييد لا يعني الاعتقاد بعدم إمكانية تحسين المؤسسات ذاتها ونظم القواعد التي تدعمها هذه المؤسسات .

١٤٩- وصرح ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنه يُعيد تملأ البيانين اللذين ألقاهما المتحدثان باسم المجموعة بـ والجماعة الاقتصادية الأوروبية . وقال ان التقرير مساهمة هامة في الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للأونكتاد ، وأنه يوافق المتحدث باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أنه لو كانت علاقة التقرير بعمل الأونكتاد أكثر وضوحاً ، فان ذلك سيكون مفيداً . ويتضمن التقرير ، مرة أخرى ، عدداً وافراً من البيانات والتحليلات والتقييمات المتعلقة بالوضع الحالي للاقتصاد العالمي والتي تبعث على القلق . وقال ان الأمر يقتضي تفحص الوضع بعناية ، بالنظر الى أن التحليل أمر أساسي لا يجاد علاجات ممكنة . وان المهمة الأولى للدورة السادسة للأونكتاد هي تحديد الوضع الاقتصادي السائد في البلدان النامية ، مع مراعاة تغير الظروف ، بحيث يمكن توجيهه الاهتمام الى الوسائل التي يمكن بها تشجيع عملية التكيف اللازمة .

١٥٠- وأضاف قائلاً ان التقرير يبين بوضوح ترابط اقتصادات البلدان الصناعية والنامية . الا أن من الخطأ الاعتقاد أن جميع التطورات الضارة التي تحدث في هذا البلد أو ذاك ترجع الى أسباب خارجية . فالتقرير يعيد الى نسب معظم مشاكل البلدان النامية الى أخطاء السياسة الاقتصادية للبلدان الصناعية ، بينما يعتبر صعوبات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ذات منشأ محلي . وهو لا يقيم وزناً كافياً لتأثير الأحداث الخارجية ، وخاصة الزيادات الشديتين في أسعار النفط ، في اقتصادات البلدان الصناعية . فالتقرير ، من هذه الناحية ، غير متوازن . وعلاوة على ذلك ، يجب ألا يغيب عن البال ، لدى تحليل الوضع الحالي ، أن نظام السوق الحرة السائد في الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي أدى الى نمو منقطع النظير خلال العقود الثلاثة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لا في البلدان الصناعية فحسب ، بل على الأخص في البلدان النامية أيضاً ، التي كان معدل نموها في السنوات الأخيرة أعلى من معدل نمو البلدان الصناعية . الا أن الاقتصادات السوقية المتقدمة لم تنجح في ازالة التقلبات الاقتصادية ازالة كاملة ، على الرغم من جميع أشكال تحسين أدوات السياسة الاقتصادية . ويبدو أن الأمر يستلزم مزيداً من التحسينات .

١٥١- وأعلن ، في معرض تعليقه على انتقاد التقرير لسياسة مكافحة التضخم التي انتهجتها البلدان الصناعية خلال السنوات القليلة الماضية ، أن هذه السياسة كانت ضرورية ، ليس فقط لدرء أخطار ارتفاع معدلات التضخم ، بل أيضاً لتسهيل التكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة . فالتضخم علاوة على آثاره الاجتماعية غير المحمودة ، يعيق الى حد كبير تراكم رأس المال ومن ثم التنمية ، في العالم الثالث . وأضاف قائلاً ان حكومته تُعيد انتقاد التقرير للارتفاع الكبير لأسعار الفائدة في الآونة الأخيرة .

١٥٢- وأعلن أن التقرير يبدو متحيزاً بعض الشيء ، اذ يقتصر على مطالبة البلدان الصناعية ببذل جهود اضافية لدعم البلدان النامية ، بينما يكاد يغفل الإشارة الى ضرورة أن تقوم البلدان النامية نفسها بزيادة مساهمتها في عملية التكيف الخاصة بها . والتكيف شاق أيضاً بالنسبة الى البلدان المتقدمة ، كما دلّ على ذلك افلاس الشركات وازدياد البطالة في بلده .

١٥٣- ومضى قائلاً انه لا يوافق على أن روح التعاون الدولي آخذة في التلاشي . فغذه الروح لا تزال جلية ، كما يتضح ذلك من عمليات صندوق النقد الدولي ، التي استفادت منها مؤخراً البلدان النامية بالدرجة الأولى ، وكذلك من استمرار المساعدة الانمائية الرسمية . ولئن كان صحيحاً ان المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية في عام ١٩٨١ انخفضت بعض الشيء عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، فقد زاد عدد من البلدان الصناعية من مساعدته الانمائية الرسمية ، على

الرغم مما يعانيه من صعوبات خطيرة في الميزانية • وهذا القول ينطبق على بلده هو ، الذي تمكن من رفع مستوى مساعدته الانمائية الرسمية الى ٤٥ ٪ في المائة من الناتج القومي الاجمالي •

١٥٤- وقال ان التعاون الدولي مستمر أيضا في ميدان التجارة • فقد تم بوجه عام الابقاء على فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق ، على الرغم من الاعتراف بتزايد الحواجز أمام التجارة الدولية • ومن هذه الحواجز ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف ، الذي لا تحبذه حكومته بنوع خاص ، ولكنها وقعت عليه لأنها ترى أنه يجب وقاية التكيف الهيكلي من الصدمات للحيلولة دون نشوء مشاكل اجتماعية تتعذر السيطرة عليها ، ولأن التدابير التي تتخذها البلدان بصورة فردية ، مع عدم وجود اطار متعدد الأطراف ، ستكون أكثر ضررا أيضا • ولاحظ أن صادرات البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، وخاصة صادرات المصنوعات ، قد ازدادت في السنوات الأخيرة • أما الصادرات المتجهة الى بلده ، فان نصيبها في مجموع واردات المصنوعات قد ارتفع من (٤ ٪ في المائة في عام ١٩٧٢ الى ٧٧ ٪ في المائة في عام ١٩٨١ • الا أن النزعات الحمائية تزداد قوة في معظم البلدان الصناعية اثر ازدياد البطالة • وأعرب عن أمله بأن يعمد الاجتماع الوزاري للغات ودورة الأونكتاد السادسة المقبلان الى تأكيد الاعلانات السابقة المتعلقة بضرورة درء هذه النزعات •

١٥٥- وأضاف قائلا انه على الرغم من أن المقدمة والاستعراض العام الواردين في التقرير — يتضمنان عددا من الأفكار الهامة ، فانه لا يستطيع أن يوافق على القول ان النظام التجاري العالمي قد أبطأ في الآونة الأخيرة وتيرة التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وهذا القول لا يصدق على بلده ، كما تدل على ذلك الأرقام التي ذكرها قبل قليل • وقد كان ميزانه التجاري مع البلدان النامية غير المصدرة للنفط سلبيا على الأغلب في السنوات القليلة الماضية • وقال ، معلقا على الادعاء بأن النظامين النقدي والمالي يتطوران على حساب البلدان النامية عن طريق فرض تكيف أسرع عليها ، انه لم يذكر الا جانب واحد فقط من هذه المشكلة الخطيرة جدا • فالاجتماعان السنويان الأخيران للمندوق والبنك في تورنتو نظرا بصورة جدية فسي هذه المسألة وأرسيا الأساس لزيادة تعزيز آليات الدعم المتعددة الأطراف •

١٥٦- وأعلن في ختام حديثه أنه ، رغم ابدائه بعض التعليقات الانتقادية على التقرير ، يعتبر هذا التقرير مع ذلك مساهمة هامة في عمل المجلس • وهو متفق تماما مع استنتاجات التقرير من أنه يجب القيام بكل ما هو مستطاع لتعزيز نظام التعاون المتعدد الأطراف واستخدامه للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية •

١٥٧- ورحب ممثل سرى لانكا بالتغطية الواسعة التي تضمنها التقرير للحالة الاقتصادية الراهنة وهي تختلف عن التغطية الواردة في تقارير كثيرة أخرى أصدرتها مؤخرا المنظمات الأخرى متعددة الأطراف عن مسائل مماثلة لتغطي ما يعنيهها على وجه الخصوص • وقال ان صورة أسوأ أزمة — من الأزمات التي واجهها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الأعظم في الثلاثينات صورة قاتمة كثيفة • وتشمل المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في هذا السياق انهيار أسعار السلع الأساسية ، وتكاثر عدد القيود المفروضة على صادراتها من المصنوعات ، وتزايد المصاعب التي تحول دون حرية وصولها الى أسواق رؤوس الأموال ، وانخفاض حجم المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف • واسترعى الانتباه أيضا الى أجزاء التقرير التي تشير الى السياسات (وخاصة في الميدان النقدي) التي تتبناها بعض البلدان النامية والتي أدت الى تفاقم الانتكاس واطالة مدته • وعلى الرغم من أن اللجوء الى السياسات النقدية غير العملية قد صادف بعض النجاح في بلوغ هدف محدود بتخفيض التضخم ،

فقد كانت العواقب الأخرى من قبيل الكوارث : ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا لا مثيل له في التاريخ ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي وزيادة الكبيرة في البطالة • وفي هذا العالم المترابط ، نقلت الآثار المترتبة على هذه السياسات الى البلدان النامية أيضا في أشكال منها انخفاض الطلب على المنتجات التي تصدّرها ، وخاصة السلع الأولية وزيادة الضغوط الحمائية في البلدان المتقدمة كرد على ارتفاع معدلات البطالة فيها •

١٥٨- ولا حظ ما جاء في التقرير من تمييز بين تأثير انتكاس ١٩٧٤-١٩٧٥ في البلدان النامية وتأثير الانتكاس الذي بدأ في عام ١٩٧٩ فقد تمكنت بعض البلدان النامية ، وخاصة البلدان المصدرة للمصنوعات من التكيف الى حد ما خلال الانتكاس الأول عن طريق زيادة الصادرات ، وساعد توافر التمويل الدولي للبلدان المصدرة للسلع الأولية على التغلب مؤقتا على صعوباتها • غير أن الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية قد انخفضت بشكل كبير خلال الانتكاس الحالي ، حيث أن امكانيات الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال الدولية قد تأثرت تأثرا ضارا بسبب حجم ديون البلدان النامية المتراكمة وارتفاع معدلات الفائدة ، في حين يكبح ازدياد الحمائية صادراتها •

١٥٩- وعُلق على تناول التقرير للنظام التجاري العالمي الحالي الذي يتزايد طابعه التمييزي والتقييدي • أما الآن ، وقد أدت الجولات المتعاقبة لمفاوضات تخفيض التعريفات التي جرت في إطار الغات الى تخفيض متوسط التعريفات بشكل كبير جدا وأدى النظام الحالي لأسعار الصرف المرننة الى التقليل من أهمية التعريفات المتبقية ، فقد التجأت بلدان كثيرة الى الكوابح التصديرية الطوعية وترتيبات اقتسام الأسواق التي كثيرا ما تفرض خارج نطاق الاجراءات الوقائية المتفق عليها انفاقا متعدد الأطراف ، وفي هذا المقام ، يعدّ الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف المثال الكلاسيكي على ذلك • ويبدو أن الحاجة ماسة الى وضع مبادئ توجيهية تنظم العلاقات التجارية الدولية والمفاوضات بشأنها •

١٦٠- وانتقل الى السياسات الاقراضية التي تتجهجها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف فلاحظ أن سياسات وممارسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد تغيرت نوعا ما خلال السنوات القليلة الماضية على الرغم من الضغوط التي يبدو أن بعض الجهات تمارسها الآن من أجل إعادة فرض شكل قديم من أشكال المشروطة • وبالرغم من أن هناك اعترافا أوسع نطاقا بأن جزءا كبيرا من حالات عجز البلدان النامية غير المصدرة للنفط يعود الى عوامل خارجة عن سيطرتها وبأن سياسات التكيف ينبغي أن تراعي هذا الاعتبار وأن تراعي الأهداف الاجتماعية والسياسية المحلية للبلدان الأعضاء ، فإن التقرير يثير مسألة ما اذا كان هذا الاعتراف قد بلغ أبعادا كافية • ففي الآونة الأخيرة ، مثلا ، تعذر على عدد من البلدان النامية الوفاء بمعايير الأداء المحددة في إطار تسهيلات صندوق النقد الدولي الاحتياطية والمقدمة ، ولم تتمكن ، بناء على ذلك ، من الاعتماد على الصندوق للتغلب على الصعوبات الناجمة عن تدور الأوضاع الاقتصادية العالمية • أما المسألة الأخرى التي بدأت تتخذ الآن أبعادا مقلقة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض (بما فيها بلده) فهي النقص في التزامات المؤسسة الانمائية الدولية نظرا لقرار اتخذه أحد البلدان الكبرى المتبرعة بتقسيط مساهماتها في عملية إعادة التمويل السادسة على مدى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات • والبلدان التي تقترض من المؤسسة الانمائية الدولية ، وهي بلدان ستعاني أكثر من غيرها من أي تخفيض في القروض التي تمنحها هذه المؤسسة ، في حاجة كبيرة الى القروض وليس لها أية امكانية للوصول الى أسواق رؤوس الأموال الخاصة •

١٦١- ومضى يقول ان الوضع المهزوز للبلدان النامية التي تعتمد بالدرجة الأولى على تصدير السلع الأساسية (مثل بلده) ينعكس في هبوط الرقم القياسي الموحد لأسعار السلع الأساسية بالقيمة الحقيقية الى المستوى الذى ساد في أوائل الستينات تقريبا . وبالفعل فان أسعار عدد كبير من السلع الأساسية المفردة ، مثل الشاى والمطاط ، أصبحت الآن أقل مما كانت عليه في عام ١٩٦٠ وأصبحت أقل بمقدار كبير في بعض الحالات . ويمكن البرهنة على نتائج مثل هذه الحركات باحتياج بلد نام ما الآن الى بيع ٣١ طنا من الشاى لشراء جرار مستورد بالمقارنة مع ٥ أطنان فقط منذ عشر سنوات . وقد زاد ارتفاع أسعار الفائدة في إضعاف الطلب نظرا لأن هذا الارتفاع ينحو الى عدم تشجيع بناء المخزونات .

١٦٢- ولم يكن أمام عدد من البلدان النامية ، وهي تواجه تكاليف اقتراف مرتفعة في أسواق رأس المال الدولية وتواجه مستويات التدفقات التساهلية التي تأثرت تأثرا ضارا بسبب انخفاض عدد القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، الا أن تستهلك احتياطياتها الهائلة أو أن تتخذ تدابير في اطار سياستها العامة للحد من الطلب الداخلي . وقال ان التدابير التضخمية لها أثر وويل على النسيج السياسي والاجتماعي لهذه البلدان النامية الفقيرة بالفعل ، وهناك خطر يهدد برامج الرفاه الاجتماعي الحالية والمقبلة بأضرار فادحة . وتبدو النداءات الموجهة الى البلدان النامية ، التي تعاني من أشد الضغوط ، بأن تتوخى الانضباط المالي نداءات جوفاء تهكمية في حالتها الراهنة في بعض البلدان النامية ، والتي تتسم بارتفاع حالات العجز في ميزانيتها وعدم استعدادها للتكيف في قطاعات مثل المنسوجات والزراعة .

١٦٣- وأعرب عن اعتقاده بأن الأزمة الحالية ذات أبعاد عالمية وأن درجة الترابط أعظم من أى وقت مضى حيث لم تعد البلدان النامية على هامش الاقتصاد العالمي بل أصبحت جزءا لا يتجزأ منه . وعليه فان هناك ضرورة لاتباع نهج عامة ازاء أزمة التنمية واتباع التنظيم الجماعي لمسألة الترابط . كما أن هناك حاجة الى اعادة النظر في نظام بريتون وودز في اطار حركة ترمي الى اقامة نظام يسهل وبدعم النمو والتنمية على الصعيد العالمي . وهناك حاجة أيضا لبعث روح التعاون الدولي ومقاومة اللجوء المتعاضم الى الثنائية والتمييز في العلاقات التجارية الدولية اذ أن هذا اللجوء يطغى على مبدأى تعدد الأطراف وعدم التمييز للذين كانا بمثابة نبراس يهتدى به في السنوات الماضية . وينبغي لمثل هذا التعاون الدولي أن يشمل العلاقات المالية والنقدية حيث ظهرت في الآونة الأخيرة ، نزعة الى تجاهل آثار السياسات التقييدية والظرفية على أشد البلدان فقرا .

١٦٤- وقال ممثل فرنسا انه وجد في التقرير مساهمة أصيلة ومثيرة في تحليل الوضع الاقتصادي والمالي في العالم ، رغم أنه لا يوافق على كافة الاستنتاجات الواردة فيه ، كما أن من المؤسف أن التقرير لم يكن متاحا للمجلس في جميع اللغات الرسمية وذلك للسنة الثانية على التوالي . وهذا يناقض قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ بأمر روحا ونصا . وأضاف ان التقرير يستند الى دراسات واردة من عدد محدود فقط من البلدان والمؤسسات ، وأعرب عن أمله في أن تعتمد الأمانة في المستقبل على الأبحاث التي يقوم بها علماء الاقتصاد في عدد أكبر من البلدان .

١٦٥- وقال ، قاصرا حديثه على بعض الجوانب الأهم والباعثة على القلق في الأزمة الحالية ، ان النظام المالي ، كما تبين من خلال الاجتماعات السنوية الأخيرة التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، يواجه أخطر أزمة يمر بها منذ انشاء مؤسسات بريتون وودز . وان هذه الأزمة تتمثل في ظواهر مثل الفوضى النقدية ، ومعدلات فوائد مرتفعة لم يشهد التاريخ مثيلا لها ،

وعجز هائل في موازين المدفوعات ، وتراكم شديد للديون الخارجية • وأثنى على التقرير لتشديده على هذه الأمور ، ولا سيما عجز موازين مدفوعات البلدان النامية وتزايد ديونها الأجنبية المتوسطة والطويلة الأجل وعيب خدمة الديون الناتج عن ذلك ، غير أنه أشار أيضا إلى أن التقرير لم يورد إلا القليل حول الديون القصيرة الأجل للبلدان النامية ، والتي تقدر الآن بما يساوي ٢٠٠ مليار دولار • وقال ان حجم هذه الأرقام يثير تساؤلات هامة حول قدرة قوى السوق على توفير التمويل على النطاق اللازم ، وهي نقطة لم يعالجها التقرير بصورة وافية •

١٦٦- وأضاف ان المستدينين والدائنين على السواء يتحملون مسؤولية هذه المقادير الهائلة من الديون • وكما أشار رئيس البنك الدولي فان معظم البلدان النامية أظهرت انضباطا رائعا في الطريقة التي واجهت بها صدمات عقد السبعينات • غير أنه لم تبذل ، في بعض الحالات ، جهود كافية للحد من تراكم الديون وقصرها على مستويات معقولة • ومن ناحية الجبة المانحة للقروض قال ان تزايد استخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة من قبل البنوك التجارية يمثل مصدرا للقلق ، وذلك لسببين • أولا ، ليست فترات الاستحقاق القصيرة نسبيا لهذه القروض مناسبة لمتطلبات التمويل الخويل الأمد للبلدان النامية • وثانيا ، فقد أدت زيادة أسعار الفائدة ، التي واكبها ارتفاع الدولار مؤخرا إلى زيادة كلفة هذه الديون • وقال ان وفده مهتم بصورة خاصة بالأرقام التي تستشهد بها الفقرة ٥١ من التقرير ، والتي تبين أن ارتفاع أسعار الفائدة منذ عام ١٩٧٨ هو المسؤول عن ازدياد دفعات الفوائد عن الديون المتوسطة والطويلة الأجل للبلدان النامية في عام ١٩٨١ بمعدل ١١٠٥ مليار دولار • وأشار التقرير أيضا إلى أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة بنسبة درجة مئوية واحدة ازدادت دفعات الفوائد السنوية المترتبة على البلدان النامية بمقدار مليار دولار • وأعرب عن اعتقاده بأن الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تظهر أن هنالك الآن ادراكا واسعا النطاق للاخطار الكامنة في الوضع الراهن ولضرورة اتخاذ تدابير جديدة في مجال نقل الموارد •

١٦٧- وأشار إلى أن التقرير يناقش جوانب عديدة لموضوع نقل الموارد إلى البلدان النامية ، وان بعضها يشكل مصدر قلق لوفده ، مثل تعاظم الاعتماد على التدفقات الخاصة لتمويل المدفوعات ، وانخفاض المساعدة الانمائية الرسمية ، التي تقدمها البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، بصفتها نسبة معينة من الناتج القومي الاجمالي ، رغم الجهود المتزايدة التي يبذلها بعض هذه البلدان • وقال ان فرنسا ، من ناحيتها ، زادت ما تقدمه من المساعدة الانمائية الرسمية ، وذلك من ٣٥ • في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٠ إلى ٤٦ • في المائة في عام ١٩٨١ • وقال ان التقرير أشار أيضا إلى الانخفاض الاخير الذي طرأ على المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط ، مع أنها لا تزال مرغحة • وأعرب عن أسفه لأن التقرير لم يكرس قدرا أكبر من الاهتمام لأداء المعونة الهزيل من جانب البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

١٦٨- وأردف يقول ان التقرير ركز بحق على الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي • ورغم ان المهمة الأولية للصندوق ليست التمويل الانمائي ، فان عددا من التدابير التي اتخذها مؤخرا ، مثل وضع تسهيلات جديدة ، وتوسيع حقوق السحب بالنسبة للحصص ، والتعريف الجديد للمشروطية ، قد مكنته من الاستجابة بشكل أكثر فعالية لاحتياجات البلدان النامية • ومع هذا ، فان قدرا أكبر من الاهتمام كان من شأنه أن يتولد لو أورد التقرير تحليلا أكمل وأوسع لمسألة كيفية تطبيق القواعد الجديدة للمشروطية على الصعيد العملي • وأكد على أنه لا بد من المشروطية لحماية مصالح البلدان النامية ، غير أنها تتطلب تعريفا أكثر واقعية وعملية •

١٦٩- وأعرب ، من ناحية ثانية ، عن قلق وفده البالغ تجاه التخفيض الذى يتهدد برامج المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . فقال ان اقتطاع ٣٥ بالمائة من أنشطة المؤسسة الانمائية الدولية مثلاً يأتي في وقت أصبحت فيه الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية على أشدها . وقال ان بلاده تقدمت باقتراحات ملموسة تتعلق بالمؤسسة الانمائية الدولية ، وهو يأمل أن يتمخض انشاء الصندوق الخاص والحساب الخاص ، المتفق عليه في تورنتو ، عن حل جزئي على الأقل لأزمة المؤسسة الانمائية الدولية .

١٧٠- وأثنى على الأمانة لمعالجتها موضوع تزايد الترابط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في ميدان التجارة الدولية ، وشدد على مدى دعم أسواق البلدان النامية للنمو في البلدان المتقدمة . وقال انه من المهم أيضاً ، على أية حال ، الاشارة الى أن التباطؤ الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتراجع الطلب على المنتجات الأولية قد قلب معدلات التبادل التجاري ضد مصلحة البلدان النامية ، وان التقرير كان على حق في تركيزه على خطر الحمائية ، ولا سيما الأشكال الماكرة التي كثر ما تتخذها الآن . غير أنه كان يرغب أن يجد في التقرير وصفاً أكثر تفصيلاً لتدابير معينة تندرج تحت ذلك العنوان ، مثل الاجراءات البيروقراطية التي تستغرق وقتاً طويلاً ، وسوء استخدام اللوائح الصحية ، والمعايير التقنية وهذه الممارسات ليست حكراً على أى بلد أياً كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي . ومع هذا فان من الجدير بالملاحظة أن الحكومات تبذل الجهود لمقاومة الحمائية ، وان البلدان النامية غير المصدرة للنظف نجحت في زيادة صادراتها بمعدل يفوق المتوسط العالمي .

١٧١- واستدرك يقول ان هبوط اسعار صادرات البلدان النامية أشد اثاراً للقلق من الاتجاهات الطارئة على حجمها . وقد شدد التقرير بحق على تراجع معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية لكنه لم يتوسع في تفصيل أسباب هذا التراجع . وقال ان هبوط أسعار السلع الأساسية الأولية كان خطيراً بصورة خاصة بالنسبة لبعض البلدان التي واجه البحر منها نقصاً يصل الى ٥٠ في المائة من مجمل إيراداتها من الصادرات . ولئن كان هبوط الأسعار هذا يعود جزئياً الى الأزمة الاقتصادية ، فقد زادت الطين بلة الفوضى التي سادت أسواق السلع الأساسية ، والمضاربات ، وعدم وجود آليات تخنيمية . وتقدم الحالة الراهنة أكبر برهان على الحاجة الملحة للبدء في تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية .

١٧٢- وأشار في الختام ، الى ما تعارسه البيئة الخارجية ، من جهة ، من دور في عملية التنمية ، والى دور السياسات المحلية الوطنية ، من جهة أخرى ، وقال ان هذه المسألة من الأهمية بمكان بحيث تستدعي دراسة خاصة بها في التقرير المقبل . وان دور السياسات الوطنية يعتبر حاسماً ، لان لكل بلد الحق في اختيار السياسات التي تلائم هيكله الاجتماعي - الاقتصادي أكثر من غيرها . على أن ثمة جوانب عديدة للبيئة الدولية تسفر عن آثار بالنسبة للبلدان النامية ، بعضها مفيد والبعض الآخر ضار . أما الآن ، فتكاد تعمل كافة عوامل البيئة الخارجية تقريبا ضد مصلحة البلدان النامية ، مما يجعل أكبر مهمة تتعرض بها السياسة الوطنية هي التخفيف من آثار هذه العوامل . ويعتمد نجاح مثل هذه الجهود على السياسات المحددة التي يتم اتباعها وعلى الظروف السائدة في البلدان التي تنفذ هذه السياسات . وقال ان من الواضح ان أكثر البلدان فقراً هي عموماً أضعفها مركزاً ، في هذا الشأن .

١٧٣- وقال ممثل هنغاريا ان بلده ينظر الى الوضع الحالي بقلق متزايد . فجذور الأزمة الحالية ترجع الى عوامل متأصلة في النظام الرأسمالي ، وكرد فعل لهذه الأزمة ، تميل الحكومات بصورة متزايدة الى الاستسلام للضغوط الحمائية التي تمارسها جماعات المصالح الوطنية . وهذه التنازلات تبعث على القلق بصفة خاصة لأنها تؤثر على التشريع في بلدان يعتبر وزنها الاقتصادي ذا أهمية حاسمة . وأضاف قائلا ان بلده ، وهو بلد صغير يعتمد اعتمادا قويا على التجارة الخارجية اضطر الى اتخاذ تدابير مؤقتة لحماية ميزان مدفوعاته . وهو يود مواصلة الاسهام بكل الوسائل الممكنة في اعادة الوضع الى حالته الطبيعية ، مع تفادي الحاق اضطراب بالعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية ، ومواصلة تطبيق القواعد والمعايير الدولية تطبيقا كاملا ، مع السعي ، في الوقت نفسه ، الى توثيق التكامل في اطار التقسيم الدولي للعمل . وتبين هذه الرغبة في الالتزامات التعاقدية التي تعهد بها بلده لدى انضمامه الى الغات . الا أن هذه الالتزامات تقابلها التزامات الاطراف المتعاقدة الاخرى في الغات ، حسبما وردت في الاتفاق العام وفي بروتوكول انضمام هنغاريا .

١٧٤- ومضى قائلا ان عزم هنغاريا على تحقيق تكامل أوثق في اطار التقسيم الدولي للعمل ليس أمرا وحيدا الاتجاه ، اذ لابد من أن تؤخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الخارجية التي لا يستطيع بلده التحكم فيها ، وكذلك التدابير الحمائية والتمييزية المتنافية مع الالتزامات التعاقدية ، وهي تدابير تمس ٦٥ في المائة من صادرات هنغاريا الى البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي وسببت لها خسارة تزيد على ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) . واسترعى الانتباه الى ورقة مناقشة أصدرها الأونكتاد مؤخرا تتناول أثر الحواجز غير التعريفية على البلدان الاشتراكية (٨) ، فأشار الى ان بلده كان أشد البلدان تأثرا بالحواجز غير التعريفية التي تفرضها البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي على التجارة ، لا من بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فقط ، وانما أيضا من بين البلدان النامية .

١٧٥- وقال ان لهذا الوضع عاقبتين هامتين ، الاولى هي أنه يضعف الى حد كبير من قدرة بلده على نقل الموارد الى البلدان النامية ، والثانية هي أن استبعاد حكومته للاشتراك في مختلف المخططات ولقبول مختلف القرارات سيكون مرهونا بمدى ما يصادفه بلده من دعم وتعاون في محاولاته الهادفة الى ازالة الحواجز التي تعترض تجارته . وقد استرعت حكومته الانتباه الى المجادلات العقيمة القائمة منذ سنوات بشأن ما اذا كان ينبغي مناقشة القضايا المضمونية التي تنطوي عليها التجارة بين الشرق والغرب في اطار الأونكتاد (على الرغم من ولاية الدورية السادسة للأونكتاد الواضحة في هذا المجال) . وهي تأسف لان امكانية اجراء مناقشات ذات قيمة بشأن هذا الموضوع قد تم تجاهلها عمليا . ولما كان موعد الدورية السادسة للأونكتاد يقترب ، فانه سيتعين على حكومته أن تقيم الأونكتاد ، لا بالنسبة الى العالم فحسب ، بل بالنسبة الى هنغاريا أيضا . وهي ستقيم أنشطة الأونكتاد ، لا من حيث مجرد عدد التصريحات التي يصدرها دعما لتنمية التجارة الدولية وتحريرها بل بالاحرى من حيث التدابير الملموسة والقرارات التي يتخذها بشأن هذه المسألة .

١٧٦- وأعرب ممثل النمسا عن تقديره للتقرير الذي يتيح أساسا سليما لامعان الفكر في الجوانب الانمائية للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة . وقال ان بلده رحب منذ البداية بهذه المبادرة الجديدة من جانب الأونكتاد ، ووجد أن التقرير الثاني مفيد بصفة خاصة وممتاز من حيث النوعية .

وقال انه يوافق على قنامة صورة الاقتصاد العالمي التي نجح الأمين العام للأمم المتحدة في وصفها وصفا بليغا في بيانه الافتتاحي ، والتي تصدى التقرير لتحليلها أيضا . وفي حين يتفق على أن تردى وضع الاقتصادات الوطنية يعود إلى مجموعة عريضة من العوامل ، وأن الانتكاسات الاقتصادية التي أصابت العالم النامي نجمت في المحل الأول من تأثيرات خارجية ، فانه يعتبر الرأي الذي أعرب عنه في التقرير بأن الأزمة ليست سوى " نتيجة لقصور أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة " ينزع للتبسيط نوعا ما . والمشكلة الحقيقية تكمن في تأخر التسليم بتربط الاقتصاد العالمي ، الامر الذي ترتب عليه قصور في القيام في الوقت المناسب بجهود متضافرة لتعديـل الهياكل الاقتصادية العالمية . ويشير التحليل الوارد في التقرير إلى أن التجارة الخارجية ظلت العامل الرئيسي للنمو في عدد كبير من البلدان النامية التي تشاركها النمسا ، بوصفها بلدا تجاريا صغيرا ، اهتمامها بالحفاظ على نظام تجارى عالمي مفتوح .

١٧٧- وقال ، مركزا على النتائج التي توصل اليها التقرير من أن حصائل صادرات السلع الأولية تشكل المصدر الأول للعملة الأجنبية بالنسبة إلى أغلبية البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نمواً من بينها ، أنه يلاحظ أن تدهور أسعار السلع الأساسية يثير قلقا شديدا . وعلى الرغم من أن النمسا تستبعد احتمال ان تنتعش أسواق السلع الأساسية انتعاشا كبيرا في الأمد القصير ، فانها تعتقد أن بدء نفاذ الاتفاق بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية يمكن أن يخفف بعض المشاكل في مجال السلع الأساسية ، ولذا فقد شرعت في اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة للتصديق على الاتفاق . وعلى الرغم من التبكير في التصديق على الاتفاق ، فقد لاحظ وجوب استمرار توفير قدر كبير من المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق النمو المتواصل والتوسع .

١٧٨- وقال ان بلده يشعر بالتقدير ازاء تضمين التقرير مناقشات عن الطاقة وهو يتفق مع الرأي الذي ورد فيه من أن التعجيل بالنشاط الاقتصادي سوف يفضي ، على الأرجح ، إلى رفع أسعار الطاقة وإلى تناقل النشاط الاقتصادي عقب ذلك . ولذا فان النمسا تحبذ تكثيف الجهود المبذولة لحفظ الطاقة واستحداث بدائل لها وتطوير تكنولوجيا لتوفير الطاقة .

١٧٩- وقال ان التطورات الاخيرة اوضحت ان مشاكل النقد والتمويل لعبت دورا رئيسيا في تدهور الوضع الاقتصادي العالمي . ولا حظ أن الترابط كان واضحا في ذلك المجال اكثر من سواه ، وقد أصاب التقرير في التشديد على الحلقة المفرغة التي يشكلها تصاعد المديونية الضخمة وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة مصاعب خدمة الديون . وللازمة المالية الحالية آثار خطيرة على التجارة الدولية . فان افتقاد الاستقرار في العلاقات النقدية يضر بصفة خاصة بالشركاء الصغار والضعاف في التجارة الدولية . ولئن كانت المؤسسات المالية الدولية قد نجحت في السنوات الأخيرة في تخفيض هذه القيود والضغوط الى حد ما ، فانه يعتقد من الضروري أن يتخذ المزيد من التدابير . وفي هذا السياق ، تحبذ النمسا تقديم المزيد من الدعم إلى المؤسسة الانمائية الدولية . أضف إلى ذلك أن مواصلة وتحسين تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية يبدو أمرا محتوما في الوضع الاقتصادي والمالي الراهن لمعظم البلدان النامية .

١٨٠- وقال ان النمسا تعتقد انه يمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بل وينبغي له ، أن يساهم بقدر كبير في زيادة التجارة العالمية وفي الاشتراك فيها على نحو أكثر انصافا . وفي حين أن التقرير يتضمن بيانات هامة عن التجارة فيما بين البلدان النامية ، وبخاصة

في مجال السلع الأولية ، فهو يرى أن تعاظم أهمية تلك التدفقات التجارية يستحق جهداً تحليلياً أكبر في التقارير المقبلة •

١٨١- وفي معرض التعليق على المناقشة الواردة في التقرير بصدد نفقات الاسلحة والتنمية ، استرعى الانتباه بصفة خاصة الى المعلومات التي تضمنها حول وجود نحو ٥٧٠ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من سوء التغذية ، و ٨٠٠ مليون من البالغين الاميين ، و ٢٥٠ مليون طفل لا يذهبون الى المدارس و ١٥٠٠ مليون شخص لا تصلهم الخدمات الطبية أو يحصلون على قدر قليل منها ، بينما تزيد النفقات العسكرية العالمية عن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة الى البلدان النامية في عام ١٩٨٠ بما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ضعفاً • وتشير أرقام أخرى الى أن ١٠ في المائة تقريباً من مختلف المواد الأولية (وأغلبها غير متجدد) تستخدم لأغراض عسكرية ، وأن ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة تقريباً من أنشطة البحوث العلمية في العالم توجه لذلك الغرض •

١٨٢- وقال ممثل الصين ان البيان الافتتاحي الذي ألقاه الأمين العام للأونكتاد والذي قدم تحليلاً للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة وبين القضايا التي يواجهها المجلس ، الى جانب التحليل المفيد الذي يتضمنه " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٢ " من شأنهما أن ييسرا المناقشات في الدورة الحالية بشأن القضايا الملحة في مجال التجارة والتنمية •

١٨٣- وأضاف يقول ان الكساد الحالي الذي يشهده الاقتصاد الدولي نتجت عنه آثار خطيرة على التجارة الدولية التي انخفضت قيمتها في ١٩٨١ لأول مرة منذ سنة ١٩٥٨ • والبلدان المتقدمة لم تخرج حتى الآن من كسادها الاقتصادي ، فانماجها في حالة ركود وما فتئت البطالة تتزايد خطورة • وما يزال معدل التضخم مرتفعاً وتتميز الساحة النقدية بشدة ارتفاع أسعار الفائدة وبعدم الاستقرار • وسيصعب على البلدان النامية في الأجل القصير وضع حد للركود التضخمي •

١٨٤- وأشار الى أن البلدان النامية تجد نفسها في وضع أشد صعوبة • فحدث انخفاض آخر بنسبة ١٥ في المائة في الرقم القياسي لأسعار صادرات المنتجات الأولية عام ١٩٨١ قللت من حصائل صادراتها بشكل جذري • وتسببت الحمائية في ابطاء نمو صادراتها من المصنوعات ، التي استأثرت عام ١٩٨٠ بنسبة ٩ في المائة فقط من التجارة العالمية في المصنوعات • وقد زادت هذه العوامل ، بالاقتران مع آثار تقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة من ثقل عبء ديون البلدان النامية •

١٨٥- واسترسل ممثل الصين يقول ان هناك ، لسوء الحظ ، عقبات جديدة في وجه تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية • اذ بالرغم مما بذلته البلدان النامية والبلدان المتقدمة من جهود جبارة منذ قمة كانكون للسير قدماً الى الأمام في الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد ظل هذا الحوار في مأزق بسبب انعدام الارادة السياسية لدى بلد متقدم رئيسي وتشبته بموقفه الصلب • فلم تبدأ المفاوضات العالمية كما بقيت المفاوضات الاقتصادية في محافل دولية أخرى جامدة •

١٨٦- ولاحظ أن دورة الأونكتاد السادسة ستعقد في فترة حرجية وأيد وجهة نظر البلدان النامية القائلة بوجوب استغلال هذه الفرصة للتوصل الى اتفاق على تعزيز نمط عادل للعلاقات التجارية الدولية • كما أيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي أن تتاح للأونكتاد القدرة على التفاوض في مجال التجارة الدولية • وينبغي أن يكون الهدف الاساسي للدورة السادسة للأونكتاد هو اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وتوفير زخم لا قامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • على هذا ينبغي ايلاء الأولوية الى حل

أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية . وينبغي أيضا توجيه العناية الواجبة الى مسألة التغيرات الهيكلية حيث أن هذه التغيرات هي وحدها الكفيلة بتمهيد سبيل التنمية السلسة للبلدان النامية .

١٨٧- وأضاف يقول ان قضية السلع الأساسية ينبغي أن تعالج في دورة الاونكتاد السادسة بوصفها بندا ذا أولوية نظرا للحالة الراهنة وضعف احتمالات الصادرات . وينبغي للمؤتمر أن يركز مناقشاته على التنفيذ الشامل للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وأن يصوغ تدابير ملموسة تستهدف زيادة قدرة البلدان النامية على تجهيز منتجاتها الأولية وتحسين اسهامها في تسويق وتوزيع تلك المنتجات . وعبر كذلك عن الأمل في أن يتسنى تحقيق تقدم في المؤتمر في العثور على حلول لمشاكل الحماية والتكيف الهيكلي ، التي تعرقل ازدهار التجارة العالمية وتلحق بالغ الضرر بصادرات وتصنيع البلدان النامية . وينبغي ان تقتزن هذه المشاكل باصلاحات للقواعد والانظمة والمؤسسات الحالية للتجارة الدولية .

١٨٨- وشدد على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأردف يقول ان ببطء التقدم في المفاوضات بين الشمال والجنوب يبرز الحاجة العاسة الى تقوية هذا التعاون . فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سيساهم في أن تحقق البلدان النامية الاعتماد الجماعي على الذات ويمكن أن يمهد السبيل لا عادة تشييط الاقتصاد العالمي . وقال انه يسره أن يلاحظ أن النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، على أثر اعتماد مجموعة ال ٧٧ لبرنامج عمل كاراكاس ، تدعم بفضل مشاورات نيودلهي واجتماع لجنة التنسيق التابعة لمجموعة ال ٧٧ الذي اختتم مؤخرا في مانيل . وأضاف يقول ان الصين ، بوصفها بلدا اشتراكيا ناميا ، تولي أهمية عظمى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وانها ستواصل تعزيز تعاونها الاقتصادي مع سائر البلدان النامية .

١٨٩- واختتم كلمته قائلا ان سياسة الانفتاح للعالم الخارجي التي اعتمدتها الصين في نهاية عام ١٩٧٨ للاسراع بعملية التحديث الاشتراكي تشكل مبدأ استراتيجيا ثابتا للبلاد . ومع تقيد الصين بمبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس فانها ستواصل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع غيرها من البلدان النامية على أساس من الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة .

١٩٠- ولاحظ ممثل العراق ان امانات الوكالات الدولية الاخرى متفقة مع تقييم امانة الأونكتاد على أن من غير المحتمل أن ينتعش الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب . وقال ان هذا الوضع لا يزال قائما بسبب عدم توفر ارادة سياسية لدى البلدان المتقدمة لحل المشاكل على أساس منصف على الرغم من وجود فرص قيمة للتوصل الى حلول قابلة للتطبيق في اطار نظام اقتصادي دولي جديد . فالبلدان المتقدمة تواصل اللجوء الى حلول مؤقتة على حساب الحلول الأطول أجلا ، مضيفة الكثير من الوقت في مناقشة مسألة الطاقة ، ومهملة مواضيع هامة أخرى، مثل سياسات البلدان المتقدمة نفسها ، المسؤولية ، على نحو يمكن اثباته بالبراهين ، عن ركود الاقتصاد العالمي . ولما كانت البلدان المتقدمة تنتج ٧٠ في المائة من الناتج العالمي وكانت اقتصاداتها تتميز بمعدلات تبادل تجارى مواتية ، فينبغي أن تتحمل النصيب الأكبر من التكيف الاقتصادي العالمي .

١٩١- وأضاف قائلا ان وفده يؤيد ربط أسعار صادرات البلدان المتقدمة بأسعار المنتجات الأولية المصدرة من البلدان النامية . كما يؤيد ايجاد حل عادل لمشكلة مديونية البلدان النامية ،

بما في ذلك زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، وقال ان دورة الاونكتاد السادسة ستكون مناسبة قيّمة للتوصل الى قرارات محددة تساهم في العودة الى نمو اقتصادى متوازن للبلدان المتقدمة والنامية على السواء .

١٩٢- واستطرد يقول ان وفده ، اذ يشيد عامة بالتقرير ، يود أن يبدى مقترحات محددة بشأن التقارير المقبلة • أولاً ، يرجى أن تبذل محاولة لازالة بعض الثغرات القائمة في السلاسل الاحصائية التي تستخدم لبيان الأداء الاقتصادى للبلدان النامية ونموها • ثانياً ، ينبغي التشديد بدرجة أكبر على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وخاصة على المساعدة المالية المقدمة من البلدان النامية المصدرة للنفط الى البلدان النامية الاخرى • ثالثاً ، ينبغي تصنيف البلدان النامية تبعاً لمستويات الدخل وليس تبعاً لما اذا كانت بلداناً مصدرة للنفط أو مستوردة للنفط ، وهو تمييز غير مستخدم بالنسبة الى البلدان المتقدمة •

١٩٣- شدد ممثل بولندا على أنه يجب النظر الى التطورات الدولية في سياق ترابط العمليات الاقتصادية العالمية ، وخاصة خلال التباطؤ الحالى للنمو الاقتصادى العالمى • وأثنى على التقرير ، الذى يقدم تحليلاً واسعاً وشاملاً للتعقيدات المتصلة بالتنمية ودافع العلاقات الاقتصادية المتبادلة العالمية • وقال ان بولندا تؤيد بقوة هذا الجهد الذى بذلته الأمانة ، وتأمل أن يستمر •

١٩٤- وأضاف قائلاً انه واثق من أنه يمكن توسيع مفهوم الترابط في الدراسات القادمة ليشمل جميع التدفقات المرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً والمتأثرة ببعضها البعض ، مع الاعتراف ، في الوقت نفسه ، بالوضع الخاص الذى تحتله البلدان النامية في الاقتصاد العالمى •

١٩٥- ومضى قائلاً ان التقرير يشدد بحق على أن البلدان النامية تكتسب أهمية متزايدة كأسواق لصادرات المصنوعات من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة خلال الركود الاقتصادى الحالى • ومن الامور الجديرة بالذكر أيضاً أن نمو صادرات البلدان المتقدمة الى البلدان النامية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ قد خفف من الآثار السلبية الخطيرة للركود القوى السائد فى العالم الرأسمالى المتقدم ، وأن ازدياد صادرات البلدان المتقدمة الى البلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية في الفترة نفسها قد تجاوز حجم تجارة البلدان الصناعية فيما بينها • وازاء هذه الخلفية ينبغي أن تبذل في التقارير القادمة محاولة لاجراء تحليل أشمل لمشكلة الترابط المعقدة •

١٩٦- وقال ان الاحداث الاقتصادية الأخيرة لم تدل فحسب على أن الطلب المحلى للاقتصادات الغربية لم يسجل انخفاضاً هيكلياً ، بل أيضاً على أن تجارة المصنوعات فيما بينها قد استفذت قدرتها على النمو • ومن ثم ، بدأت أسواق التصريف الخارجية تكتسب أهمية في توليد طلب تعويضي حيوى لاستعادة عافيتها • ووجود طلب خارجي قوى على صادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من المصنوعات ، وهي صادرات تشكل في الظروف الحالية أوضح مصدر لانتعاش التجارة العالمية ، يتوقف على عاملين رئيسيين هما تسهيل الوصول الى الأسواق وتحولات القوة الشرائية • وقد بين التقرير وغيره من دراسات الأمانة ، على نحو واف ، أن الوصول الى الأسواق قد أعيق بصورة متزايدة بسبب تكثيف الحماية المتسمة اكثر فأكثر بطابع تمييزى ، بما في ذلك التمييز ضد سلع أصبحت البلدان النامية أو الاشتراكية من البلدان المصدرة لها الهامة •

١٩٧- وشدد على أن البلدان الغربية المتقدمة تمارس تمييزاً قوياً ضد البلدان الاشتراكية ، وذلك على حساب السير الصحيح للاقتصاد الدولي المترابط ، وعلى أن ازالة هذه المعارسات التجارية التقييدية هي احدى المسلمات الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا حظ أنه توجد في كل من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية أوجه قصور هيكلية في الطاقات الانتاجية لمواجهة الطلب المحلي المتعاظم ، الأمر الذي يحد من قدرتها على التصدير ولذلك فإنه لاغنى عن اجراء نوع من اعادة توزيع القوة الشرائية للواردات على نطاق عالمي اذا كان يراد أن تقوم الواردات بدور أهم في تنشيط الاقتصاد الدولي .

١٩٨- وفي هذا السياق أعرب عن قلقه ازاء تزايد درجة تقييد عملية اعادة التدوير وعدم القدرة على التنبؤ بها ، وعدم ملائمة النظام المالي الدولي لتلك العملية . فاصلاح العلاقات المالية الدولية هو بالتالي أمر ضروري لتمكين النظام المالي الدولي من معالجة مشكلة اعادة التدوير معالجة ناجحة ، على نحو يفضي الى انتعاش الاقتصاد العالمي . وأحد عناصر اعادة تشكيل العلاقات المالية الدولية هذه هو معالجة النهج الذي يتبعه الدائنون في اعادة التفاوض على الديون . وحذر من مواصلة اتباع الممارسة المعتادة ، اي اجبار المدينين على تقليص الواردات لتوليد فائض في الحساب الجارى لأغراض خدمة الديون . فمواصلة اتباع هذه الممارسة قد تؤدي الى تباطؤ الانتاج وخفض الطاقة التصديرية ، وبالتالي الى زيادة اضعاف قدرات البلدان المدينة على خدمة الديون ، وذلك على حساب الدائنين .

١٩٩- ولا حظ أن بعض البلدان الرأسمالية الغربية لجأت بصورة متزايدة الى تدابير اقتصادية لتحقيق غايات سياسية ، وهي ظاهرة اشار اليها عن حق الاتحاد السوفياتي في مذكرته المعروضة على الدورة الجارية للمجلس (TD/B/924) . وقد جاء في الفقرة ٣٣٩ من التقرير ، أن هذه الاجراءات أدت بالفعل الى ركود خطير في التجارة بين الشرق والغرب . ولا حظ أن استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق اغراض سياسية ليس موجهاً ضد البلدان الاشتراكية وحدها . وقال انه اذا كان هناك اعتراف بالتأثير الهدام للقيود المستوحاة من دوافع سياسية على النظام التجارى الدولي ، فإنه يتحتم على الأمم المتحدة ، وعلى الأونكتاد خاصة ، القيام بدور أكبر في مقاومة مثل هذه القيود . وأعرب عن أمله بأن يتم النظر في هذه المسألة بصورة كافية خلال المناقشة الحالية وفي العدد القادم من التقرير . وأردف قائلاً ان بذل جهود لبناء وتعزيز نظام من تدابير بناء الثقة في المجال الاقتصادي أمر ضروري لتنمية التعاون الاقتصادي الدولي القائم على الأمن ، وامكانية التنبؤ ، وتساوى جميع المشتركين في الحقوق .

٢٠٠- وقال ان بولندا ، بالرغم من صعوباتها الاقتصادية ، لن تألو جهداً في زيادة التعاون الاقتصادي مع جميع البلدان ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وانها تأمل أن تقابل جهودها بجهود مماثلة .

٢٠١- وقال ممثل الأرجنتين ان الاقتصاد العالمي يجتاز فترة من أصعب فتراته منذ الحرب العالمية الثانية لامن الناحية الاقتصادية وحسب ، وانما أيضاً من حيث ضيق نطاق الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة . والظاهرة التي بدأت في صورة أزمة دورية في السبعينات ، تعمقت وغدت أزمة محيطة بكامل النظام الاقتصادي والمالي والتجارى الدولي . وهي ظاهرة عالمية أخرت جميع البلدان ، ولكن البلدان النامية كانت أشد تضرراً من سواها ، ولا سيما تلك التي لا يوجد تحت تصرفها

سوى موارد محدودة للغاية لمواجهتها • وشدد على خطورة الوضع مستشهدا بمعدلات النمو في عدد من المناطق في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ •

٢٠٢- وقال ان الكساد العالمي اقترن في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بكبح للطلب يستهدف بصفة خاصة تقييد الاستهلاك • وقد افضى استخدام السياسة النقدية لتحقيق هذه الغاية الى ارتفاع اسعار الفائدة ، وامتد تأثير هذا الارتفاع فتعدى من بعيد البلدان التي تبنت هذه السياسات • كذلك افضى استخدام السياسات الانكماشية بصفة عامة الى حدوث تغييرات في نمط الاستهلاك ترتب عليها هبوط الطلب على السلع الأولية على نحو اضر بالبلدان النامية •

٢٠٣- ولم يقتصر الأمر على ركود حجم التجارة الدولية ، بل حدث أيضا هبوط سريع في أسعار السلع الأولية • وقد نمت تجارة المصنوعات من حيث القيمة في عام ١٩٨١ ، وكان ذلك يرجع في المحل الاول لطلب البلدان النامية على المصنوعات الناشئة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية نفسها على حد سواء • ويوضح ذلك تعاظم أهمية أسواق البلدان النامية • ومما يدعو للأسف أنه في حين استمرت صادرات المصنوعات من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تجد سوقا مهيأة لها في البلدان النامية ، واجهت صادرات المصنوعات من تلك البلدان الاخيرة أشكالا كثيرة من الحماية ، لم تقتصر على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التقليدية ولكنها تألفت أيضا من قيود التصدير الطوعية ، واتفاقات الحدود الدنيا للأسعار ، وماشابه ذلك • وقد اقترنت هذه القيود في الغالب باعانات تصديرية مع ما في ذلك من انتهاك فاضح لقواعد الغات واجراءاته •

٢٠٤- وأضاف اسلوب استخدام القيود الاقتصادية أو التجارية لاسباب سياسية محضة عاملا جديدا الى عوامل عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية بل والعلاقات الدولية بصفة عامة • وقد طبقت هذه التدابير التي تفتقر في رأيه الى المشروعية الدولية ضد بلده بالذات مما دعا الجماعة الامريكية اللاتينية الى تجديد التزامها بمبدأ الدفاع الجماعي عن الذات ازاء العدوان الاقتصادي •

٢٠٥- ولن تكون الصورة العامة كاملة دون النظر الى مشكلة ديون البلدان النامية وحالة مدفوعاتها التي استفحلت خطورتها • ففي الوقت الذي اندفع فيه عجز الحساب الجارى نحو مزيد من الارتفاع في البلدان النامية المستوردة للنفط زاد حجم الديون بصورة مزعجة • وقد تفاقمَت مشكلة خدمة الديون من جراء الارتفاع الفائق لاسعار الفائدة السائدة في أسواق رؤوس الاموال الدولية • والواقع أن العبء بلغ حدا من الفداحة افضى الى عقد كثير من الديون الجديدة لمجرد خدمة الديون الماضية بدلا من أن تتاح لتمويل الواردات الاساسية ، وتلك مشكلة خطيرة يعاني منها أقل البلدان نموا بصفة خاصة • وقد اتصفت مشكلة خدمة الديون الباهظة بما اقترنت به من هبوط في أسعار السلع الأساسية ومد حمائي متعاظم ، بالحدة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية التي اختارت في السبعينات استراتيجية انمائية تتطوى على انفتاح اقتصاداتها أمام الواردات • والواقع أن نمو الناتج المحلي الاجمالي كان سلبيا في هذه المجموعة من البلدان في عام ١٩٨١ •

٢٠٦- والعامل الحاسم في هذا السياق هو توفر الارادة السياسية لدى الحكومات للعثور على حلول ملائمة في الوقت المناسب للأزمة الحالية • وإلى أن يحين موعد انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر ستكون قد جرت ثلاثة أحداث فائقة الأهمية • أولها الاجتماع الوزاري للغات الذي يؤمل أن يسفر عن قواعد تتمتع بقدر أكبر من العالمية والانصاف والشفافية وتسهل زيادة اشتراك البلدان النامية

في التجارة العالمية • وثانيها تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماعين السنويين الأخيرين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وعقد الأمل على اعتماد تدابير تكييف إضافية لتخفيف القيود الخارجية التي بلغت حدتها مبلغا كبيرا بالنسبة الى كثير من البلدان • وثالثها بدء المفاوضات العالمية التي سيدعى الأونكتاد بالتأكيد لأن يلعب فيها دورا يتسق مع اختصاصاته •

٢٠٧ • والمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات في هذه الاثناء هي وضع الأساس لأعمال المؤتمر في الاجتماعات الإقليمية ، والدورة الاستثنائية للمجلس ، واتخاذ اجراءات عملية لتنظيم الأعمال التحضيرية للمؤتمر •

٢٠٨ • وختم كلامه بالاشارة الى دور الأونكتاد في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، مشددا على أهمية العثور على حل لكسر الجمود الحالي • فالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من جهود البلدان النامية الرامية الى تحقيق اعتماد الجماعي على الذات الذي يكتسب أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الدولية والانتعاش الاقتصادي العالمي • ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع على كاهل حكومات البلدان النامية التي قررت تنفيذ برامج للتعاون فيما بينها ، فان هذه الجهود تستحق أن تتال دعم المجتمع الدولي • وقد لعب الأونكتاد دورا رئيسيا في هذا الصدد ، ومن المهم أن نتبين سبل استمراره في القيام بهذا الدور في المستقبل •

٢٠٩ • وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان التقرير يقدم أساسا جيدا لمناقشة التي بدى بها في دورة الأونكتاد الخامسة بشأن الحالة الاقتصادية العالمية وآفاقها • والنظر لأن توزيع التقرير جاء في وقت متأخر ، فان وفده يستطيع أن يقدم تعليقات مبدئية فقط عليه • ويرى وفده أن الأمانة قامت ببحث طموح للتطورات في نواح وقطاعات هامة من الاقتصاد العالمي • فقد غطت عمليات ومظاهر هامة كامن في النظام الرأسمالي العالمي ، وأوضحت الحدود الموضوعية لتقسيم العمل الرأسمالي التقليدي وآلية السوق بصورة عامة ، وذلك فيما يخص تسوية المشاكل الأساسية للتنمية الاقتصادية • وأشار الى مركز البلدان النامية التابع ، والآثار السلبية على اقتصادات تلك البلاد الناجمة عن السياسات المطبقة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، ودور المؤسسات العالمية الدولية التي تسيطر عليها القوى الامبريالية، مثل صندوق النقد الدولي، في تنفيذ السياسات المناقضة لمصالح البلدان النامية • وقدّم التقرير برهانا على أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليست ذات طبيعة دورية فحسب بل تنجم عن النظام نفسه •

٢١٠ • ولاحظ الاشارات في التقرير الى سياسة تقييد التجارة والائتمان التي تكمن وراءها دوافع سياسية والتي تتبعها البلدان الامبريالية ازاء البلدان الاشتراكية وأكد على أن سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية المنفذة ، مثلا ، من قبل الولايات المتحدة ، لا يمكن اعتبارها عنصرا يعيق التجارة الدولية فقط ، بل انها أيضا لا تتسجم مع المبادئ والأهداف التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي ، كما وردت في ميثاق الامم المتحدة والقرار الختامي للمؤتمر بشأن الأمن والتعاون في أوروبا • وفي هذا الصدد ، رحب بالذكر المعنونة العوائق التي تقف في وجه تطور التجارة المعاصرة والعلاقات الاقتصادية " التي كان الوفد السوفياتي قد تقدم بها (TD/B/924) ، وقال ان تلك الوثيقة تهدف الى تسهيل تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية وأوضح أن التمييز في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية التي تكمن وراءه دوافع سياسية لا يفيد أي ظرف ولكن من شأنه أن يؤدي الى مزيد من تدهور هذه العلاقات •

٢١١- ويشعر وفده أن التقارير المقبلة يجب أن تولي أهمية أساسية للأبحاث التي تقوم بها أمانة الأونكتاد حول المشاكل التي أشار إليها ووافق على الأفكار التي جاءت في التقرير والتي تقول أنه ينبغي على الأونكتاد ، في أنشطته المقبلة ، أن يولي اهتماما خاصا للحماية المتنامية من قبل البلدان المبريالية . ان القضاء على المركز السائد للشركات عبر الوطنية في العلاقات الاقتصادية الدولية يشكل واحدا من الأهداف الرئيسية لقائمة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على أساس الحقوق المتساوية . إلا أن التقرير لم يتضمن الا اشارات قليلة الى هذا الموضوع . وينبغي أن تولي التقارير المقبلة اهتماما أكبر لاستقصاء الآثار الضارة لأنشطة الشركات عبر الوطنية على التجارة الدولية .

٢١٢- ولا حظ أن فصلا مستقلا من التقرير كرس لنزع السلاح والتنمية وقال انه أشير بشكل مقنع الى الآثار السلبية لسباق التسلح المتسارع على التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، وعلى التعاون الاقتصادى الدولى ، وهو يرى ان تضمين هذا الموضوع المركب في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية خطوة أساسية . وأضاف بأن الفصل يقدم نقاط انطلاق عديدة لمباشرة أنشطة الأونكتاد الأخرى في هذا الميدان ، وأيد المقترحات التي قدمت في خصوص دراسة المجلس للبند ١٠ (ج) من جدول الاعمال بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح .

٢١٣- ومضى يقول انه كان من المستصوب لو تضمن التقرير اشارة أوضح الى أسباب وعلاقات الظواهر المترابطة في بعض التحليل . ومع ذلك فهو يدعو بدون تحفظ الى اعداد تقارير مقبلة كأساس للعمل في الأونكتاد .

٢١٤- واستطرد يقول ان وفده سبق أن ذكر في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس أن بعضا من الأوساط قد كثفت مؤخرا جهودها لتنفيذ سياسة مواجهة في العلاقات الاقتصادية الدولية . فتدابير المقاطعة والحصار التي اتخذتها ضد البلدان الاشتراكية لا يمكن اعتبارها الا اعلان صريح لحرب اقتصادية . وقد تضاعفت الآثار الخطيرة للتدابير الحماية وللعقوبات التجارية التي سبق أن فرضت من قبل البلدان الرأسمالية ، وذلك بسبب هذه الاضطرابات الاضافية . وهكذا فقد أدخل على العلاقات التجارية الدولية مزيد من عدم الطمأنينة والثقة ، مما سيكون له تأثير ضار على البلدان النامية كلها ، ولا سيما أقل البلدان نموا .

٢١٥- ان المحاولة التي قامت بها الولايات المتحدة لممارسة ضغط اقتصادى وسياسى على بلدان أوروبا الغربية واليابان معروفة جدا ، وكانت استجابة تلك البلدان غنية عن البيان . وقد أظهر الماضي وسيبرهن المستقبل ، على أن أية محاولة لاساءة استعمال العلاقات التجارية الدولية من أجل الابتزاز السياسى سيكون لها آثار مشؤومة على أولئك المسؤولين عنها .

٢١٦- ومضى يقول ان بلاده قد أدانت بحزم في الجلسة السادسة والثلاثين من دورة مجلس التعاضد الاقتصادى ، بالاضافة الى بلدان أعضاء آخرين ، المحاولات التي تهدف لتحويل التجارة العالمية الى أداة للابتزاز السياسى والحرب الاقتصادية وأكدت البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى تصميمها من جديد على تكثيف التعاون بين بلدان الجماعة الاشتراكية وبالتالي لتقديم مزيد من المساندة لتتبعها الاقتصادية والاجتماعية المستمرة . ثم أنها أكدت مرة ثانية استعدادها المعروف لتطوير بناء لعلاقات اقتصادية والعلمية والتكنولوجية مع الدول الرأسمالية ، الى جانب علاقاتها هذه مع البلدان النامية أيضا ، وذلك على أساس الحقوق المتساوية والمنفعة المتبادلة .

١٧٢- ولا حظ أنه تحقق تقدم كبير في العقد الأخير في التعاون ما بين الشرق والغرب ، وتجلت الفوائد الناجمة عن التعاون السلمي لكلا الطرفين . وفي البلدان الرأسمالية ، تزايدت الصيحات التي دعت الى استمرار التعاون وإلى اتباع سياسة الانفتاح عددا وقوة ، وأضاف ان امكانات تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والرأسمالية لم تستثمر استثمارا كاملا بعد ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا اذا تمت المحافظة على السلام ، وهي مهمة ذات أهمية كبرى . واختتم تصريحه قائلا بأن بلده سيتابع سياسة السلام والانفتاح المعروفة التي تهدف الى التوسع في التنمية التجارية على أساس الحقوق المتساوية والفائدة المتبادلة كأداة للمحافظة على السلام .

١٨٢- ولا حظ ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي تتفاقم وأن أثرها شديد على جميع تدفقات التجارة العالمية وعلى اقتصادات البلدان النامية . وقد أصبح الوضع الدولي أكثر توترا نتيجة احتدام سياسات القوى الامبريالية الرامية الى تصعيد سباق التسلح والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

١٩٢- وفي هذا الصدد استرعى الانتباه الى " البيان الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين لدورة مجلس التعاضد الاقتصادي " الذي أدينت فيه مثل هذه الأنشطة . وقد أتيح نص ذلك البيان للمجلس في الوثيقة TD/B/927 . وقال ان هذا الاجتماع قد أبرز أهمية زيادة التنمية المتبادلة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية . وفي عام ١٩٨١ ، زاد رقم الأعمال بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية بنسبة ١٧٩ في المائة ، كما زادت التجارة فيما بين البلدان الاعضاء في هذا المجلس ذاتها بنسبة ١١٣ في المائة ، ويصل نصيب هذه التجارة الآن من مجمل تجارة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي الى نسبة ٥٥ في المائة . وبظرا لاختلاف مستويات التنمية بين البلدان الاعضاء في المجلس المذكور ، فمن المزمع تطبيق شروط تفضيلية على تعاونها مع كوبا وفييت نام ومنغوليا ، كما اتفق على ذلك في الاجتماع السادس والثلاثين .

٢٠٢- وأضاف أنه ينبغي للاونكتاد في دورته السادسة أن يكرس مزيدا من الاهتمام لتحسين نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، وصيغها بالديمقراطية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وانتقل الى موضوع التعاون المتزايد باستمرار بين منظمته والاونكتاد ، فشدد على أن هذا التعاون قد اكتسب أشكالا جديدة في السنوات الأخيرة ، مثل حلقة التدريب العملي للممثلين التجاريين لـ ٦٠ بلدا من البلدان النامية ، التي عقدت مؤخرا في موسكو في اطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاونكتاد بشأن المساعدة التقنية لتنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

٢١٢- وردا على بيان ممثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومجلس التعاضد الاقتصادي ، طعن ممثل الولايات المتحدة الامريكية في الادعاء بأن الإشارة التي وردت في بيانه التي انتبهات حقوق الانسان في بلدان أوروبا الشرقية تتنافى مع اتفاقات هلسنكي ، ودعا المتحدثين الى مراعاة سجل امتثال البلدان التي تحدثا باسمها لهذه الاتفاقات .

٢٢٢- قال ممثل غييت نام ان الأزمة الخطيرة الراهنة ترجح ، في رأيه ، الى سوء أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة والى الاختلال المتزايد في النظم المالية والتجارية الدولية . وان الأزمة ، التى نشأت في بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة ، تعرض حتما للخطر اقتصادات البلدان النامية . وقد سَلَّط التقرير الضوء ، على نحو صحيح ، على الاثار الضارة لتدابير السياسة التى تتبناها بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة ، مثل تلك التدابير التى تؤثر في أسعار المنتجات الأولية ، والتدابير القسرية التتائية ، والأساليب الحمائية والسياسات النقدية الآخذة في الانتشار ، لاسيما في الولايات المتحدة والتى أسفرت عن طفرة في أسعار الفائدة . وذكر ان وثائق أمانة الأونكتاد المقدمة للأونكتاد للدورة السادسة ينبغي ان تحلل بمزيد من التفصيل الاثار السلبية لسياسات بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة على التجارة والتنمية . وإضافاته ينبغي التأكيد أيضا على الروابط الوثيقة القائمة بين السلم ونزع السلاح والتنمية .

٢٢٣- وأكد على ان سياسة ممارسة التمييز والتقييد في المجال التجارى ، وفرض العقوبات والحظر والحصار في المجال الاقتصادى ضد البلدان النامية قد خلقت عقبات أمام تنمية التجارة والتعاون الاقتصادى الدولى ، وأوجدت الاضطراب في التنمية المذكورة ، وانتهكت قواعد ومبادئ السلوك المتفق عليها عموما في العلاقات بين الدول .

٢٢٤- وأردف قائلا ان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية له أهمية كبيرة في الاطار الدولى الراهن . ومن شأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمى ودون الاقليمى ان يتيح حشداً موارداً والانتفاع بهذه الموارد على نحو أفضل ، وأن يعزز تنميتها ويساعد ما في تلطيف آثار الأزمة الراهنة . وينبغي لمثل هذا التعاون ألا يمنع دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان ، مثل البلدان الاشتراكية وبلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة بل ينبغي له بالأحرى ان يشجع هذا الدعم . وينبغي ان يكون أحد الاهداف المهمة للدورة السادسة للأونكتاد تنفيذ نظام من العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان يقوم على أساس السيادة والمساواة والمعاملة بالمثل .

٢٢٥- وذكر أخيراً ان بلده ، مثل غيره من البلدان النامية ، يساوره القلق ازاء الهبوط الكبير في أسواق السلع الأساسية ، وتزايد عبء خدمة الدين الواقع على عاتق البلدان النامية ، وعدم كفاءة النظام المالى والنقدى الدولى . وأعرب عن أمله في أن يتم في بلغراد احراز تقدم جوهري فسي التماس حلول لهذه المشاكل .

٢٢٦- وذكر ممثل الجزائر انه بالنظر للاحداث الهامة التى ستجرى عما قريب في الميدان الاقتصادى ، مثل الشروع المحتمل في المفاوضات العالمية والاجتماع الوزارى للغات ودورة الأونكتاد السادسة ، يمكن للدورة الحالية أن تضفي بعض الزخم على تنشيط التعاون المتعدد الاطراف . فان منظومة الأمم المتحدة ، بحضوريتها العالمية الطابع ووظائفها المتعددة الاطراف من أجل تحقيق عدلى السلم والتنمية ، قد تعرضت للخطر بسبب المقررات الاعتبارية والسياسات المرسومة من جانب واحد . وتخامر البلدان النامية شكوك لها ما يبررها ازاء تزايد التثائية الانتقائية والتمييزية ، التى هي تعبير عن شكل جديد من أشكال الميطرة . وينبغي ان يجرى اى تحليل للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم في ضوء التردى المستمر للعلاقات الدولية الذى يخذى سباق تسلح رهيب .

٢٢٧- وأردف يقول ان الازمة الهيكلية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي آخذة في التفاقم والامتداد الى جميع البلدان . وهذه الازمة تبرز التطور المتشعب للاقتصاد العالمي والترابط الوثيق القائم بين القطاعات الاقتصادية وبين البلدان ، وتبين ضرورة توشي عالمي في معالجة المشاكل .

٢٢٨- واسترسل يقول ان احتمالات الانتعاش الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لا تزال غامضة بسبب تباين وجهات النظر حول اختيار التدابير الواجب اتخاذها وأولوياتها وطبيعتها . بيد أن هذه الصعوبات لا يمكن ان تقارن بالتضحيات الجسام المفروضة على البلدان النامية فهي تكيفها وفقا لما تطلبه هذه الازمة . فالفقر والمجاعة ينتشران ، وعدد البلدان التي صنفها الأمم المتحدة بوصفها من اقل البلدان نموا آخذ في الازدياد . وشدة مديونية البلدان النامية انما هي ناشئة عن **زكود مستوى المساعدة الانمائية الرسمية** وخطرات التدني الفعلي . وان ارتفاع النفقات العسكرية في العالم ، التي تبلغ قرابة ٥٠٠ مليار دولار في السنة ، يتباين بوضوح مع المبلغ اللازم لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ومتوسطه ٢٥ مليار دولار ومع مجموع المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٢٣ مليار دولار . كما تشكو البلدان النامية من عدم تكافؤ النظام التجاري وانخفاض اسعار المنتجات الأولية واتباع السياسات الحمائية . وفي المجال المالي والنقدي ، انضاضت سياسات نقدية اعتباطية الى الاختلال الهيكلي القائم مما أدى الى تفاقم خطير في حالة البلدان النامية . ولا يمكن زيادة الموارد اللازمة للوفاء باحتياجات البلدان النامية الا عن طريق تخفيض سريخ غني اسعار الفائدة ، وسيولة دولية أوفر ، وزيادة في الحصص داخل صندوق النقد الدولي .

٢٢٩- ومضى يقول ان الازمة العالمية ينبغي ان لا تستخدم كذريعة لتأخير اتخاذ تدابير جماعية ، تضم اجراءات عاجلة قصيرة الاجل واصلاحا هيكليا طويل الاجل ، بغية تمكين بعض البلدان من تنشيط استثماراتها واستعادة نشاطها الاقتصادي وتمكين بلدان اخرى من دعم تنميتها الاقتصادية والتقليل من التكلفة الاجتماعية للازمة .

٢٣٠- وأخيرا ، قال ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد بلغ ، نتيجة لمؤتمر كاراكاس الرفيع المستوى ، مرحلة جديدة ، وهو تعبير عن رغبة البلدان النامية في السعي الى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، الذي ينبغي أن لا يكون شرطا أساسيا للعلاقات بين الشمال والجنوب ولا بديلا ليا ، بل عنصرا جديدا من عناصر التعاون الدولي . وينبغي للمجتمع الدولي ان يؤيد هذا التطور كما ينبغي للأمم المتحدة ان يكون قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٣١- ولا حظ ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مشيرا الى مشكلة التضخم والى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا الموضوع (TD/B/914 and Corr.1) ، ان تعقيد المشكلة يحتاج الى دراسة معمقة من قبل الخبراء . وفي رأيه ان التقرير ينطوي على مزايا عديدة ، بما في ذلك تحليل لطبيعة التضخم وسماته النموذجية يبين ان التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة ليس مجرد ظاهرة نقدية فقط ولكنه عرض من أعراض عدم التوازن والفوضى في النظام الاقتصادي ككل . لذلك ، من غير المحتمل أن يكون في الوسع مكافحته بنجاح من خلال السياسات النقدية والمالية التقليدية وحدها .

٢٣٢- وأضاف ان تحليل الاقتصاد الرأسمالي العالمي يبين ان النفقات العسكرية هي احد الأسباب الرئيسية للتضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وفي هذا الخصوص ، كان التقرير سيزداد غنى الى حد كبير لوانه تضمن تحليلا أكثر تفصيلا ، بالنسبة الى تلك البلدان ، لبعض الامور الهامة ،

مثل تأثير النفقات العسكرية في أصل العملية التضخمية وتسارعها ونتائجها ، ودور ميزانيات الدولة وأسعار الصرف والعمالة وتوزيع الدخل ، وتأثير النفقات العسكرية في العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية ، وفي الأسواق العالمية للمصنوعات والمواد الخام ، وفي أسواق الرأسمال ، ودور الشركات عبر الوطنية في تفاقم العمليات التضخمية وفي استخدام تلك العمليات لمصالحها ، والترابط القائم بين التضخم والمستويات العالية لأسعار الفائدة في أسواق الرأسمال الوطنية والدولية ، والعلاقة بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة ، بما في ذلك أثر التغذية الاسترجاعية بينها وتأثيرها في التجارة العالمية ، وتدفع الموارد العالية وتوزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم دولي للعمل ، وأخيرا تأثير التضخم المختلف في أسعار البضائع ذاتها المصدرة من جهة من قبل البلدان النامية ومن جهة أخرى من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة .

٢٣٣- ولا حظ أن جميع المقترحات التي تقدم بها تبرز الحاج وأهمية المشكلة ولا يقصد منها بحال من الأحوال التقليل من مزايا التقرير . ومن شأن التقرير ، بالإضافة الى التعليقات التي أدلى بها بشأنه في هذه الدورة ، أن يقدم خلفية جيدة للمناقشات بشأن التضخم في الدورة القادمة للجمعية العامة .

٢٣٤- وقال ممثل يوغوسلافيا ان الوقت مناسب للنظر في الحالة الاقتصادية العالمية نظرا لأن التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز بوضوح خطر لا تعرف عواقبه . ولما كانت الدورة الحالية للمجلس مهتمة أيضا بالأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة للاونكتاد ، فقد أعرب عن أمله في أن تتيح المناقشات حول البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال الأساس لتوافق آراء بشأن تقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية وشأن الاجراء الذي يمكن الاتفاق عليه في المؤتمر ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . وأعرب عن تقديره للتقرير والبيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام للاونكتاد والذي يشجذ الأفكار ، وحث الأمين العام على أن يقدم ، بعد اجراء مشاورات مع الحكومات وقبل انعقاد دورة الاونكتاد السادسة بوقت غير قصير ، وثيقة توجيهية تتصل بالسياسة العامة بشأن الحالة الاقتصادية العالمية بغية تيسير مداولات المؤتمر .

٢٣٥- وأيد بيان المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ فأشار الى عدد من المسائل التي يعتبرها بلده ذات أهمية خاصة . وذكر أن الحالة الاقتصادية العالمية الحرجة ، التي تخيم عليها أزمة في التنمية متزايدة الحدة ، لم تحدث من تلقاء نفسها بل هي نتيجة لسياسات اقتصادية ولعوامل هيكلية ومؤسسات تتبنها وتتشبث بها القوى التي تسيطر على الاقتصاد العالمي . ولم ينج أي بلد ، بغض النظر عن حجمه أو مستوى تنميته أو نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، من المشاكل المعقدة بالسوء التي تواجه الاقتصاد العالمي . وفي وقت تبلغ فيه الصادرات العالمية قرابة خمس الناتج العالمي ، لا يمكن حل المشاكل الاقتصادية في نطاق العزلة . وكما لوحظ في التقرير فإن المشاكل محتمة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية .

٢٣٦- وذكر أن من رأيه أن الركود الاقتصادي الممتد ناشئ عن سياسات تتجهجها القوى الاقتصادية العالمية الكبرى . وشدد على أنه لا يعض من خطر التضخم ، كما أنه لا يقترح وجوب احتمال الضغط التضخمي من أجل مزيد من النمو . على أن السبب الكامن لكل من الركود والاقتصادى إنما هو مقاومة ادخال تغيير على الهياكل والمؤسسات الاقتصادية . فالانعاش الاقتصادي الذى له صفة الدوام ، يتطلب اجراء مزيد من التكيف والتغير الهيكليين في النظام

الاقتصادى الدولي • وفي حين تظل المسؤولية ملقاة على عاتق كل حكومة على حدة ، إلا أن القوى الاقتصادية الكبرى هي التي ينبغي أن تقود المسيرة نحو الانعاش الاقتصادى •

٣٧- وذكر أن البلدان النامية تتعرض بصفة مستمرة لعبء غير مناسب في مجال التكيف ، تترتب عليه عاقبة لنموها الاقتصادى ، مما يؤثر بدوره تأثيرا معاكسا في اقتصادات البلدان المتقدمة • فالطلب على الواردات في البلدان النامية يتيح فرصا للتصدير والعمالة في البلدان الصناعية • واسراع النمو في البلدان النامية ، ولا سيما في حصيلة صادراتها ، شرط أساسى لثبات النمو في البلدان المتقدمة ولا نعاش الاقتصاد العالمى • ولا حظ أن صادرات البلدان النامية تتأثر على نحو ضار ليس فقط بهبوط الطلب عليها الذى يعليه الانتكاس في البلدان المتقدمة ، ولكنه أيضا بالتدابير الحماية والتمييز وسياسة التدرج • وهكذا فإن هناك وضعاً ينطوى على مفارقة حيث تواجه منتجات البلدان النامية نزعة حماية تفوق ما تواجهه المنتجات الواردة من البلدان المتقدمة • وتستأثر السلع المصنعة الآن بقرابة ٣٧ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة وقرابة نصف مجموع التبادل التجارى فيما بين البلدان النامية ذاتها • ومع ذلك ، فإن البلدان النامية لم تستوف كل امكاناتها لتصدير المصنوعات ، نظرا لأنها تواجه تدابير تمييزية في البلدان المتقدمة •

٣٨- وأضاف أن أسعار معظم المنتجات الأولية قد هبطت الى أدنى مستوى نسبي لها خلال ٤٠ عاما تقريبا • وقد أصبح الوضع بالغ الحرج : فالبلدان المتقدمة تعين بصورة مكثفة الانتاج غير التنافسي مما أسفر في كثير من الأحيان عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية الى ضعف مستواها في الأسواق العالمية ، تصدر هذه المنتجات ذاتها الى الأسواق العالمية بمساعدة إعانات تصديرية مكثفة •

٣٩- ولا حظ أن الموقف المالى العالمى المتفجر ، الذى يتصل اتصالا وثيقا بالتطورات السابقة الذكر ، لا يقتصر على مشكلة فرط مديونية البلدان النامية • فالآية منعكسة في التدفقات المالية الصافية اذ تتجه هذه التدفقات من الجنوب الى الشمال • وما يحتاج للبلدان النامية من تمويل اضافي يكفي بالكاد لتمكينها من مواصلة خدمة الدين • وقد ازدادت بصورة مؤثرة حالات العجز لدى البلدان النامية المستوردة للنفط ، ونصف هذا الزيادة يرجع الى ارتفاع أسعار المصنوعات المستوردة من البلدان المتقدمة على مدى فترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ • ونتيجة لذلك ، لم يتسن لكثير من البلدان النامية المحافظة على مستويات وارداتها الا عن طريق الاقتراض • واضطرت الى أن تقبل شروطا غير مؤاتية لاثمانات التصدير وأسعارا مرتفعة للفائدة ، لكي تضمن مجرد مستويات دنيا من النمو •

٤٠- وسلم بأن البلدان المتقدمة ، بسكانها القليلين والثابتين نسبيا ، لا تستطيع في هذا المنظور ، أن تتيح أسواقا ملائمة للصادرات المصنعة التي تتوسع بسرعة من البلدان النامية، فشدد من ثم على أن للتجارة فيما بين البلدان النامية أهمية قصوى • على أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لا يهم هذه البلدان وحدها ، حيث ان البلدان المذكورة مؤهلة للاستفادة من الحوافز التي يمكن أن تقدمها بلدان أخرى لاقتصاداتها • وهكذا ، فإن على البلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية تقنيا وماليا ، بروح من حسن النية والفهم ، في توسيع التجارة فيما بينها ، باستخدام كل هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، بدلا من أن تشجع " الاتفاقات الطوعية "

التي تحد من امكانية الوصول الى الأسواق • وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل قريبا في نطاق الأونكتاد الى حل مرض لمسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

٢٤١- وأضاف أن انتهاج سياسات من هذا القبيل من شأنه أن يسفر عن ظهور شبكة للتجارة العالمية أكثر تنوعا وأفضل توازنا • ولا يمكن تحقيق هذه الغاية بالتعويل على قوى السوق وحدها، ولا بد من أن تشترك في ذلك آلية التعاون الدولي بأكملها •

٢٤٢- وأعاد الى الأذهان أن الأونكتاد قد أنشئ منذ قرابة ٢٠ عاما بهدف تحقيق " التنمية عن طريق التجارة " • وقال ان تجربة البلدان النامية خلال العقدين الأخيرين تستدعي تقييم النتائج في ضوء التوقعات • وحث على دراسة صحة نظرية التنمية عن طريق التجارة والبدائل الأخرى للتنمية كجزء من الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للأونكتاد • وأعرب عن ثقته من أن " فك الارتباط " لا يتيح بدائلنا حقا • وكون " التنمية " أمرا زائرا لا يعني أن " الاكتفاء الذاتي " ليس زائرا بدوره • ومن الواضح أن ما يلزم هو قيام توازن أفضل • وأضاف أن دورة الأونكتاد السادسة ستتيح لجميع البلدان فرصة فريدة لبدء مرحلة جديدة في مجال التعاون الدولي • ولن تدخر يوغوسلافيا جهدا ، باعتبارها البلد المضيف ، للاسهام في نجاح المؤتمر • وينبغي لجميع البلدان أن تستجيب بروح بناءة لهذا التحدي البالغ الجدية في مجال الشؤون الاقتصادية العالمية ، مدركة أنه ، وإن كانت هناك أسباب للخلاف ، إلا أن هناك أسبابا للتعاون تفوقها بكثير • وقال ان العالم لا يسعه أن يحتمل محابرة عالمية أخرى ، وهذا ما يساند توقعاته في استهلال المفاوضات العالمية •

٢٤٣- وشدد على أهمية الأعمال التحضيرية المناسبة للمؤتمر اذا ما أريد له النجاح • وقال انه ينبغي أن تشمل هذه الأعمال مشاورات ومحاورات مكثفة بين الحكومات تسبق المؤتمر ، بغية تجنب احتمال سوء التفاهم أو الارتباك • وأعرب عن أمله في أن تسهم التجمعات الاقتصادية الدولية المهمة التي ستسبق الأونكتاد السادس ، بما في ذلك الاجتماع الوزاري للغات ، في دعم التعاون الاقتصادي الدولي • وأولى أهمية كبيرة في هذا المجال لمؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة الذي سيعقد في نيودلهي في آذار / مارس ١٩٨٣ ، ولا حظ أن يوغوسلافيا ، وهي عضو في الحركة ستبذل كل ما في وسعها ، باعتبارها البلد المضيف ، لكي تهيب الظروف التي تضمن كفاءة ونجاح الأونكتاد السادس ، الذي ستتوقف نتيجته على الاسهام البناء من جانب كل البلدان المشتركة فرادى ومجموعة • فمن شأن مؤتمر ناجح أن يسهم في السلم والأمن العالميين ، المرتبطين على نحو لا ينفصم بمشاكل التنمية •

٢٤٤- ورحب ممثل بلغاريا بالتقرير ، فقال انه يصف الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة وصفا دقيقا ويشكل أساسا لتبادل آراء متفر في هذه الدورة • وأضاف أن الجميع متفقون على الآثار المعاكسة لهذه الحالة على التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، بما فيها بلده • ومع ذلك ، فقد استطاع بلده أن يحافظ في السنوات الأخيرة على معدل نمو سنوي بمقدار ٥-٦ في المائة وعلى فائض ملائم في ميزان المدفوعات ، الى جانب استمرار العمالة الكاملة ، وذلك على الرغم من أنه لا تزال توجد مشاكل اقتصادية خطيرة ينبغي حلها •

٢٤٥- وأضاف ان التدابير التمييزية التي تطبقها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لم توجه فقط الى البلدان الاشتراكية وانما أيضا الى بلدان نامية ، مثل الجماهيرية العربية الليبية ، وانغولا ،

ونيكاراغوا ، وموزامبيق ، والأرجنتين • وفي مثل هذه الظروف ، لا يسع أى بلد ، سواء كان ناميبيا أو متقدما ، أن يطمئن الى أن اقتصاده لن يصاب بضرر فادح من جراء العواطف الجامحة ، أو المطامح الخيالية ، أو حتى الجهل بألويات قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية •

٢٤٦ وأشار الى الملاحظة التي أبداعها ممثل الولايات المتحدة رداً على بيان ممثل مجلس التعااضد الاقتصادي ، فقال انه يود أن يؤكد أن بلده يرفض رفضاً قاطعاً أية محاولات ترمي الى تهمير التمييز الاقتصادي على أساس دوافع سياسية واهية .

٢٤٧ - وأثنى ممثل هولندا على الأمانة لأدائها المهمة الصعبة التي أوجزها الأمين العام للونكتاد في تصديره للتقرير وبين فيه أن التقرير، شأنه شأن التقرير الذي سبقه، "يسعى إلى تقديم استعراض متكامل للتنمية العالمية وأثرها على التجارة والتنمية للبلدان النامية". وقال إنه لمس عددا من التحسينات في التقرير الثاني، الذي اكتسب قطاعا مزيدا من الموضوعية والواقعية، واعتبره وسيلة هامة لتفهم القوى القابضة وراء الصعوبات الحادة التي تعانيها البلدان النامية والاقتصاد العالمي عموما. وأضاف أن التقرير جدير بالتفكير الجدي، خاصة أنه يتوخى تقديم خلفية تحليلية للبيانات الرئيسية في جدول أعمال دورة الأونكتاد السادسة. ولاحظ أن الأمانة واصلت الاعتماد على "نظرية التنمية" أو نموذج "المركز-المحيط" للاقتصاد العالمي، الذي يرى الاقتصاد العالمي على أنه نظام هرمي البنية لعلاقات بين الأطراف غير متكافئة. وأن نمط العلاقات داخل النظام يتسم بالطابع الرأسي واللاتماثل، مما ينطوي على أن العلاقات مع مراتب النظام العليا أكثر كثافة وأكبر أهمية من العلاقات الأفقية، وأن الملائم أو الآثار الناجمة عن العلاقات تتوزع توزيعا غير متكافئ. وقال إن الأمانة، على ما يبدو، تقر بهذه النظرية إقرارا تاما، إذ إنها تنسب الأزمة في التنمية أولا وقبل كل شيء إلى "سوء أداء اقتصادات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة". غير أنها لم تفسر ما تعنيه بـ "سوء الأداء"، كما لم تقدم تفسيراً لنجاح عدد من البلدان النامية في الحفاظ على وضعها الاقتصادي بل وفي تحسينه، رغم وجود ذات البيئة الخارجية غير المؤاتية. وقال إنه يعتقد أن الأمين العام للونكتاد لم يعد يقر شخصيا بنظرية المركز - المحيط، حيث صرح في بيانه الافتتاحي في دورة المجلس الحالية بأنه لم يعد صحيحا القول بأن التنمية يجب أن تتبع انتعاش البلدان الصناعية. ووافق على أن الوقت قد حان للتأكيد على الطبيعة المترابطة للمشاكل التي تعانيها جميع الأطراف المشاركة في الاقتصاد العالمي. وبما أن الاقتصاد العالمي أخذ تدريجيا في تخفيف اعتماده على قطب وحيد للنمو، فإنه يعتبر تبسيطا لوجهة نظر التقرير القول بأن الاقتصاد المذكور تدفعه حصرا التطورات الحاصلة في البلدان المتقدمة. واقترح أن يتقصر التقرير المقبل بدقة العلاقات المتبادلة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية المتبعة في البلدان النامية وبين رفاهها الاقتصادي والاجتماعي وأن يفسر ظهور أقطاب متعددة للنمو في جنوبي شرقي آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

٤٨٢- وعبر عن دهشته في اعتراف الأمانة بأن تباطؤ النمو في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد عجز حتى الان عن تقديم تفسير مرض وقال ان مثل هذه الملاحظة تثير عددا من الأسئلة ، ودعا الأمانة الى الاجابة عليها • أولا ، انه يشك في الفائدة العملية أو الصلة بالموضوع للتحليل الوارد في التقرير والذي يعزو الأزمة الحالية الى سوء أداء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • ويعترف في الوقت نفسه بأن تباطؤ النمو في هذه البلدان يعجز التفسير العرضي • ثانيا ، انه يرتاب في الشكوك التي تثيرها الأمانة حول سياسات مكافحة التضخم التي تتبناها معظم البلدان

المتقدمة والتي يوصي بها صندوق النقد الدولي • أفلا ترى الأمانة أن تخفيض التضخم هو شرط مسبق وأساسي للمزيد من النمو الاقتصادي ؟ ثالثا ، انه يتساءل لماذا تقترح الأمانة ادخال تغييرات على النظامين الدوليين الاقتصادي والمالي باعتبارها العلاج الرئيسي لسوء أداء اقتصادات وطنية معينة • وأعرب عن اعتقاده بأن الأمانة كانت الى حد ما تستعجل التوصل الى استنتاجات • وقال انه يأمل أن يولي التقرير المقبل الاعتبار الواجب للاختلافات في المذاهب الاقتصادية التي تؤمن بها مختلف البلدان الأعضاء في الأونكتاد ، ولما يترتب على ذلك من صعوبات أمام المجتمع الدولي عندما يقدم على اتخاذ اجراءات بشأن المبادئ والمعايير المتعلقة بالتغييرات الواجب ادخالها على النظامين الدوليين الاقتصادي والمالي •

٤٩ك- ومضى يقول ان ثقة حكومته في آلية السوق بوصفها وسيلة لتحقيق التعديلات الضرورية أكبر من ثقة الأمانة بها ، على ما يبدو ، وأن حكومته مقتنعة بأن السياسات النقدية والمالية الحذرة تشكل ، في الظروف الراهنة ، أفضل الوسائل لمكافحة البطالة والتضخم •

٥٠ك- ولا حظ أن المهمة التي تواجه البلدان الصناعية والنامية في تعديل سياساتها الاقتصادية بحيث ترجع الى وضع النمو والتنمية المتوازنين هي من العظم بحيث أنها تستلزم لا الوقت وحده وانما الشجاعة والتصميم أيضا • وقال انه يعتقد انه في سبيل استعادة الاساس للنمو الاقتصادي المتواصل لا بد للحكومات من الحفاظ على فعالية استراتيجيات سياساتها الحالية وتقويتها باتخاذ تدابير تشتمل على فرض القيود على النقد ، وضبط الميزانية ، وتهدف الى تخفيض العجز المالي ، وتجنب التدابير التجارية الحمائية ، والتخفيف من الجسوء ومن اختلال التوازن الهيكلي • وأعرب عن أمله في أن تساهم دورة الأونكتاد السادسة في وضع الحلول لمشكلات النمو والتنمية المتوازنين ، مؤكدا أنه ، في حين لا ينبغي أن تتحمل البلدان النامية عبء الأزمة الاقتصادية الراهنة بما لا يتناسب مع طاقاتها ، كذلك لا ينبغي أن تصور التكاليف الاجتماعية التي تتحملها البلدان المتقدمة في تعديل اقتصاداتها وإعادة تنظيم ماليتها بأقل مما هي عليه فعلا . وأشار فيما يخص المساعدة الانمائية الرسمية ، الى عزم حكومته المتواصل على المحافظة على مستوى مدفوعاتها العالي نسبيا رغم السياسات المالية التقييدية التي تتبعها •

٥١ك- وقال انه ، في الوقت الذي فاقت فيه فترة الانتكاس الحالي التوقعات ، يلح على أنه ينبغي أن لا تغفل الانجازات الايجابية التي حققها العديد من البلدان النامية والتي تشكل أساسا للتقدم في المستقبل ، وحذر من أن التقدم لا يتحقق الا اذا لم يستسلم المرء للتشاؤم •

٥٢ك- وأشار ممثل مصر الى أن أمانات الغات والأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أجمعت على القول في تقاريرها السنوية ان الاقتصاد العالمي يواجه أسوأ أزماته منذ الكساد الكبير في الثلاثينات • ورغم اختلاف وجهات نظرها حول أسباب هذه الأزمة ، فانها تتفق في الجوهر فيما يخص المشاكل التي تواجه البلدان النامية • وقال ان تقرير أمانة الأونكتاد يشكل مساهمة مفيدة وهامة في تقييم وضع التنمية العالمية ، وخصوصا في سياق الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للأونكتاد •

٥٣ك- واسترعى النظر بصورة خاصة الى التحليل الوارد في التقرير لأبعاد وسمات الأزمة من حيث تأثيرها في البلدان النامية • وقال ان هذه البلدان تغل كل ما في مقدورها لتتغلب على المشاكل التي تواجهها ، غير أن عوامل خارجية تعيق جهودها مثل الضغوط المتزايدة على ميزان مدفوعاتها

في نطاقى الحساب المنظور وغير المنظور على حد سواء ، بما فى ذلك عبء الديون الخارجية • وقد طلب كثير من البلدان النامية إعادة جدولة ديونها ، كما اضطر كثير منها الى اعتماد سياسات انكماشية محلية • وتتصف البيئة الاقتصادية الخارجية التى تجابه البلدان النامية بعدة عوامل سلبية مثل الركود فى البلدان المتقدمة (والتراجع الموائب لذلك فى الطلب على صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية الأولية) ، والتضخم العالمى ، وعدم وجود مرونة كافية فى نظام التجارة والمدفوعات • وأشار بصورة خاصة الى الضغوط القائمة داخل صندوق النقد الدولى للحد من زيادة الحصص وفرض شروط أكثر صرامة على الاقتراض ، وإلى الشك حتى فى إمكانية الحفاظ على المستويات الحالية للمساعدة الانمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية • وقال ان عوامل كهذه تشكل قيوداً خطيرة على النمو فى البلدان النامية التى تتعرض لخطتها وأولويات الاستثمار لديها خصوصاً فى قطاع الطاقة ، لتأثيرات ضارة فى الوقت الحاضر •

٢٥٤- واختم حديثه بالتأكيد على الحاجة الى المزيد من الاعتماد على الذات والتعاون المتبادل فيما بين البلدان النامية فى ميدانى التجارة والتمويل الدوليين ، وإلى استرجاع الثقة فى التعاون الدولى •

٢٥٥- وقال ممثل البنك الدولى ان البنك ما زال يعتقد أن التقارير السنوية التى تعدها أمانة الأونكتاد تشكل إضافة مفيدة الى التقارير التى تعدها أمانات مؤسسات اقليمية ودولية أخرى • وحيث ان جميع هذه التقارير تعالج الحالة الاقتصادية العالمية واحتمالاتها ، ولو بدرجات مختلفة من التأكيد ، فان من المفهوم أن تطوى على نقاط مشتركة كثيرة • فالبيانات الاحصائية فى كل من تقرير التجارة والتنمية و تقرير التنمية العالمية للبنك اللذين نشرا فى عام ١٩٨٢ عن النمو الرئيسى والتدفقات التجارية والمالية بوجه الاجمال هى ذاتها ومتماثلة من حيث المقدار • وليس هناك اختلاف حول وضع الاقتصاد العالمى بالرغم من اختلاف التقييمات بشأن ما اذا كان الاقتصاد فى " حالة تدهور " أم فى " حالة أزمة " • وأضاف أن انخفاض تدفقات المعونة ، وثقل وتزايد أعباء الديون ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وتعاضم الحمائية ، لا توفر البيئة التى تسمح للبلدان النامية بأن يكون لها أداء جيد مثل أدائها فى الستينات ، وإلى حد ما ، فى السبعينات • وأن من المرجح أن تكون الاحتمالات المقبلة للبلدان ذات الدخل المنخفض قائمة لعدة سنوات مقبلة • وقد حث البنك البلدان الصناعية على مقاومة الحمائية ، وعلى إتاحة إمكانية الوصول الى أسواق رؤوس الأموال ، وعلى ضمان مستوى كاف من تدفقات المعونة التسهلية الى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض •

٢٥٦- وفى الأجل القصير ، تواجه البلدان النامية احتمالات دولية غير ملائمة ، غير أن التقدم المحرز خلال العقود الثلاثة الماضية فى خلق الظروف الممهدة للتنمية يشكل سبباً للتفاؤل الحذر • وقد جاء فى تقرير التنمية العالمية أن أداء البلدان النامية التى أكدت سياساتها على مستويات عالية من الاستثمار المستخدم بفعالية ، ومن حسن إدارة الدين الخارجى ، ومن السياسات التجارية الموجهة الى الخارج ، كان أداء جيداً فى الماضى • وقد جعلت الإدارة الجيدة هذه البلدان قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية المعاكسة •

٢٥٧- وأوضح أن كل عدد من أعداد تقرير التنمية العالمية ينطوى على موضوع رئيسى ، عدا ما يتعلق باستكمال الاتجاهات الانمائية الدولية • وقد ركزت المواضيع الأولى على البلدان ذات الدخل المنخفض ، وعلى تنمية الموارد البشرية ، وعلى سياسات التكيف الوطنية والدولية • أما موضوع التقرير الحالى فينصب على دور التجارة فى التنمية ، ويؤكد التحليل الوارد فيه على أن

الزيادات في الانتاجية الزراعية من خلال انتهاز السياسات الملائمة وتحسين الادارة والتحديث هي مفتاح الحفاظ على النمو في الاقتصاد بأسره . ولا يؤيد التفكير التقليدي المنعكس الى حد ما في " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ " ، والقائل بأن الزيادة في الانتاج للفرد الواحد تعتمد على نقل الموارد من الزراعة الى الصناعة . أما المغزى الصريح من تقرير البنك فيتمثل في أن النجاح في رفع الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في البلدان ذات الامكانات الزراعية يعتمد على تلقي القطاع الزراعي نفس الأولوية ، على الأقل ، التي يتلقاها القطاع الصناعي .

٢٥٨- وقال ان البنك قد استفاد من التحليل الوارد في تقرير أمانة الاونكتاد ومن الأهمية التي تم ايلائها فيه للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بما في ذلك التجارة فيما بين هذه البلدان . وأضاف أن البنك لا يزال يعتقد أن من المفيد متابعة النظرية القائلة بأن البلدان النامية كمجموعة قد تمكنت من الحفاظ على معدل نمو معقول للناتج القومي الاجمالي خلال السبعينات عن طريق توفير أسواق مرنة نسبياً أمام صادرات بعضها البعض . ومن المفيد رؤية الاسقاطات التجارية تستند الى افتراضات تجارية أكثر دينامية فيما بينها . واقترح أيضاً أن تقدم التقارير المقبلة المزيد من المعلومات والتحليلات عن اقتصادات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ودورها في التجارة والمعونة وعمليات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

٢٥٩- ووصف نتائج الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في في تورنتو ، وخاصة من حيث صلتها بالتقدم المحرز في بضعة مجالات والذي من شأنه أن يمكن البنك (والمؤسسة الانمائية الدولية) من الاستمرار في مساعدة البلدان النامية . وقال ان المتبرعين والمقترضين على السواء يعتبرون البنك والمؤسسة الانمائية الدولية وكالتين مفيدتين ومهمتين من وكالات المعونة المتعددة الأطراف . ومع ذلك ، فقد تم في الآونة الأخيرة فرض قيود متزايدة على الموارد ، وخاصة بالنسبة للمؤسسة الانمائية الدولية . وقد اضطرت المؤسسة المذكورة ، في سنة ١٩٨١ ، الى تخفيض برنامجها الاقراضي بنسبة ٣٥ في المائة ، وقد خصصت الاموال لموضوع البحث لا للاستهلاك بل لتمويل استثمارات محكمة التخطيط ومرتفعة الربح ترمي الى المساعدة على الوفاء بالحاجات الانمائية الملحة لأشد بلدان العالم فقراً . وبفضل الجهود التي بذلتها نحو ٢٢ دولة متبرعة ، تم ، في تورنتو ، التوصل الى تفاهم بشأن ترتيب مؤقت سيمكن المؤسسة الانمائية الدولية ، على الأرجح ، من الالتزام بنحو ٣٥٠ مليارات من الدولارات في السنة المالية ١٩٨٤ ، أي تقريباً نفس مستوى التزامها في السنة المالية ١٩٨٣ . وأضاف أن هذا الترتيب أساسي لتفادي تخفيض حاد في تعهد المؤسسة الانمائية الدولية للالتزام في السنة المالية ١٩٨٤ . ولا حظ كذلك أن المحافظين يؤيدون ، عموماً ، الجهود التي يبذلها البنك لتكملة المبالغ التي يقرضها عن طريق التوسع في التمويل المشترك مع المصادر العامة والخاصة . وقد حظي الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية بعناية كبيرة في تورنتو .

٢٦٠- وقال ، مشيراً الى الطلب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية بشأن قيام البنك الدولي بإنشاء مجموعة خاصة من المتبرعين للمساعدة في تمويل تعمير لبنان ، ان البنك قد وافق على اجراء تقييم أولي لاحتياجات لبنان فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية حالما تسمح الظروف بذلك .

٢٦١- وأخيراً ، أشار الى أن رئيس البنك الدولي قال في ملاحظاته الختامية في تورنتو ، أن الاجتماع قد أدى الى فهم المشاكل التي تواجهها الحكومات الأعضاء فهماً أفضل ، وأضاف أنه يأمل أن يساهم ذلك مساهمة ايجابية في أعمال الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في الغات وفي أعمال دورة الاونكتاد السادسة .

٦٢- قال ممثل السويد ، الذى كان يتكلم بالنيابة عن فنلندا والنرويج أيضا ، ان التقرير يوفر قدرا كبيرا من المواد التي تبحث على التفكير ويعتبر مساهمة علمية في المناقشات الدائرة حول مشاكل الاقتصاد العالمي والتنمية . غير أن البلدان الاسكندنافية تختلف مع بعض الآراء الواردة فيه ، والتي يصر البعض منها مشاكل تعد جوهرية في أى تحليل للاقتصاد العالمي .

٦٣- وقال انه يتفق مع الأمانة في تقييمها القائم عموما للاقتصاد العالمي . ففي الوقت الذى لم تكن فيه التجارة العالمية مثيرة للاعجاب خلال الجزء الأعظم من السبعينات ، فان ما يشير القلق البالغ هو أن قيمة التجارة العالمية قد انخفضت بمقدار ١ في المائة عام ١٩٨١ وأنها تعرضت للمزيد من التدهور ، على ما يبدو ، في السنة الحالية . وقال ان البلدان النامية ككل حققت نموا أكبر مما حققته البلدان الصناعية ، غير أن هذا التطور الايجابي اقتصر على مجموعة صغيرة الى حد ما . وأن تراجع المساعدة الانمائية الرسمية يمثل تطورا خطيرا ، ولا سيما بالنسبة لأشد البلدان النامية فقرا . وقال ان النشاط الاقتصادي العالمي كان هامدا بصورة غير عادية وأسفر عن مستويات مرتفعة من البطالة . وأن الشكوك التي واكبت التضخم قد أسهمت في رفع معدلات الفوائد الى مستويات فاحشة . وأضاف أن البيئة الاقتصادية غير المؤاتية في هذا العالم المترابط لا بد من أن تولد آثارا خطيرة تتهدد توقعات النمو لدى البلدان النامية .

٦٤- وفي معرض تعليقه على التحليل الوارد في التقرير للأسباب التي أدت الى الوضع الحاضر ، قال انه يعترف بأن نظام الاقتصاد السوقي الراهن ليس كاملا ، وأن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد اعتمدت لذلك سياسات تطوى على درجات متفاوتة من تدخل الدولة للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن نظام يقوم على سياسة عدم التدخل الخالصة ، ولكنه أشار الى أن هذا النظام قد ولد نموا لم يسبق له مثيل خلال الجزء الأكبر من هذا القرن . وقال ان نشاط السوق تخفض أيضا عن عملية تكيف تثير الاعجاب . وأضاف أنه يؤيد تعريف الغات للتكيف على أنه عملية يستجيب فيها السوق لغرض التجارة ، فيعيد تخصيص عوامل الانتاج لاستخدامها في سبيل تحقيق انتاجية أعظم أو الحصول على عوائد أكبر . وقال ان التقرير يوضح تلك النقطة باثباتات تتعلق ، بين جملة أمور ، بالنمو المثير للاعجاب للتجارة العالمية في الخمسينات والستينات ، وازيادة نصيب البلدان النامية من تلك التجارة خلال العقد الفائت . وقال انه ينبغي ، في هذا السياق ، أن ينظر الى ما ورد في التقرير من أنه وضعت حواجز كبرى أمام المستوردات المصنوعة من البلدان النامية بالمقارنة مع وصف أكثر انصافا للفوائد التي جنتها البلدان النامية من خلال نظام الأفضليات المعمم وتخفيض التعريفات نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٦٥- وأضاف قائلا ان البلدان الاسكندنافية تؤيد مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقال ان التقرير لم يعالج ، بصورة مناسبة ، الأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين البلدان النامية ، التي يمكن لقواها المحركة أن تعود بالفائدة على المجتمع الدولي كله . غير أنه ، ينبغي أن لا يغرب عن البال أن هنالك بلدانا فقيرة تعجز لأسباب مختلفة عن المشاركة في التجارة الدولية مشاركة كاملة .

٦٦- وقال انه بالنظر لما للمشاكل المالية والنقدية من أهمية في قضايا التنمية ، فان الاهتمام الكبير الذى أولاه لها التقرير له ما يبرره . وثمة موضوع آخر عالجه التقرير هو ما دعي " بفقدان المرونة " في النظام ككل ، مما أدى الى المأزق الاقتصادي الراهن في العديد من البلدان النامية .

وأضاف أن هذا ، وفقا لما جاء في التقرير ، يعد مؤشرا على تقهقر روح التعاون الدولي وعلى ضرورة معالجة ذلك عن طريق اصلاح المؤسسات • واستدرك يقول ان مثل هذه العلاجات قد لا تكون مناسبة لحل المشاكل المتمثلة في أمور مثل ارتفاع الأسعار الحقيقية للفوائد ، وهي مشاكل لم تفهم بشكل واف بعد ، ولذا فقد تستعصي على الحل عن طريق الوسائل المؤسسية • وأشار الى أن نظام النقد والعمال الدولي الذى يتصف بدرجة عالية من التكامل يتعين أن يؤدي وظائفه ضمن ظروف غير مواتية ، ولفت الانتباه الى تأييد البلدان الاسكندنافية في تورتو للزيادات الكبيرة في الحصص التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية وحقوق السحب الخاصة الممنوحة لها وذلك لمصلحة هذه البلدان • وقال ان فترات التقلبات الحادة في أسعار الصرف بالنسبة للعملة الرئيسية قد زادت كثيرا في تعقيد مهمة تخصيص الموارد الانتاجية ، اذ ان أسعار الصرف القصيرة الأمد لا توفر بالضرورة المعلومات الصحيحة المتصلة بما وراءها من ظروف اقتصادية في الأسواق العالمية • وأضاف يقول انه قد يخفف من هذه المشكلات اتباع سياسة نشطة لأسعار الصرف واختيار سلة عملات معقولة للتدخل في أسعار الصرف •

٦٧ كـ وقال ، منتقدا التقرير بسبب اشاراته الفاترة الى المساعدة الانمائية الرسمية ، ان المساعدة الانمائية الرسمية ، بالنسبة لجزء كبير من المجتمع الدولي ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، تعتبر ذات أهمية حاسمة كمصدر للتمويل الخارجي ، وأنها تبقى ذات أهمية حتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط • وقال انه بالرغم من ضرورة زيادة المساعدات الانمائية الرسمية فهي تتجه نحو التناقص على ما يبدو • وتأمل البلدان الاسكندنافية أن ينعكس هذا الاتجاه • وأن تزداد المساعدة الانمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية • وقال انه ينبغي أن تصل كافة البلدان المانحة الى الهدف المعلن للمساعدة الانمائية الرسمية وقدره ٠.٧ في المائة من الانتاج القومي الاجمالي ، مع تخصيص حصص أكبر لأكثر البلدان النامية فقرا • وأعرب عن قلقه ازاء الصعوبات التي تواجه المؤسسة الانمائية الدولية في الحصول على موارد كافية ، ولأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجد من الضروري الاقلال من برامجه المخطط لها • كما لفت الانتباه الى أهمية ازدياد التدفقات الخاصة الى البلدان النامية • وأكد في الختام أن للنقص الحالي في نقل الموارد الى البلدان النامية أثرا تدميريا ، نظرا لامكانات حقن التجارة والتنمية على الصعيد العالمي بقوة محرك جديدة من خلال هذا النقل ، وذلك لمصلحة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء •

٦٨ كـ وقال ممثل رومانيا انه يشاطر الأمين العام للأونكتاد الملاحظات التي أبدتها في بيانه الافتتاحي أمام المجلس فيما يتعلق بخطورة الوضع الاقتصادي العالمي وأيد النداء الذي توجه به من أجل الحوار والعمل الجماعي • وأشار ، في معرض تأييده لبيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، الى الاختلالات الفادحة التي يتسم بها الاقتصاد العالمي وجو الخموض الذي ازداد حدة بسبب السياسات التقيدية في المجالين النقدي والتجاري وبسبب التضخم والأزمة المالية •

٦٩ كـ وشدد على أن للحالة الاقتصادية الراهنة أثرا سلبيا على البلدان النامية ، لأن جهودها الاقتصادية والاجتماعية الوطنية تنقل تحت تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية • وشدد على ما لا أسعار الفائدة المرتفعة التي لم ير لها التاريخ مثيلا وتغشي التدابير والضغوط الحمائية (التي غالبا ما تتطوى على التمييز) والتدني الذي لا سابق له والمستمر في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية من أثر على عبء ديون هذه البلدان •

٢٧٠- ولا حظ أن الرد الصادر حتى الآن لمواجهة هذه الحالة تمثل ، من ناحية ، في مجرد ملطفات ، ومن ناحية أخرى في سلسلة من تدابير اتخذت من جانب واحد وأخرى ثنائية وكذلك في الاتجاه الى البحث عن حلول خارج الآليات المتعددة الأطراف الحققة . وفي هذه الظروف تزايد عرق الهوة الاقتصادية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فأدى ذلك الى نشوء حالات اقتصاد شاذة وخطيرة والى اثاره الريبة والنفور والتوتر في العلاقات الدولية .

٢٧١- وأبرز ضرورة عكس هذه الاتجاهات السلبية قائلًا ان الجهود المبذولة للتغلب على الحالة الراهنة لن تأتي بنتائج ذات شأن ما لم تحدث تغيرات أساسية في هيكل وآليات العلاقات الاقتصادية الدولية . كما أكد أن مشاكل البلدان النامية ينبغي أن تحتل مكانة أهم في جميع المبادرات الاقتصادية الدولية . ومن شأن ما يتخذ من تدابير لصالحها أن يساعد الاقتصاد العالمي ككل .

٢٧٢- وقال ان دورة الأونكتاد السادسة تتسم ، في هذا السياق ، بأهمية خاصة ، وان على المؤتمر أن يضع نصب عينيه لا مهمة التوصل الى توافق للآراء بشأن تحليل الحالة الاقتصادية فحسب بل أيضا وقبل كل شيء مهمة اتخاذ تدابير ملموسة تستهدف اعادة تنشيط عملية التنمية .

٢٧٣- وقال ممثل بنغلاديش ، في معرض الاعراب عن تقديره لما في البيان الافتتاحي الذى ألقاه الأمين العام للأونكتاد من وضوح واثارة للفكر ، ان وفده يرحب بالتقرير الذى يعد مساهمة قيّمة في تحليل الأزمة التي تجابه التجارة والتنمية العالميتين ، وخاصة الطريقة التي تؤثر فيها هذه الأزمة على البلدان النامية . وقال ان التقرير أشار صوابا الى أن البلدان النامية تواجه اليوم أخطر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير ، وأنه بسبب التدهور الحاد في معدلات تبادلها ، فانه تجرى الآن عملية نقل الموارد الى البلدان المتقدمة . وأضاف أن وفده يؤيد كليا البيان الذى أدلى به ممثل مجموعة الـ ٧٧ ، غير أنه يود التأكيد على بعض النقاط .

٢٧٤- وقال ان وقع الأزمة الراهنة كان بعيد المدى بالنسبة للبلدان النامية . اذ ان أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها أغلبية هذه البلدان من أجل حصائلها من القطع الأجنبي قد وصلت الى أدنى مستوى لها منذ أوائل الخمسينات . وأن التراجع الذى حصل في منتصف عام ١٩٨٢ كان يبلغ وحده ، بالمقارنة مع متوسط مستوى عام ١٩٨٠ ، ٢٧ بالمائة من حيث القيمة بالدولار . وقال ان التراجع في حصائل بلده من صادراته الرئيسية (الجوت ، وبلغوت ، والشاي ، والجلود) وصل الى ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠ بل وإلى أكثر من ذلك في عام ١٩٨٢ . وكان حتما أن يسفر هذا الانكماش في القوة الشرائية للصادرات عن تخفيض قدرة الاستيراد . ولم تعوّض عن هذه الخسائر المساعدات الانمائية الرسمية الثنائية ولا التدفقات من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ولا الاستقرار المرتفع التكلفة من أسواق رأس المال الخاص . وقال ان عبء خدمة الديون المتزايد أصبح كابوسا بالنسبة لهذه البلدان . وان التقدم المحرز في العقد الفائت ، الذى كثيرا ما كان يكلف غالبا في مجال الاستهلاك ، قد توقف لا بسبب تناقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية وانما بسبب التدهور الحاد الذى طرأ على البيئة الاقتصادية الخارجية . وقال ان ذلك أدى الى احباط أحد الطموحات الأساسية للبلدان النامية ، وبشكل الوضع الآن تهدد ايدا خطيرا لبنية حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

٢٧٥- ومضى يقول ان أقل البلدان نموا كانت أكثر البلدان معاناة من الأزمة الاقتصادية الراهنة •
اذ جابه معظمها معدل نمو سلبي في السنوات الأخيرة • وأن الدخل الفردى فيها متدن جدا
ويعيش قسم كبير من سكانها تحت مستوى الكفاف مما جعلها شديدة التأثر بتأرجحات الاقتصاد
الدولي وأقل قدرة من غيرها من البلدان على التكيف مع البيئة الخارجية • فقد وصلت الى منتهى
حدود شد الحزام وأصبحت فعلا على شفير الانهيار •

٢٧٦- وقال ان مختلف المحافل الدولية أدركت ، خلال السنوات الماضية ، طبيعة الترابط بين
الجهود التعاونية الهادفة الى تنشيط الاقتصاد العالمي ككل ، حيث تستدعي مشاكل البلدان
النامية اهتماما خاصا • وقد اعتدت عدة قرارات يعتمدها هو خطوات في الاتجاه الصحيح ، غير
أن التقدم المحرز في تنفيذها كان بطيئا • وأضاف أنه يعتقد في هذا المضمار بأن زيادة
المساعدة الانمائية الرسمية ، والوصول بصفة خاصة بما ينقل منها الى أقل البلدان نموا الى هدف
الـ ١٥ ٪ في المائة ، وازالة الحواجز الجمائية أمام التجارة الدولية ، وتنفيذ البرنامج المتكامل
للسلع الأساسية ، بما في ذلك تأسيس المرفق التمويلي التعويضي الجديد المقترح لسد ما يتصل
بالسلع الأساسية من نقص ، تنفيذا تاما ووجود برنامج فعال للتعاون الاقتصادي ما بين البلدان
النامية من شأنها أن تساهم مساهمة كبرى في انتعاش الاقتصاد العالمي ثانية •

٢٧٧- وأردف قائلا ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا قرأ أن مشاكل البلدان
الأكثر فقرا وضعفا تتطلب اهتماما فوريا واعتمد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات • وأن أقل
البلدان نموا علقت آمالا عريضة على هذا البرنامج ، غير أنه خاب أملها كثيرا عندما وجدت أن
التعهدات لم تترجم الى أفعال • وينبغي أن تستعرض دورة الأونكتاد السادسة تنفيذ برنامج
العمل الجديد الزاخر ، كما هو متوقع فعلا بمقتضى البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر •

٢٧٨- ومضى يقول ان المأزق الاقتصادي الراهن يؤكد مدى العجز الحاد والقصور الذى يتسم به
النظام الاقتصادي الدولي القائم • ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة وشاملة
للتغلب على نقاط الضعف الهيكلية والوظيفية في النظام القائم بغية خلق نظام اقتصادى دولي
جديد • وقال ان الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي أمام الخلفية القائمة للوضع
الاقتصادى المتدهور يستلزم استعراض الترتيبات الحالية في مجمل نطاق التجارة والتنمية والمال
والتعميل على الصعيد الدولي ويستحق الدراسة العاجلة والهادفة من قبل المجتمع الدولي •
وأعرب عن اعتقاده ، بهذا الصدد ، أنه من الجوهرى البدء في مفاوضات عالمية شاملة في أقرب
وقت •

٢٧٩- وأعلن ممثل كندا أن التقرير يصف الأزمة الاقتصادية العالمية وصفا شاملا وأنه محاولة مخلصة
لمعالجة المسائل القائمة في المجالات الأربعة الرئيسية التي ستناقش في دورة الأونكتاد
السادسة وهي : الحالة الاقتصادية العالمية ، والتجارة ، والسلع الأساسية ، والشؤون المالية •
وقال ان حكومته لا توافق بالضرورة على جميع الآراء الجداة في التقرير وانها تستخلص في الواقع
بعض الاستنتاجات المختلفة في بعض المجالات • وهو يرى أن التقرير يركز على أرضية أقل صلابة
بكثير في مجال نزاع السلاح والتنمية ، كما يعتقد أنه يشدد أقل مما يجب ، حتى أقل من التقرير
الذى سبقه ، على أهمية قرارات السياسة المحلية ، ويميل الى التشديد أكثر مما يجب على العوامل
الدولية •

٢٨٠- وأضاف قائلا ان التقرير الجديد يمثل خطوة الى الامام بالنسبة الى تقرير عام ١٩٨١ ، وذلك يرجع جزئيا الى أنه يتصف بطابع تحليلي أكبر وطابع توجيهي أقل . وهو يمكن أن يمهّد السبيل لاجاد تفهم أكبر ، في الفترة التي تسبق دورة الاونكتاد السادسة ، للعلاقة المتبادلة المعقدة القائمة بين مختلف العوامل التي تواجه الاقتصاد العالمي . ومن المهم عدم عزو المحن الى العوامل الخارجية ، وانما الاعتراف بأن جميع البلدان تواجه مشاكل مترابطة في عالم مترابط وأن مصلحتها المشتركة تقضي بأن تعمل معا لحلها . وشارف في هذا السياق الى أن المقدمة واللمحة العامة تختلفان عن متن التقرير من حيث انهما تتصفان بطابع تحليلي أقل وطابع توجيهي نوعا ما . فعلى سبيل المثال ، ورد في اللمحة العامة ادعاء يقول ان التوقف الفعلي لعملية التنمية لم يحدث نتيجة لاي تضاول في جهود البلدان النامية ، بل بسبب التدهور الشديد في المناخ الاقتصادي الخارجي الذي يواجه تلك البلدان والذي يعزى بدوره ، كليا ، الى سياسات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهناك ادعاء آخر بأن روح التعاون الدولي أخذة في التلاشي . وقال ان هذه التصريحات تميل الى تضليل القارئ وانها لم تثبت بالبراهين في التحليل .

٢٨١- وشارف الى أن رئيس وزراء كندا شدد في مناسبات عديدة على أهمية معالجة وحل المشاكل المتصلة بالعلاقات بين الشمال والجنوب . وأكد على التوافق الكبير في الاراء بين كبار المسؤولين والتوافق المذهل في الاراء والروح الممتازة للذين سادا في مؤتمر القمة بكانكون . وقال ان حكومته تواصل تأييد بدء المفاوضات العالمية في المستقبل القريب وتأمل أن تتسم دورة الاونكتاد السادسة ، التي ستكون المؤتمر الدولي الرئيسي المعني بالأمور الاقتصادية في السنة المقبلة ، بروح ايجابية وأن تسفر عن نتائج ايجابية أيضا .

٢٨٢- وذكر بأن رئيس وزراء كندا شدد أيضا على موضوع الترابط العالمي في خطابه الافتتاحي أمام الاجتماعين السنويين للبنك والصندوق في تورنتو . وهناك جوانب معينة من الترابط تتصف بأهمية خاصة وهي بنوع خاص : الحاجة الى أن تستأنف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسيرة النمو بوصف ذلك العنصر الاساسي لاتعاش الاقتصاد العالمي ، والدور الهام الذي تلعبه أسعار الطاقة في الاقتصاد العالمي والحاجة الى زيادة التعاون بين المستهلكين والمنتجين بخصوص جميع السلع الاساسية ، بما فيها النفط ، وضرورة استمرار التدفقات الخاصة والرسمية الى البلدان النامية بمستويات مناسبة ، واستمرار أهمية مؤسسات بريتون وودز وضرورة تعزيزها بحيث تتمكن من معالجة المشاكل الدولية الراهنة معالجة أفضل ، وأهمية السياسات المحلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، وضرورة اجراء دراسات ذات طابع تحليلي أكبر للتعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية .

٢٨٣- وقال انه لا يستطيع أن يعلق على جميع جوانب التقرير ولكنه يلاحظ أن التقرير والاميين العام للاونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام المجلس يشددان على العلاقات المتبادلة والروابط بين التجارة الدولية والسلع الاساسية والنظم المالية . وهو يلاحظ أيضا أن التقرير يتناول بقدر كبير من التفصيل ، وبصورة جيدة اجمالا ، الاسعار ، ومعدلات التبادل التجاري ، والتكيف الهيكلي ، والحماية ، والتضخم ، والتدفقات المالية ، وتطور صندوق النقد الدولي والديون ، ودور الشركات عبر الوطنية ، والطاقة ، وقطاع الخدمات ، ونزع السلاح .

٢٨٤- وقال ان التقرير يحدد بوضوح الصلة الحقيقية بين احتمال حدوث أي تحسن هام في معدلات التبادل التجاري وأحجام صادرات السلع الاساسية من جهة ، واستئناف نمو نشط في

٢٧٥- ومضى يقول ان أقل البلدان نموا كانت أكثر البلدان معاناة من الأزمة الاقتصادية الراهنة • اذ جابه معظمها معدل نمو سلبي في السنوات الأخيرة • وأن الدخل الفردي فيها متدن جدا ويعيش قسم كبير من سكانها تحت مستوى الكفاف مما جعلها شديدة التأثر بتأرجحات الاقتصاد الدولي وأقل قدرة من غيرها من البلدان على التكيف مع البيئة الخارجية • فقد وصلت الى منتهى حدود شد الحزام وأصبحت فعلا على شفير الانهيار •

٢٧٦- وقال ان مختلف المحافل الدولية أدركت ، خلال السنوات الماضية ، طبيعة الترابط بين الجهود التعاونية الهادفة الى تنشيط الاقتصاد العالمي ككل ، حيث تستدعي مشاكل البلدان النامية اهتماما خاصا • وقد اعتمدت عدة قرارات يعتبرها هو خطوات في الاتجاه الصحيح ، غير أن التقدم المحرز في تنفيذها كان بطيئا • وأضاف أنه يعتقد في هذا المضمار بأن زيادة المساعدة الانمائية الرسمية ، والوصول بصفة خاصة بما ينقل منها الى أقل البلدان نموا الى هدف الـ ١٥% في المائة ، وازالة الحواجز الجماعية أمام التجارة الدولية ، وتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بما في ذلك تأسيس المرفق التمويلي التعويضي الجديد المقترح لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص ، تنفيذا تاما ووجود برنامج فعال للتعاون الاقتصادي ما بين البلدان النامية من شأنها أن تساهم مساهمة كبرى في انتعاش الاقتصاد العالمي ثانية •

٢٧٧- وأردف قائلا ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا قرر أن مشاكل البلدان الأكثر فقرا وضعفا تتطلب اهتماما فوريا واعتمد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات • وأن أقل البلدان نموا علقت آمالا عريضة على هذا البرنامج ، غير أنه خاب أملها كثيرا عند ما وجدت أن التعهدات لم تترجم الى أفعال • وينبغي أن تستعرض دورة الأونكتاد السادسة تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر ، كما هو متوقع فعلا بمقتضى البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر •

٢٧٨- ومضى يقول ان المأزق الاقتصادي الراهن يؤكد مدى العجز الحاد والقصور الذي يتسم به النظام الاقتصادي الدولي القائم • ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة وشاملة للتغلب على نقاط الضعف الهيكلية والوظيفية في النظام القائم بغية خلق نظام اقتصادي دولي جديد • وقال ان الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي أمام الخلفية القائمة للوضع الاقتصادي المتدهور يستلزم استعراض الترتيبات الحالية في مجمل نطاق التجارة والتنمية والمال والتمويل على الصعيد الدولي ويستحق الدراسة العاجلة والهادفة من قبل المجتمع الدولي • وأعرب عن اعتقاده ، بهذا الصدد ، أنه من الجوهرى البدء في مفاوضات عالمية شاملة في أقرب وقت •

٢٧٩- وأعلن ممثل كندا أن التقرير يصف الأزمة الاقتصادية العالمية وصفا شاملا وأنه محاولة مخرصة لمعالجة المسائل القائمة في المجالات الأربعة الرئيسية التي ستناقش في دورة الأونكتاد السادسة وهي : الحالة الاقتصادية العالمية ، والتجارة ، والسلع الأساسية ، والشؤون المالية • وقال ان حكومته لا توافق بالضرورة على جميع الآراء المبداءة في التقرير وانها تستخلص في الواقع بعض الاستنتاجات المختلفة في بعض المجالات • وهو يرى أن التقرير يركز على أرضية أقل صلابة بكثير في مجال نزاع السلاح والتنمية ، كما يعتقد أنه يشدد أقل مما يجب ، حتى أقل من التقرير الذي سبقه ، على أهمية قرارات السياسة المحلية ، ويميل الى التشديد أكثر مما يجب على العوامل الدولية •

٢٨٠- وأضاف قائلا ان التقرير الجديد يمثل خطوة الى الامام بالنسبة الى تقرير عام ١٩٨١ ، وذلك يرجع جزئيا الى أنه يتصف بطابع تحليلي أكبر وطابع توجيهي أقل . وهو يمكن أن يمهّد السبيل لاجاد تفهيم أكبر ، في الفترة التي تسبق دورة الاونكتاد السادسة ، للعلاقة المتبادلة المعقدة القائمة بين مختلف العوامل التي تواجه الاقتصاد العالمي . ومن المهم عدم عزو المحن الى العوامل الخارجية ، وانما الاعتراف بأن جميع البلدان تواجه مشاكل مترابطة في عالم مترابط وأن مصلحتها المشتركة تقضي بأن تعمل معا لحلها . وأشار في هذا السياق الى أن المقدمة واللمحة العامة تختلفان عن متن التقرير من حيث انهما يتصفان بطابع تحليلي أقل وطابع توجيهي نوعا ما . فعلى سبيل المثال ، ورد في اللمحة العامة ادعاء يقول ان التوقف الفعلي لعملية التنمية لم يحدث نتيجة لاي تضال في جهود البلدان النامية ، بل بسبب التدهور الشديد في المناخ الاقتصادي الخارجي الذي يواجه تلك البلدان والذي يعزى بدوره ، كليا ، الى سياسات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهناك ادعاء آخر بأن روح التعاون الدولي أخذت في التلاشي . وقال ان هذه التصريحات تميل الى تضليل القارئ وانها لم تثبت بالبراهين في التحليل .

٢٨١- وأشار الى أن رئيس وزراء كندا شدد في مناسبات عديدة على أهمية معالجة وحل المشاكل المتصلة بالعلاقات بين الشمال والجنوب . وأكد على التوافق الكبير في الاراء بين كبار المسؤولين والتوافق المذهل في الاراء والروح المعنوية اللذين سادا في مؤتمر القمة بكانكون . وقال ان حكومته تواصل تأييد بدء المفاوضات العالمية في المستقبل القريب وتأمل أن تتسم دورة الاونكتاد السادسة ، التي ستكون المؤتمر الدولي الرئيسي المعني بالأمور الاقتصادية في السنة المقبلة ، بروح ايجابية وأن تسفر عن نتائج ايجابية أيضا .

٢٨٢- وذكر بأن رئيس وزراء كندا شدد أيضا على موضوع الترابط العالمي في خطابه الافتتاحي أمام الاجتماعين السنويين للبنك والصندوق في تورنتو . وهناك جوانب معينة من الترابط تتصف بأهمية خاصة وهي بنوع خاص : الحاجة الى أن تستأنف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مسيرة النمو بوصف ذلك العنصر الاساسي لانتعاش الاقتصاد العالمي ، والدور الهام الذي تلعبه أسعار الطاقة في الاقتصاد العالمي والحاجة الى زيادة التعاون بين المستهلكين والمنتجين بخصوص جميع السلع الاساسية ، بما فيها النفط ، وضرورة استمرار التدفقات الخاصة والرسمية الى البلدان النامية بمستويات مناسبة ، واستمرار أهمية مؤسسات بريتون وودز وضرورة تعزيزها بحيث تتمكن من معالجة المشاكل الدولية الراهنة معالجة أفضل ، وأهمية السياسات المحلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، وضرورة اجراء دراسات ذات طابع تحليلي أكبر للتعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية .

٢٨٣- وقال انه لا يستطيع أن يعلق على جميع جوانب التقرير ولكنه يلاحظ أن التقرير والاميين العام للاونكتاد في بيانه الافتتاحي أمام المجلس يشددان على العلاقات المتبادلة والروابط بين التجارة الدولية والسلع الاساسية والنظم المالية . وهو يلاحظ أيضا أن التقرير يتناول بقدر كبير من التفصيل ، وبصورة جيدة اجمالا ، الاسعار ، ومعدلات التبادل التجاري ، والتكيف الهيكلي ، والحماية ، والتضخم ، والتدفقات المالية ، وتطور صندوق النقد الدولي والديون ، ودور الشركات عبر الوطنية ، والطاقة ، وقطاع الخدمات ، ونزع السلاح .

٢٨٤- وقال ان التقرير يحدد بوضوح الصلة الحقيقية بين احتمال حدوث أي تحسن هام في معدلات التبادل التجاري وأحجام صادرات السلع الاساسية من جهة ، واستئناف نمو نشاط في

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، من جهة أخرى • وهو يوضح أن شدة تدهور أسواق السلع الأساسية ترتبط مباشرة بشدة بالانتكاسة في بلدان المنظمة المذكورة • وهذا يوحي بأن العنصر الأساسي في أي انتعاش عالمي هو الانتعاش في بلدان المنظمة ، مع السعي في الوقت نفسه الى تعزيز النمو وإيلاء اهتمام للمشاكل الخاصة للبلدان النامية • ويرهن التقرير على أن العلاقة بين الرخاء الاقتصادي في الغرب والجنوب هي علاقة مباشرة ، لا مجرد أثر ارتشاحي •

٢٨٥- وهناك جانب آخر للترابط وهو أثر الزيادات المفاجئة في أسعار النفط في السبعينات على البلدان النامية والمتقدمة على السواء • وقد تم إبراز أهمية أسعار الطاقة في أرجاء التقرير، وهذا يعكس مجهودا متواصلا تبذله أمانة الأونكتاد لمعالجة قضية الطاقة على نحو أشمل مما سبق • وأشار في هذا الصدد الى الملاحظات التي أبداهها رئيس وزراء كندا في اجتماعي البنك والصندوق في تورنتو عندما قال ان ردود الفعل العفوية للمؤسسات الدولية ازاء أزمة الطاقة مالت حتى الآن الى وضع المستهلكين والمنتجين في معسكرين متقابلين ، في حين ان الاستقرار النسبي هو من مصلحة الطرفين على المدى الطويل • وقال انه يتطلع الى التقييم المقبل الذي ستجربه أمانة الأونكتاد بشأن الطاقة والاحتياجات الاستثمارية المتصلة بالطاقة في البلدان النامية •

٢٨٦- وقال انه يتضح من تحليل التقرير لأسعار السلع الأساسية والاقتصاد العالمي أن أي تغيير مصطنع في معدلات التبادل التجاري بشأن سلع أساسية مفردة ليس حلا عمليا بالنظر الى أن النتائج النهائية لهذا الاجراء لا تعود دائما بالفائدة على العالم ككل • ويتضمن التقرير أدلة تبين أن انخفاض معدلات التبادل التجاري لمعظم البلدان النامية تم بنسبة تعادل تماما النسبة التي سجلتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠، أما معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نموا فقد انخفضت بنسبة أقل من ذلك • ويبين التحليل أيضا أن عدد البلدان النامية التي تعتمد الآن على منتج تصدير واحد يوفر لها نصف حصائلها من القطع الأجنبي يقل أكثر فأكثر ، باستثناء البلدان الأفريقية (وبلدان الأوك) • وهذا التوزيع يمكن أن يقلل مادي من الغموض الذي يكتنف الاحتمالات المرتقبة للمصادرات وأن يتيح فرصا جديدة للنمو الطويل الأجل • وأشار الى الاعتراف (في الفقرة ٣١٥ من التقرير) بأن التغيير الهيكلي ليس فقط أمرا وحيدا الاتجاه ، بل له أثر على البلدان النامية أيضا ، لدرجة أن قدرتها الفردية على المنافسة قد تتغير مع الزمن •

٢٨٧- وقال انه لا يود أن يعلق بصورة متعمقة على الحماية والتكيف الهيكلي ، اللذين يخضعان لبحث متواصل في اطار الأونكتاد ، ولكنه يود أن يقول ان حكومته تعتبر مناقشة هذه القضية وجميع جوانبها أمرا هاما في ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة • وأعرب عن أمله في أن يعيد الاجتماع الوزاري المقبل للغات تأكيد الالتزام السياسي اللازم بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وأن يساعد على تجنب الاجراءات التجارية التقييدية المتهورة وعلى المعالجة الفعالة للعوامل الحالية التي تعكر صفو التجارة ، وأن يعيد توجيه اهتمام الحكومات نحو اتخاذ مبادرة تقدمية على صعيد السياسة التجارية تمكن التجارة من أن تساهم - وأن تساهم بصورة واضحة - مساهمة ايجابية في الانتعاش الاقتصادي •

٢٨٨- وأعلن أن الترابط يتضح بأشدها يكون من الواضح ، وربما بأكبر قدر من الهشاشة على صعيد تدفق رأس المال الدولي ، الخاص والرسمي على السواء • وبثبت التقرير الزيادة غير العادية التي طرأت

على التدفقات المالية الدولية الخاصة الى البلدان النامية • وما لم يستمر تدفق تلك الأموال دعما للتنمية الانتاجية ، فان بلدانا نامية عديدة ستقصر كثيرا عن تلبية الحد الأدنى لاحتياجاتها • ومن المهم البقاء على ثقة الأسواق الخاصة في الثمانينات • وسيكون التمويل التساهلي محدودا ولكنه سيظل عصرا حيويا لتوازن النمو والتنمية ، وخاصة لأفقر البلدان النامية ، ومن الضروري ضمان ابقاء زخم المعونة الأجنبية على ما هو عليه ، بما في ذلك تعزيز البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية • وفي هذا السياق ، فان أحد الجوانب التي تبعث على القلق في تحليل الأمانة هو ازدياد دلائل احتمال تضائل التمويل الخاص • والتقير يعرب عن بعض القلق ازاء مدى قدرة الترتيبات المصرفية الدفاعية الجديدة على الصمود في وجه الضغوط الرئيسية • وتعتقد حكومته أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يبادر الى بحث ما اذا كانت الترتيبات الدولية الحالية توفر حماية كافية ازاء الأزمة المالية ، بوصف ذلك من الأمور الملحة ، وترحب بالمقترحات المقدمة في تورنتو والداعية الى توفير موارد اضافية للبلدان التي تعاني من صعوبات •

٢٨٩- وأشار الى الملاحظات التي أبداهها الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الافتتاحي أمام المجلس من أنه يتعين تكيف النظام المالي والنقدي الدولي مع احتياجات الثمانينات وتلك التي أبداهها عدد من الممثلين الذين أجمعوا الى أن مؤسسات بريتون وودز قد فشلت ، فقال انه لا يعتقد أن هذا صحيح • فقد أحست مؤسسات بريتون وودز بتغير الأزمنة واستحدثت ابتكارات خلاقة عديدة • الا أنها لم تتمكن ، في حدود الولايات والموارد القائمة ، من ضمان قدر كاف من الاستقرار الاقتصادي الدولي أمام الصعوبات الجديدة التي برزت في أواخر الستينات والسبعينات • ويقتضي الأمر تشجيع صندوق النقد الدولي على ايجاد وسائل متزايدة الفعالية للمساعدة على المحافظة على الاستقرار والانسجام في السياسات الاقتصادية لأعضائه •

٢٩٠- وهو ، على غرار متحدثين آخرين ، يجد أن معالجة التقرير للسياسة المحلية في البلدان النامية هي معالجة أقل من مرضية • فما من بلد ينكر أن أهم مقومات أدائه الاقتصادي هو سياسته المحلية • وقد أظهرت هذه الحقيقة بصورة ضمنية في القسم الأكبر من التحليل ، ولكنها ربما لم توضح بدرجة كافية • فالتقرير يعترف مثلا بأن البلدان النامية المختلفة قد تأثرت بصورة متفاوتة جدا في الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة • ولكن أسباب ذلك كان ينبغي أن تظهر على نحو أوضح وأن تربط بأفاق النمو المقبلة •

٢٩١- وفي حين ان التقرير يظهر ترابط البلدان النامية ببلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فانه لا يتضمن تحليلا مماثلا للروابط القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان الاشتراكية • فعلى سبيل المثال ، لا توجد تعليقات أو احصاءات بشأن تدفقات المعونة الرسمية من البلدان الاشتراكية ولا بشأن مدى اعاقه الحماية القائمة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لازدياد التدفقات التجارية هذه • وأشار في هذا السياق الى أن التقرير الأخير الذي أعده فريق من خبراء الكومنولث عن الحماية (٩) لاحظ أن صادرات البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تمثل جزءا صغيرا من مجموع صادراتها ، ولكن آثار القيود التي تفرضها هذه البلدان على الواردات ليست قليلة الشأن قطعا ، وخاصة فيما يتعلق بسياساتها في مجال الشراء الحكومي والموازنة النهائية للتجارة ، التي لها آثار تماثل أسوأ أشكال تقييد التجارة التي تفرضها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • فبطء نمو صادرات البلدان النامية الى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا يدل على درجة الحماية التي تصادفها •

٢٩٢- وقال ان الفصل المتعلق بالخدمات والاقتصاد العالمي في التقرير يعد وصفا جيدا وموجزا تحليليا ، ولكن عددا من السمات الخاصة للتجارة في الخدمات قد أعاق التقدم نحو اجراء تحرير معادل للتحرير الذي تحقق بشأن السلع المتجر بها دوليا . ولمجموعة متنوعة من الأسباب ، مثل السيادة والسياسة المحلية واعتبارات قابلية الاستثمار على الصعيد المالي ، فان صناعات الخدمات ، وخاصة النشاط المصرفي والتأمين والنقل البحري ، تخضع في معظم البلدان لدرجة عالية من التنظيم الوطني والمشاركة الحكومية ، وفي بعض الحالات ، لـ "تنظيم ذاتي" من جانب الهيئات المهنية . وبالنظر كذلك الى اختلاف مستويات التنمية وتباين مساهمة الخدمات في الاقتصاد الوطني ، فانه ليس من الواضح دائما أن ازالة القيود يمكن أن تعود بالنفع على جميع البلدان ، ناهيك عن البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة الصغيرة التي لا يحتمل أن تصبح مصدرة هامة للخدمات في المستقبل المنظور .

٢٩٣- ولا حظ أن الأمين العام للأونكتاد أعرب عن امنيته أن يتم احراز تقدم في دورة الأونكتاد السادسة بشأن مبادئ أساسية تنطوي عليها العلاقات بين الشمال والجنوب ويمكن أن تساعد على بدء برنامج للانعاش الاقتصادي العالمي . وقال ان حكومته مستعدة للمساهمة على نحو نشط في التماس هذه المبادئ وتأمل أن يكون السير نحو تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء والتعاون على الصعيد الدولي احدى نتائج دورة الأونكتاد السادسة . وشدد أيضا على أهمية التحضير لدورة الأونكتاد السادسة تحضيريا كافيا سواء من حيث تحضير وثائق عالية النوعية أو اجراء حوار ذي معنى فيما بين جميع أعضاء الأونكتاد . وقال ان التقرير يمثل خطوة أولى في ذلك .

٢٩٤- وقال ممثل المملكة العربية السعودية ان الوضع الاقتصادي الحالي خطير وخطو على مشاكل يجب البحث عن حلول لها . ولا حظ أن البلدان المتقدمة والنامية تلوم بعضها البعض بشأن الوضع الحالي ، فشدد على الحاجة الى نظام اقتصادي دولي جديد يحسن النظام الحالي بدلا من أن يدمره ، وعلى أهمية الاعتماد على الذات والتعاون المتبادل بوصفهما أساسا للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٩٥- وذكر ممثل صندوق النقد الدولي أن التقرير وثيقة هامة تحفز التفكير ، وتقوم على البحث الدقيق وتوخي الروح العملية في النهج المتبع لمعالجة القضايا التي تهم الصندوق مباشرة . وان موظفي الصندوق على اتفاق مع الجانب الأوفر من التحليل الوارد في التقرير ولا سيما القلق المعبر عنه تجاه المصاعب التي تشهدها بلدان كثيرة تعاني من انتشار الكساد والبطالة والتضخم . والحالة في البلدان النامية غير المصدرة للنفط حرجة بشكل خاص . فالبطء الواضح في النمو الاقتصادي لهذه البلدان وتفاقم حالات عجز حساباتها الجارية يمكن عزوها الى حد ما الى عوامل خارجية ، بما في ذلك الكساد الدولي ، وحدة التدهور في معدلات التبادل التجاري والارتفاع الذي لا سابقة له في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية . وقال انه لئن كان هناك اتفاق في الرأي بين الصندوق والأونكتاد بشأن طبيعة المصاعب الخارجية التي تواجهها البلدان النامية ، فهو يعتقد أن الحالة الاقتصادية الخطيرة في كثير من هذه البلدان ناجمة أيضا عن سياسات توسعية بشكل لا موجب له أدت الى التضخم المحلي وسوء تخصيص الموارد وحالات العجز في ميزان المدفوعات . ولا يمكن استعادة النمو الاقتصادي أو تخفيض مستوى البطالة دون تخفيض متواصل في التضخم والتوقعات التضخمية بدرجة تفوق ما تحقق حتى الآن . فلا بد

للسياسات الحكومية من أن تسلم بأن المشاكل الاقتصادية الحالية مشاكل مكنية وأن الحالة تستدعي سياسات تكيف أساسية وأن اللجوء الى مقاومة الانكماش في الطلب أو الى الحماية تزيد المشاكل الحالية حدة .

٢٩٦- وقال ، في معرض بيانه لبعض جوانب الاختلاف بين موظفي صندوق النقد الدولي وأمانة الأونكتاد تجاه الحالة الاقتصادية الراهنة ، ان أحد هذه الجوانب يتعلق بالدور الذي مارسته أسواق رأس المال الدولية في تمويل النمو والتنمية في البلدان النامية خلال العقد الماضي . وأشار كذلك الى عدة سمات ايجابية في الحالة الراهنة ينبغي أخذها كذلك بعين الاعتبار بغية تكوين نظرة متزنة ، مثل ما شهدته مؤخرا بلدان صناعية كبرى من تخفيض في التضخم ، والجهود الهائلة التي بذلتها بعض البلدان النامية غير المصدرة للنفط خلال السنة الأخيرة للاضطلاع ببرامج للتكيف . وقد حصل كذلك في الأسابيع الأخيرة انخفاض في أسعار الفائدة يبعث على التشجيع .

٢٩٧- واسترسل يقول انه فيما يتعلق بالبنك في حد ذاته ، فقد اتخذت توا مقررات لدعم دوره المركزي في عملية تكيف وتمويل ميزان المدفوعات . وقد وافقت اللجنة المؤقتة على الضرورة الملحة للزيادة بشكل ملموس في الحصر داخل الصندوق التي سيتخذ بشأنها قرار نهائي في نيسان / أبريل ١٩٨٣ . وبالإضافة الى ذلك ، طلب من الصندوق أن يقيم كفاية الترتيبات الحالية لمعالجة أهم الضغوط التي يواجهها النظام الدولي ، وسيتم النظر في امكانية انشاء صندوق احتياطي دائم اضافي يستخدم في الظروف الاستثنائية . وأخيرا قال ان من شأن قرار يصدر عن البلدان الصناعية الكبرى بالتعاون في ظل رقابة الصندوق أن يشكل مساهمة هامة صوب المزيد من توافق واستقرار السياسات الاقتصادية ، الأمر الذي يفضي الى المزيد من استقرار أسعار الصرف ومن التكافؤ في تقاسم أعباء التكيف .

٢٩٨- وقال الناطق باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودولها الأعضاء انه أصغى باهتمام شديد الى المناقشات الجزيلة الفائدة التي دارت حول التقرير . وكانت تلك المناقشات ذات فائدة بوجه خاص في ضوء الأعمال التحضيرية للذروة السادسة للأونكتاد . بيد أنه يجد نفسه مضطرا للإشارة الى بعض الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود أثناء المناقشة بشأن اتخاذ تدابير اقتصادية تحد بعض البلدان . وأردف أن موقف أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية من هذه المسألة معرب حيدا وأن مناقشة هذه القضية في الذروة الحالية لا يخدم أي غرض مفيد .

٢٩٩- وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده يتبنى ما ورد في البيان السالف .

٣٠٠- وأشار مدير شعبة المال والتمويل والتنمية ، في معرض تعليقه على النقاش ، الى الرأي الذي أعرب عنه كثير من الممثلين وهو أن التقرير ركز تركيزا زائدا على دور البيئة الخارجية ولم يول اهتماما كافيا لدور السياسات المحلية . وأكد ان المقدمة واللحة العامة وجملة الجزء الأول من التقرير كانت معنية بصورة رئيسية بأحداث الـ ١٢ الى ٢٤ شهرا الفائتة وآثارها على البلدان النامية . وقال ان السمة المميزة لتلك الفترة كانت ازدياد الضغوط على موازين مدفوعات البلدان النامية ازديادا حادا ، وما تبع ذلك من صعوبات في الحفاظ على النمو . وقال ان الحسابات التي أجرتها أمانة الأونكتاد تشير الى ان هبوط الأسعار في عام ١٩٨١ عن مستوى عام ١٩٨٠ بالنسبة للسلع الأساسية الرئيسية التي تصدرها البلدان النامية والتي تشكل ثلثي حصائل صادراتها قد أسفر عن انخفاض في حصائل صادراتها يقدر بـ ٩ - ١٠ مليارات من الدولارات . كذلك فانه يقدر

بأن وقع التغيرات الطارئة على أسعار الفائدة بين ١٩٨٠ و ١٩٨١ قد أسفر عن زيادة مدفوعات الفوائد في عام ١٩٨١ بمبلغ يقارب ٤ مليارات من الدولارات • وقال ان الأثر التراكمي لهذين العاملين وحدهما على المدفوعات الخارجية للبلدان النامية وحاصلتها الخارجية بلغ حوالي ١٣ - ١٤ مليار دولار ، بالمقارنة مع زيادة قدرها ١٦ مليار دولار في عجز الحسابات الجارية للبلدان النامية التي تعاني من عجز في الفترة ذاتها • وقال انه لدى تقييم الوضع الحالي والتغيرات الطارئة على وضع المدفوعات في البلدان النامية ، فان القدر الهائل للعوامل الخارجية وحده بدا له وكأنه يتطلب التشديد الذي أعطي له في التقرير • وأشار الى انه ، على المدى الطويل ، ستتأثر نتائج هذه التغيرات بالنسبة للبلدان النامية بالسياسات المحلية التي تتبعها هذه البلدان • وأن الأهمية الكبرى التي تتخذها هذه السياسات في عملية التنمية واضحة لا لبس فيها ، والواقع انه تم تفصيلها جيدا في البيان الذي ألقاه ممثل مجموعة ال ٧٧ • غير انه يعتقد ان نطاق الخيارات السياسية العامة المتاحة للبلدان النامية ، ومدى نجاح هذه السياسات يتقرر الى حد كبير من خلال البيئة الدولية • وفي الواقع ، فان تقصيا جديا للبيئة الدولية ، والتغيرات الحاصلة في تلك البيئة وأهميتها بالنسبة للتجارة والتنمية ، يعد شرطاً مسبقاً وضرورياً لدراسة السياسات القومية والدولية وصياغتها ، وان هذه الاعتبارات هي التي ألهمت التقرير في صيغته الحالية • وأضاف ان الأمانة أكدت من جديد ان ثمة ضرورة لخلق آليات أفضل لدعم عملية التنمية في ميادين التجارة والعمال ، وكان لابد من التشديد على هذا الجانب من التقرير • وأكد أيضا على انه يجب ان لا تعتبر التدابير المتخذة في هذه الميادين ، على أية حال ، بديلا عن الجهد الوطني المكثف بل ضرورة لخلق الظروف التي تساعد على فلاح هذا الجهد فلاحا تاما •

الاجراء الذي اتخذته المجلس،

٣٠١- قرر المجلس ، في جلسته ٥٩٦ ، المعقودة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ان يحيل مشروع القرار TD/B/L.360 ، بشأن ترابط مشاكل التجارة والتنمية والتمويل والنظام النقدي الدولي ، الى دورته السادسة والعشرين لايلائها مزيداً من النظر واتخاذ الاجراءات المناسبة (انظر المرفق ٠٠٠) •

٣٠٢- وفي الجلسة ٥٩٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، قرر المجلس ان يدرج في تقريره التعليقات التي أبديت على تقرير الأمين العام للأونكتاد ، المعنونة " التضخم العالمي وعملية التنمية " (TD/B/914 و Corr.1) ، وان يحيلها الى الجمعية العامة •

الفصل الثاني

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب استعراض نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٠٣- أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للظرف فيه وتقديم تقريره عنه ، فيما عدا قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) فقد نظر فيه المجلس في جلساته العامة .

ألف - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٠٤- ذكر نائب مدير الأمين العام للأونكتاد ، مشيراً الى قرارى المجلس ٢٣٨ (د - ٢٣) و ٢٣٩ (د - ٢٣) اللذين يرجوان من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بين جملة أمور ، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى وأن يعد بالتعاون معها دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية شاملة ومتعمقة عن كل من ناميبيا والشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أن الأمانة أجرت مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المهمة بالموضوع في منظومة الأمم المتحدة حول الاسهام اللازم والمدخلات الفنية الضرورية للقيام بالاجراءات المطلوبة بموجب هذين القرارين . كما أنه أجريت مشاورات مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بالنسبة للانشطة المعترف بها والتي هي موضع اهتمامهما . وقال ان الأمانة تأمل أن تقدم تقريرها مرحلياً كتابياً الى المجلس في دورته السابعة والعشرين .

٣٠٥- وأكدت المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية أنه ينبغي أن تكون الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة شاملة في تحليلها وأن تضم اقتراحات مقنعة لاستراتيجيات انمائية تهدف الى دعم الشعب الفلسطيني ودعم حقه في تقرير المصير .

٣٠٦- وقال نائب الأمين العام في معرض اجابته على تساؤل صدر عن ممثل ايران حول ما اذا كان قد تم اتخاذ أية اجراءات ملموسة حتى تاريخه بالاضافة الى المشاورات ، التي وصفت بأنها غير رسمية مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومنظمة التحرير الفلسطينية أم لا ، ان ثمة أنشطة ملموسة قيد الاعداد الان بالتفاهم التام مع الأطراف المعنية فيما يخص توقيت هذه الأنشطة . وأضاف أنه في ضوء ذلك واعتبار أن التقرير المرحلي الذي أشار اليه سوف يصور كافة التطورات ذات الصلة ، فما من سبب يبرر الشعور بالقلق .

٣٠٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تعلق أهمية كبرى على قرارى المجلس ٢٣٨ (د - ٢٣) و ٢٣٩ (د - ٢٣) ، اللذين يدعو أولهما الى اجراء دراسة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ، وثانيهما الى اجراء دراسة معادلة عن الشعب الفلسطيني

في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك عملاً بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) . وأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به المراقبة عن منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٠٨- وذكر أن الشعب الفلسطيني يواجه وضعاً خطيراً نتج عن عدوان إسرائيل ، الذي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية . وأضاف أن ما يقارب ١٨٠٠٠ شخص قد قتلوا خلال الغزو الإسرائيلي الأخير للبنان ، وجرح حوالي ٣٠٠٠٠ شخص . وقال إن عدد من شرد وأصبح بلا مأوى من اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء ، يقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ شخص ، وأن إسرائيل ارتكبت هذا العمل العدواني ، الذي وصفه بأنه عمل إبادة جماعية ، ضاربة عرض الحائط بكل معايير التصرف المقبولة ، وبكل القرارات الكابحة التي اتخذها المجتمع الدولي . وأضاف أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، قبلت الخروج من بيروت تعاطفاً منها مع شعب لبنان المحب للسلم والذي قاسى وتحمل خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات . وقال إن مقدار الضرر الحاصل يصل إلى ما بين ١٢ و ١٥ مليار دولار ، وحث المجتمع الدولي على أن يجبر إسرائيل على إعادة هذا المبلغ للبنان .

٣٠٩- ثم أضاف أيضاً أن إسرائيل تقوم بطرد السكان المحليين ، في الأراضي المحتلة ، وتحتل أراضيهم بالقوة بعد طردهم منها . وقال إن السلم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال تسوية دولية مصحوبة بضمانات تكفل حقوق كافة الأطراف المعنية .

٣١٠- وأعرب عن تأييده لنضال الشعوب المضطهدة في ناميبيا وجنوب أفريقيا ضد الهيمنة الاستعمارية التي يمارسها نظام برتوريا . وقال إنه إضافة إلى نهب الموارد الطبيعية لناميبيا بصورة غير مشروعة ، فإن جنوب أفريقيا تستخدم ناميبيا كقاعدة ونقطة انطلاق للقيام بأعمال عدوانية ضد جيرانها المحبين للسلم ، ولا سيما أنغولا . وحث الأونكتاد على الاسهام في نضال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وشعب جنوب أفريقيا المضطهد من أجل الحصول على الحرية وذلك باجراء دراسات واتخاذ خطوات أخرى يدعو إليها قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) .

٣١١- وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية إن الأحداث الراهنة في الشرق الأوسط والجنوب افريقي تبين مدى الضرورة الملحة لأن تلجأ هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، والاونكتاد واحدة منها ، إلى تكثيف جهودها لتنفيذ الاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وقال إنه تم التعبير عن ذلك في قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٨٢ و ٤٨/١٩٨٢ المؤرخين في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٨٢ اللذين توخيا ان تعمد هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة الى زيادة دعمها لحركات التحرير الوطني وتعزيز تعاونها مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وألمح الى أن الدراسات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اللتين يدعو الى اعدادهما قرارا المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) لم تقدا الى الدورة الحالية للمجلس . وأضاف ان من شأن هذه الدراسات أن تشكل اسهاما مفيدا من الاونكتاد في دعم القضية العادلة للشعوب التي تحارب من أجل حريتها ولعمليتها الشرعيين الوحيدين .

٣١٢- وأضاف أن سياسة إسرائيل العدوانية ، التي عبرت عنها أقوى ما يكون التعبير ، الحرب البربرية ضد الجمهورية اللبنانية وحملة إبادة الشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك ، قد مست

الي حد عمق مصلحة جميع الأطراف في السلم والأمن • وقال ان كافة المحافل الدولية ، بما فيها الأونكتاد ، مدعوة لمناخضة سياسة الإبادة الجرامية التي تتبعها اسرائيل وإلى ازاحة القناع عن أوجه الذين يقفون وراء الستار من المسؤولين عن هذه السياسة المطلخة بالدماء ، والذيــــــن يوجدون في دوائر امبريالية معروفة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية • وقال ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تمنح الشعب الفلسطيني دعمها المطلق وتطالب بانسحاب المعتدين من لبنان ومن كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ انسحابا فوريا وغير مشروط •

٢١٣- وأشار إلى قرارى الجمعية العامة ٥٢/٢٦ و ١٢٢/٣٦ اللذين يطالبان بدعم شعب جنوب افريقيا المضطهد وكذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) دعما فعالا - وقال انه مما يجعل هذا المطلب ملحا بصورة خاصة هو الجهود الحالية التي يبذلها النظام العنصرى في بريتوريا لاستخدام ناميبيا قاعدة للمزيد من العدوان ضد الدول المجاورة المحبة للسلم ، وذلك بهدف عرقلة تقدمها ومواصلة نهب الموارد الطبيعية الغنية لناميبيا • وقال ان تعاضم الطبيعة العدوانية لنظام الفصل العنصرى ، اضافة الى احتلاله غير القانونى لناميبيا ، يشكل تهديدا للسلم لا في جنوب افريقيا فحسب ، بل في العالم كله أيضا • وقال ، مشيرا الى أن الامم المتحدة قد أعلنت عام ١٩٨٢ السنة الدولية لتعبئة الجزمات ضد جنوب افريقيا ، ان أى دعم تقدمه الدوائر الامبريالية الى النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، سواء كان سياسيا ، أم عسكريا ، أم اقتصاديا أم ماليا ، انما يعنى مشاركة مباشرة أو غير مباشرة في سياسة الفصل العنصرى الجرامية • وعبر عن أمله أن يوافق المجلس في دورته الراهنة على تدابير ترمي الى تعزيز التعاون السلمى الدولى ودعم نضال الشعوب من أجل الاستقلال وانهاء الاستعمار الاقتصادى • وأضاف أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستواصل الوقوف بثبات الى جانب شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا ، وسوابو والمؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ، وكافة شعوب ودول القارة الافريقية التي تعارب الامبريالية والا ستعمار والا ستعمار الجديد ، والعنصرية والفصل العنصرى في نضالها من أجل الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى •

٣١٤- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه يبدو وثمة محاولة منسقة من جانب المجموعة دال لتسييس أعمال مجلس التجارة والتنمية واستفزاز وفد الولايات المتحدة بصورة خاصة لجأه الى مناقشة مواضيع لا صلة لها أساسا بأعمال المجلس ، وان الولايات المتحدة قد تعرضت لهجوم لا يبرره حول سياساتها التجارية من قبل وفد الاتحاد السوفياتى - وهو بلد يقوم فيه أحد أشد الأنظمة التجارية تقييدية في العالم - وتبع ذلك أن قام وفد بلغاريا ، بصرف النظر عن الحقائق ، بمحاولة لربط الولايات المتحدة بالأحداث الأخيرة في لبنان • وقال ان الولايات المتحدة لم تكف بشجب تلك الأحداث علنا بل اتخذت اجراءات حازمة لمنع وقوعها أيضا • وأشرف أنه عازم على ألا يستدرج الى مناقشة مسائل لا هي تقوم على الحقائق ولا هي ذات صلة بأعمال المجلس ، وحث أعضاء المجموعة دال على أن يحذوا حذوه في هذا المضمار •

٣١٥- وذكر ممثل اسرائيل ، في معرض حديثه عن البيان الذى أدلى به ممثل بلغاريا ، أنه لا حيلة بعد التناقض في طريقة معالجة الأخير للمشاكل • ان بينما أنحى ممثل بلغاريا في وقت سابق باللائمة على عضو في أحد الوفود لمنحاه في الكلام ، قام هو نفسه ، بعد ساعات قليلة من هذا اللوم ، بحمل حملة شعواء على اسرائيل • وأشرف أن استخدام كلمة " الإبادة الجماعية " من قبل أعضاء المجموعة دال ، الذين تعرض العدد من بلدانهم الى ما يوازي تجارب الإبادة الجماعية ، يشكّل ذروة عدم الشعور بالمسؤولية • وقال انه يعترض بصورة خاصة على استخدام ممثل

الجمهورية الديمقراطية الألمانية لهذا التعبير وذلك في ضوء الأحداث التاريخية • فبلدان المجموعة دال قد وفرت السلاح الذي هاجمت به منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل • وقال ان لإسرائيل أيضا حق الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الارهابية • وان إسرائيل تأسف بشدة لاراقة الدماء في لبنان ، غير ان اراقة الدماء لم تبدأ أبدا في ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٢ • بل بدأت قبل ذلك بزمان طويل بتحريض من بعض البلدان الأعضاء في المجموعة دال • وأضاف أن المدارس والمستشفيات التي انزلت بها إسرائيل اضرارا في لبنان كانت مستودعات أسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مناطق سكنية • وان منظمة التحرير الفلسطينية استخدمت السكان المدنيين " كدرع " واق تقوم من ورائه بعملياتها دولما عقاب • وهذا صحيح بوجه خاص بالنسبة لبيروت • وأضاف قائلا ان أمام لبنان أخيرا فرصة للتحرر من كافة قوات الاحتلال الأجنبية •

٣١٦- وتحدث ممثل بلغاريا معارضا حق الرد ، فأعرب عن استيائه ازاء الطريقة التي تحدث بها ممثل إسرائيل • وقال ان ما يحدث حاليا في لبنان يمكن وصفه ، استنادا الى كل الأدلة المتوفرة - بما في ذلك وسائل الاعلام - بأنه إبادة جماعية للشعب الفلسطيني •

٣١٧- وأعاد ممثل العراق للأذهان أن قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) الذي سبق أن قدمه وفد بلاده في مانيلا ، كان قد لقي تأييدا شاملا من قبل المجتمع الدولي عند اعتماده • وللقرار هدف اقتصادي ، ولذا فهو يشكل جزءا من مجموعة القرارات المتخذة في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل والتي تهدف الى المحافظة على مصالح شعبي فلسطين وناميبيا وشعب جنوب افريقيا المضطهد • ان منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة يشكل دليلا على ان منظمة التحرير الفلسطينية تحظى باعتراف المجتمع العالمي وتأييده • وقال ان الصهيونية وعنصرية جنوب افريقيا صنوان ، وان الأحداث التي جرت منذ ثورة الأونكتاد الخامسة رهنت على الآثار المدمرة التي تسببها على العالم النامي سياسات الصهيونية وجنوب افريقيا • وحث أمانة الأونكتاد على أن تعكس في الدراسات التي ستقوم باعدادها ، كما هو مطلوب في قرار المجلس ٢٣٩ (د-٢٣) ، الآثار الاقتصادية لأعمال الصهيونية في الشرق الأوسط ، مثل القصف الاسرائيلي للمفاعل النووي العراقي •

٣١٨- وأعاد ممثل نيجيريا ، الذي تحدث بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ ، الى الأذهان ان الأونكتاد كان قد دعي في القرارين المعتمدين في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس واللذين يتناولان موضوع مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، الى دراسة الظروف الاقتصادية لتلك الحركات • وأعرب عن سرور مجموعته لأن الأمين العام للأونكتاد قد باشر الجهود في هذا الصدد بجد واهتمام • وأعرب عن أمله في أن تعود نتائج تلك الجهود بالفائدة على حركات التحرير المذكورة في القرارين والتي لا تزال تعاني من أوضاع الأوضاع الوحشية منذ الحرب العالمية الثانية •

٣١٩- وأكد أن الدراسات المطلوبة بموجب هذين القرارين ذات أهمية لأن من شأنها أن تساعد في التقييم المسبق ، المستند الى تحليل دقيق وشامل ، للمشاكل الانمائية الرئيسية التي تواجه تلك الشعوب ومن شأنها أيضا أن تساعد في صياغة مقترحات محددة بشأن تقديم المساعدة اليها •

٣٢٠- وكرر أنه لكي تكون مثل هذه الدراسات ذات صلة وواقعية ، ينبغي أن تتم بالتعاون مع حركات تحرير الشعبين الناميبي والفلسطيني ، أي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

لجميع أشكال العمل الذي يقوم به الأونكتاد وغيره من الهيئات لصالح شعبي ناميبيا وجنوب أفريقيا المضطهدين .

٣٢٥- وأشادت ممثلة الجزائر بالمتحدث باسم المجموعة دال لموقف مجموعته المبدئي من مسألة دعم نضال الشعوب من أجل تحريرها الوطني . وأهابت بالأمين العام للأونكتاد أن يؤمن قيام أمانة الاونكتاد باستكمال الدراسات المطلوبة في غضون المدة اللازمة من أجل الدورة السادسة للأونكتاد . ولا حظت أن أسلوب كلام ممثل الكيان الصهيوني وموقفه مستفحان وأنه يميل إلى تسييس مداولات لجنة الدورة . وإذا كان المقصود بالتسييس عملية الإفصاح عن الحقيقة فإن وفد سبواصل القيام بذلك ، حيث أن حق تقرير المصير والاستغلال المشروع للموارد الطبيعية لا يمكن فصلهما عن سياقهما السياسي أساسا . ومضت تقول إنه كان من المستحيل إخفاء هجوم الإبادة البربري ضد لبنان وضد الشعب الفلسطيني عن نظر العالم . وتابعت تقول إن ما أسعته وسائل الاعلام الغربية هزيمة عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية كان انتصارا سياسيا محققا لشعب فلسطين الذي تعرض للمذابح على يد قوة تحصل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية . فلا يمكن التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط إلا إذا تأمنت الحقوق الوطنية والمطامح غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير في دورة مستقلة وذات سيادة .

٣٢٦- وأعرب ممثل تونس عن تأييده لبنان ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . وقال إن وفده يدين الهجوم البربري الذي شنه الكيان الصهيوني على لبنان . وكذلك يدين السياسة العنصرية لنظام جنوب أفريقيا ، وأعرب عن تأييده لقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ولقراري المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) . وحث أمانة الاونكتاد على الاسراع في اعداد الدراسات التي دعت اليها تلك القرارات .

٣٢٧- وأعرب ممثل المملكة العربية السعودية عن تأييده للبنانيين اللذين تم الادلاء بهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وعن جامعة الدول العربية (انظر الفقرة ٣٢٨ أدناه) . وأعرب عن أمله في أن تقدم أمانة الاونكتاد الدراسات التي دعا اليها قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) دون تأخير ، وأن تأخذ بالاعتبار الهجوم الاسرائيلي على لبنان . وقال إن دولة اسرائيل العنصرية أدينت في قرارات عديدة للأمم المتحدة ، وأن هذه الادانة تعطي الشعب الفلسطيني الحق في مقاومة السيطرة الامبريالية والاحتلال الاجنبي ، وفي العودة إلى أراضيهم المغتصبة . ولقد حاولت اسرائيل العنصرية خداع الوفود بصدد ابادتها للشيوخ والاحداث والعجزة في لبنان بأسلحة متطورة وجديدة مثل القنابل العنقودية . وكذلك قامت بأعمال لا انسانية بالحكم على العديد من أفراد الشعب الفلسطيني بالسجن في معسكرات تفوق تلك التي انشأها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية . ثم أعرب عن أسفه لأن اسرائيل انما تعمل بمساعدة من قوة عظمى تقوم بتزويدها بالسلاح مجانا . ثم أشار إلى دولة كبيرة أخرى تدعو إلى منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير بينما تتجاهل ذلك الحق في حالة شعب مسالم يعيش قرب حدودها .

٣٢٨- وأعرب ممثل الصين عن تقديره للتقرير الشفوي الذي أدلى به نائب الأمين العام للأونكتاد حول عمل الاونكتاد تنفيذاً لقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) . وقال إن الصين أيدت ولا زالت تؤيد بحزم الشعب الفلسطيني والشعب الناميبى اللذين يناضلان من أجل استعادة

حقوقهما الوطنية ومن أجل الاستقلال والتحرر • ويقدم الشعب الصيني دعماً قوياً لنضال شعب جنوب أفريقيا ضد التمييز العنصري والفصل العنصري • وحث على إيلاء اهتمام عاجل للدراسات التي طلب قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) إجرائها •

٣٢٩- وصرح ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن بلده يؤيد النضال من أجل التحرر في جميع المحافل • ولا حظان عدداً من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ناشدت جميع المنظمات الدولية ، بما في ذلك الأونكتاد ، بأن تدعم نضال الشعب الفلسطيني وشعب جنوب أفريقيا المضطهد من أجل التحرر • وقال انه أخذ علماً بالتقرير الشفوي الذي أدلى به نائب الأمين العام للأونكتاد والذي أوضح ضرورة تكثيف الدراسات ذات الصلة الموجهة نحو الوصول إلى حق تقرير المصير غير القابل للتصرف • وأيد الملاحظات التي أبدتها المتحدثون السابقون الذين أشاروا إلى التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط نتيجة للعدوان الإسرائيلي على لبنان الذي أبرز مشكلة الشعب الفلسطيني على نحو أحد • وذكر بالدم الذي تقدمه جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى حركات التحرير الوطني لناميبيا ، من خلال عضويتها في لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، قائلاً ان جميع المحاولات التي جرت لحل مشكلة ناميبيا سلمياً قد أخفقت بسبب النكوص العنيد من جانب نظام بريتوريا ، بدعم من الاحتكارات الامبريالية عن التخلي عن سيطرته الاستعمارية على موارد ناميبيا الغنية • وحث على اتمام الدراسات التي دعا اليها قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وقرار المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) في الوقت المناسب •

٣٣٠- وقال ممثل نيكاراغوا ان موضوع قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) يتصل بتجربة نيكاراغوا التي أخذت سعة الاستعمار الداخلي المدعوم من الخارج • ثم أعلن عن تأييد وفده لكفاح منظمة التحرير الفلسطينية وسوابغ وحركات التحرير الوطني لجنوب أفريقيا وطلب من المجلس أن يتخذ كـ الخطوات اللازمة لتأييد لحركات التحرير الوطني وحث على أن توجه الدراسات التي تتم عملاً بقراري المجلس ٢٣٨ (د-٢٣) و ٢٣٩ (د-٢٣) نحو تقوية اندفاع الشعوب المعنية نحو تقرير المصير •

٣٣١- وقال ممثل اسرائيل ، ممارساً حق الرد ، انه كانت قد أتاحت له فرصة تنفيذ الهجوم الذي لا يستند إلى حجة أو قاعدة الذي شن على بلاده خلال المناقشة • وأضاف أن الاسلحة التي وفرها الاتحاد السوفياتي وبعض بلدان المجموعة دال تشوه وتحرق وتقتل سكان المدن والقرى في اسرائيل بنفس الأثر الذي تحدثه الاسلحة التي استخدمت في لبنان • لكن المشكلة هي أن آثار تلك الاسلحة لا يمكن ردها على شاشات التلفزيون أو القراءة عليها في صحافة بلدان المنشأ ، حيث هنالك كثير من الأمور الأخرى التي تخفى عن الجمهور أيضاً • والشيء ذاته ينطبق على البلدان العربية • وتابع يقول انه فيما يخص لبنان ، فان العمل الذي قامت به اسرائيل قد حصل بمقتضى حق الدفاع عن النفس بسبب هجمات الارهابيين المتواصلة على المستعمرات الاسرائيلية في الشمال • وإذا كانت قد حدثت اصابات مدنية ، فقد جاءت نتيجة لاختفاء المنظمات الارهابية عدا خلف ستار العدنيين • وينطبق ذلك على بيروت بصورة خاصة • ثم أشاد بممثل لبنان الذي أكد بيهانه أن حرباً تجرى في لبنان منذ ثماني سنوات ، لا حرباً أهلية فحسب بل أيضاً حرب تدخل من جانب الآخرين • وأكد أن ممثل لبنان قد اقتصر على ذكر تلك الحرب دون غيرها • وأثنى على ممثل لبنان لاقتباسه من تصريح الرئيس اللبناني المنتخب ، الذي وصفه بالشجاعة ، وأعرب عن أمله في ان يتمتع لبنان بمستقبل زاهر وسعيد وسلامة أراضيه واستقلاله وبحكومة قوية •

٣٣٢- وما رست المراقبة عن منظمة التحير الفلسطينية حق الرد فشكرت جميع الوفود التي تحدثت بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقالت ان مثل الكيان الصهيوني ادعى ان الاحتلال الأجنبي هو شرط مسبق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوقع أن يصدق المجتمع الدولي هذا الادعاء .

٣٣٣- ومضت تقول ان السلطات الاسرائيلية تسعى عثا لا خفاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعساوية التي سببتها للشعب الفلسطيني باللجوء الى مثل تلك الادعاءات المضحكة . ثم تساءلت - لوجملت هذه الادعاءات محل الجد للحظة واحدة على سبيل الحاجة فقط - كيف حدث أن السلطات الاسرائيلية كانت ترفض بصورة قاطعة ومتكررة السماح لهيئات الأمم المتحدة وخبرائها بالقيام بدراسات ميدانية عن تأثير الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٣٣٤- وأضافت تقول ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي نشأت بناءً على قرار للأمم المتحدة . واسرائيل الان هي الدولة الرئيسية التي تستخف برأى الأمم المتحدة وقرارتها . ولقد كانت سياسة اسرائيل الدائمة ، وما زالت ، تهدف الى تشتيت جميع السكان الفلسطينيين ، وتشريد هم وتركهم دون مأوى . ولهذه الغاية فان اسرائيل لم تتردد في غزو ومهاجمة بلدان ذات سيادة من أجل اضطهاد الفلسطينيين وتشتيتهم في كل مكان . وقد حاولت اسرائيل دون جدوى تبرير مثل هذه الأفعال ، التي أدانها صراحة القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية الأساسية ، بادعاء انها " مكافحة للارهابيين " .

٣٣٥- ثم دعت المجتمع الدولي الى تعريف ما وصفته بأعمال اسرائيل العنصرية اليومية ، داخل وخارج ولاية ذلك البلد ، فضلا عن أنشطة رئيس وزراء اسرائيل الحالي العنصرية والحاضرة . وقالت ان وفد ما يرفض مزاعم الارهاب ، وانه ينبغي في النهاية على المجتمع الدولي أن يقرر ما هو الدفاع المشروع ، والعنوان الوحشي ، وعدم مراعاة القوانين الانسانية المعترف بها دوليا ، والارهاب . ومضت تقول ان اسرائيل أظهرت ، ليس مؤخرا فحسب ، بل عبر السنين ، تفاهة شأن السلام بالنسبة لها وكيف أنها لم تستطع التعلم من التاريخ . فرغم فشل النازيين في اباداة جميع اليهود ، فان هدف اسرائيل ، على ما يبدو ، هو أن تبعد من أربعة الى خمسة ملايين فلسطيني . فالغزو الواسع النطاق الذي قامت به اسرائيل مؤخرا في لبنان ينتمي الى نمط من الابادة ومحاولة الابادة ينطوي عليها التعريف الوارد في اتفاقية منع جريمة اباداة الأجناس وقمعها (قرار الجمعية العامة ٢٦٠ ألف (د-٣) ، المرفق) .

٣٣٦- وأعرب ممثل منظمة الوحدة الافريقية عن تقديره للتعاون المتواصل لأعضاء المجلس في تسهيل المساعدة المقدمة الى حركات التحرير الوطني . وقال ان هذا التعاون الوثيق قد ساهم في الوصول الى فهم عميق لاحتياجات شعب ناميبيا وجنوب افريقيا . وان قيام المجلس بالنظر في هذا البند من شأنه أن يكثف جهود المجتمع الدولي من أجل سرعة تنفيذ اعلان منسج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . فقد أجبر هذا الاعلان الذي اعتمد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، فضلا عن قرارات ومقررات أخرى اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أن تسرع بعملية انهاء الاستعمار وازالة الفصل العنصري والعنصرية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها .

٣٣٧- ومضى يقول ان منظمة الوحدة الافريقية تقدر الجهود التي بذلتها الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والتي أفضت ، عبر السنين الى صياغة أو متابعة تقديم برامج واقعية لمساعدة شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا . بشأن قضية فلسطين قال ان منظمة الوحدة الافريقية تلهد حقوق ذلك الشعب ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة له . وأضاف أنه لا حاجة للدخول في التفاصيل . فالمجتمع الدولي يدرك تمام الادراك وجود نمط معادل للاستغلال في ناميبيا وجنوب افريقيا . وان اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، كما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يشكل الأساس الحقيقي لتسوية مشكلة ناميبيا . فالحالة الراهنة في ناميبيا تتطلب مزيدا من المساعدة . لذا ينبغي على المجتمع الدولي أن يكثف مساعدته لحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وهي : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا .

٣٣٨- وأعرب ممثل جامعة الدول العربية عن تأييد منظمته لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقال انه فيما يتعلق بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا فان الجامعة العربية كانت قد اعتمدت اعلان دار السلام أساسا لدعم حركات التحرير الوطني تلك . وذكر أن قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) كان قد طلب اجراء دراسات وأعداد تقارير دورية من قبل أمانة الأونكتاد . وحث على توجيه اهتمام خاص ، عدد اعداد هذه الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ، الى مجتمعات اسرائيل البربرية على الشعب الفلسطيني واللبناني ، التي يعالج منها الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ .

٣٣٩- وأعلن ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ان منظمة سوابو ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، تقدر المساعدة المقدمة من منظومة الامم المتحدة للنضال شعب ناميبيا ضد سيطرة جنوب افريقيا . ودعا الى تكثيف هذه المساعدة والتعجيل بها ، وأعرب عن رغبته في ضم صوته الى البيان الذي أدلى به ممثل منظمة الوحدة الافريقية .

٣٤٠- وأعرب مراقب المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا عن امتنانه لكل ما لقيه المؤتمر الوطني الافريقي من تأييد من المجتمع الدولي ، وأعرب عن تأييده للبيانين اللذين تم الادلاء بهما بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والمجموعة دال . وأشار الى الأحداث الأخيرة في لبنان واصفا العدوان الاسرائيلي بأنه عدوان اجرامي وهجوم لابادة شعب لبنان وفلسطين .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤١- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، بالتقرير الشغوى الذي قدمه نائب الأمين العام للأونكتاد في اللجنة الأولى للدورة ، عملا بالفقرة ٥ من قراره ٢٣٨ (د-٢٣) ، والفقرة ٢ من قراره ٢٣٩ (د-٢٣) (انظر الفقرتين ٣٠٤ و ٣٠٦ أعلاه)

باء - قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣٤٢- قرر المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والعشرين أن يواصل النظر في هذا الموضوع في دورته الخامسة والعشرين بغية اتاحة مزيد من الوقت لدراسة التقريرين اللذين قدمهما السيد حسن على دباغ (الكويت) ، رئيس المجلس في دورته الثالثة والعشرين (TD/B/892) و (TD/B/905) .

٣٤٣- وقال المتحدث باسم المجموعة بآء ان مجموعته يساورها القلق اذ ترى أن قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا تزال تواجه في الأونكتاد عقبات تعرقل احراز تقدم فسي جوهري هذا التعاون . وأضاف أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كما جرى التشديد على ذلك في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت مؤخرا ، يشكل وسيلة متاحة للبلدان النامية من أجل تعبئة موارد ها الخاصة وينبغي أن يحظى بدعم جميع البلدان . ويبين التقريران اللذان قدمهما السيد دباغ والمعرضان على المجلس في دورته الحالية أنه تم احراز بعض التقدم على الرغم من أن هناك مشاكل حقيقية مازالت باقية . وقال ان المجموعة بآء تأمل أن يكون في الامكان ايجاد حل مقبول وشامل للمشاكل الصعبة المتبقية .

٣٤٤- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان مجموعته تنظر كذلك الى المشكلة نظرة ايجابية، وتعتبر أن من السهل ايجاد حل لها بشرط أن تكون هناك ارادة سياسية كافية للقيام بذلك وينبغي مواصلة بحث المسألة في هذه الدورة للتمكن من ايجاد حل نهائي ومرض قبل نهاية الدورة .

٣٤٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته سبق أن أعلنت موقفها من الموضوع وهي مستعدة لمواصلة بحث المسألة في الدورة الحالية . وان مجموعته سبق أن أعلنت موقفها من الموضوع وهي فيما بين البلدان النامية على خلق تدفقات تجارية ، دون أن تكون لذلك آثار مشوهة للتجارة تضر بمصالح مجموعات أخرى من البلدان .

٣٤٦- وفي الجلسة ٥٩٠ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، قال السيد دباغ ان نتائج مشاوراته تدعو الى التفاؤل شيئا ما ، نظرا لعدم منازعة أي مجموعة في أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . غير أنه تم الاعراب عن آراء مختلفة بصدد البلدان التي يجب أن تشارك في التعاون الاقتصادي . فقد رأت احدى المجموعات أن لأى بلد أن يعتبر نفسه بلدا ناميا . ورأت مجموعة أخرى أنه يجب ألا يحرم أى بلد من حقه الشخصي في تحديد البلدان التي سيتعاون معها . وأضاف أن مشاوراته أتاح له امكانية تحديد المواقف المختلفة تحديدا واضحا وتبين طريق الخروج من المأزق .

٣٤٧- وذكر ممثل الصين أن المجتمع الدولي اعترف بتزايد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأضاف قائلا ان هذا التعاون يجب أن يقوم في ضوء المنافع المتبادلة لجميع البلدان المشاركة ، وأن الصين ، بوصفها بلدا ناميا اشتراكيا ، مستعدة لتعزيز تعاونها الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى . وأعرب عن أمله في أن ينبثق عن الدورة الحالية توافق في الآراء حول هذه المسألة .

٣٤٨- وفي الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ قدم الرئيس تقريراً عن المشاورات التي جرت في فريق الاتصال التابع للرئيس ومع منسقي المجموعات الإقليمية . وقال انه على الرغم من هذه المشاورات المكثفة فقد ثبت عدم امكانية التوصل الى استنتاج مرض بشأن مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد ، وانه رثي بصفة عامة تناول المسألة مرة أخرى في دورة مستأنفة قصيرة الأمد للمجلس يمكن عقدها في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ . وقال انه سيواصل في هذه الأثناء مشاوراته غير الرسمية مع الوفود المعنية . واستلقت الانتباه أيضاً الى مشروع قرار بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كانت الجماهيرية العربية الليبية قد قدمته باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ (TD/B/L.639) ، قائلاً انه من المفهوم أن يجري النظر في مشروع القرار عندما يستأنف المجلس دورته الخامسة والعشرين .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٩- اتفق المجلس ، في نفس الجلسة ، على أن يعقد جزءاً ثانياً لدورته الخامسة والعشرين للقيام بجملة أمور منها استئناف النظر في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (قرار المؤتمر ١٢٧ لد-٥) وعلى أن ينظر أيضاً أثناء الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين في مشروع القرار TD/B/L.639 . ودعا المجلس الأمين العام للأونكتاد الى أن يقدم اليه في الدورة المستأنفة الآثار المالية وغيرها من الآثار التي قد تنجم عن توفير موارد إضافية لبرنامج عمل الأونكتاد في مجال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (الجزء ب* من مشروع القرار) .

٣٥٠- وأشار المتحدث باسم المجموعة ب* الى بيانه السابق (انظر الفقرة ٣٤٣ أعلاه) الذي قال فيه ان مجموعته سوف تشترك في المشاورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أمل أن يثبت امكان العثور على حل متفق عليه وشامل للمشاكل الصعبة المتبقية . وأضاف أنه قد حدث في رأيه تقدم كبير الى حد ما . فقد استطاع المجلس أن يصل الى شيء بناء على المقارير القيمة التي قدمها السيد دباغ ، ومن الصائب أن يستأنف النظر في هذا الموضوع في جزء ثانٍ للدورة . وتأمل مجموعته أن يستمر تدافع الزخم وأن يتم العثور على حل في الدورة المستأنفة . وينبغي لكل المجموعات والحكومات منفردة أن تستثمر الوقت المتاح الى ذلك الحين على نحو يفضي الى تعزيز امكانيات التوصل الى حل . ولن تدخر المجموعة ب* ، من ناحيتها ، أي جهد في هذا السبيل .

٣٥١- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان مجموعته شعرت بخيبة أمل ازاء عدم التوصل الى أي حل على بشأن مسألة حيوية مثل أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد التي تشكل أهم بنود جدول أعمال المجلس . وقد بدأت مجموعة ال ٧٧ المفاوضات بحسن نية آملية في امكان التوصل الى حل بعض المشاكل التي تواجه المجموعات الأخرى ، ولكن الجهود ذهبت سدى . وتوافق مجموعته على أنه ينبغي عقد دورة مستأنفة تركز لهذه المسألة بالذات ، وتبدي استعدادها لمواصلة التفاوض والتشاور مع سائر المجموعات ، الى ذلك الحين وشدد على الأهمية التي تعلقها مجموعة ال ٧٧ على هذه المسألة وحث على النظر فيها ودراستها بجدية من جوانبها المتنوعة والمختلفة حتى يمكن التوصل الى حل مشر .

٣٥٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان المشاورات التي أجراها الرئيس بشأن هذا الموضوع والتي شاركت فيها مجموعته تماما ، كانت مجددة للغاية ، وقد أعانت على توضيح جوانب معينة لهذه المشكلة المعقدة . وأضاف أن بلدان مجموعته تبدى استعدادها للاشتراك عن طيب خاطر في أية مشاورات أخرى على أمل امكان العثور في وقت قريب على حل مناسب ترتاح اليه كل الأطراف المعنية .

٣٥٣- وتكلم المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ في ختام الجزء الأول من الدورة يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، فقال ان بعض الانجازات تحققت فيما يتعلق بمسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد . وقد تقدمت الأطراف ذاتها مباشرة بوجهات نظر متنوعة . وأفضت سلسلة من المشاورات الى زيادة التفاهم فيما بين الأطراف . ولئن كانت المشاورات لم تفضي الى نتيجة باتة ، ففي الوسخ تبين وجود اتفاق أولي بشأن المبادئ التالية :

(أ) يشكل الأونكتاد محفلا دوليا هاما ، ان لم يكن يشكل أهم المحافل ، في مجال رصد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والنهوض به . ولم يناعز أحد في ذلك ، والواقع أن معظم البيانات أكدت على هذا الدور الذي يضطلع به الأونكتاد ؛

(ب) أيدت كل الدول الأعضاء وشجعت ، وحدانا أو كمجموعات ، مبدأ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية طبقا لمختلف القرارات التي اعتمدت في المحافل الدولية ؛

(ج) يجب أن تدعم لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأمانة الأونكتاد ، ويجب أن يتاح لهما مواصلة القيام بالمهام الموكولة اليهما دون تدخل أو تقييد .

٣٥٤- وقال انه يأمل أن تفضي المشاورات التي جرت أثناء دورة المجلس الى خلق مناخ مناسب عندما يستأنف المجلس الدورة والى تمهيد السبيل للتوصل الى توافق عام في الآراء بشأن المشاكل التي تواجه المجموعات الأخرى في سعيها للاتفاق مع مجموعة ال ٧٧ على قبول النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . وقال انه يأمل كذلك أن يدعى الأمين العام للأونكتاد الى مواصلة تقديم دعمه لبرنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

جيم - مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٥٥- من أجل النظر في هذا البند ، كان أمام المجلس مذكرات معلومات أساسية أعدها أمانة الأونكتاد بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (TD/B/913) ، ومشروع قرار بشأن التطورات في النظام التجاري الدولي (TD/B(XXVIII)/SC.I/L.1/Rev.1) ، تقدمت به غابون بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في دورة المجلس الثالثة والعشرين (١٠) ، والبيانات التي أدلى بها مدير شعبة المصنوعات في الجلسة الرابعة للجنة الأولى للدورة في تلك الدورة (١١) ، المنعقدة في ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، وفي الجلسة الثالثة للجنة الأولى للدورة ، المنعقدة في ٩ آذار / مارس ١٩٨٢ ، للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (TD/B(XXIV)/SC.I/Misc.1) .
وعلاوة على ذلك ، كان أمام المجلس رسالة موجهة من حكومة هونغ كونغ تتضمن تحفظات بشأن مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (TD/B/913/Add.1) .

٣٥٦- وأعاد رئيس اللجنة الأولى للدورة إلى الأذهان أن المجلس في مقره ٢٤٨ (د-٢٤) كان في جملة أمور ، قد أرجأ المناقشة في هذا البند إلى دورته الخامسة والعشرين ، بالإضافة إلى مشروع القرار والبيانات التي أشير إليهما في الفقرة السابقة والآراء التي أبديت خلال المناقشات المتصلة بالمسألة في دورته الرابعة والعشرين . كما أنه طلب من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم يد المساعدة في المناقشات التي ستدور حول هذا البند في دورته الخامسة والعشرين . وقد أعدت أمانة الأونكتاد مذكرات المعلومات الأساسية تلبية لهذا الطلب . ولفت الرئيس الانتباه أيضا إلى الوثائق الأخرى المتصلة بهذا البند الموجودة أمام المجلس .

٣٥٧- وقال مدير شعبة المصنوعات ، متحدثا بالنيابة عن الأمين العام للأونكتاد (١٢) ، إنه ، منذ أن أعدت مذكرات المعلومات الأساسية من قبل أمانة الأونكتاد ، جد نشاط في العلاقات التجارية الدولية يستوجب التوسع في تفاصيل المذكرات فيما يخص (أ) الضمانات ؛ و (ب) سلامة نظام الأفضليات المعمم ؛ و (ج) التشريع المحلي . ففي هذه المجالات وغيرها مما تناولته مذكرات المعلومات الأساسية ، ابتعدت الممارسة الفعلية للعلاقات التجارية الدولية كثيرا عن النظرية والمبادئ الأساسية التي قام عليها النظام المتعدد الأطراف ، كما يجسده الغات بشكل قانوني . وقد سارت هذه الحركة بصورة مطردة باتجاه التجارة المدارة ، وكانت تتم من خلال سلسلة من القرارات " البراغمية " بدلا من تحقيقها بموجب مبادئ متفق عليها دوليا . وينبغي إجراء دراسة للمشاكل الأساسية لمعرفة ما إذا كانت الحركة باتجاه التجارة المدارة لا يمكن أن تقاوم ، وفي هذه الحالة تصبح الخطوة المنطقية التالية إيجاد إطار جديد وعادل يمكن أن تباشر من خلاله مثل هذه الإدارة ، أو ما إذا كان من الممكن العودة إلى نظام الغات القائم على التعريفات والتي يشكل فيها نظام الأفضليات المعمم عنصرا أساسيا .

٣٥٨- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الحالة الراهنة في النظام التجاري الدولي تتطلب تنافرا للجهود لضمان تطبيق القواعد والنبادئ المقبولة لدى الجميع تطبيقا فعالا ، ولا سيما مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ولاعادة بناء الثقة في العلاقات التجارية الدولية . وأضاف أن بلدان المجموعة دال من أكثر البلدان تعرضا للتدابير الحمائية وتقيود التخصيص التمييزية وغير ذلك من الاجراءات التعسفية التي تستحدث ويحتفظ بها من جانب واحد لأسباب غير اقتصادية في أغلب الأحيان . وترغب مجموعته في أن تبرز

المشاغل التالية التي أثارها أمانة الأونكتاد فيما أعدته من مذكرات معلومات أساسية (TD/B/913) : انعاف مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ، وتقنين ممارسات لا تتفق مع الغات ، وعدم إيجاد حلول مناسبة لكثير من المشاكل في الغات الأ وهي مشاكل تجارة المنتجات الزراعية وقيود الحصر وتسوية المنازعات ، والتفسير التفسيري والمخل لمعايير من قبيل " الضرر " ، و " اختلال السوق " و " المعاملة بالمثل " ، واستمرار تفكك الدابع التعاقدى للغات ، ومساءلة الإجراءات الوقائية التي لا تزال بمنحرج حل ، حيث تمثل النزعة الانتقائية فيها تهديدا خليرا للنظام التجارى بأسره .

٣٥٩ - ومع أن المجموعة دال تقدر ، بشكل عام ، الوثائق التي أعدتها الأمانة ، فانها لا تشايرها رأيها في التقييم المتعلق بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الغات بالنسبة لبعض البلدان الاشتراكية الأطراف المتعاقدة في الغات . ذلك أن التقييم قائم أحيانا على أخطاء وقائعية .

٣٦٠ - وترى بلدان المجموعة دال من غير الواقعي استهداف التحرك مثلا صوب نظام تجارى دولي جديد أكثر شمولاً في الوقت الذي يتضح فيه ، في الحالة الراهنة ، أن المبادئ والقواعد المقبولة على نحو متبادل لا تتجاهل فحسب بل ويساء استعمالها وتنتهك أيضاً . لذا فثمة حاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات لاعادة الفعالية الى القواعد والمبادئ والممارسات القائمة .

٣٦١ - وتتوقع المجموعة دال أن يقوم الأونكتاد بمناقشة وتقييم المشاكل العاجلة في سياسة التجارة الدولية ، ولا سيما تلك المشاكل الناشئة عن تنفيذ اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ان أن ذلك أهم بالنظر الى قرب انعقاد دورة المؤتمر السادسة .

٣٦٢ - وأشار المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الى مشروع القرار المقدم باسم مجموعته والمحال الى هذه الدورة (TD/B(XXVIII)SC.I/L.٥7/Rev.1) . ودعا الى التفاوض بصدور مشروع القرار المذكور بغية التوصل الى اتفاق .

٣٦٣ - وشدد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن آثار اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على التجارة الدولية تشكل قضية هامة وعلى الأخص في ضوء الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية . وقال انه ينبغي للأونكتاد أن يدرس على نحو منهجي آثار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى ، ولا سيما الغات ، فيما يتعلق بجميع تدفقات التجارة الدولية .

٣٦٤ - وأخاف قائلًا أن الأزمة الاقتصادية في بلدان الاقتصاد السوقي تؤثر بشدة على التجارة الدولية . ويمثل الاتفاق العسكري المتزايد عبئًا فادحًا على الاقتصادات الوطنية . وللتدابير التجارية والسياسية وكذلك التدابير الأخرى التي تطبقها بعض بلدان الاقتصاد السوقي ، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة ، وقع سلبي متفاقم على التجارة الدولية . وهناك اتجاه واضح نحو زيادة التمييز التجاري ومواصلة تقييد مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والتوسع بدون قيد أو شرط في أشكال جديدة من الحماية تطبق من جانب الأمم التجارية الرئيسية . كما أن القيود التجارية تتكاثر أيضًا لأسباب غير اقتصادية .

٣٦٥ - ثم قال إن فكرة إنشاء " نظام تجاري دولي أكثر شمولًا مع إقرار مبادئ وقواعد وممارسات مقبولة على نحو متبادل للتجارة بين كافة مجموعات البلدان " ، كما اقترح فسي مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة ، فكرة يكتنفها الشك طالما أن المبادئ والقواعد العادلة والمفيدة للجميع ، وكذلك الالتزامات المتفق عليها المحددة في الغات ، والوثيقة الختامية للدورة الأولى للأونكتاد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة (٣٢٨) (٥-٢٩)) لا تنفذ فحسب بل ويجرى انتهاكها أيضًا .

٣٦٦ - ذلك أنه ينبغي أن تركز الجهود أولاً على الامتثال الصارم للمبادئ والقواعد والممارسات القائمة بالفعل وعلى الأخير تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية بدون قيد أو شرط ، وعندئذ فقط يمكن طرح مسألة تحسين النظام التجاري الدولي وتحديثه .

٣٦٧ - وثمة حاجة إلى " حكم وقائي " فعال وغير تمييزي ومعايير اقتصادية واضحة توضع لمفاهيم مثل الضرر واختلال السوق . وأخاف أنه يرى أن يركز الأونكتاد جهوده على الكشف الأسباب التي تعرقل التطور الطبيعي والمنظم للتجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية أخذًا في اعتباره مصالح الجميع ولا سيما مصالح البلدان النامية . ولهذا المهمة أهمية قصوى فيما يتصل بدورة المؤتمر السادسة القادمة .

٣٦٨ - ثم قال إنه لا يستلزم الموافقة على الفقرة ٢٤ من الوثيقة التي تستشهد برأى يقول إن نظام إدارة التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية يمثل ، في حد ذاته ، حاجزًا أمام تنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي . وأخاف أن البلدان الاشتراكية طالما عارضت هذه النظرية بشدة في الماضي وستستمر في معارضتها مستقبلاً .

٣٦٩ - واختتم كلمته مقترحاً بدء المفاوضات بشأن مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XIII)/SC.I/L.7/Rev.1) وأعرب عن الرغبة في إجراء دراسة مستفيضة للقضايا المشار إليها آنفاً في الدورة السادسة للأونكتاد ، مع الأخذ في الاعتبار الاجتماع الوزاري القادم للغات لما له من أهمية ، ومصالح جميع البلدان .

٣٧٠ - وأعرب ممثل فنزويلا عن تقدير بلده للأمانة لما بذلته من جهود متوالية لمتابعة نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وآثارها على النظام التجاري الدولي . فمهما العمل سوف يساعد المحادثات في المحافل المتعددة الأطراف ويعين الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة بشأن المشاكل التي تتصدى لها . وأشار إلى الاختلاف الكبير بين النظام التجاري الدولي كما كان متصوراً في الأصل والنظام الزائف

الحالي الذي يحكم العلاقات التجارية . وأوضح في هذا الصدد، أن أي نظام تجارى يفتقر الى الشمولية ولا تحترم فيه المبادئ والالتزامات التعاقدية لا يمكن أن يؤدي لا الى التغلب على الصعوبات الاقتصادية ولا الى تعزيز التنمية الاقتصادية . ومضى يقول انه بالنظر الى الحالة الراهنة للتجارة الدولية ، التي تتصف بركود حجم التجارة وبتغير كبير في المنتجات التي تتألف منها تدفقات التجارة ، فان هذه الفترة ليست هي الفترة المناسبة لاستحداث ممارسات تنحرف عن المبادئ المتفق عليها أولتقرير استثناءات من القواعد . وبالعكس ، فان طبيعة هذه المشاكل ونطاقها يستدعيان من جانب المجتمع الدولي بذل جهد منسق ومنظم من أجل حلها والقيام تدريجيا بإنشاء نظام تجارى عالمي حقيقي على صعيد العضوية ، وحجم التجارة المشمولة والحقوق والالتزامات داخل اطاره القانوني .

٣٧١- ثم قال ان أولى خطوات تحديد التدابير المناسبة هي القيام بتحليل منظم ومستمر لتطور النظام التجارى الراهن والقواعد والمبادئ التي تحكمه . وان التقييم المنقطع كلما حلت أزمة لا يمثل أفضل الحلول كما أنه ليس من المجدى زيادة توسيع نطاقها دون التأكد أولا من الاحترام الكامل لما تنطوي عليه من حقوق وواجبات .

٣٧٢- وقال انه يتفق مع مدير شعبة المصنوعات على أن الاجتماع الوزارى القادم للغات سوف ييسر سبر أغوار الارادة السياسية للمجتمع الدولي على اتخاذ قرارات وثيقة الصلة بالموقف الراهن . وأردف قائلا ان طبيعة المشاكل قيد الدراسة تتطلب ، مع ذلك ، التخلي عن التحيزات فيما يتصل بالمحافل . وان على الأونكتاد ، في هذا الشأن ، مسؤولية خاصة للاستمرار في عمله في هذا المجال على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) .

٣٧٣- أشار المتحدث باسم المجموعة بـ الى المسائل الأساسية التي سبق لمجموعة أن أثارتهما في الدورتين السابقتين فيما يتعلق : (أ) بطبيعة ونطاق وضرة القيام بالاستعراض المقترح في مشروع القرار المقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ ؛ و (ب) بعلاقة أى استعراض كهذا بجميع أعمال الأونكتاد الأخرى في ميدان التجارة ، مثل الأعمال التي تجرى في اطار لجنة دورة المجلس العادية الأولى من كل عام أو فيما يتعلق بدراسة تقرير التجارة والتنمية في الدورة العادية الثانية ؛ و (ج) بعلاقة الأعمال المضطلع بها في هذا الميدان في الأونكتاد ، من جهة ، والغات من جهة أخرى .

٣٧٤- وقال ان المجموعة بـ مستعدة تمام الاستعداد لمواصلة مناقشة هذه القضايا بجديّة مع المجموعات الاقليمية الأخرى وأعرب عن اعتقاده في أن المناقشات المستندة الى مشروع القرار الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ قد أحرزت بالفعل تقدما كبيرا . وعليه فان مجموعه ترى انه ينبغي للمجلس ان يحاول التوصل الى توافق في الآراء في هذه الدورة ، وهو يوافق على اقتراح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ باتاحة الوقت الكافي للتفاوض على ذلك القرار .

٣٧٥- ووافق المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ المتحدث باسم المجموعة بـ على أنه قد تحقق بعض التقدم في دراسة مشروع القرار ، وعلى وجود مجال للتوصل الى بعض النتائج . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ مستعدة لمواصلة المناقشة ، نظرا لأن الوقت يتطلب الآن سرعة الاضطلاع باستعراض للنظام التجارى الدولي .

٣٧٦- وأضاف انه يعتقد ان هناك اعترافا عاما بأن للأونكتاد دورا يلعبه في استعراض النظام التجاري الدولي وأعرب عن اعتقاده في وجود قلق عام ازاء عيوب ذلك النظام • وأضاف أن هناك توافقا ملحوظا في التحليلات الواردة في التقارير السنوية لآمانات مختلف المنظمات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان أعربا عن قلقهما ازاء اخفاق النظام التجاري الدولي في تحاشي تردى الأزمة الحالية • بل لقد اعترف في الغات بضرورة القيام بشئ ما ، وذلك هو السبب الرئيسي للاجتماع الوزاري للغات • ولقد حان ، الآن ، أوان الشروع في التفاوض على مستوى مختلف بشأن مشروع القرار الذى قدمته مجموعته •

٣٧٧- وأثنى ممثل الصين على مدير شعبة المصنوعات لبيانه الذى يبعث على التفكير • ولا حظ انه قد تم ، أو يتم الآن ، انتهاك أو اضعاف عدد من الهادى المعترف بها في النظام التجاري الدولي • ولم يعق انتشار التدابير الحمائية الثنائية مثل " قيود التصدير الطوعية " و " الترتيبات التسويقية المنظمة " تنمية التجارة الدولية فحسب ، بل انه أضر ضررا فادحا بمصالح البلدان النامية • وترجع البلدان المتقدمة الى تديد القيود الانفرادية على المنتجات الكثيفة العمالة مثل المنسوجات والملابس من البلدان النامية ، لتشمل مجالات أخرى من المنتجات الصناعية الحديثة الناشئة • وقال ان مثل هذه الممارسات تتعارض مع هدف اعلان طوكيو الذى يدعو الى منح البلدان النامية معاملة خاصة أكثر رعاية • وعليه لابد من دراسة الكيفية التى يمكن بها تغيير النظام التجاري الدولي لتعزيز تنمية الاقتصاد العالمي وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية •

٣٧٨- وذكر ان اى اصلاح ينبغي أن يؤدى الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد والى توسيع التعاون الاقتصادى بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس المساواة والمنفعة المشتركة • وينبغي لعملية الاصلاح أن تراعى حقائق العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما دور البلدان النامية في التجارة الدولية • ولن يكون تحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية بمثابة وسيلة تمكن البلدان المتقدمة من التغلب على مصاعبها الاقتصادية فحسب بل انه يشكل ايضا أساسا لتيسير تنمية التجارة الدولية • وينبغي للاصلاح ان يشمل مجموعة واسعة من القضايا وبالتالي ينبغي أن يحظى بتأييد كل البلدان والأقاليم وخاصة المشاركة الكاملة للبلدان النامية • وأعرب عن أمله في أن يتخذ الأونكتاد السادس تدابير فعالة لتغيير النظام الاقتصادى الدولي • وأشار أيضا الى الولاية الممنوحة للأونكتاد في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ من أجل دراسة التطورات في مجال التجارة الدولية وقال ان التأكيد بأن الأونكتاد غير قادر على اجراء مفاوضات فعلية يناقض روح ذلك القرار • ورأى ان للأونكتاد دورا هاما يتعين ان يضطلع به في هذا المضمار •

٣٧٩- وأشار ممثل سرى لانكا ، في معرض الاشارة الى التطورات في النظام التجاري الدولي ، الى أنه يوافق أمانة الأونكتاد على ما جاء في وثيقتها التى تشدد ، بحق ، على تدني أهمية التعريفات كأداة أساسية من أدوات السياسة التجارية • ولا يعزى ذلك الى المفاوضات حول التخفيضات التعريفية في اطار الغات فقط بل ايضا الى وجود أسعار صرف مرنة خفضت بالفعل فعالية التعريفات • ومن ثم ، فانه يرى ان العالم يمر الآن بعصر التدابير غير التعريفية • وقال ان الحواجز غير التعريفية ليست مشروعة ، أساسا ، بموجب اتفاق الغات وان بلدانا كثيرة لجأت الى اتخاذ تدابير مثل قيود التصدير الطوعية والترتيبات التسويقية المعقدة ، بما انه يمكنها حماية اسواقها عن هذا الطريق ، دون التزام بالاجراءات الوقائية المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف • وحيث ان هذه التدابير

لا تدخل في نطاق الغات فانها تميل الى أن تكون ذات طابع تمييزي تقيدى • ونتيجة لهذه التدابير فانه يتم الآن توجيه أو ادارة قطاعات تجارية بأكملها في هذا الإطار • وأضاف انه يرى ان ثمة سؤالاً صائها وهو ما اذا كان في الوسع أن يوجد في نطاق نظام كهذا تعددية للأطراف وعدم تمييز ، وهما يمثلان الأساس الذي يقوم عليه الغات •

٣٨٠- ولاحظ ان هناك تحولا واضحا نحو التثائية والتمييز ، وأفضل مثال على ذلك الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف حيث يدعى أن واردات المنسوجات والملابس من البلدان النامية هي وحدها السبب في اختلال الأسواق لا واردات هذه المنتجات من البلدان المتقدمة • وقد طرحت في هذا السياق عدة مفاهيم مثل اختلال الأسواق والضرر المادي ، والضرر الفادح ، وهي مفاهيم لا تقوم على معايير اقتصادية موضوعية بل انها ، أساسا ، نتيجة لتفسير انفرادى •

٣٨١- وأشار الى حدوث توسع كبير في حجم التجارة داخل شركات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية وبين انه يمكن اعتبار مثل هذه التجارة ، نظرا لأنها أكثر قابلية للتنبؤ بها ، تجارة منظمة أو موجهة يحتمل ان تستخدم فيها ممارسات تقيدية أو غير تقيدية لا تخدم المصلحة الاجتماعية لهذا النص أو ذاك من الشركاء التجاريين • وأشار ، في هذا الصدد ، الى سكوت الغات على الممارسات التجارية التقيدية والتجارة داخل الشركات • وطرح مسألة ما اذا كان النظام الحالي ، الذي أقيم منذ سنوات عديدة ، قادرا على التصدي للأنماط التجارية الناشئة وما اذا كان قادرا على الاستجابة الكافية لديناميكية التجارة العالمية • ولهذا السبب فانه يؤيد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ بأن يتم الاضطلاع باستعراض للنظام التجاري الدولي وتقديم اقتراحات بشأن ما يمكن اتخاذه من قرارات لتحسين مثل هذا النظام •

٣٨٢- وقال المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه انه يعود أولا أن يستكمل ملاحظاته التي أبداه في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس بشأن الممارسات التجارية بالتعليق على اشارتين محددين وردتا بشأن الزراعة في وثيقة الأمانة (TD/B/913) • وقال انه يلاحظ ان معدلات التعريف الجديدة كانت ، وقت تكوين الاتحاد ، ملزمة في الغالب عند مستويات اخفض من ذي قبل ، وان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي سلم بأن نوعية القطاع الزراعي تستحق معاملة خاصة • وبناء على ذلك فهو يقترح ان يركز المجلس انتباهه في دورته الراهنة على الجانب المؤسسي العام الذي أبرزته الوثيقة • وقال انه يوافق على ضرورة قيام استراتيجية تركز على مبادئ عامة • الا أنه يختلف مع الآراء التي تقول : (أ) ان النظام الحالي لم يعد أكثر من سلسلة من الاتفاقات التي لا تستند الى مجموعة موحدة من المبادئ ؛ و (ب) وان " عدم النظام " المترتب على ذلك يدمر من الداخل من خلال ما يطلق عليه واضعو الوثيقة اسم " النظام الفرعي " ؛ (ج) وان السبل التي روعي من خلالها حتى الآن وجود نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ومستويات مختلفة للتنمية لم تكن كافية وكانت تمييزية ؛ و (د) ان الأطراف المتعاقدة في الغات وحدها وبالذات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هي التي وجدت نفسها تلقاء اختيارات شاقة •

٣٨٣- وقال انه يعتقد ان نظام الغات يواجه مشاكل خطيرة جدا ، ولكنه اثبت قدرته على الاستجابة لتحدي الظروف المتغيرة • ولئن كان تعاظم اختلاف الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية فيما بين الأطراف المتعاقدة ، وتزايد تشابك العلاقات التجارية قد أفضيا الى انشاء عدد من الترتيبات الخاصة والتثائية في الغالب ، داخل الغات أو في سياقه أو خارجها

فليس صحيحا - اجمالا - ان هذه الترتيبات قد خرجت عن المبادئ التأسيسية لهدا الدولة الأكثر رعاية في مواجهة الجميع وهدا (عدم) المعاملة بالمثل الى درجة جعل هذين المبدأين بلا أى مضمون . فلا تزال معظم التجارة تهاجر على أساس هدا الدولة الأكثر رعاية ، أما الاستثناءات ذات الشأن التي تقررت بمقتضى شرط التمكين فقد تمت من جانب البلدان النامية ومعها ولصالحها . أضف الى ذلك ان المنافع الملموسة لعدد من الدوليات غير التعريفية الجديدة ستطبق على أساس غير مشروط . وفيما يتصل بمدونتي المعايير أو الشراء الحكومي ، ألم يكن التقدم المحرز بين الموقعين عليهما في هذين المجالين أفضل من عدم احراز أى تقدم بالمرّة ؟ وعلى سبيل المثال ، فانه يكاد يكون من المستحيل تصور قيام مدونة " عالمية " للشراء الحكومي يتم التفاوض بشأنها بين نظم اقتصادية واجتماعية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا . ويكاد يكون من المتعذر الاعتقاد انه في امكان أية مجموعة جديدة تماما من القواعد العالمية ان تحيط على نحو أفضل بكل هذا التنوع دون أن تغدو ، في أحسن الظروف ، قليلة التأثير الى درجة صيرورتها غير ناجعة الى حد كبير ، ودون ان تفتح الباب ، في أسوأ الظروف ، لمزيد ، لا لقليل ، من الحماية .

٣٨٤- وفيما يتعلق بتأثير الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة والاتفاقات التفضيلية الاقليمية على الغات ، فيبدو من المؤسف ألا تتبين أهمية هذه الترتيبات في وقت مبكر عن ذلك وأن يكون في الغات الان مثل هذا العدد الصغير من الشركاء ذوى الوزن الكبير . وليس لهدا الاتحاد ادنى شك في انه كان لتكوينه وتطوره أثر ايجابي على تحرير التجارة وأثر كاهجح للاتجاهات الحماية وحسبما تبين من تقرير الفرقة العاملة التابعة للغات (الوثيقة L.5292) فقد شهد الغات مؤخرا بأن اتفاقية لومي الثانية كانت صحيحة للغاية . فهل المطلوب أن تغير الأطراف المتعاقدة في الغات رأيها في محفل مثل الأونكتاد ؟

٣٨٥- وقد أفضت الاشارات الواردة في الوثيقة التي أعدتها الأمانة فيما يتعلق بالتمييز ضد البلدان النامية وهدان التجارة الحكومية حسبما كان منتظرا الى استنتاج يؤداه ضرورة وضع مجموعة جديدة تماما من القواعد لحظر التمييز ضد أية فئة معينة من البلدان وتقرير التزام واضح بزيادة نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية . وليس هناك مطعن واضح في هذا الهدف الأخير بما انه لا يوجد أحد يخالف الفكرة القائلة بأن القيود التي تفرضها حقائق التخلف ذاتها على التجارة مختلفة في الطبيعة عن القيود التي تعاني منها البلدان الأكثر تقدما بل وأخطر منها . ويوافق الاتحالي وجوب بذل قصارى الجهد من أجل ضمان عدم تأكل مزايا الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ونظام الأفضليات المعمم خفية ، من جراء عدم كفاية اجراءات الضمان واستمرار الانزلاق في اتجاه اتخاذ خطوات شبه دائمة ضد " اختلال السوق " وما الى ذلك . على أنه ليس هناك ما يشير الى عدم وجوب تعدد بل المنافع التفضيلية الهتة ، ايا كان مدى التغلب على القيود التي يفرضها التخلف ، وينبغي أن يفضي التقدم المحرز من جانب بعض البلدان النامية منطقيا الى دراسة لمسألة تحقيق مشاركة أكبر لجميع الأطراف في النظام التجاري .

٣٨٦- وفيما يتعلق ببلدان التجارة الحكومية قال ان من المهم معرفة نوع الاطار الذي يمكن أن يهض على أفضل وجه بالتجارة بين الشامل والجنوب . يضاف الى ذلك أنه ليس هناك فائدة كبيرة من التكلم عن عدم المشروطية بعبارات عامة دون مجابهة للمسألة الحاسمة المتعلقة بكيفية

التوفيق بين الآراء المختلفة جدا بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي بشأن مسألة المعاملة بالمثل . وقد كان من الممكن الإشارة بتفصيل أوفى للمداولات التي جرت بشأن هذه المسائل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا . أعزف الى ذلك انه من اليسير جدا ، ومن الظلم نوعا ما ، أن يذكر على سبيل تقرير الأمر الواقع أن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تمارس التمييز ضد البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بمقتضى بروتوكولات الانضمام الى الغات ، بينما يذكر على سبيل ابداء رأى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وحدها أن ثمة تمييزا يمارس في الاتجاه المضاد ، من جانب نظام مجلس التعاضد الاقتصادي .

٣٨٧- أما البلدان اللذان طرحتهما الأمانة بالعودة الى تطبيق نظام الغات المؤسس على التعريف القديمة تطبيقا كاملا أو بصياغة قواعد جديدة وشاملة فانيهما يتسلمان في نظر الاتحاد بالبساطة والقصور الى حد ما . ويتسم الخيار الأول بالبساطة لأنه يعني التصدي لاحتمال رهيب ألا وهو حل الخيوط المتشابكة حاليا في عقدة الانتاج والعلاقات التجارية . ويتسم الخيار الثاني بالقصور من حيث انه لا يقتضي من البلدان غير المنضمة للغات ، وبخاصة بلدان التجارة الحكومية ، بذل أى جهود مناظرة .

٣٨٨- وفي الختام ، أعرب المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن موافقته على أن الحالة التي تسود العلاقات التجارية الدولية لا تبعث أبدا على الارتياح وعن تسليمه تماما بالفكرة التي تقول بضرورة وضع استراتيجية تستند الى هادئ مقبولة . الا أن التحليل الذي أجرته الأمانة جاء مخيبا للأمل لا صراره على وجود خيارين اثنين ناجعين ليس الا . ويعتقد الاتحاد والدول الأعضاء فيه أن ثمة طريقا وسطا - وأوسع أفقا - بين هذين الحدين المتطرفين . وسيتعين على الاجتماع الوزاري القادم للغات ان يلعب دورا حاسما في هذا السياق ، بالمساعدة في تلقح استراتيجية شاملة وفي احراز التقدم صوب تحقيق قدر أكبر من العالمية . ولذا فان الأمل معقود على أن تشترك البلدان النامية ايجابيا في ذلك الاجتماع . ويتعين على الأوتكتاد ايضا ان يلعب دورا هاما عن طريق تقديم تحليلات دورية للتأثير الذي تمارسه الهادئ والسياسات والممارسات التجارية المتبعة في كل البلدان والمجموعات على التجارة والتنمية في العالم ، الأمر الذي ينطوي ، حكما ، على دراسة المشاكل التجارية المختلفة التي أشار اليها . وهذا فهو يؤكد ان الاتحاد يمارس دورا ممثلحي البرازيل والصين املهما في أن يتمكن المجلس في الدورة الراهنة من الوصول الى اتفاق بشأن الاطار المناسب الذي ينبغي ان تجرى الدراسات الاستعراضية في حدوده .

٣٨٩- وافق ممثل كندا على أن عددا من القضايا التي حددتها الأمانة في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها تستحق الاهتمام العاجل . وتتضمن هذه القضايا تأثير الكتل التجارية الاقليمية ، كالجماعة الاقتصادية الأوروبية ، واتفاقاتها التجارية التفضيلية ، والحاجة الى التفاوض بشأن شروط جديدة للضمان ، ووضع ترتيبات جديدة للتسويق المنظم خارج المناهج المتعددة الأطراف ، وأثر اختلال التوازن على تخفيف التدابير الحماية الثابتة ، والخطر الناجم عن زيادة النزعة الثنائية ، وأهمية تنفيذ الالتزامات الدولية في القانون المحلي . الا أن نقطة الضعف الرئيسية في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة هي تأكيدها على منظور

البلدان النامية الى درجة وضع المشاكل التجارية في اطار علاقات الشمال / الجنوب وتجاهل أن كثيرا من المشاكل المحددة يؤثر على العلاقات التجارية فيما بين البلدان المتقدمة ربما الى مدى أكبر من ذلك *

٣٩٠- والبلدان النامية ليست وحدها التي تعتقد بأنها لم تحقق توازنا في الميزان الاجمالي بين الحقوق والالتزامات في الغات وفي الواقع يأتي الخطر الأكبر الذي يهدد النظام التجاري من البلدان المتقدمة * وقد كانت الوثيقة على صواب في تعيين بعض التطورات الهامة الأخرى في التجارة الدولية مثل استحداث مفهوم اختلال الأسواق الذي يجرى استخدامه لتبرير الأنواع الجديدة من اجراءات الضمان ، ومفهوم المعاملة بشرط حكم الدولة الأكثر رعاية الذي يطبق على الاتفاق المتصل بالتدابير غير التعريفية ، وضعف الغات في معالجة بعض القطاعات كالزراعة والمسوحات والصلب والسيارات * بيد ان هذه الخصائص خصائص عامة تؤثر على جميع الأمم المشتركة في التجارة ، لا على البلدان النامية بالذات *

٣٩١- وقال انه اذ يفهم رغبة أمانة الأونكتاد في التشديد على منظور البلدان النامية بشأن هذه القضية ، الا أنه كان ينهي ان يتسم التحليل الذي قدمته بتوازن أكبر * وأشار الى أن فريق خبراء الكومنولث (٩) ، الذي اجتمع مؤخرا واستعان الى حد كبير بمناقشات الأونكتاد قد اعترف بأن الغات قد حققت انجازات كبيرة وان وجود الغات نفسه ربما كان سببا في منع حدوث ارتداد أكبر مما حدث فعلا عن المثل التجارية الليبرالية التي سعى الى تحقيقها مؤسسو الغات *

٣٩٢- وقال ان الملاحظات والاستنتاجات الواردة في نهاية الوثيقة هي اما غير واقعية واما أنها عامة الى درجة تجعل من العسير جدا ترجمتها الى واقع * ويمكن ان يدرج في الفئة الأخيرة الاقتراح الرامي الي انشاء آلية لمواصلة استعراض العلاقات التجارية مع اعطاء الأولوية الى " اوجه فهم عام بشأن تطبيق المفاهيم التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية الدولية كالمعاملة بالمثل ، وحكم الدولة الأكثر رعاية ، والمعاملة التفضيلية والأكثر رعاية لصالح البلدان النامية " ، وذلك لتوجيه الطريق الذي تسلكه العلاقات التجارية الدولية والمفاوضات المقبلة * فاذا ثبت ان مفاهيم الغات لم تكن ملائمة للتصدي للتطورات الجديدة في العلاقات التجارية ، فانه يجب عند ذلك اعادة تعريفها مع الاشارة الى القضايا الخاصة ، أو القضايا المحددة ، كما هي الحال مثلا في تجارة الخدمات * وأكد ان اى محاولة لاعادة تحديد المفاهيم الأساسية بحد ذاتها لن تكون الا ممارسة مضیعة للوقت وعقيمة وتستنزف موارد كان من الأجدر ان توجه الى مشاكل عملية مباشرة بدرجة أكبر *

٣٩٣- وفي صدد الخيار الذي يدعو الى معاودة تطبيق نظام الغات المعتمد على التعريفات تطبيقا كاملا وازالة جميع التدابير غير التعريفية قال انه يرى ذلك أمرا غير واقعي لا يقصد منه الا زيادة جاذبية الخيار الثاني ، أى صياغة قواعد ومبادئ جديدة مصممة لتأمين ادارة التجارة على نحو منصف * كما انه من غير المرجح ان توافق البلدان ، في اطار الحالة الاقتصادية والسياسية اليوم ، على تكريس الموارد اللازمة للتفاوض على مبادئ جديدة شاملة لاسيما اذا كانت

نقطة البداية هي اتخاذ تدابير لتأمين نصيب البلدان النامية في تجارة المنتجات المعنوية وزيادة هذا النصيب .

٣٩٤- وقال ان التوترات الحالية في العلاقات الدولية تمثل تحديات هائلة لمنظمات كالغات . ولئن كان يسلم بأن ظروف التجارة العالمية قد تغيرت منذ تأسيس الغات في عام ١٩٤٧، فإن امانة الأونكتاد تبالغ في رأيه في عرض الحالة عندما تذهب الى أن النظام الذي يستند اليه التعريفات ربطا كان السبب في ظهور الأزمة الاقتصادية الحالية . ذلك ان جذور الأزمة تمتد في الواقع الى عوامل اجتماعية وسياسية كثيرة . ولقد استجاب الغات الى التغيرات في التجارة العالمية ، كما أن مبادرات من قبيل الاجتماع الوزاري ووضوح برنامج عمل استجابة لمشاكل التجارة العالمية في الثمانينات ، هي مبادرات تتحو الى تحقيق أهداف مماثلة . وسيكون الوزراء في هذا الاجتماع بحاجة الى التصدي لثلاث نقاط رئيسية ، الأولى ، تكلفة النزعة الحماية ، والثانية ، ما اذا كانت الأمم التجارية الرئيسية ستقبل تطبيق نهج تجارية متعددة الأطراف تطبيقاً أوسع مما كان عليه الأمر في الماضي ، والثالثة ما اذا كانت البلدان النامية تستطيع أن تقتنع اقتناعاً كافياً بقيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تساهم بطريقة بناءة في نتائج الاجتماع الوزاري . وتأني في الأساس من جميع هذه القضايا مسألة ما اذا كان بوسع البلدان التجارية الرئيسية أن تشدذ الارادة السياسية اللازمة لمعالجتها .

٣٩٥- وفي صدد القضايا المحددة المعروضة على الاجتماع الوزاري للغات والتي عينتها مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدها الامانة ، قال ان الاخفاق في التوصل الى اتفاق ضمان فسي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يشهد على حساسية القضية وتعقيدها . وسوف تشهد الأسابيع القليلة القادمة ما اذا كان يمكن التغلب على المخاوف وحصر التدابير التقييدية في التجارة (التي أخذت تنتشر في الأعوام الأخيرة خارج نطاق الغات) في اطار النهج المتعدد الأطراف . أما الجواب الأخرى من قضية الضمان فهي الانتقائية ، والمعايير المتفق عليها اتفاقاً ثنائياً ، والمعايير الاحادية الجانب ، والشروط التي يلغى توفرها لاتخاذ اجراءات . وفي صدد تسوية النزاعات ، قال ان المسألة هي ما اذا كانت الأطراف المتعاقدة الرئيسية تقبل تطبيق النهج المتعددة الأطراف لدى أبعد ، وما اذا كان يمكن اتخاذ اجراء علاجي ضد الاجراءات التي اعلنت الغات انها اجراءات خاطئة .

٣٩٦- وأضاف قائلاً ان القضية العامة في صدد البلدان النامية هي ما اذا كان يمكن لهذه البلدان أن تجد في مجموع الاجراءات ما يكفي لتوليد نتيجة ايجابية من الناحية السياسية . وشمة بلدان نامية تدعي في هذه الاونة أنه ليس هناك الكثير مما يبشر بالخير في محالات اهتمامها التقليدية ، أي القيود الكمية والمنتجات الاستوائية ، وتشعر بأنها مهددة بالمقترحات الجديدة بشأن الغش والخدمات والاستثمار بينما هي تتعرض لضغوط في الوقت نفسه بشأن التدرج . وهناك قضايا أخرى تشمل فيما اذا كان من الممكن اعطاء الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وشرط التمكين معنى عالياً حقيقياً ، وما هي التحسينات التي يمكن ان خالها لزيادة الفرص أمام المنتجات ذات الامة التصديرية للبلدان النامية للوصول الى الاسواق ، وكذلك قضايا الضمانات وتسوية المنازعات والزراعة .

٣٩٧- اما بالنسبة للزراعة فهو يرى ان مسألة المساواة في المعاملة بين المنتجات الزراعية والصناعية في ظل الغات تتوقف الى حد كبير على ردود الفعل المتبادلة بين البلدان المتقدمة الأعضاء في الغات . وفي صدد المسائل المؤسسية في مجال الزراعة ، اذا كان يتعين انشاء هيئة مستقلة

في الغات تعنى بالزراعة فان السؤال يثور حول الكيفية التي ستعمل بها • وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، فان كندا تعتقد انه لا تزال هناك مشاكل كثيرة ، ولا سيما فيما يتعلق بالقيود الكمية ، وأن القضية هي ما اذا كان سيتم الاتفاق على بذل الجهود من جديد لمعالجة هذه القضايا •

٣٩٨- وقال انه يعتقد ان هناك عددا من الضغوط التي يواجهها المجتمع الدولي في الفترة المتبقية حتى انعقاد الاجتماع الوزاري للغات وتشمل في : التعقيد المتأصل في كثير من القضايا ، واستعصاء معالجتها ، وصعوبة البيئة الاقتصادية الدولية ، وأوجه العجز في موازن مدفوعات البلدان النامية ، والتحديات التي تشكلها العلاقات الثنائية • أما اذا نظرنا الى هذه الضغوط من منظور آخر ، فسنجد انها هي بالذات التي تدعو وزراء التجارة الى الاجتماع •

٣٩٩- وفي حين ان كندا توافق على أن هذه القضايا تستحق الاهتمام ، الا أن موافقتها لا تنطوي بالضرورة على وجوب التصدي لها في الاونكتاد بطريقة مستمرة وتفصيلية • وأعلن انه يأمل ان يكون الاجتماع الغات الوزاري أثره في اعادة التأكيد على ضرورة الالتزام السياسي بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وحل المشاكل التجارية الراهنة واعادة توجيه اهتمام الحكومات نحو وضع سياسة تجارية متطلعة الى الامام تساهم في انتعاش النشاط الاقتصادي • أما الكيفية التي يجري بها التصدي لهذه القضايا في الاونكتاد فهي مما لا يمكن تقييمه ، في رأى كندا ، الا بعد الاجتماع الوزاري للغات •

٤٠٠- وقال في النهاية ان كندا تشاطر غيرها القلق ازاء المحاولات الرامية الى تطبيق التشريع الوطني على أساس يتعدى النطاق الاقليمي • الا انها لا تعتقد ان من المناسب في هذا الوقت أن يقوم الاونكتاد باجراء اى مناقشة حول هذه القضية •

٤٠١- وقال ممثل استراليا أنه يعتبر مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة ذات أهمية كبيرة ، سواء في سياق الملاحظات التي أبدتها الأمين العام للاونكتاد في بيانه الافتتاحي للمجلس بشأن الترابط بين المشاكل الرئيسية التي يواجهها النظام التجاري الدولي ، أو في سياق الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري للغات والدورة السادسة للاونكتاد • فبذو الوثائق تمديد مساهمة مفيدة من جانب الأمانة للاونكتاد في عملية النظر في حالة النظام التجاري العالمي وفي المجالات التي يمكن ان تجرى فيها المناقشة في المستقبل داخل الاونكتاد • الا أنه لا يمكن أن يوافق على جميع استنتاجات الأمانة ، وخاصة ما يتعلق بضرورة انشاء آلية جديدة لاستعراض التجارة العالمية • فبلده ، مثلاً ، يؤيد تماماً الرأي القائل ان التجارة مسألة أساسية في الحوار بين الشمال والجنوب وان الاجتماع الوزاري للغات يتيح فرصة هامة للتأثير في التطورات •

٤٠٢- وأشار الى الحوار الرئيسية التي تعترض في الوقت الحاضر العمل على اقامة نظام منصف للتجارة العالمية والتنمية الاقتصادية ، وهي التضخم والبطالة والحماية والهيكل الاقتصادية التي لم تعد صالحة للعصر ، فلاحظ أن هذه المشاكل مرتبطة ببعضها البعض ويجب معالجتها في آن واحد •

٤٠٣- وأضاف قائلاً انه يوافق على تعليقات الأمانة ومفادها أن البلدان النامية لم تحصل على فوائد متساوية من جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأحد الأمثلة على ذلك هو ان التخفيضات التعريفية المطبقة على المنتجات ذات الأهمية بالنسبة لها تقل عن المعدل الشامل

للتخفيضات التعريفية • أما مستوى الحماية المفروضة على المنتجات الزراعية فلم يكن موضعاً للمعالجة عندئذ ، وقد ظل عالياً ، كما كان لنظام الأفضليات المعمور محدود في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ، وبالمثل فإن الحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة كثيراً ما تقام في قطاعات تكون للبلدان النامية مزية نسبية فيها •

٤٠٤- وأشار إلى أهمية العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فقال إن بلدانا عديدة تناولت هذه القضية في محافل مختلفة ، إلا أنه لم يحدث أي تقدم ذي شأن • ولذلك فإنه يرى أن من الضروري البحث عن حلول فورية لهذه المشاكل ، وخاصة في الاجتماع الوزاري المقبل الذي ستعقد فيه الغات ، ولهذه الأسباب تقدمت استراليا باقتراحات لينظر فيها ذلك الاجتماع ، وهي تتعلق بالحماية والمجالات المترابطة من الزراعة ، والضمانات ، والإعانات ، وأجراءات تسوية المنازعات • وشدد على ضرورة تقديم برنامج يتضمن إجراءات محددة لوقف النزعة الحالية إلى فرض المزيد من الحماية ومختلف أشكال التدخل الحكومي ذات الآثار المشوهة للتجارة •

٤٠٥- وقال ممثل إسرائيل ، مشيراً إلى الوثائق التي أعدتها الأمانة ، أن بإمكانه أن يضيف جديداً إلى أوجه قصور الغات التي وردت فيها • وعلى الرغم من ذلك فإن سجل تجارة أعضاء الغات مع العالم النامي أكثر إيجابية من سجل غيرهم من غير الأعضاء بالتأكيد • يضاف إلى ذلك أنه لو لم يكن الغات نشيطاً للغاية ، في مجالات مثل التجارة السلعية ، لكان سجل الأونكتاد أسوأ حالا • وقال أنه يرى أن أداء نظام الغات خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أفضل حتى الآن من أداء غيره من عناصر النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين •

٤٠٦- وقال إن مقترحات الأمانة الرامية إلى الاستعاضة عن النظام التجاري الدولي الراهن بغيره تبدو له خيالية نوعاً ما • إذ يكاد يكون من المستحيل أن نتوقع أن تفضي مفاوضات دولية واقعية إلى "العالمية" المتوخاة • ومن الناحية الأخرى فقد سلمت الأطراف المتعاقدة في الغات بضرورة تقوية الاتفاق العام ليتمكن من الاستجابة إلى المتطلبات الحالية • ولقد كان ذلك هو السبب الرئيسي للدعوة إلى عقد الاجتماع الوزاري • وقد دعي آخر اجتماع من هذا القبيل منذ عشر سنوات تقريباً ، وقال أنه يتوقع أن يكون الاجتماع القادم أجدي من الدورات المتقاربة لمجلس التجارة والتنمية • إن المناخ الاقتصادي ليس مواتياً الآن بالتأكيد لإجراء تحسينات يمكن الاتفاق عليها ، في النظام التجاري • ويتعين على الوزراء أن يبرهنوا على تحليلهم ببعد النظر بغية مجرد تلافي الخطوات الارتدادية •

٤٠٧- وأشار إلى قضية التدرج حسبها وردت في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة فقال أنه على الرغم من موافقته على أنها استخدمت كآلية للضمان ، إلا أنه لا يعتقد أنها تشكل أداة "لا تتزعزع الامتيازات" من البلدان النامية ، حسبما تقول الأمانة • وقال أنه لقد آن الأوان في نظره كي يسلم الأونكتاد بأن العالم النامي ليس متماثلاً وأن البلدان النامية ليست جميعاً متساوية • بل على العكس، ثمة اختلاف واسع جداً بينها في مستويات التنمية • ويمكن أن يضرب بقضية أقل البلدان نمواً المثل على ذلك ، فقد حاول الأونكتاد أن يتجنب مثل هذه القضية التي أن دعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً • وفي سياق المفاوضات التجارية الدولية لا يزال مفهوم التدرج مفهوماً سليماً حيث أنه يمكن أن تقدم البلدان النامية ، هي أيضاً ، مساهمة إيجابية لا في إطار العلاقات بين الشمال والجنوب وحسب ، وإنما أيضاً بصورة خاصة في المفاوضات التي تجريها مع سائر البلدان النامية •

٤٠٨- وأشار ممثل الهند ، معلقاً على البيان الذي ألقاه ممثل إسرائيل ، الى أن مشاكل أقل البلدان نمواً نوقشت في الدورتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قبل المبادرة التي اتخذت في الجمعية العامة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً . وفيما يتعلق بالتدرج ، قال انه ينبغي الإشارة الى ان الفكرة القائلة ان الفوائد تنقل من مجموعة ما من البلدان النامية الى مجموعة أخرى لا تتفق مع التجربة . وعلاوة على ذلك ، طلب من البلدان النامية في الاشهر الاثنى عشر الماضية تقديم تنازلات مقابل استبقاء نظام الأفضليات المعمم ، بل وهددت بسحبه .

٤٠٩- وقال ان من حق الأونكتاد ان يناقش المجموعة الكاملة للمشاكل التجارية العالمية والقواعد والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات التجارية الدولية . وهذا الأمر يختلف عن محاولة إعادة التفاوض على الاتفاق العام في الأونكتاد .

٤١٠- وأضاف قائلاً ان فكرة محاولة فرض التزامات اضافية على البلدان النامية لا يجوز ان تصبح ذريعة للبلدان المتقدمة لعدم الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها - وهي الالتزامات التي تعهدت بها من خلال مختلف الاتفاقات التجميدية التي تم التفاوض عليها في الأمم المتحدة وكذلك في اطار الجزء الرابع من وثيقة الغات . فضلاً عن ذلك ، فان البيانات التجارية تشير الى أن الفائز التجاري للبلدان المتقدمة في تجارة المصنوعات مع البلدان النامية ازداد من ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٧٠ الى ٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٥ و ١٦٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . وهذه الأرقام تدل على النظم التجارية المتحررة للبلدان النامية فيما يتعلق بالفرصة المتاحة لصادرات البلدان المتقدمة .

٤١١- وأشار ممثل هنغاريا الى ان معاملة الدولة الأكثر رعاية غير المشروطة وعدم التمييز هما العنصران الأساسيان للغات وأن الأطراف المتعاقدة في الغات قد دخلت في تسهيلات متبادلة على هذا الأساس . ومضى يقول ان المعاملة بالمثل هي مفهوم ذاتي يجيز قوة المساواة غير المتكافئة بين البلدان . ووافق أمانة الأونكتاد على تحليلها بخصوص الآثار الضارة لمفهوم الدولة الأكثر رعاية المشروط . وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان ، أو مجموعات البلدان ، تطبق معايير مزدوجة اذ تنادي بالتجارة الحرة حين يتعلق الأمر بصادراتها وتأخذ بالحماية فيما يخص وارداتها .

٤١٢- واعتبر الملاحظات التمهيدية التي أبداه مدير شعبة المصنوعات ذات صلة وثيقة بالمناقشة وأيد الملاحظات المتصلة بالأجراء الوقائي ، ومحاولة خلق نظام للتجارة الموجهة ، ومسألة التشريع الداخلي .

٤١٣- وفي تعليقه على البيان الذي أدلى به المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، انتقد بشدة محاولة ادخال مفهوم "بلدان التجارة الحكومية" . وقال ان المفهوم يستعمل لتشويش القضاء والادعاء للاتحاد بمواقف لا تسوغها التزاماته . وأعرب عن شكه في قدرة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على ان يتكلم باسم جميع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وأضاف أن غالبية شركاء بلده في التجارة لا تمارس التمييز ضد هنغاريا . وفيما يتعلق بانكار الاتحاد لمارسته التمييز ضد هنغاريا قال ان الاتحاد والدول الاعضاء فيه قد أخطرت بنفسها الغات بالتقييدات الكمية التمييزية بهدف ازالتهما تدريجياً . وأشار الى أن بروتوكول انضمام هنغاريا الى الغات يعكس واقع ان قرار قبول هنغاريا قد اتخذ بناءً على معرفة تامة بالنظام التجاري الهنغاري .

وتسأل كيف يمكن الآن الشك فيما اذا كان هذا النظام مقبولا او غير مقبول • وأعرب عن شكه في مشروعية اصدار اللجنة تشريعا يقسم العالم الى قسمين - بلدان التجارة الحكومية وبلدان التجارة غير الحكومية - بهدف تبرير ممارسة التمييز ضد ما يسمى ببلدان " التجارة الحكومية " • وقال انه يرى ، في هذا السياق ، خطرا كبيرا هو خطر تقسيم النظام التجاري الى أجزاء مستقلة ، وحذر من ان ما يجرى عمله اليوم لهنغاريا قد يجرى عمله غدا لغيرها •

٤١٤- وأشاد ممثل نيوزيلندا بالأمانة للتحليل المعثوق والمثير للتفكير الذي أجرته للنظام التجاري الدولي ، والمقدم في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدها • واعترف بأن التجارة الدولية ذات أهمية أساسية لجميع أعضاء الأوكتاد وأعرب عن الحاجة الى نظام يعزز النمو والاستثمار والتنمية ، لا الى نظام يعيقها • وقال انه في حين أن لدى وفده آراء مختلفة حول عناصر مختلفة من التحليل الذي قدمته الأمانة ، مثالا حول ما اذا كان ينبغي أن يصبح نظام الأفضليات المعمم وثيقة ملزمة قانونا ، فان هذه الاختلافات ينبغي أن لا تحول النظر عن الرؤية الايجابية التي قدمتها الأمانة • وفي رأيه أن رسالة الأمانة الأساسية هي أن التطورات في النظام التجاري الحالي تحول دون تحقيق الكثير من البلدان لأهداف اقتصادية واجتماعية أساسية •

٤١٥- ومضى يقول انه ، كما ذكرت الأمانة في ورقتها ، أصبح نظام الغات ، رغم ازدياد عضويته العددى ، أقل شعولا فيما يختص بالتزاماته • فقد بقيت نواح هامة من التجارة ، مثل المنسوجات والزراعة ، على هامش نظم الغات • وان المجتمع الدولي يشهد حالة يتخبر فيها النظام التجاري من خلال سلسلة من القرارات الخاصة ، التي كثيرا ما تكون ذات طابع ثنائي ، تميل الى زيادة الحواجز الحماية بدلا من انقاصها •

٤١٦- وأضاف قائلا ان الاجتماع الوزارى للغات ، في ضوء تزايد المشاكل في النظام التجارى الدولي ، يتيح فرصة حقيقية لاعتماد تدابير ليقا ف النزعة الحماية • وان اعادة بناء نظام تجارى تستدعي اقتران تضافر الجهود على الصعيد الدولي بتوافق الرأى حول ضرورة اجراء تعديل هيكلي ايجابي على الصعيد الداخلى • واذا امكن للمناقشة التي تدور حول هذه القضايا في الدورة الراهنة للمجلس أن تساهم في ايجاد الارادة السياسية اللازمة للاجتماع الوزارى للغات ، فان الأوكتاد يكون ، في رأى وفده ، قد أدى المهمة المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٦ •

٤١٧- وأعرب ممثل النمسا ، عن تقديره لجهود الأمانة في اعداد الوثيقة TD/B/913 وأعلن أن سلطات بلده ، مع انها لا توافق على جميع النقاط المطروحة ، تجد بعضها سليما تماما • قال ان الوثيقة تلم على نحو صحيح بالتطور التاريخى للغات وطريقة عمله ، ولكن وصف النظام التجارى للغات بأنه نظام مؤسس على التعريفات يستحق على الأقل المناقشة • وشدد على أن الغات قد حاول الاستجابة للظروف المتغيرة في التجارة الدولية بتغيير القواعد ذات الصلة ، فتخفيض التعريفات وتحرير الاستيراد من التقييدات الكمية قد هيا الظروف لتنمية مستقرة مؤاتية للتجارة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية • وتخفيض التعريفات الجمركية هو الذى أدى الى زيادة التأكيد على التدابير غير التعريفية ، وقد تكلل هذا التطور بالصكوك القانونية لجولة طوكيو التي أفضت الى مزيد من التطور في اطار من للتجارة الدولية •

٤١٨- كذلك ذكر تباين المصالح بين الأطراف المتعاقدة في الغات والحاجة الى درجة معينة من المرونة في تطبيق صكوك السياسة التجارية •

٤١٩- وقال انه يعتقد في اماكن النظر الى بعض المشاكل بطريقة أخرى تختلف عن الطريقة التي عرضت بها في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة * وهو يشعر ، في هذا الصدد ، بأن الترتيب المتعلق بلحوم الأبقار مثلاً قد ركز عليه أكثر مما ينبغي *

٤٢٠- واعترف بأن الاقتصاد الدولي يواجه فترة عصيبة جداً وضارة وخطيرة بالنسبة لصغار وضعاف الشركاء في التجارة العالمية * ولكنه لا يظن انه ينبغي القاء المسؤولية بأكملها على قواعد الغات ، لأن نجاح الغات يتوقف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيه ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الأخرى ، ومنها الأونكتاد * وقال انه يعتقد ان اطار الغات ، بالرغم من كل مواطن الضعف فيه قد حال دون استشرء التدابير الحماية * ودعا البلدان النامية ، في ختام كلمته ، الى الاشتراك في صكوك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأعلن استعداد وفده لمواصلة المناقشات بشأن مشروع القرار المطروح أمام المجلس *

٤٢١- وقام ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يعلن تأييده للبيان الذي لقي باسم جميع أعضاء المجموعة بأ * ، بالترحيب ببيان المتحدث باسم مجموعة ال٧٧ الذي قال فيه ان مجموعته على استعداد لمواصلة العمل الذي بدأ فيه أثناء الدورة السابقة للمجلس *

٤٢٢- وقال ان حكومة بلده قد أقرت باهتمام كبير الوثيقة التي أعدتها الأمانة وتعليقات المدير على تلك الوثيقة ، وأضاف قائلاً انه يبدو ، بالرغم من اعتقاده ان الوثيقة والتعليقات بشكل عام سوف تشكل خلفية مفيدة للعمل المعترزم النهوض به في المجلس ، ان من الضروري ابداء بضـح ملاحظات * فقد أبديت ، في عدد من المواضع ، ملاحظات على مواضع لا تتصل باختصاصات الأونكتاد المحددة ، أي قضايا التجارة التي لا تتصل بالجوانب الانمائية للتجارة * وقال انه يعتقد ان هذه المواضع لا تمت بصلة الى عمل الأونكتاد وينبغي تجنبها في المستقبل * وفيما يتعلق بالتغيرات الملحوظة في أساس النظام التجاري الدولي ، فقد ادعى أن مبدأ الدولة الأكثر رعاية قد استعير عنه بشئ وصف بأنه تجارة موجهة * وهو يعتقد ان السبب في ذلك يعود جزئياً الى فهم خاطئ لدور مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، الذي لم يكن مطلقاً في أى وقت من الأوقات * وفي هذا السياق ، كانت المعاملة في مواد الغات ، مثلاً ، لسائل مثل الاتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، وكذلك في منح الأفضليات بالنسبة للبلدان النامية * غير أنه وافق على أن النظام التجاري الحالي ينطوي على عدد من الانحرافات عن مبدأ الدولة الأكثر رعاية وان هذا هو السبب في العمل الضخم الدائر في الغات من أجل تفادي هذه الانحرافات وإيجاد السبل الكفيلة باعادة اقرار مبدأ الدولة الأكثر رعاية بوصفه المبدأ الأساسي الذي ينظم التجارة الدولية والذي تؤيده حكومته * كذلك اشتملت مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة على الرأي القائل بأن ثمة عدم اتساق بين اتفاقات وترتيبات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والالتزامات المترتبة على الاتفاق العام * ثم قال ان حكومته ترى في مدونات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تفصيلاً لمواد الغات وليس انحرافاً عنها * وأخيراً قال انه لوحظ ان المقترحات الأخيرة تشير بأن يطلب الى البلدان ان تدفع شيئاً مقابل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية * ولكن هذه المقترحات لم يشر اليها بالتفصيل ومن ثم من الصعب أن تعرف ماهيتها تماماً * غير انه فيما يتعلق بالاقتراح الأخير لحكومته فليس القصد منه ما أشير اليه * فالولايات المتحدة ما زال لديها نظام للأفضليات المعممة ، وهي تأمل ان يستمر * وينطوي هذا المخطط على استبعادات تنافسية للمنتجات حيثما تصبح الأفضليات الخاصة غير مطلوبة * ووضعت الولايات المتحدة أيضاً مقترحات جديدة بقصد تلبية

المرغبة في تيسير الوصول ، على أساس تفضيلي بالنسبة للمنتجات غير المدرجة حاليا في المخطط والابقاء على درجة من الوصول التفضيلي الى المنتجات المستعدة من نظام الأفضليات المعم على أساس قيود الضرورة التنافسية . فمن شأن هذا الأساس أن يكفل درجة أكبر من إمكانية التنبؤ بالوصول أكبر مما يتحده حاليا نظام الأفضليات المعم . والولايات المتحدة مستمرة في تقييم ردود الأفعال لهذه المقترحات .

٤٢٣- واعترف ممثل اليابان بأهمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وأبرز ضرورة تدعيم هذه التجارة . وهو يرى ملاءمة بعض الملاحظات والشواغل المعرب عنها في مذكرات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بصدد مسألة تفويض نظام الغات / المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن طريق التدابير التي تتخذ خارج اطار الغات وبصدد مشكلة النزعة الثنائية . ومع ذلك ، فإن الأمانة لم تشر في وثائقها الى الجوانب الايجابية في اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . بل ان تقييمها لهذه المفاوضات متشائم ومنحاز للغاية وذلك أمر لا يمكن لوفده أن يقبله . وأكد على أهمية صيانة وتدعيم نظام التجارة الحرة والمفتوحة والمتجسد في الغات لا مكان معالجة الصعوبات الحالية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية . وأعرب عن عدم موافقته على الرأي القائل بأن الغات لم يتناول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الا قضايا ثانوية ، وذكر بأن المفاوضات تشتمل على قضايا رئيسية كرسنت لها جهود ضخمة في تلك المنظمة .

٤٢٤- وأخيرا ، دعا البلدان النامية الى الاشتراك في اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والى أن تكون شريكة كاملة في النظام التجاري العالمي وناشد بنوع خاص البلدان النامية الأكثر نموا أن تفتح أسواقها تدريجيا ، وقال ان اتباع سياسات السوق المفتوحة في بلدانها سيساهم في تنمية تجارة البلدان النامية الأقل تقدما .

٤٢٥- وأعربت ممثلة كولومبيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وألقت الضوء على أهداف البلدان النامية بالنسبة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ورحبت بالتعليقات التي أبدتها مدير شعبة المصنوعات وورقة الأمانة حول هذا الموضوع ، قائلة انها لفتت الانتباه الى أحدث التطورات التي طرأت في الاقتصاد العالمي وخصوصا في التجارة الدولية . وقالت ان أعمال الأمانة في هذا المضمار ، كما أوضح مدير الشعبة ، تهدف الى حث الحكومات على وضع تحليلات بناءة وواقعية في سعيها للتوصل الى حلول مقبولة لكافة البلدان المعنية .

٤٢٦- وقالت ان وفدها يؤيد الرأي القائل بأنه يجري بصورة انفرادية تطبيق سلسلة من المفاهيم تفضي الى عدم الاستقرار في النظام التجاري المتعدد الأطراف واثارة الشكوك حول المنافع التي يمكن للبلدان النامية أن تجنيها من نظام الأفضليات المعم . وهذه المفاهيم تتعلق بالتسديد ، واختلال الأسواق ، والمعاملة المشروطة والانتقائية . ويرى وفدها انه ينبغي رفض هذه المفاهيم لدى اجراء المداولات بشأن النظام التجاري الدولي وأنه ينبغي تطوير قواعد ومبادئ وممارسات تتسم بالمزيد من الطابع العالمي ويمكن اعتمادها من قبل مختلف الأطراف وينبغي أن تضع في اعتبارها بصورة خاصة وضع كافة البلدان ولا سيما البلدان النامية .

٤٢٧- وقالت ان هنالك منظمين يمكنهما القيام بهذه المهمة وهما الفات والاونكساد . واعمال هاتين المنظمين ، في رأى وفدها تكمل بعضها بعضا . ان يمكن من ناحية ان يتصور المرء ان النقاش العام والتحليل السياسي هما

من مسؤولية الأونكتاد ، بينما من ناحية ثانية تقع الترتيبات التعاقدية التي تيسر تنفيذ مثل هذه النتائج في إطار اختصاص اللغات • ولهذا السبب فإن وفدها يرى أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة الاضطلاع بأجراء استعراض وتحليل منهجيين لوضع التجارة العالمية وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية •

٤٢٨- وأثنى ممثل بنغلاديش على الأمانة لوثيقتها التي تبحث على التفكير ، والتي تقدم في رأيه استعراضا شاملا للمشاكل التي تواجه النظام التجاري الدولي وتوفر تحليلا للعديد من المشاكل التي تصادف في فترة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • ورغم أن وفده يشارك تماما في وجهات نظر مجموعة الـ ٧٧ ، فإنه يساوره قلق شديد ازاء تزايد الحمائية وتدهور المناخ التجاري العالمي • وقال ان أقل البلدان نموا لم تحصل على أى شيء تقريبا من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، رغم أن إعلان طوكيو وافق في الفقرة ٦ منه على منح معاملة خاصة لهذه البلدان في سياق تدابير عامة أو محددة تتخذ لصالح البلدان النامية • وأعرب عن أمل بلده في أن يتمكن الاجتماع الوزاري المقبل للغات والدورة السادسة للأونكتاد من اتخاذ خطوات ايجابية للتخفيف من المشاكل التجارية التي تعاني منها أقل البلدان نموا •

٤٢٩- وهذا ممثل أسبانيا الأمانة على مذكرات المعلومات الأساسية الممتازة التي أعدها وأعرب عن تقديره للبيان الذي أدلى به مدير شعبة المصنوعات • وأعرب عن تأييد وفده بصورة عامة للأراء الواردة في الوثيقة ، مع تحفظات بشأن مختلف الاستنتاجات • وأيد ضرورة الدراسة والتفكير المطبي فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي واللغات ، وكذلك المضاعف الراهنة التي تمر بها التجارة الدولية • وأوضح أن بلده قد وصل الى مرحلة متوسطة من التنمية وتبعها لذلك يدرك المضاعف التي تصادفها البلدان النامية في الاستفادة من نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وذلك في ضوء تجربة بلده في تكيف سياساته وتشريعاته المتعلقة بالتجارة الخارجية مع تلك النتائج •

٤٣٠- وأضاف قائلا ان وثيقة الأمانة عرضت أفكارا هامة تبرز الحاجة الملحة للدراسة والتحليل والبحث عن حلول للمشاكل الناجمة عن التدابير غير التعريفية التي هي مثار القلق حاليا في اللغات • وقال انه يولي أهمية ايضا لمسألة لم تحل هي مسألة الضمانات الجارية استعراضها حاليا في اللغات • وقال انه يرى بالنسبة لمسألة التدرج انه يجب تكيف النظرية مع الواقع ، وانه لا يستطيع تأييد الرأي القائل بأن اللغات هو نظام يقوم على التعريفات منذ نشوئه • وقال ان وفده يرى ضرورة اجراء المزيد من الدراسات المتعلقة للبحث عن حلول للمشاكل القائمة • ومن المفيد القيام دوريا بفحص دورى للنظام التجاري الدولي بوصفه جزءا من برنامج الأونكتاد ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس في الدورة الحالية من اعتماد قرار يوفر أساسا لاستعراض النظام التجاري وتحليله •

٤٣١- وقال ممثل باكستان ان الأزمة الراهنة في النظام التجاري الدولي مقلقة لاسيما وأنها جاءت علاوة على أزمات التنمية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية وأزمة النظام النقدي الدولي • وقال ان كونها جاءت في أعقاب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بفترة وجيزة جدا يعني اما ان هذه المفاوضات لم تعالج الاتجاهات الناشئة عندئذ على نحو كاف أو أن براعة الحمائيين فاقت جهود أولئك الذين يحاولون مكافحة الحمائية • وأضاف ان العديد من يحاولون اظهار المشكلة على انها أقل أهمية مما هي عليه بقولهم ان التجارة الدولية حرة نسبيا • غير ان هذا يعتد الى حد بعيد على منظور المرء • اذ قد يؤدى الدهج الاحصائي الخالص الى الرأي القائل ان تجارة المنسوجات

هي حرة نسبيا في مجملها نظرا لضآلة حجم تجارة البلدان النامية فيها ، بيد أن استنتاجا كهذا ليس صحيحا بالنظر لوجود الترتيب المتعدد الألياف الذي من شأنه ، إذا ما التزم التزاما دقيقا بمبادئه ، أن يكبح صادرات البلدان النامية الى ما دون قدراتها التوريدية الممكنة او القدرة الاستيعابية لأسواق البلدان المتقدمة . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحاول استباق المشاكل ومنعها بدلا من الانتظار حتى تستفحل ويستحيل التحكم فيها . وقال انه لاحظ هذا الصدد أن التدابير غير المنظورة مثل التهديد باتخاذ اجراءات معينة ولا سيما ضد الشركاء التجاريين الصغار ، يمكن ان يكون لها أثر يوازي في أهميته التنفيذ الفعلي أو المنظور لاجراءات الوقاية . أما بالنسبة لذلك الجزء من التجارة الذي يقال انه حر فيبدو ان ذلك ليس نتيجة لقوة النظام التجاري الدولي ، وانما نتيجة لتوازن القدرة على الرد - وهو وضع مستحيل بالنسبة للبلدان التجارية الصغيرة . ولا بد من اليقظة بشأن الاتجاهات السلبية في هذا الوضع ، مثل التهديدات الموجهة نحو نظام الأفضليات المعمم ومحاولات التماس حلول تعثر رجوعا للوراء .

٤٣٢- وأعرب ممثل سويسرا عن اعتقاده ، رغم مشاركته في بعض آراء الأمانة حول تطور النظام التجاري الدولي . بأن المطلوب هو تحليل الكيفية الممكنة لتكييف النظام بحيث يتلاءم مع احتياجات تجارة السلع والخدمات اليوم تلاؤما أفضل . واستدرك قائلا انه من الخطير ان يتخذ هذا التلاؤم شكل التجارة الموجهة التي لا هي تتفق مع الأنظمة الأساسية للعديد من البلدان المتقدمة والنامية ، ولا هي في صالح هذه البلدان . وقال ان هذا سيزيد ايضا من التطبيق المشروط لحكم الدولة الأكثر رعاية . وقال ان سويسرا تؤيد جهود الأمانة ليجاد وسائل لمراعاة الاختلافات بين النظم الاقتصادية والاجتماعية ومستويات التنمية مراعاة أفضل ، لكنها تعتقد أن أية محاولة لتحسين النظام التجاري الدولي يجب ان تضع في اعتبارها الاختلافات بين البلدان ، لا أن تكفي بالاستناد الى الفئات العريضة الثلاث (البلدان المتقدمة النمو ، الاقتصادات السوقية والبلدان الاشتراكية والبلدان النامية) . وأضاف قائلا ان سويسرا تشارك الامانة رأيها في أنه ينبغي للنظام ان يكون قادرا على التكيف مع التغيرات في الميزة النسبية . وهذه القضية مرتبطة بالتفاوض حول حكم وقائي فعال جديد ، كما انها متصلة بنظام الأفضليات المعمم ، وهذا مجال يهم سويسرا النظر في مقترحات بشأنه لسحب المنافع طبقا لمعايير متفق عليها بين الأطراف بهدف توفير مقدار أعظم من اليقين للبلدان المستفيدة .

٤٣٣- وقال ممثل النرويج ، في معرض ترحيبه بوثيقة الأمانة ، ان الأونكتاد في سبيله الى تأكيد وجوده كمعقل رئيسي للمداولات حول المشاكل التجارية . وان النرويج تشارك في الكثير من الآراء المعرب عنها في الوثيقة غير أنها تقصر تعليقاتها على تلك الجوانب من الاستنتاجات التي لا تتفق معها . وتعتقد ان المرحلة النشطة الجديدة من المفاوضات بشأن الضمانات والاجتماع الوزاري للغات يبينان ان العلاقات التجارية الدولية لم تصل الى طريق مسدود . كما انها تعتقد أن نظام الغات قد نجح في أن يبقى ثابتا ، وأن أي تعثر في التقدم يرجع الى الافتقار الى الإرادة السياسية لدى الحكومات وللقصور في النمو الاقتصادي . وقال ان آليات استعراض العلاقات التجارية الدولية موجودة بالفعل في الغات والأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وان تكن بطريقة مجزأة ، ولكن مناقشة التدابير في مرحلة مبكرة قد يوازن التدابير الحمائية ، مع انه قد يكون من المثالي محاولة الفصل بين المناقشات و " الاعتبارات القانونية والتفاوضية " . وأضاف قائلا ان النرويج ترى أنه قد يكون من المصلحة المشتركة لصغار وضعاف البلدان التجارية الالتزام التزاما قويا بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف وواسع العضوية ، غير انها ترى ان الغات على ما فيه

من أوجه نقص، لديه إمكانية التكيف مع هذا الدور • إذ أن إمكانية الوصول الى تفاهم عام حول تطبيق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها العلاقات التجارية الدولية قد تكون مهمة طموحة لدرجة تفوق إمكانيات الأونكتاد ، وهذا يثير أيضا مسائل تتعلق بالكفاءة المؤسسية للغات •

٤٣٤- أما مسألة الضمانات فهي مسألة معقدة وحساسة الى حد ما ، ولا يمكن حلها لا بالاعتماد على قوى السوق اعتمادا جازما - ولا عن طريق الاجراءات الواسعة النطاق التي تتخذها البلدان المستوردة بصورة انفرادية • ومن المأمول ان يتم التوصل الى حل في الاجتماع الوزاري للغات • اما فيما يتعلق باقتراح تجديد استخدام الحماية القائمة على التعريفات في نطاق الضمانات ، فقال ان فيه مجازفة قد تؤدي الى قلب التقدم المحرز من خلال مختلف جولات الغات رأسا على عقب والنرويج تشارك في القلق ازاء اماكن تدني المناقشات في المحافل الدولية الى مستوى الاتهامات لكنها ترى أن النقاش الراجع من بشير خير للمناقشات التي ستجرى في المستقبل حول هذه القضية في الأونكتاد •

٤٣٥- وأجاب مدير شعبة المصنوعات على تعليقات الوفود • فأوضح ان مذكرات المعلومات الأساسية لا تهدف الى مهاجمة الغات لكنها لاحظت فقط ان السير الحالي للعلاقات التجارية الدولية قد ابتعد كثيرا عن قواعد الغات ومبادئه • وقد اعترفت بذلك علنا حكومات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي نفسها وكان ذلك سببا انعقاد دورة الغات السنوية القادمة على المستوى الوزاري •

٤٣٦- وأوضح ان الوثيقة لا تقترح نظاما للتجارة المدارة ، الا أنها لاحظت ان التطور في العلاقات التجارية يسير بصورة واضحة في ذلك الاتجاه • ولم تكن أمانة الأونكتاد هي التي اخترعت مفاهيم مثل الكبح الطوعي للصادرات ، وترتيبات الأسعار الدنيا ، والمستويات المقبولة للتغلغل في الأسواق ، وانما اخترعتها البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وهي نفسها من غلاة المدافعين عن الغات •

٤٣٧- وهو يرى ان الحركة في اتجاه التجارة المدارة يمكن ان ينظر اليها (أ) كانهيار في نظم الغات ؛ أو (ب) كاعتراف ضمني بواقع جديد في العلاقات التجارية الدولية • وفي الحالة الأولى، يحتاج الحل الى عكس مفاجئ للاتجاهات الراهنة ، يتطلب اتخاذ قرارات خطيرة اقترح بعضها في الوثيقة TD/B/913 وفي بيانه الاستهلالي •

٤٣٨- الا أنه اذا كان التحليل الثاني صحيحا ، فمن الواضح ان هنالك حاجة واضحة للنظر في كيفية ادارة التجارة بطريقة عادلة ومنصفة ، تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الشركاء التجاريين، ولا سيما مصالح البلدان النامية •

٤٣٩- وفي رأيه انه لا يمكن حل ازمة النظام التجاري الدولي من خلال التصريحات الحماسية ولا من خلال الحلول التي يفرضها الشركاء الاقوى ، بل من خلال تحليل جدي ومتعمق للمشاكل المتضمنة وقد أعدت الوثيقة TD/B/913 بناء على طلب المجلس لمساعدته في مداولاته من خلال ابراز بعض المجالات التي تعتبر أساسية لاي تحليل من هذا القبيل • وفي ضوء هذا ، فانه يرى ان الامانة على حق في طلب المزيد من التوجيه من المجلس بخصوص الطريقة الواجب اتباعها في معالجة هذا البند في المستقبل •

٤٤٠- وفي الجلسة الختامية للجنة الأولى للدورة قدم رئيسها مشروع قرار (TD/B(XXV)/SC.I/L.3) لتأجيل النظر في هذا البند الى الدورة السادسة والعشرين للمجلس، وكان قد تقدم بذلك المشروع بعد مشاورات غير رسمية كرسات اثناءها جهود كبيرة لتبادل مستفيضة للآراء أملا في امكانية صياغة استنتاجات متفق عليها • الا أنه لاحظ انه بالرغم من الجهود المبذولة فقد تعذر التوصل الى مثل هذا الاتفاق وخلص الى أن البند يحتاج الى مزيد من المناقشة، كما يتضح من الاهتمام الواضح به الذي ينعكس في البيانات الكثيرة التي أُلقيت في لجنة الدورة بشأن كل جوانب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٤٤١- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧، انه لا يعترض البتة على اعتماد مشروع المقرر ولكنهم يأسف لعدم التمكن من التوصل الى نتيجة مواتية بشأن مشروع قرار مجموعته • ولم يكن ذلك نتيجة لعدم مرونة مجموعته في المشاورات غير الرسمية • ومما يؤسف له ان المرونة التي أظهرتها مجموعته لم تقابل بالمثل من جانب المجموعات الأخرى • وأضاف أنه يأمل أن ينظر بعين الرضا الى مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعته في دورة المجلس المقبلة، فهو يؤجل منذ الدورة الثالثة والعشرين •

٤٤٢- وقال المتحدث باسم المجموعة بـ ١٠، ان الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ تناقض ما قاله الرئيس فيما يتعلق بالجهود التي بذلها كل المشتركين في المشاورات غير الرسمية • وأضاف أنه هو أيضا يأسف لتعذر التوصل الى اتفاق ولكنه يأمل أن يتحقق هذا الهدف عند تناول هذه القضية في دورة المجلس المقبلة وأن يؤخذ في الاعتبار في هذا السياق، التطور الايجابي الحاصل في دورة المجلس الحالية •

٤٤٣- ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال، أن موقف البلدان الاشتراكية بشأن هذا البند بالذات معروف تماما • اذ ينبغي للأونكتاد ان يعالج قضايا السياسة التجارية بما في ذلك آثار أنشطة المنظمات الدولية الأخرى على التجارة العالمية في جميع تفرعاتها • ولاحظ مع الارتياح المناقشات الشيقة التي دارت بشأن قضايا السياسة التجارية الدولية وخاصة بشأن أثر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٤٤٤- وأضاف قائلا ان المجموعة دال رحبت منذ البداية بهادرة البلدان النامية الى طرح مشروع قرار خاص وأعربت عن استعدادها للمشاركة مشاركة فعالة في عملية المفاوضة • وقد كانت المشاورات غير الرسمية وكذلك المناقشات التي جرت في فريق الصياغة الذي أنشئ في هذا الصدد مفيدة جدا، فقد أوضحت مواقف مختلف المجموعات وكانت مقدمة طيبة لأعمال الدورة القادمة • وأعرب عن أسفه لتعذر التوصل الى اتفاق بشأن نص مشروع القرار في المرحلة الحالية نظرا لتعقد الموضوع • وأعرب عن أمله في أن يتم، في دورة المجلس القادمة، ايجاد حل يقبله كل الأطراف ويحدد، بدرجة كبيرة، أعمال الأونكتاد في مجال من أهم مجالات نشاطه •

٤٤٥- وقال ممثل الصين، ان وفده قد أكد دائما على أن الأونكتاد ينبغي أن يشكل اطارا لمناقشات جديدة بشأن النظام التجاري الدولي السائد • وأضاف أن الصين قد أيدت مشروع قرار مجموعة الـ ٧٧ وهي تأسف لتعذر التوصل الى اتفاق بالرغم من كل الجهود المبذولة • كما أن وفده اتخذ موقفا ايجابيا في تصريف المفاوضات ويعتقد ان هناك امكانية لاجراز تقدم صوب ايجاد حل في دورة المجلس المقبلة •

٤٤٦- وقد اوصت لجنة الدورة المجلس باعتماد مشروع المقرر الذي قدمه رئيسها (TD/B(XXV)/SC.I/L.3) .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٤٤٧- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ استلغت الرئيس الانتباه الى مشروع المقرر الذي اوصت باعتماده اللجنة الاولى للدورة .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٤٤٨- وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس مشروع المقرر الذي اوصت لجنة الدورة باعتماده (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ٢٦٠ (د-٢٥)) .

دال - مسائل احيلت الى الجهاز الدائم للاونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الاساسية " (TD/L.195)

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٤٤٩- ذكر الرئيس بأن المؤتمر قد أحال مشروع القرار TD/L.195 الى الجهاز الدائم للاونكتاد وبأن هذا المشروع قد طرح على المجلس في الجزء الاول من دورته التاسعة عشرة . ومنذ ذلك الحين والمجلس يقوم ، في كل دورة من دوراته العادية اللاحقة ، بارجاع النظر في مشروع القرار الى دورته العادية المقبلة .

٤٥٠- وفي الجلسة الختامية ، اوصت لجنة الدورة نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي دارت في فريق الاتصال التابع للرئيس ، بتأجيل النظر في مشروع القرار الى دورة المجلس السادسة والعشرين .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٤٥١- قرر المجلس ، في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، بناءً على توصية اللجنة الاولى للدورة ، ارجاء النظر في مشروع القرار TD/L.195 بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الاساسية الى دورته السادسة والعشرين (انظر المرفق الثاني ادناه) .

الفصل الثالث

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ٩ - ١) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٥٢ - أعاد مدير شعبة المال والتمويل والتنمية الى الاذهان ، في معرض تقديمه مذكرة أمانة الأونكتاد المتعلقة بالردود التي تلقتها من الحكومات بشأن تنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ٩ - ١) (Add.1-2 TD/B/915) ، أن الأمانة أطلعت المجلس على هذه المسألة ببعض التفصيل في دورته الثالثة والعشرين ، وذلك في الوثيقة TD/B/866 و Corr.1 التي لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع . وكما وردت الإشارة في الوثيقة ، فإن ثمة صعوبتين رئيسيتين في تقييم مدى التقيد بالقرار . أولاً ، ان القرار ترك قدراً كبيراً من الحرية للبلدان فيما يتعلق باختيار ما ترتثيه من تدابير لتنفيذه ، مما يضفي صعوبة في كثير من الأحيان على المقارنة بين هذه التدابير وتقدير درجة تقيد البلدان به . وثانياً ، أنه من العسير أيضاً تحديد ما اذا كانت تدابير معينة تعتبر اضافية تزيد عن تلك التي كانت ستتخذ على أى حال . وأعرب عن ترحيبي بالتدابير الاضافية المتخذة استجابة للقرار ١٦٥ (د ٩ - ١) من قبل ثلاثة من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، غير أنه أشار الى حدود تغييرات كثيرة في الوضع منذ أن قدمت الأمانة تقريرها حول هذه المسألة عام ١٩٨١ . وعلى ذلك تبرز مسألة ما اذا كان ينبغي إعادة النظر كلياً في نطاق العمل المطلوب بموجب القرار أم لا .

٤٥٣ - وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ انه نظرا لوضع الاقتصاد العالمي الحرج والتوقعات القاتمة بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما أقلها نمواً ، والتي سبق ان اشارت اليها مجموعته في النقاش الذي دار حول البندين ٤٣ و ٤٤ من جدول الأعمال ، فإن المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال الديون تستحق اهتماماً خاصاً . وأعرب عن تقديره للمدير لبيانه التمهيدى ، وأثنى أيضاً على البلدان التي نفذت القرار ١٦٥ (د ٩ - ١) تنفيذاً كاملاً وحث البلدان الأخرى على اتخاذ تدابير فورية وفاقاً بتمهدياتها .

٤٥٤ - وقال ان مجموعته دعت خلال الاستعراضات السابقة التي اجراها المجلس الى معالجة مشكلة الديون في سياق أوسع وأشمل هو سياق التجارة والتمويل الدوليين ، وان مجموعته لاحظت ، بهذا الصدد ، أن الظروف التي سبقت اعتماد القرار ١٦٥ (د ٩ - ١) كانت تختلف اختلافاً ذاتياً عن الظروف السائدة الآن . فعند اعتماد القرار ، في آذار/مارس ١٩٧٨ ، كانت الديون الخارجية للبلدان النامية تزيد قليلاً عن ٣٢٧ مليار دولار ، وقد ازداد هذا الرقم الى ما يقرب من ٥٢٤ مليار دولار بحلول نهاية ١٩٨١ . وقال ان مستوى الديون المستحقة المتوسطة والطويلة الأجل لجميع البلدان النامية ، بما فيها المسحوبات من صندوق النقد الدولي ، تبلغ الآن أكثر من ١٢٥ في المائة من حصائل صادراتها السنوية الحالية .

٤٥٥ - وفيما يخص أشد البلدان تأثراً ، قال ان متوسط عجز حساباتها الجارية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ بلغ ٦٥ مليار دولار سنوياً ، بينما ارتفع مجمل ديونها المدفوعة فعلاً من ٦٣ مليار دولار في عام ١٩٧٩ الى ٧٧ مليار دولار في عام ١٩٨١ . أما أقل البلدان نمواً فقد تأثرت تأثراً حاداً بمشكلة الديون ، إذ ارتفعت ديونها الخارجية العامة والديون المضمونة رسمياً والمدفوعة فعلاً

من ٦١ مليار دولار في ١٩٧٤ الى ١٨٤ مليار دولار في عام ١٩٨١. وازداد عجز حساباتها الجارية فوصل الى مبلغ ٦٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ بعد أن بلغ ٢٧ مليار دولار في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٨، بينما انخفضت معدلات نموها في الفترة نفسها من ٥ في المائة الى ٢٩ في المائة.

٤٥٦- وقال ان التطورات الأخيرة في الميدان المالي جعلت الوضع الدولي أكثر ظلمة وكآبة. فقد مارست بعض البلدان المتقدمة ضغطاً مالياً على البلدان النامية لأغراض سياسية. وأعاد الى الأذهان البيانات التي أدلى بها وزراء من البلدان النامية في الاجتماعات السنوية الأخيرة التي عقدتها مؤسسات بريتون وودز في تورونتو، حيث حذر هؤلاء الوزراء من احتمال انهيار النظام الدولي التجاري والمالي مالم يعكس مسار الاتجاهات الضارة الراهنة في الاقتصاد الدولي. وقال ان الترتيبات الأخيرة التي اعتمدها بلدان "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" لرفع المعدلات الدنيا لأسعار الفائدة على ائتمانات التصدير ستعيق تجارة السلع الانتاجية وتزيد من العبء المالي الواقع على كامل البلدان النامية.

٤٥٧- كما حذر من ازدياد لجوء صندوق النقد الدولي الى وضع شروط مسبقة واتجاهه نحو الانتقال من برامج السنوات الثلاث الى برامج السنة الواحدة، مما يزيد في الواقع من حدة المشروطة. وقال ان الصندوق شدد كثيراً، بالنسبة للمشروطة، على توجيه الطلب المحلي وادارته، بينما لم يول اهتماماً كافياً للطبيعة الهيكلية للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية. وان رأى مجموعته هو أنه ينبغي للصندوق التخلي عن هذه المعايير الآلية وأن يركز اهتمامه على القوى الخارجية التي تتعدى نطاق سيطرة البلدان النامية، بما في ذلك هبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة الحالي.

٤٥٨- وقال ان مجموعته، اذ تضع ما ورد أعلاه في اعتبارها، تدعو الى توفير المزيد من الموارد المالية للبلدان النامية على أساس متعدد الأطراف. فقد أثبتت الأحداث الأخيرة عجز النظام المصرفي التجاري الدولي عن معالجة المشاكل التي ينطوي عليها دعم موازين المدفوعات والتعويل الانمائي. وقال ان من شأن تخصيص حقوق سحب خاصة ان يشجع الانتعاش الاقتصادي، وأن يخفف في الوقت نفسه من عبء البلدان النامية غير المصدرة للنفط، ولا سيما تلك التي لا يتسنى لها الوصول الى أسواق رأس المال الخاص. وأكد من جديد تأييد مجموعة ال ٧٧ لهبط حقوق السحب الخاصة بالتمويل الانمائي.

٤٥٩- وأكد على أهمية تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية، وعبر عن أسفه لعدم وفاء بعض البلدان بتعهداتها بالدرجة أو ضمن الاطار الزمني المخططين لذلك أصلاً. وقال ان مجموعته تعتقد أن من الأهمية بمكان الحفاظ على المؤسسة الانمائية الدولية بوصفها جهازاً سليماً وفعالاً للتعاون الانمائي المتعدد الأطراف. وأعرب عن تقديره لجهود البنك الدولي لتقصي الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير التمويل المشترك، ولكنه حذر من المجازفات التي ينطوي عليها ذلك، ولا سيما اذا أصبح التمويل المشترك بديلاً لنقل الموارد من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف.

٤٦٠- كما أكد على ضرورة وفاء البلدان بنوعها الأصلية بشأن المساعدة التساهلية لضمان تنفيذ برامج القروض المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تنفيذاً فعلياً. ورحب في هذا السياق باقتراحات مصارف التنمية الإقليمية بتوسيع موارد ما المالية وحث البلدان الاعضاء على المساهمة في توسيع قاعدة رأس المال لديها. وقال ان مجموعة ال ٧٧ ترفض سياسة التدرج المتبعة في البنك الدولي

والمؤسسات المعاملة ، وتقتصر نهجاً بدلاً يقوم على أساس مفهوم الاستحقاق ، الذى لقي دعماً كبيراً في الفترة الأخيرة والذى من شأنه ان يسمح لهذه المؤسسات بأداء دورها الصحيح ، في حين أنها تعترف بالظروف الخاصة لبلدان تمر بمراحل انمائية مختلفة . وأضاف ان من الضروري توسيع الاقتراض بشكل كبير من أجل تنمية موارد الطاقة وتخفيض التكلفة المرتفعة للطاقة بالنسبة للبلدان النامية ، ورحب في هذا المضمار بتوسيع برنامج الطاقة الخاص بالبنك الدولي ، بشرط أن يؤدي الى نقل المزيد من الموارد .

٤٦١- وأردف يقول ان مختلف الاقتراحات التي تحدث عنها لا تمثل سوى جزء من برنامج شامل لاصلاح النظام النقدي الدولي . وقد أشارت البلدان النامية الى اقتراحات اخرى في أزمة وأمكنة مختلفة ، منها مثلاً مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، الذى أسفر عن اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، وبرنامج العمل الفوري لمجموعة ال ٢٤ ، والبيان العام الذى صدر عن مجموعة ال ٧٧ في دورة المجلس الراهنة (انظر الفصل الاول أعلاه) ، وتوصية مجموعة ال ٢٤ بشأن الاصلاح الجذري للنظام النقدي الدولي الواردة في دراستها " مخطط لبرنامج عمل بشأن الاصلاح النقدي الدولي " (انظر A/35/465 ، العرفق ؛ مستنسخة أيضاً في TD/B/AC.32/L.2) .

٤٦٢- ثم أعاد الى الأذهان الطلب الذى كانت قد تقدمت به مجموعة ال ٧٧ الى الأمين العام للأمم المتحدة بصدد اجراء دراسة حول السبل الأخرى لالغاء الديون الممنوحة للبلدان النامية ، وأعرب عن أسفه لانه لم تقدم الى المجلس في دورته الحالية لا دراسة حديثة حول مشكلة الديون ولا استعراض تفصيلي لتنفيذ القرار ١٦٥ (د ١٩) . ورجا الأمين العام للأمم المتحدة ان يعد الوثائق الأساسية اللازمة لدورة المجلس المقبلة ، التي ينبغي ألا تستعرض تنفيذ القرار ١٦٥ (د ١٩) فحسب ، بل ان تعالج الوضع الشامل لديون البلدان النامية أيضاً .

٤٦٣- وناشد المجلس ان يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة اعداد دراسة شاملة حول الوضع الخاص بديون جميع البلدان النامية تقدم لدورة المجلس السادسة والعشرين . وقال انه ينبغي ان تحدد هذه الدراسة السياسات الممكن اتباعها في مجال الغاء الديون وغيرها من التدابير السياسية العامة الكفيلة بزيادة تدفقات الموارد الى البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نمواً . كما ينبغي أن تضم الدراسة اقتراحات وتوصيات واستنتاجات حول التدابير العملية الواجب اتخاذها . وقال ان مجموعة ال ٧٧ تحت المجلس أيضاً على ادراج استعراض تنفيذ القرارين ١٦٥ (د ١٩) و ٢٢٢ (د ٢١) في جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والعشرين واعتباره بنداً ذات أولوية . وقال انه اذا ما توفرت دراسة من هذا القبيل ، يمكن الشروع ، خلال تلك الدورة ، في مفاوضات جديدة حول تدابير لاحقة لتخفيف عبء الديون ، كما أن من شأن هذه الدراسة أن تشكل أساساً صالحاً للمزيد من المفاوضات في الدورة السادسة للأمم المتحدة بغية التوصل الى اتفاقات دولية بعيدة النظر وطويلة الامد .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٦٤- وفي الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ قام المجلس ، لدى اقراره جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والعشرين (انظر الفقرة ٧٧٩ أدناه) ، بادراج بند (البند ٣) عن استعراض الترتيبات المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية عملاً بالفقرة ١٥٠ من قرار المجلس ٢٢٢ (د ٢١) .

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن
تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ،
أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٦٥- أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف- تجارة السلع الأساسية
(البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٤٦٦- بالنظر الى غياب رئيس لجنة السلع الأساسية ، قام نائب الرئيس بتقديم تقرير اللجنة عن دورتها الاستثنائية الأولى (١٣) فأشار الى أن المجلس أحاط علما في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين بالاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة وأيد التوصيات الواردة فيها (TD/B/L.615) .

٤٦٧- وأشار بصورة خاصة الى أن المجلس كان قد قرر تأجيل النظر في انشاء مرفق تمويل تعويضي لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات الى أن يتلقى تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الحاشرة (١٤) المزمع عقدها من ٢٦ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٨٣ ، وتبعاً لذلك فإن القرار مازال قائماً .

٤٦٨- وفيما يتعلق بما طلبته اللجنة من أن يجري الأمين العام للأمم المتحدة مشاورات خاصة بالموضوع مع منتجي ومستهلكي الصلال والجلود بهدف تشجيع الحوار بينهم ، وتقديم تقرير الى الدورة الحالية للمجلس عن نتائج تلك المشاورات ، دعا الامانة الى تقديم معلومات عن آخر ما حصل من تطورات وتقدم في انجاز الدراسات المطلوبة بموجب قرار المؤتمر ١٢٤ (د-٥) ، الفرع الثالث ، وقرار اللجنة ١٨ (د-٩) ، وكذلك في اعداد وثيقة تؤلف بين التعليقات الكتابية المقدمة بشأن الدراسات من الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات المنتجين / المستهلكين ذات الصلة ، مشفوعة بالتعليقات التي أبديت خلال الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية .

٤٦٩- وفي معرض الاشارة الى الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية (المرفق الاول من تقريرها) طلب المتحدث باسم المجموعة باء أيضا معلومات عن التقدم المحرز في الدراسات المذكورة أعلاه والتعليقات التي وردت بشأنها حتى الآن .

٤٧٠- وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض رده على ذلك ، الى أن ممثلي عدة بلدان نامية مستعدين في حجبهم الى الاستنتاجات المعتمدة في الحلقات الد راسية الاقليمية الثلاث المعنية بالعيشية واللحوم ، دعو في الاجتماع التحضيرى الثالث المعنى باللحوم الى ادراج الصلال والجلود ، بوصفها السلعة الاساسية التاسعة عشرة ، في قائمة السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وأشار الى اقتراح آخر يقول بدمج مشاريع الصلال والجلود في برنامج اللحوم .

٤٧١- وذكر أنه تعذر حتى الآن ، لعدة أسباب ، عقد المشاورات الخاصة بالصلال والجلود وأن الامانة كانت بصدد اعداد ورقة تصلح قاعدة مفيدة لهذه المشاورات . وأضاف أن الامانة ، رغبة منها في تجنب الازدواجية واستكشاف امكانيات لتوحيد الجهود التي تبذلها مختلف الوكالات في برنامج دولي للصلال والجلود ، تجرى مشاورات الغرض منها عقد اجتماع مشترك بين الوكالات يضم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والغلات ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغلات في وقت مبكر . وتستند الورقة المقترحة التي ستعدها الامانة الى نتائج هذا الاجتماع المشترك بين الوكالات وستقدم الى الحكومات المهتمة بالموضوع للاطلاع عليها قبل عقد المشاورات الخاصة بهذا الموضوع . وقال ان الامانة تتوى اطلاع المجلس في دورته القادمة على نتائج هذه المشاورات .

٤٧٢- أما بشأن المعلومات المطلوبة عن الدراسات المتعلقة بالتجهيز والتسويق والتوزيع ، فذكر أن خمس دراسات اضافية - عن الشاي والبن والسكر والقنب والنحاس - أصبحت حالياً في مرحلة متقدمة من اعدادها ويتوقع انتمائها في الوقت المحدد . وأما بشأن تقديم تعليقات كتابية على المجموعة الأولى من الدراسات ، فقال ان الأمين العام للأونكتاد كتب الى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة وتلقى تعليقات كتابية من ستة بلدان أعضاء في المجموعة باء ومن لجنة الجماعات الأوروبية نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والدول الاعضاء فيه ومن ثلاثة بلدان اعضاء في مجموعة ال ٧٧ ومن منظمة دولية واحدة . وأضاف ان امانة الاونكتاد هي بصدد اعداد وثيقة تظلف بمشاورات التعليقات الكتابية والتعليقات التي ادلي بها شغورها في الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة ويتوقع ان تستكمل هذه الوثيقة ايضاً في الوقت المحدد .

٤٧٣- وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن تقديره للمعلومات الواردة واقترح ان يجرى بحث الحكومات والمنظمات الدولية التي لم تستجب بعد لطلب الأمين العام للأونكتاد على أن تفعل ذلك بهدف التعجيل بالعمل .

٤٧٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال ، آخذاً بعين الاعتبار تقرير لجنة السلع الأساسية ، أن الاستنتاجات المتفق عليها في تلك الدورة اقتضت على الاعراب عن الرغبة في مواصلة بعض الاستقصاءات التي اسندت الى الامانة بالفعل ولاية بشأنها وفقاً للقرارات المعتمدة سابقاً ، وأعرب عن أسفه لانه لم يتخذ منذئذ قرار هام واحد يمكن اعتباره خطوة أخرى نحو معالجة المشكلات الملحة المتصلة بوضع السلع الأساسية في الاقتصاد العالمي معالجة فعالة .

٤٧٥- وأشار الى انه في سياق المناقشات الجارية في لجنة السلع الأساسية ، تأكدت الصلاحيات الموضوعية لعدد من وجهات النظر التي اعربت عنها البلدان الاعضاء في المجموعة دال بصدد جوانب مختلفة من البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، كما وردت في الوثيقتين اللتين قدمتهما البلدان

الاشتراكية في الدورة الخامسة للأونكتاد (١٥) وشدد على انه ينبغي ، حسب رأى المجموعة دال ، ان يولى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وسير الاتفاقات السلعية الدولية ودور الشركات عبر الوطنية في ميدان تجارة السلع الأساسية اهتماما أولويا في الدورة السادسة للأونكتاد المقبلة .

٤٧٦- وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، قال ان بلدان المجموعة دال لا تعارض امكانية ادراج الصلال والجلود في قائمة السلع الأساسية الواردة في قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) ، بشرط أن يسمح بذلك الاطار الحالي كما هو محدد في القرارات والولايات السابقة .

٤٧٧- وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ عن استيائه من ازدياد التدهور في وضع السلع الأساسية منذ الدورة الاستثنائية للجنة السلع الأساسية التي انعقدت في شباط / فبراير ١٩٨٢ ، كما لوحظ في " تقرير التنمية العالمية ١٩٨٢ " الصادر مؤخرا عن البنك الدولي و " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " الصادر عن أمانة الأونكتاد (١٦) . كما أكد الحاجة الى أن يهذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لحل هذه المشكلات والضرورة الملحة لانشاء مرفق تمويل تكميلي لسد ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصائل الصادرات .

٤٧٨- أما بشأن امكانية ادراج الصلال والجلود في قائمة السلع الأساسية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، فقد اقترح ارجاء النظر في هذه المسألة حتى اتمام الدراسة التي هي قيد الاعداد - وكذلك استكمال المشاورات الخاصة بالموضوع التي سيجريها الأمين العام للأونكتاد .

٤٧٩- ولغت المتحدث باسم البلدان النامية المنتجة للقطن والاعضاء في مجموعة أزمير الانتباه الى الجملة الثانية من الفقرة ٤ من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، وأشار الى أن البلدان الأعضاء في مجموعة أزمير ، منتجة سبيل الواقعية والمروية ، أعربت عن استعدادها لقبول ما لا يقل عن ثلاثة نصوص مختلفة أساسا للمفاوضات ، مع أن أى واحد من هذه النصوص لا يفي بأهدافها وتوقعاتها بشكل تام . أولا ، هناك اقتراح بناء قدمته فنلندا والنرويج والسويد قبول بالرفض القاطع من قبل بعض الحكومات في الاجتماع التحضيرى السادس المعني بالقطن . وثانيا ، فقد أعدت أمانة الأونكتاد ورقة للمناقشة غير الرسمية تستند في جوهرها الى بعض نقاط الاتفاق التي توصل اليها الاجتماع التحضيرى السادس . وأضاف ان مجموعته أبدت استعدادها مرة أخرى لقبول هذه الورقة على ما فيها من بعض مواطن الضعف الهامة ، كأساس للمفاوضات الهادفة الى وضع اتفاق دولي شامل بشأن القطن ، يتناسب مع قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) . ولكن حسن نية مجموعته لم يسفر ، مرة أخرى ،

عن نتيجة ، وضاعت فرصة احراز أى تقدم . وثالثا ، فقد وضع النص المنقح لورقة الامانة في اعتباره بعض النقاط المقترحة خلال المشاورات غير الرسمية . ورغم أن هذا النص الاخير لا يتفق مع كل متطلبات مجموعة أزمير ، فان هذه المجموعة ، تشيا مع الروح البناءة التي تحلت بها دوما ، على استعداد للشروع في المزيد من المشاورات بل والمفاوضات فيما بعد على أساس هذا النص . وعبر عن أسفه لأنه بالنظر الى عدم وجود تأكيدات مماثلة من جانب البلدان المعنية بصورة رئيسية بالموضوع ، فإن

محادثات القطن بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بقيت بالتالي متوقفة تماما . واختتم حديثه بمناقشة جميع الحكومات المشتركة في الاجتماعات المعنية بالقطن أن تعيد النظر مرة أخرى ، فسي ضوء قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) والاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية ، في موقفها تجاه الاقتراحات المطروحة الآن ، وان تتقدم بأية اقتراحات بديلة بناءة قد ترغب في طرحها ، مجارية بذلك الجهود البناءة التي تبذلها مجموعته ، وذلك في سبيل الوصول الى نتائج مفيدة .

٤٨٠- وأشار ممثل الصين الى أن الرقعة القياسية العام لاسعار السلع الأساسية كان عدد العقود الدورية الاستثنائية للجنة السلع الأساسية في شباط / فبراير ١٩٨٢ عدد أدنى مستوى له خلال العقود الثلاثة الماضية ، وان التدهور فيه استمر منذئذ . وقد تسبب انخفاض الاسعار هذا في صعوبات خطيرة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية .

٤٨١- وعبر عن قلقه العميق ازاء بطء التقدم في بدء تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، باعتبار أن عدد الذين صادقوا على الاتفاق لم يصل الى المستوى المطلوب لوضعه موضع التنفيذ كما كان متوقعا . ومما يدعو للأسف أن الموعد الأخير للتصديق عليه قد أرجى سنة ونصف أخرى .

٤٨٢- وأضاف قائلا ان تقدم العمل نحو عقد اتفاقات دولية فردية بشأن السلع الأساسية كان بطيئا جدا ، وأنه لا يلاحظ كذلك أى تقدم فيما يتعلق باتخاذ اجراءات دقيقة في ميدان التسويق والتجهيز .

٤٨٣- واختتم حديثه بمناقشة الاطراف المعنية الوفاء بتعهداتها المضطلع بها بموجب قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) بغية بعث النشاط في الاقتصاد العالمي وكسر طوق التوقف الحالي في الحوار بين الشمال والجنوب . وتوصلا الى تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية تنفيذا كاملا وتشجيع عقد اتفاقات سلعية دولية ، حيث الاطراف المعنية على بذل المزيد من الجهود لعقد هذه الاتفاقات .

٤٨٤- وقال ممثل اليابان ان حكومته تعلق أهمية كبرى على التوسع المطرد في التجارة العالمية واستمرار التعاون بين منتجي ومستهلكي مختلف السلع الأساسية ، وان من الأهمية بمكان تشجيع التعاون الدولي لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للاعتماد على نفسها . وقال انه يعجز عن هذه الناحية الصندوق المشترك للسلع الأساسية من أعظم انجازات الحوار البناء بين الشمال والجنوب على الإطلاق .

٤٨٥- وأشار الى ان عدد البلدان التي صدقت على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية وهو ٣٠ تقريبا ، لا يزال صغيرا وان حكومته ، التي سبق لها أن صدقت على الاتفاق في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، تشعر بالقلق الشديد حول سير عملية التصديق .

٤٨٦- ولفت الانتباه الى مشروع القرار الذي قدمته اليابان الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين والذي يقترح تداوير طموسة لتسهيل اجراءات التصديق ، وأشار الى أن الوفد الياباني قام ، بالتشاور مع وفود أخرى ، بوضع نص قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٦ المتعلق بتوقيع الاتفاق والتصديق عليه .

٤٨٧- واختتم حديثه مشيراً الى ان وضع اتفاق الصندوق المشترك - وهو شرة مفاوضات طويلة وصعبة - موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن يعد مهمة مشتركة ، ودعا جميع البلدان ، ومن بينها البلدان النامية ، الى التعجيل في انهاء اجراءات التصديق على الاتفاق .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٤٨٨- تحدث ممثل جمهورية الكاميرون المتحدة في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، فشدّد على الأهمية التي توليها حكومته للسلع الأساسية والبرنامج المتكامل واتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، ولا سيما في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة . وقال ان الأسباب التي تدفع حكومته الى اتخاذ هذا الموقف تتبع من الهدف الأساسي للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وهو تجنب التقلبات الواسعة في الأسعار لضمان استقرار حصائل صادرات منتجي السلع الأساسية ، ومن حقيقة أن ٧٠ في المائة من السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا في بلده - وهو من البلدان المنتجة للسلع الأساسية الزراعية المشمولة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية - يعتمدون على القطاع الأولي . فقد بلغ هذا القطاع من الأهمية حدا دفع حكومته الى تصميم وتنفيذ ما يعرف بـ " الثورة الخضراء " .

٤٨٩- وأضاف قائلاً ان هناك أسبابا أخرى لتمسك حكومته بالبرنامج المتكامل وهي ان هذا البرنامج هو آلية لتنظيم الاسواق الدولية للسلع الأساسية ، لا تعتبر فحسب وسيلة لوقف تدفقات معدلات تبادلها التجاري - الذي تعاني منه منذ أكثر من ٢٠ سنة والذي يتسم بأبعاد تشهير القلق - وانما تعتبر أيضا ذات أهمية أساسية لسياسات الترويج في مجال السلع الأساسية .

٤٩٠- ومضى يقول ان معظم التدابير العلاجية التي اتخذتها البلدان المتقدمة لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة ، وذلك في سياق الازمة الاقتصادية الراهنة ، بما تتطوّل عليه هذه الازمة - من صعوبات فيما يتصل بسياسات مكافحة التضخم وتشجيع الاستثمار . ويبدو لحكومته بالتالي أن سلامة الاقتصاد العالمي تتوقف على تشييط الاقتصادات الفقية ، التي تنتظر عوامل الانتاج فيها من استخدامها بصورة مجدية . وبناءً على ذلك ، وبالنظر الى أهمية البرنامج المتكامل للسلع الأساسية كأداة للسياسة الانمائية ، فان حكومته ترى ان البرنامج يستحق الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي .

٤٩١- ولما كان الترابط حقيقة واقعة ، فان حفز اقتصادات العالم الثالث سيكون له ، ولا شك ، أثر علاجي على اقتصادات البلدان المتقدمة . وقال انه يوافق في هذا الصدد على مقترحات أمانة الاونكتاد الواردة في " تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٢ " والهادفة الى حفز اقتصادات البلدان النامية . وهذا هو الأساس الذي يستند اليه ايمان حكومته بالتعاون الدولي ، كما تجلّى في تصديقها على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية في ١١ حزيران / يونيو ١٩٨٢ . ودعا جميع البلدان التي لم تصدق بعد على هذا الاتفاق الى ان تفعل ذلك ، لأن الاتفاق ييشّر بخير عظيم للاقتصاد العالمي .

٤٩٢- وفي الجلسة (٥٩٨) نفسها ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الاولى للدورة (TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.2 ، الفقرة ٢٣) ، الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٩٣- وفي الجلسة (٥٩٨) نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الاستثنائية الاولى ، بعد أن أحاط علما بالبيان الذى ألقاه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في اللجنة الأولى للدورة بشأن الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة السلع الأساسية (انظر الفقرات ٤٧٠-٤٧٢) والتي ايمدها المجلس في دورته الرابعة والعشرين (١٢) .

باء - المصنوعات وشبهه المصنوعات

(البند ٩ (ب) من جدول الأعمال)

١ - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها الحادية عشرة

النظر في التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٤٩٤- قال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات وهو يقدم تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة (١٨) ، ان اللجنة أجرت تحليلا واسعا للعمل بنظام الافضليات المعمم ، وان البلدان المانحة للافضليات والمستفيدة منها على السواء قد أثارت مسائل تعد بلا ريب ذات أهمية سياسية وتقنية . غير أن اللجنة لم تستطع ، لأسباب محددة وواضحة للغاية ، ان تتوصل الى اتفاق على مشروع قرار قدمته مجموعة ال ٧٧ وارفق بالتقرير . والسبب الأول هو ان نظام الافضليات المعمم يشكل جهدا تعاونيا للمجتمع الدولي وأنه اذا ثارت اختلافات حول نهج النظام وقابليته للتشغيل فيبغى أن تكون الوظيفة السياسية والتقنية للجنة التوفيق بين الأطراف من أجل التوصل الى اتفاق لتحسين الجهد التعاوني . والسبب الثاني هو أن النص المقدم من مجموعة ال ٧٧ يلخص الشكوك والانتقادات التي أعربت عنها مجموعة ال ٧٧ بشأن العمل بهذا النظام ، وأنه لأسباب تقنية لم تسنح أية فرصة لسماع رد فعل البلدان المانحة للافضليات ازاء هذه الشكوك وتلك الانتقادات . فضلا عن ذلك ، لم تلق بعض اعلانات المواقف المتسمة بالدقة والمتعلقة بتحسين النظام اجابات بنفس مستوى الدقة من البلدان المانحة للافضليات ، مما جعل اللجنة الخاصة غير قادرة على معرفة نطاق الاختلافات بين البلدان المانحة للافضليات والبلدان المستفيدة منها على وجه الدقة .

٤٩٥- وقد حث هذا الوضع البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ على أن تطلب ارفاق مشروع القرار بتقرير اللجنة الخاصة كأساس لمفاوضات اضافية في دورة مقبلة للجنة تعقد قبل الدورة السادسة للمؤتمر . وقال انه يرى انه ينبغي للمجلس ان يناقش اقتراح مجموعة السبعة والسبعين وأن يتخذ موقفا بشأنه نظرا لأن هذا المقرر سوف يؤثر على عمل الأمانة والأعمال التحضيرية الواجب عملها من جانب الحكومات في حالة اعتماد هذا الاقتراح .

٤٩٦- وأضاف انه اذا قرر المجلس اعتماد اقتراح مجموعة ال ٧٧، ينبغي أن ينصب عمل اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في دورة جديدة على مسائل محددة للغاية، لأنه يمكن اعتبار أن تشغيل نظام الأفضليات المعمم وادخال تحسينات عليه قد نالا حظهما الكافي من المناقشة •

٤٩٧- وقال ان المناقشة العامة التي دارت خلال الدورة الحادية عشرة للجنة كانت حسب رأيه، مفيدة وزاخرة بالمعلومات، ذلك أن ممثلي البلدان المانحة للأفضليات وفروا معلومات كاملة عن التحسينات التي أجريت وعن الجهود التي يبذلونها لتحسين مخططاتهم • وشرح بعضهم نطاق التدابير الجديدة التي اتخذت حديثا لضمان زيادة الاستفادة من مخططاتهم • أما ممثلو البلدان المستفيدة من الأفضليات فأنهم رغم اعترافهم بأهمية نظام الأفضليات المعمم كوسيلة لزيادة صادات بلدانهم وبلوغها الأهداف الأخرى المرسومة في قرار المؤتمر ٢١ (د-٢)، يرون بشكل عام أن التحسينات لم تكن كافية لبلوغ هذه الأهداف وأن الأمر يقتضي بالتالي احداث تغييرات أساسية في النظام • وأعرب المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ وممثلو بلدان أخرى مستفيدة من الأفضليات عن الرأى القائل بأن نظام الأفضليات المعمم له سمات تقييدية وتمييزية يجب القضاء عليها على وجه السرعة • وفي هذا الصدد، أبرزت تدابير "التخريج" أو التمييز التي تتضمنها بعض المخططات وتعرضت للنقد العنيف كما حدث بالنسبة لتطبيق التدابير الوقائية • وعلاوة على ذلك، أوصى المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ بأنه ينبغي اعتبار نظام الأفضليات المعمم جزءا لا يتجزأ من النظام التجارى الدولي • وأضاف قائلا ان هذه التعليقات وغيرها التي أبدتها ممثلو البلدان النامية توحى بأن البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة منها تختلف اختلافا كبيرا في نظرتها الى تشغيل نظام الأفضليات المعمم وأن وجوه اختلافها تستحق الدراسة المتعمقة، وطق قائلا انه ينبغي أن يكيف الاجراء التقليدى الذى تتبعه اللجنة الخاصة حتى يوفر متسعا للتحليل التقني ولمفاوضات أكثر تحديدا، باعتبار ذلك وسيلة لاسباغ مزيد من الانسيابية والتماسك على انحاء هذا الجهد التعاوني من جانب المجتمع الدولي •

٤٩٨- وأعرب مدير شعبة المصنوعات، متحدثا باسم الأمين العام للأونكتاد (١٩)، عن موافقته على التقييم الذى قدمه رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وأبدى ملاحظات اضافية يعتقد أنها جديدة بأن يأخذها المجلس في اعتباره عندما ينظر في اجراء المتابعة الواجب اتخاذه بشأن المقترحات المقدمة في اللجنة الخاصة •

٤٩٩- وذكر بأنه تناول باسهاب في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة عددا من القضايا التي تعوق، من وجهة نظر أمانة الأونكتاد، التطور السلس لنظام الأفضليات المعمم • وبعض هذه القضايا له آثار هامة • فليس من الواقعي، قبل كل شيء، الاستمرار في المناقشات بشأن نظام الأفضليات المقبول من الجانبين بمحزل عن تطور النظام التجارى الدولي • ذلك ان نظام الأفضليات المعمم يمكن ان يعتبر صورة مصغرة عن النظام التجارى العالمى والمشاكل التي يواجهها • والحق أنه عندما يبدو أن المجتمع الدولي قد وطد العزم على التصدى لقضية اعادة الانضباط في التجارة العالمية،

فلا ينبغي له أن يتجاهل أن بعض المبادئ والعناصر الهامة المتفق عليها ، في حالة نظام الأفضليات المعمم ، كانت ولا تزال محل انتهاك من طرف واحد أو تلاعب من جانب بعض الدول المانحة للأفضليات . وعد اتخاذ مثل هذا الاجراء ، طرحت بشكل أو بآخر ذرائع غير موضوعية مثل " الضرر " أو " الأذى " ، أو " اضطراب الأسواق " الناجم عن منافسة الواردات في المظوضات الدولية أو عد تنفيذ التدابير التقييدية في اطار نظام الأفضليات المعمم .

٥٠٠ - وقد قبل المجتمع الدولي ، في الاستنتاجات التي اتفقت عليها اللجنة الخاصة في دورتها الرابعة (مقرر المجلس ٧٥١ (د ١ - ٤) ، المرفق العاشر) بشأن نظام الأفضليات المعمم ، أنه يجوز أن تحتوى مخططات الأفضليات على بعض الآليات الوقائية . وأعلنت البلدان المانحة للأفضليات في ذلك الوقت أن هذه التدابير ستكون ذات طابع استثنائي . ومع ذلك ، فند تلك اللحظة واللجوء الى التدابير الوقائية يتزايد بسرعة عن طريق قيود الحصص ، والحدود القصوى ، والاستبعادات للضرورة التنافسية والتوزيع المسبق لحصص الاستيراد وما الى ذلك والتطبيق من جانب واحد لهذه التدابير مناقض للانضباط الذى وافق المجتمع الدولي على الالتزام به في تطبيق البلدان المانحة للأفضليات للتدابير الوقائية . وكالعادة ، كان تبرير اتخاذ هذه التدابير قائما على " الضرر " الذى يصيب المنتجين المحليين ، أو " اضطراب الأسواق " ، أو الوضع الاقتصادى الصعب الذى تواجهه بعض البلدان المانحة للأفضليات ، غير أنه نظرا لدرجة تقويم مثل هذه الحالات أصبح كسر هذا الانضباط قاعدة طبيعية . ومن ثم ، فان ادارة التجارة التي تتم بموجب نظام الأفضليات المعمم لا تختلِف البتة عن ادارة التجارة الدولية بشكل عام .

٥٠١ - وفوق ذلك ، أدى التطبيق الذاتى للآليات الوقائية من جانب البلدان المانحة للأفضليات في غياب أية آلية استشارية متعددة الأطراف ، ببعض هذه البلدان الى أن تستبطن ممارسات تمييزية معينة عن طريق ما يسمى بمفهوم " التخرج " ، مما يشكل تشويها مطلقا للاتفاق الأصلي على الطابع الاستثنائي للتدابير الوقائية . ويمكن للمرء دائما أن يدرك اجراء استثناء في ظل ظروف استثنائية معينة تجارية أو اقتصادية محلية . ولكن عندما تصبح الظروف الاستثنائية مستديمة ، فان المرء يمكنه ان يدرك أيضا أن الانصاف يقضي بأن يقدم نوع من التعويض عن الميزات المفقودة الى الأطراف المتضررة ، بيد أنه بالنسبة لنظام الأفضليات المعمم ، لم تكن الحال كذلك . بل على النقيض من ذلك ، وجدت البلدان النامية المستفيدة نفسها ، بدلا من أن تعوض الميزات المفقودة مطوقة من ناحية بتقييدات متزايدة ومن ناحية أخرى بمفهوم غامض محدد سلفا للتخرج عن طريق التطبيق الثابت للتدابير الوقائية على عدد محدود من البلدان النامية المستفيدة . والواقع أن الغرض في تطبيق تدابير وقائية تمييزية يعد تطورا سياسيا دوليا خطيرا لأنه يسفر ، بشكل اصطناعي ومن جانب واحد وبتكريز تمييزى صريح ، عن مجموعتين مختلفتين من البلدان النامية المستفيدة ، مما يشكل تعارضا تاما مع نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين والذى وافق عليه المجتمع الدولي .

٥٠٢ - وأضاف أن " التخرج " ليس له ما يبرره داخل النظام التجارى الدولي عندما يسعى المجتمع الدولي جاهدا الى ان يوفر للبلدان النامية ككل فرصا أفضل للوصول الى الأسواق ، وخاصة اذا كانت المستويات المناسبة للاستهلاك الظاهرى لم يتم بلوغها بعد مقارنة بالواردات من الموردين التقليديين الآخرين . فضلا عن ذلك ، لا ينبغي الخلط بين التخرج وأية آلية وقائية قائمة على

معايير موضوعية لتحديد الضرر الذي يصيب الصناعة المحلية من جراء الواردات المنافسة • وليس هناك أي مفهوم للضرر أو التهديد به متفق عليه في نظام الأفضليات المعمم • ولذلك ينبغي ألا تسحب المعاملة التفضيلية أو يدخل أي قيد تجاري لهذا الغرض إلا على أساس معايير متفق عليها بصورة مشتركة وتبررها معلومات تستند إلى حقائق وتبين أن بلدا ناميا ما قد بلغ مرحلة انماء اقتصادي عام لم يعد بمقتضاها في حاجة إلى منحه معاملة تفضيلية • وإذا سحبت الأفضليات لأسباب أخرى ، أي بسبب الضرر الذي يلحق بالصناعة المحلية ، عندئذ يجب أن يعتبر الاجراء اجراء وقائيا وخاضعا للضوابط المتعددة الأطراف • ولا يمكن أن تستند محاولات وصف العزايا التي يجب أن يحصل عليها عدد معين من البلدان النامية إلا إلى تصنيف وهمي للبلدان النامية • كما يمكن أن يفسر تطور مفهوم " التخرج " على أنه وسيلة لحصر الامتيازات التجارية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم في عدد أضيق من البلدان النامية بدلا من خلق فرص تجارية جديدة بجميع هذه البلدان •

٥٠٣- وكرر أنه لا يوجد أي دليل احصائي يؤيد الرأي القائل بأن البلدان النامية غير المتخرجة تستفيد من التجارة التي سحبت من بعض البلدان النامية المستفيدة الأخرى • وبعبارة أخرى ، يعتبر أثر " التخرج " سالبا لا موجبا على الجهد العام الذي يقوم به المجتمع الدولي لدعم زيادة حصائل صادرات البلدان النامية •

٥٠٤- والواقع أن تدابير التخرج أو أية تدابير لها أثر مماثل في مخططات نظام الأفضليات المعمم تؤثر تأثيرا سلبيا جدا على استخدام المنافع المحتملة للمعاملة التفضيلية ، ومن شأنها أن تقلل من منافع نظام الأفضليات المعمم للبلدان المستفيدة من الأفضليات • واستشهد بأرقام من دراسات أجرتها الأمانة تبين أن قدرا كبيرا من التجارة الخاضعة للرسم الجمركية قد استبعد بالفعل من المعاملة التفضيلية في مختلف المخططات • وقال على ذلك ، يستبعد حوالي ٣٠ في المائة من التجارة الخاضعة للرسم من مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وحوالي ٣٣ في المائة من هذه التجارة من مخطط اليابان وحوالي ٧٠ في المائة منها من مخطط الولايات المتحدة ، وحوالي ٥٠ في المائة منها من مخطط سويسرا • ومعدل الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم معدل منخفض بالفعل • ويبلغ معدل الاستفادة من جميع المخططات مجتمعة ٤٤ في المائة فقط على أساس المعلومات المتوفرة • وقد وصل معدل الاستفادة في حالة مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٨٠ إلى ٣٥ في المائة فقط إلى ٥٨ في المائة في حالة اليابان وإلى ٥١ في المائة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ويعزى انخفاض الاستفادة هذا إلى توسيع كبير في مختلف التدابير التي تفرض على بعض المنتجات أو البلدان تحديدات أو استبعادات مسبقة من المعاملة التفضيلية • وفيما يتعلق بالتخرج ، الذي لا يمكن أن تقاس آثاره إلا بالنسبة إلى مخطط الولايات المتحدة ، فقد أسفر عن استبعاد حجم من التجارة يقدر بنحو ٤٥٠ مليون دولار بمقتضى هذا المخطط من المعاملة التفضيلية • ومن الواضح أن أي مزيد من تدابير التخرج سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخاضعة للرسم والمستبعدة من نظام الأفضليات المعمم زيادة كبيرة ، ومن ثم ، يتفاقم مركز البلدان المستفيدة من الأفضليات إزاء مختلف المخططات • ووفق ذلك ، سيؤدي تطبيق هذه التدابير إلى المزيد من التعقيدات لأنه يقلب رأسا على عقب اقتسام الأعباء فيما بين البلدان المانحة للأفضليات •

٥٠٥- وشدد على أن اختلاف تفسير وتطبيق ما يسمى بمفهوم "التخريج" يثير سوء فهم خطير وتوتر متزايد في العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • وتهدد هذه الحالة بتقويض نظام الأفضليات المعمم ومبدأ المعاملة التفضيلية برمتها لصالح البلدان النامية • ولذلك فمن الضروري دراسة هذا المفهوم بعناية في الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي الآن • ذلك أن إقامة الحواجز التجارية وغيرها في وجه البلدان النامية التي تفتقر إلى القطع الأجنبي وتتسوء تحت أعاء فادحة من الديون الأجنبية لا يمكن أن تكون في مصلحة البلدان المتقدمة ذاتها • وهذه التدابير المتخذة ضد بعض البلدان النامية تعني بكل بساطة أن هذه البلدان ستضطرب إلى خفض معدل نموها الاقتصادي أكثر فأكثر • وسوف يعني هذا بدوره طلباً أقل على الواردات من البلدان المتقدمة يكون من شأنه ، بعملية مضاعفة ، تعميق ظاهرة الانكماش ، وزيادة البطالة في البلدان المتقدمة ، واستفحال خطر الأزمة الاقتصادية العالمية •

٥٠٦- وعلاوة على اعتماد التخريج من جانب واحد ، يواجه نظام الأفضليات المعمم محاولة أخرى لتضييق نطاقه عما كان متصوراً في الأصل • وبينما يهدف التخريج مبدأ عدم التمييز في نظام الأفضليات المعمم ، هناك مبادئتان مختلفتان تحاولان المساس بمبدأه القاضي بعدم المعاملة بالمثل • ويهدف الاقتراحان إلى التفاوض بشأن نسب تفضيلية مقيدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس المعاملة بالمثل • وفي كلتا الحالتين ، لا يقتصر الهدف على تحقيق وصول أكثر تحراً إلى أسواق البلدان المتقدمة بل يشمل أيضاً توفير وصول أكثر حرية إلى أسواق البلدان النامية ، الأمر الذي قد يتضمن امتيازات تعريفية أو تقليل التدابير غير التعريفية أو حتى تغيير سياساتها المحلية المتعلقة بالخدمات والاستثمار • وي طرح أحد الاقتراحين إمكانية التفاوض بشأن الامتيازات لا بالنسبة للمنتجات غير المؤهلة حالياً لتلقي أفضليات بموجب نظام الأفضليات المعمم فحسب ولكن أيضاً بالنسبة للمنتجات المستبعدة بسبب التخريج • وهذان الاقتراحان جديران بالاهتمام ويستحقان الدراسة التفصيلية ، مع أن هناك جوانب تتطلب إمعان الفكر • ويتمثل أحد هذه الجوانب في أن الاقتراحين يدعوان ، فيما يبدو ، إلى تغيير كلي في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب حتى على حساب نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين • ذلك أن قبول التمييز فيما بين البلدان النامية عن طريق التخريج وقبول الامتيازات عن طريق المعاملة بالمثل يرجع بالمجتمع الدولي إلى فترة ما قبل نظام الأفضليات المعمم • وإذا تعين التفاوض بشأن معدلات تفضيلية ملزمة على أساس الامتيازات المتبادلة فقط ، فإن المرء مضطر إلى الخلوص إلى أن منافع إطلاق حرية التجارة لن تعود إلا على البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بإدارة هذه المفاوضات ، تاركة بقية البلدان خارج النظام •

٥٠٧- وينبغي تحليل الاقتراحين الجديدين تحليلًا متعمقًا بغية تقدير المنافع التي قد تعود على التجارة العالمية ، بما فيها تجارة البلدان النامية • ويجب على الأجهزة الدائمة للأونكتاد أن تقوم بهذا التحليل بكل موضوعية • ومع ذلك ، إذا كانت نتائج الاقتراحين تؤدي إلى القضاء على مبادئ نظام الأفضليات المعمم وإلى سحب الموافقة السياسية التي تم التوصل إليها داخلاً الأونكتاد ، فعندئذ ينبغي أيضاً توضيح ودراسة الآثار السلبية التي قد تترتب على تجارة البلدان النامية من جراء القضاء على مبدأ عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل المتأصلين في هذا النظام •

٥٠٨- وأضاف قائلا ان نظام الأفضليات المعمم ، كما صمم في الأصل ، كان سيقضي بلاشك على تصاعد التعريفات . والحق أن آثار هذا التصاعد قد خففت بالفعل . ومع ذلك بالنظر الى استبعاد المنتجات الحساسة من الواردات في مختلف مراحل سلسلة التجهيز ، فقد تكون الآثار الضارة لتصاعد التعريفات قد قويت شوكتها . ومن الجوهرى دراسة هذه المسألة أيضا .

٥٠٩- وأردف قائلا ان الاستنتاجات المتفق عليها في عام ١٩٧٠ قد أنتجت نظاما معمما للأفضليات مقبولا من البلدان المتقدمة والنامية ويمثل جهدا تعاونيا هاما لهذه البلدان بعد مشاورات تفصيلية مكثفة ، وكان على هذا الجهد التعاوني أن يستمر في اطار التشاور في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن طريق ادخال مزيد من التحسين على المخططات في سياق دينامي غير أن نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين قد تعرض لتغييرات لا تقتصر على مفهومه السياسي . فاذا رغب المجتمع الدولي في أن يصون اتفاقات ١٩٦٨ و ١٩٧٠ المقبولة من الجانبين باعتبارها عناصر هامة في التعاون بين الشمال والجنوب ، فإن أية تغييرات في مبادئ نظام الأفضليات المعمم والاتفاق السياسي ينبغي لها أيضا أن تكون مقبولة من جميع الأطراف . والحق أن هذه المبادئ قد تأكدت من جديد في شرط التمكين الذى وضعه الغات .

٥١٠- واختتم قائلا انه يدرك تماما ، بسبب كل ما تقدم من اعتبارات ، الحاجة الى اجتماع بشأن نظام الأفضليات المعمم سابق على الدورة السادسة للأونكتاد ، لمناقشة مسألة المبادئ بنوع خاص ، بما فيها التخرج والنزعة الى الخروج على مبدأ عدم المعاملة بالمثل . ذلك أنه اذا كانت نفس القضايا ستناقش كذلك في الدورة السادسة للأونكتاد ، فمن حق الأمانة أن تتوقع معرفة مواقف الحكومات بشأنها معرفة كاملة ولا سيما بسبب الصلة القائمة بين نظام الأفضليات المعمم المقبول من الجانبين والنظام التجارى الدولي .

٥١١- وأبدى اقتراح يدعو الى تعميم بيان المدير كوثيقة رسمية . وبعد مراعاة الآثار المالية ، قررت اللجنة بدلا من ذلك ادراج البيان كاملا في تقريرها . وفي هذا الصدد ، أشار ممثل الصين الى أنه كان قد تقرر في الدورة السادسة للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، التي عقدت مؤخرا ، تعميم بيان نائب الأمين العام للأونكتاد فورا كجزء من مشروع تقرير الفرقة العاملة ، لاتاحته بسرعة للوفود من دون ان تترتب عليه أية آثار مالية .

٥١٢- وقال المتحدث باسم المجموعة بـ ان بيان المدير قدم أفكارا جديدة ينبغي دراستها من قبل العواصم . وكان قد ذكر في ظروف مماثلة في دورة المجلس السابقة ان هذه الممارسات تشكل تحايلا على قاعدة الأسابيع الستة . وكما هو مبين في شروح جدول الأعمال (TD/B/910) ، فإن المطلوب من المجلس هو مجرد أخذ علم بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية عشرة ، والمجموعة بـ على استعداد للقيام بذلك .

٥١٣- كذلك عبر المتحدث باسم المجموعة دال عن استعداد هـ لان يحيط علما بالتقرير .

٥١٤- ولفت ممثل مصر الانتباه الى ما ذكره ممثل الأمين العام للأونكتاد في الفقرة ٢٧٠ من التقرير من أن الموارد المخصصة لمشروع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة التقنية بشأن نظام الأفضليات المعمم لا تزال متواضعة وأن " الأمانة ستواصل اتصالاتها مع الحكومات بغية سد بعض أوجه النقص في الموارد على أساس الشروط التنفيذية " . وتساءل عما اذا كان لدى الأمانة أية معلومات اضافية في هذا الصدد .

١٥٥ - وأجابت الأمانة قائلة ان العمل في المشروع سيستمر حتى نهاية ١٩٨٣ . وقد نجح المشروع ، وفقا لاختصاصاته ، في الحصول من بعض الحكومات على موارد اضافية لعام ١٩٨٢ معظمها على شكل تقديم موظفين / خبراء في نظام الأفضليات المعمم للقيام بمهام استشارية قصيرة الأمد لدى البلدان المستفيدة . وقد نفذت ، خلال ١٩٨٢ ، المهام التالية ، بوجود خبراء من البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة من الأفضليات :

كوبا : خبراء من كندا وكولومبيا

الاكوادور : خبراء من النمسا وكندا وكولومبيا وفلندا

بيرو : واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية نيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية

وبالنسبة لكندا فقد استفاد المشروع من مشاركة خبير واحد في نظام الأفضليات المعمم ومن مدير مكتب كندا لتشجيع الواردات .

الفلبين : خبراء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية

الندوة التي نظمتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عن نظام الأفضليات المعمم (مانيل) :

خبراء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية

١٦٥ - ويتلقى المشروع المعونة لا من حكومات البلدان المانحة للأفضليات فحسب ، بل أيضا البلدان المستفيدة من الأفضليات ، كما هي الحالة بالنسبة الى كولومبيا والفلبين . وكانت حكومة الهند قد وافقت أيضا على تقديم خبراء في نظام الأفضليات المعمم ليستفاد منهم في مهام استشارية قصيرة الأمد في المستقبل .

١٧٥ - ويجرى المشروع مفاوضات من أجل الحصول على موارد اضافية بغية تقديم مزيد من المعونة لافريقيا . وفي الواقع ، تنظر سويسرا في تمويل برنامج اقترحه المشروع لتدريب المدرسين على نظام الأفضليات المعمم في افريقيا من خلال أربع حلقات تدارسية تجرى في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ وفي النصف الأول من عام ١٩٨٣ . وفي نهاية المشروع ، يكون حوالي ٧٠ موظفا وممثلا من أوساط رجال الأعمال في افريقيا قد تدربوا لنشر المعلومات عن نظام الأفضليات المعمم في بلدانهم .

١٨٥ - ومضى يقول ان التخطيط يجرى لأنشطة أخرى بالتعاون مع لجنة الجماعات الأوروبية لعقد ندوة دون اقليمي عن نظام الأفضليات المعمم من أجل بلدان أمريكا الوسطى في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . وتقوم حكومة اليابان أيضا بدعم الأنشطة التنفيذية لنظام الأفضليات المعمم دعما نشطا بتمويل نفقات خبير معاون دائم للمشروع الاقليمي الذي يجري في اطار النظام لمنطقة آسيا والمحيط الهادى .

١٩٥ - وأعرب عن الأمل في أن تساهم بلدان أخرى في المشروع . ويقوم المشروع ، بموارد المتواضعة وكذلك المشروع الاقليمي للأوكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لنظام الأفضليات المعمم لآسيا والمحيط الهادى ، بكل ما في وسعهما لتلبية متطلبات المساعدة التقنية للبلدان النامية . وبالنسبة لما تبقى من ١٩٨٢ ، يجري التخطيط لارسال بعثات لباكستان (ثلاث مدن) ، وماليزيا وفيجي وتونغا والمغرب . وسيساهم المشروع أيضا في الدورة العشرين التي تنظمها النمسا لموظفي الجمارك من البلدان النامية ، فضلا عن الندوة التي ينظمها في بوليفيا مركز التجارة الدولية للأوكتاد واللغات من أجل المجموعة الآندية بشأن القضايا الاقتصادية الدولية .

٥٢٠- وأعرب ممثل استراليا عن خيبة الأمل لأن الأمانة اغفلت في ردها ذكر أنشطة الخدمات الاستشارية السوقية التي أنشأتها ادارة تنمية التجارة والموارد في كانبيرا . وتتضمن الخدمات المقدمة تنظيم الندوات في البلدان النامية وتقديم الخبراء لمشروع نظام الأفضليات المعمم . وذكرت الأمانة ان ردها اقتصر على الأنشطة الجارية منذ الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وهذا هو سبب اغفال ذكر المساعدة القيمة جدا المقدمة من استراليا . وأقرباً من المساعدة المقدمة من استراليا هي مساعدة مستمرة .

٥٢١- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ان البلدان النامية كانت مسرورة عندما اعتمد المجتمع الدولي في الستينات مبادئ تمكن البلدان المتقدمة من منح أفضليات معممة لصالح البلدان النامية لتوسيع صادرات هذه البلدان الأخيرة وتنويعها . وفي الواقع فان اعتماد نظام الأفضليات المعمم يبعث على الأمل رغم عيوبه الأولى ، ولا سيما ما يتصل بطابعه المؤقت ووحيد الطرف . والبلدان النامية تعتبر النظام وسيلة فعالة يمكن أن تصبح التجارة الخارجية من خلالها عنصراً دينامياً في نموها الاقتصادي لأنه يفسح لها مجالاً أوسع للوصول الى أسواق البلدان المانحة للأفضليات . إلا أنه منذ اعتماد النظام أدت الخطوات المتخذة لا الى تحسينه بل الى تدابير وقرارات مناقضة لنصه وروحه . فبالإضافة الى نظام الحصص ، وقيود الضرورة التنافسية وغيرها من القيود ، يوجد الآن تدابير تدرجية تهدد بالقضاء على النظام كلياً . وأضاف أن مجموعته المعنية بممارسات بعض البلدان المانحة للأفضليات التي تهدف الى سحب الامتيازات الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم بقصد إعادة ادخال مفهوم المعاملة بالمثل . وأعرب عن أمله في أن تنتهي هذه الممارسات بأسرع ما يمكن وأن تتخذ التدابير المناسبة للحد من استمرار تضائل الأفضليات .

٥٢٢- وأعاد الى الأذهان بيان مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، وأكد أن مفهوم التدرج لا ينسجم مع مبادئ نظام الأفضليات المعمم ذاتها إذ أن المقصود من النظام أن يكون معمماً وغير تمييزي . وكما ذكر مدير شعبة المصنوعات لا يوجد دليل احصائي يدعم الرأي القائل ان سحب الأفضليات من بلد نام مستفيد يعمل بطريقة أو بأخرى على زيادة الفرص التجارية لبلد مستفيد أقل نمواً . ومضى يقول ان مجموعته ترى ان هذه الحالة تنتج عن مفهوم خاطئ للنظام التجاري الدولي لأنها تضع نظام الأفضليات المعمم خارج الاطار التجاري متعدد الاطراف . وقد حان الوقت لا اعتبار نظام الأفضليات المعمم وسيلة تجارية تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي . ويمكن استخلاص النتائج المترتبة على ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالتكثيف الذي ينبغي أن تجربه البلدان النامية استجابة للتطور الديناميكي لتجارة البلدان النامية المستفيدة . لذلك فان مجموعته ترى أنه ينبغي أن تتولى الدورة التالية للجنة المصنوعات القيام بتقييم شامل لنظام الأفضليات المعمم .

٥٢٣- وقال ، مشيراً الى مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والى الجوانب الهامة لمشروع القرار ذاك ، أن مجموعته كانت قد طلبت أن يعتبر نظام الأفضليات المعمم وسيلة قانونية دائمة وجزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي . ويدعو مشروع القرار أيضاً الدول المانحة للأفضليات الى أن تحذف التدرج بصورة خاصة . ولتجنب اللجوء الذاتي الى مفهوم اختلال السوق ، دعا مشروع القرار الى انشاء آلية وقائية موحدة وجهاز تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات يستعرض جميع التدابير التقييدية بهدف ازالتها . وتابع يقول انه لا بد من الاحتفاظ بمعاملة خاصة لمنتجات أقل البلدان نمواً ولا بد للبلدان المانحة

للأفضليات من اعتماد تدابير للمساعدة على التكيف • وأخيرا فقد كانت مجموعته قد أوصت بتوسيع مشروع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة التقنية بشأن نظام الأفضليات المعمم واعطائه الوسائل اللازمة لمساعدة البلدان المستفيدة على الانتقال الى أقصى حد من نظام الأفضليات المعمم •

٥٢٤- ومضى يقول ان مجموعته تأسف لعدم التوصل الى اتفاق في اللجنة الخاصة حول مشروع القرار ذاك . فقد احتجت البلدان الاعضاء في المجموعة بـاء بعامل الوقت لتجنب تحمل مسؤولياتها . وما زالت مجموعته تأمل بأن موقفها لم يملء غياب الارادة السياسية للتغلب على هذه المشكلة . وكذلك فانها تأمل في امكان الوصول الى اتفاق بشأن تحسين نظام الأفضليات المعمم ، فـسي المناسبة القادمة .

٥٢٥- وفي الختام ، أعاد الى الأذهان الاقتراح الذي قدمته مجموعته في الدورة الحادية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات والداعي الى " أن تضطلع أمانة الأونكتاد بأجراء دراسة عن الآثار التجارية المترتبة ، بالنسبة للبلدان النامية ، على عدم ادراج الواردات الخاضعة للرسوم بحكم الدولة الأكثر رعاية في نظام الأفضليات المعمم من قبل البلدان المانحة للأفضليات وكذلك المنتجات غير المشمولة في جولة طوكيو " .

٥٦٦- وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ تهيد الاقتراح القائل بأن يأخذ المجلس علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات •

٥٢٧- وذكر المتحدث باسم المجموعة بـ أن البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ يشير عددا من القضايا تتجاوز اختصاص لجنة الدورة لأن المطلوب من المجلس هو مجرد أخذ علم بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات •

٥٢٨- وذكر ممثل الصين انه منذ ادخال نظام الأفضليات المعمم ، قامت بلدان متقدمة عديدة بجهود متواصلة لتحسين مخططاتها بهدف زيادة حجم صادرات البلدان النامية من السلع المصنعة. الا أن هذه الصادرات قد تأثرت بدرجات متفاوتة في السنوات الأخيرة بسبب تكثيف التدابير الحمائية التي اعتمدها البلدان المتقدمة ، من جراء قيود نظام الحصص ، والحدود القصوى ، وغيرها من التدابير التقييدية ، فضلا عن سحب الافضليات • وبناء على ذلك فقد انخفضت الفوائد التي تجني بموجب نظام الأفضليات المعمم • ومن الواضح أن الاهداف التي حددها قرار المؤتمر ٢١ (د-٢) لم تتحقق كاملة ، وانه ينبغي لجميع البلدان المانحة للأفضليات أن تبذل المزيد من الجهود لتحقيقها •

٥٢٩ - واستطرد يقول ان هنالك أدلة كافية على أن نظام الأفضليات المعمم تدبير فعال وإيجابي لتعزيز صادرات البلدان النامية من المصنوعات ولتقوية التعاون الاقتصادي الدولي : ومن الضروري جعل نظام الأفضليات المعمم جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي ، والمثابرة على تنفيذه من أجل تنشيط تطور التجارة الدولية . وأعرب عن تأييده للاقتراح المعقول الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والذي يهدف إلى تحسين نظام الأفضليات المعمم وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . ولهذا الغرض ، ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تتقيد بتقيدا صارما بالمبادئ المحددة في قرار المؤتمر ٢١ (د-٢) وشرط التمكين المتفق عليه في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وهو الطابع المعمم غير المنطوي على المعاملة بالمثل وغير التمييزي للنظام ، وينبغي أن يلبي أي تعديل في النظام الاحتياجات الائتمانية والتمويلية والتجارية للبلدان النامية .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٥٣٠- في الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXV)/SC.1/L.1/Add.1 ، الفقرة ٣٧) الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٣١ - وفي الجلسة نفسها ، احاط المجلس علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها الحادية عشرة .

٢ - تقرير فريق الخبراء المشترك بين الاونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، عن دورته الثانية

النظر في التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٥٣٢- ذكر رئيس لجنة الدورة بأن المجلس قرر في دورته الرابعة والعشرين احالة تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الاونكتاد واليونيدو عن دورته الثانية (TD/B/862) الى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، مع استعراض نظر هذا المجلس الأخير الى وجهات النظر التي تم الاعراب عنها في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية كما قرراستعراض هذا الأمر في دورته الخامسة والعشرين (٢٠) .

٥٣٣- وأعلن ممثل الأمين العام للأونكتاد ان مجلس التنمية الصناعية رحب ، لدى النظر في تقرير فريق الخبراء في دورته السادسة عشرة في أيار / مايو ١٩٨٢ بالتعاون بين الأونكتاد واليونيدو ورأى أنه ينبغي مواصلة الأعمال التي تضطلع بها الأمانتان في هذا المجال . ويعتبر مجلس التنمية الصناعية ان أعمال فريق الخبراء قد اكملت . وأوصى بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو بحث تقرير الفريق بصورة متعمقة لتقديمه الى مجلس كل منهما .

٥٣٤- وأشار أيضا الى أنه ، تنفيذا للمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والعشرين والذي أيد فيه توصية الخبراء بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو أعمالهما بشأن ترتيبات التعاون الصناعي الواردة في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) (٢١) ، يتقدم العمل في أمانة الأونكتاد بخطى حثيثة بصدد وضع دراسة وقائية وتحليلية لأنواع ترتيبات التعاون الصناعي القائمة على مستوى المشاريع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وقال ان الدراسة تسعى الى وضع تصنيف معين لهذه الترتيبات والى تحليل خصائص كل فئة تحليل متعمقا . ويجرى منح الاهتمام الواجب لما تلعبه الحكومات من دور- مباشر وغير مباشر- في عقد وتنفيذ مثل ترتيبات التعاون هذه . ومن المحتمل عرض الدراسة بعد اكتمالها على لجنة المصنوعات . واستنادا الى تلك الدراسة

وما يعقبها من تعليقات في اللجنة ، ستصبح الأمانة عندئذ في موقف يسمح لها بالمضي قدما نحو تعيين العناصر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية والواردة في شتى فئات ترتيبات التعاون الصناعي • وتتعاون أمانة الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع أمانة اليونيدو في وضع هـذا الد راسات •

٥٣٥- وذكر المتحدث باسم المجموعة بآء أن هذا البند كان مطروحاً أمام المجلس منذ وقت ليس بقصير ، وأنه قد سبق الاغراب عن آراء المجموعة بآء بصدد فريق الخبراء عدة مرات في الدورتين الأخيرتين ، ومفادها أنها تعتبر أن فريق الخبراء قد أنهى أعماله وينبغي حله • وذكر أيضاً أن مجلس التنمية الصناعية أعرب في دورته الأخيرة عن نفس الآراء بشأن الموضوع •

٥٣٦- وأشار المتحدث باسم المجموعة دال الى أن مجلس التنمية الصناعية رحب بالتعاون بين الأونكتاد واليونيدو ورأى أنه ينبغي مواصلة الأعمال التي تضطلع بها الأمانتان بصورة مشتركة وتقديم تقارير دورية بشأنها الى مجلسيهما • وقد رأى مجلس التنمية الصناعية أن أعمال فريق الخبراء قد أكملت • وأوصى بأن تواصل الأمانتان بحث تقرير الفريق بصورة متعمقة كيما تقدمه كل أمانة الى مجلسها •

٥٣٧- وذكر أن موقف المجموعة دال اتضح في تقريرى مجلس التجارة والتنمية عن دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وأعرب ثانية عن اعتقاده بأن فريق الخبراء قد أكمل أعماله •

٥٣٨- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على ما تعلقه مجموعته من أهمية على أعمال فريق الخبراء ، وهي أعمال تمت وفقاً لأحكام ولايته وعمل بالآهداف المحددة في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) وأشار الى أن الفريق قدّم عدداً من المقترحات الهامة في الفصلين الأول والثاني من تقريره ، ووجه الاهتمام الى الاستنتاجات الواردة في الفقرات ١٣ الى ١٨ ، ولا سيما المقترح الخاص بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو دراسة شتى المسائل المتعلقة بالتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي • وقال انه يوافق على أن المساعدة التقنية ذات أهمية أساسية في تشجيع التجارة وترتيبات التعاون الصناعي •

٥٣٩- وقال ان مجموعة الـ ٧٧ توافق من حيث المبدأ على الآراء التي أعرب عنها في الدورة السادسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، وانها ترحب بالأعمال التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد عملاً بالمقرر الذي اتخذته مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والعشرين • وقال انه ينبغي أن يتعاون الأونكتاد في هذه الأعمال تعاوناً وثيقاً مع اليونيدو وكلما وجد ذلك مناسباً •

٥٤٠- وقال أيضاً انه ، نظراً لما بين التنمية الصناعية والتجارة من علاقة وثيقة ، ينبغي لأمانتي الأونكتاد واليونيدو زيادة تعزيز التعاون في هذا المجال • وأعرب عن رأيه بضرورة عرض نتائج هذه الأعمال كيما ينظر فيها في إطار الآلية الدائمة للأونكتاد •

٥٤١- وفي جلسة لاحقة ، طلب المتحدث نفسه من المجموعات الإقليمية الأخرى أن تناقش مع مجموعة الـ ٧٧ المسائل المتعلقة بأعمال فريق الخبراء ، بدلا من تركيز المناقشة على مركز فريق الخبراء • وأكد مرة أخرى ان مجموعته ترى ان المواضيع التي يعالجها فريق الخبراء في صدد التعاون الصناعي هي مواضيع ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية •

٥٤٢- وأوصت لجنة الدورة المجلس ، في جلستها الختامية ، باعتماد مشروع مقرر قدمه الرئيس نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XXV)/SC.I/L.2) وتقرر فيه ان أعمال فريق الخبراء المخصص قد انجزت وأنه ينبغي للجنة المصنوعات أن تبحث تقريره عن دورته الثانية في دورتها العاشرة .

النظر في التقرير في الجلسات العامة

٥٤٣- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لغت الرئيس الانتباه الى الفقرات ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الاولى للدورة (TD/B/L.641 ، الفرع ألف) ، الذي سيُعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٤٤- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس بناء على توصية اللجنة الاولى للدورة ، مشروع المقرر TD/B(XXV)/SC.I/L.2 (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٦١ (د-٢٥)) .

جيم - النقل البحري

(البند ٩ ج) من جدول الأعمال)

١ - تقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن

النظر في التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٥٤٥- تكلم ممثل الجماهيرية العربية الليبية بوصفه رئيس الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن فقدم تقرير الفريق عن دورته الأولى (TD/B/AC.34/4 - TD/B/904) وأشار الى أن جميع الحكومات المشتركة في الفريق أعربت عن ارتياحها للنجاح المحرز ، وقال ان توصيات الفريق ، التي اعتمدت بتوافق الآراء تتضمن رجاءين موجّهين الى المجلس : الأول أن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات دورة ثانية للفريق ، والثاني أن يوصي المجلس الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ .

٥٤٦- وأشار الى أن المجلس قرر في دورته الرابعة والعشرين أن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات دورة ثانية للفريق تعقد من ٨ الى ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، وفي الوقت نفسه ، قرر اتخاذ اجراء في دورته الخامسة والعشرين بشأن التوصيات المتعلقة بالدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين .

٥٤٧- واقترح أن يحيط المجلس علما بتقرير الفريق ويوصي الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ .

٥٤٨- وأيد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ اقتراح رئيس الفريق التحضيري الحكومي الدولي ، القاضي بأن يوصي مجلس التجارة والتنمية الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ قد اعتمد بالاجماع .

- ٥٤٩- وأيد المتحدث باسم المجموعة باء والمتحدث باسم المجموعة دال وممثل الصين الاقتراح أيضا .
- ٥٥٠- وأشارت ممثلة بنما الى أن وفدها لم يشترك في الفريق التحضيري الحكومي الدولي وأنه سبق الاعراب عن أسباب عدم حضوره الاجتماع ولذلك ليس بمقدور بلد ها تأييد تقرير الفريق أو تأييد مطالبة المجلس بأن يوصي الجمعية العامة بوضع اعتمادات لعقد مؤتمر للمفوضين في عام ١٩٨٣ .
- ٥٥١- وأعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن بلده لم يشترك في الفريق التحضيري الحكومي الدولي وأنه لا اعتراض لديه على أن يأخذ المجلس علما بتقرير الفريق ، ولكنه قال ان الولايات المتحدة لا تشترك في تأييد القرار الذي اعتمد ه الفريق .

النظر في التقرير في الجلسات العامة

- ٥٥٢- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لغت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الاولى للدورة TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.3 (الفقرة ٩) الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

- ٥٥٣- في الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن عن دورته الاولى ، وأيد القرار ١ (د-١) الذي اعتمد ه الفريق . وفي الوقت نفسه ، أوصى المجلس الجمعية العامة (الفقرة ٣ من القرار) باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بتسجيل السفن في عام ١٩٨٣ (٢٢) .
- ٥٥٤- وأعلن ممثل الفلبين ان بلده يرى ، مع العديد من البلدان الأعضاء في الأونكتاد ان مؤتمر المفوضين هو أنجع سبيل لمعالجة مشاكل تسجيل السفن . وقال ان الموضوع نفسه يقتضي اقامة توازن دقيق ، ولكن واقعي ، بين المصالح ، وان مؤتمر المفوضين هو خير وسيلة لحل هذه المسألة .
- ٥٥٥- وأثنى على أمانة الأونكتاد لما أعدته من وثائق مفيدة للفريق التحضيري الحكومي الدولي ونوه برئيس الفريق لما أبداه من براعة في ادارة مداوات الفريق . وأضاف قائلا ان الفلبين ، بوصفها أحد البلدان الرئيسية الموردة للأيدى العاملة في النقل البحري الدولي ، تتمتع بخبرة يمكن أن تتقاسمها بطيب خاطر مع بلدان أخرى في مؤتمر المفوضين . وعليه فان حكومته مستعدة للتشاور والتعاون مع جميع الحكومات الأخرى المهتمة بالأمر لضمان عقد مؤتمر للمفوضين في ظروف مناسبة وتوفير تسهيلات كافية له .

٢ - تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة

النظر في التقرير في اللجنة الأولى المدورة

٥٥٦- شدد ممثل الأمين العام للأونكتاد ، وهو يقدم تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة (٣٣) ، على أن اللجنة اجتمعت في وقت بالغ الحساسية في العلاقات البحرية الدولية وأن المداولات في اللجنة كانت حيوية الأهمية بالنسبة لتطور المفاوضات الدولية وللمداولات الجارية بشأن المسائل ذات الأهمية الوثيقة والمستمرة لمجتمع النقل البحري . وقال ان اللجنة أصدرت تصريحات قوية العبارة بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة حاليا للدول الأعضاء وان هذه التصريحات انعكست في القرارات الخمسة والمقرر المرفقة بتقريرها .

٥٥٧- واقترح المتحدث باسم المجموعة بـ أن يحيط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحري ولكنهم ذكر بأن مجموعته امتنعت عن التصويت على القرار ٤٩ (د-١٠) المتعلق بالتشريع البحري الدولي بسبب الحاجة الى الابقاء على خط تنظيمي واضح يفصل بين عمل المنظمة البحرية الدولية والأونكتاد وذلك مثلا فيما يتعلق بالامتيازات والرهون البحرية ، وهو أمر يدخل فعلا في برنامج عمل المنظمة البحرية الدولية . وفي رأى مجموعته أنه ينبغي للأمين العام لكل من الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية تسوية مشكلة ازدواج الأعمال قبل معالجة هذه القضايا في اطار الأونكتاد . وفي حال عدم الاتفاق ، تنبغي احالة المشكلة الى لجنة البرنامج والتنسيق لدراستها . وعلى ذلك ، فان المجموعة بـ ليست في موقف يسمح لها بتأييد القرار ٤٩ (د-١٠) . فضلا عن ذلك ، فان هذه المجموعة قلقة بوجه عام ازاء تزايد اللجوء الى اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات ، وهو أمر لن يكون في صالح الأونكتاد والدول الأعضاء فيه على المدى الطويل .

٥٥٨- واقترح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن تحيط اللجنة علما بتقرير لجنة النقل البحري وأن تؤيد القرارات والمقرر التي اعتمدها . أما عن القرار ٤٩ (د-١٠) فقال ان من الواضح أن المسائل الاقتصادية والتجارية المتصلة بالامتيازات والرهون البحرية هي مجال يخص لجنة النقل البحري وفريقها العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري في اطار الأونكتاد . وان الحالة هي نفسها بالنسبة للغش البحري في سندات الشحن ومشارطات الايجار والتأمين البحري . وهكذا ليس بوسع مجموعته أن ترى الخطر المزعوم المتمثل في ازدواج الأعمال بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية .

٥٥٩- أما بصدد التشاور بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية ، فقد ذكر بأن أمانة الأونكتاد هي التي اتخذت المبادرة مع الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في اجراء مشاورات مسبقة حول امكانية تداخل الموضوعات منذ وقت يرجع الى تموز/ يولييه ١٩٧٩ . فضلا عن ذلك ، يدعو القرار ٤٩ (د-١٠) بالتحديد الى اجراء مشاورات مع المنظمة البحرية الدولية لدى القيام بالدراسات المشار اليها فيه ، ولذلك لا يمكن أن ترى مجموعة الـ ٧٧ الحاجة الى المزيد من البيانات عن موضوع المشاورات ، لاسيما وان هذه سارت دائما سيرا وديا وسلسا ، كما أكد ذلك أيضا الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية في كلمته أمام لجنة النقل البحري في دورتها العاشرة .

٥٦٠- واقترح ممثل المجموعة دال ، بعد أن أعرب عن تقديره للأعمال التي تمت في لجنة النقل البحري ، أن يحيط المجلس علما بتقرير اللجنة ويؤيد القرارات والمقرر .

٥٦١- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في معرض التذكير بموقف وفده المعرب عنه خلال الدورة العاشرة للجنة النقل البحري ، انه لا يمكن تفسير القرار ٤٥ (د-١٠) بشأن المساعدة التقنية والتدريب الذي اتخذ بتوافق الآراء على انه ينطوي على قبول بلده زيادة الدعم المالي لبرنامج المساعدة التقنية في ميدان النقل البحري . وشدد على أن تخصيص الموارد للمساعدة التقنية انما ينبغي ان يقوم على أساس تقييم صحيح لشتى المشاريع ، كما أن أى زيادة في تخصيص الأموال لأى برنامج انما ينبغي تطويعها في اطار القيود الحالية للميزانية . وحث الأمانة ، وهو يضع ذلك نصب عينيه على أن تشرح شرحا وافيا الأولويات والمبادئ التوجيهية المتصلة بإدارة برامج المساعدة التقنية التي تنفذها شعبة النقل البحري في أمانة الاونكتاد . واقترح أن يعمل المجلس وفقا للولاية المبينة في الفقرة ١ من القرار ٤٥ (د - ١٠) ، على ان تنظر الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في المسألة وتتقدم بتوصيات مناسبة لينظر فيها المجلس .

٥٦٢- وفي الجلسة الختامية التي عقدتها لجنة الدورة ، قال الرئيس ان الأمانة أبلغته بأن القرارات والمقرر التي اعتمدتها لجنة النقل البحري في دورتها العاشرة ستظل سارية المفعول قانونا حتى لو لم يقوم المجلس بتأييدها أو باقرارها .

النظر في التقرير في الجلسات العامة

٥٦٣- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه إلى الفقرات ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/L.641 ، الفرع جيم) ، الذي يعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٥٦٤- في الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة والقرارات والمقرر المرفقة بالتقرير والآثار المالية المترتبة عليها (٢٤) .

دال - الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا
(البند ٩ د) من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٥٦٥- ذكّر ممثل تركيا ، باعتباره رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، بقرار المجلس ٢٢٧ (د - ٢٢) بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا وقرار الجمعية العامة ١٤١/٣٦ الذي دعت الفقرة ٦ منه المجلس الى تضمين التقرير عن دورته الخامسة والعشرين تقريراً مرحلياً عن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي . وكان فريق الخبراء قد اجتمع في جنيف من ٣٠ آب/ اغسطس الى ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ونظر في الدراسة التي أعدها أمانة الأونكتاد عن " جدوى قياس التدفقات الدولية للموارد البشرية" (TD/B/C.6/AC.8/2) .

٥٦٦- وأعرب عن أسفه لأنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت لم يتوصل فريق الخبراء في مداولة الى نتيجة ناجحة بشأن موضوع شديد التعقيد وذى أهمية عالمية . وكان يأمل أن يكون قد حصل توافق في الآراء لأن الاختلافات في مواقف المجموعات كانت تضيق بصورة متواصلة مع سير المفاوضات على أساس المقترحات التي قدمها هو .

٥٦٧- ومضى يقول ان تقرير فريق الخبراء (TD/B/C.6/AC.8/3 - TD/B/C.6/89) سيكون موضع نظر لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة ، شأنه شأن مشروع النتائج والتوصيات المقدمة بصورة منفصلة من مجموعة الـ ٧٧ ، والمجموعة بـ ومنه شخصياً بوصفه الرئيس وأعرب عن أمله في أن تشكل مقترحاته أساساً لتوافق آراء لجنة نقل التكنولوجيا .

٥٦٨- واعد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى الاذعان ان موقف مجموعته كان يسترشد باختيارين أساسيين . أولاً ، أظهرت الدراسة التي قدمتها أمانة الأونكتاد أن قياس تدفقات الموارد البشرية ممكن من الناحية النظرية والتقنية . ومع أنه لا يزال هنالك متسع لمزيد من العمل التشخيصي ، فان هذا ينبغي أن لا يمنع النظر العاجل في السياسة العامة والاجراءات بشأن الآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا . ثانياً ، لقد جرى في السنوات العشر الأخيرة عمل كثير حول النقل العكسي للتكنولوجيا ، في الأونكتاد وغيره على حد سواء ، وتصدى هذا العمل لدراسة حجم وتكوين تدفق اليد العاملة الماهرة من البلدان النامية الى الخارج . وقال ان مجموعته تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوقت قد حان للوصول الى اتفاق بشأن المبادئ ذات الصلة ، والى التدابير والاتفاقيات اللازمة للتطبيق العملي لقياس تدفقات الموارد البشرية وحول النظر فيما يمكن اتخاذه من تدابير بشأن السياسة العامة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

٥٦٩- وأعرب عن أسفه لأن فريق الخبراء لم يستطع التوصل الى نتيجة متفق عليها . غير أن أى عمل آخر يجري حول الجوانب التقنية للمشكلة لا بد أن يعالج السياسات العامة لتخفيف الآثار الضارة لاستنزاف الأدمغة كما جاء في قرارات الجمعية العامة والأونكتاد .

٥٧٠- وقال المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته اشتركت اشتراكاً نشطاً في اجتماع فريق الخبراء . وأعرب عن أسفه لأن فشل فريق الخبراء في التوصل الى اتفاق بشأن تدفقات اليد العاملة الماهرة غير المعوضة من البلدان النامية كان بسبب المجموعة بـ ، التي لم تدرك أن قياس تدفقات الموارد البشرية ممكن ورفضت النظر في اتخاذ المزيد من الاجراءات على صعيد السياسة

العامة • لذلك فإن التدفق الخارجي لليد العاملة الماهرة من البلدان النامية سيستمر دونما عائق • وهو يرى أنه ينبغي مواصلة العمل في الأونكتاد بصورة حثيثة ووفق مسارين رئيسيين • أولاً ، ينبغي أن يكون هناك مبادئ توجيهية لقياس تدفقات الموارد البشرية ، ولا سيما تدفقات اليد العاملة الماهرة من البلدان النامية إلى البلدان الخيرية المتقدمة ، ثانياً ، ينبغي أن يجرى عمل بشأن السياسات العامة والتدابير العملية لحل المشاكل المترتبة بالآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا •

٥٧١- وذكر ممثل كندا أن أعضاء المجموعة باء قبلوا مشروع نتائج وتوصيات الرئيس بكامله وهم يأملون أن تكون مقترحات الرئيس أساساً لتوافق آراء لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة • وأعرب عن أسفه لعدم وجود اتفاق في اجتماع فريق الخبراء • وقال إن انعدام توافق الآراء يعود إلى أنه تم إدخال قضايا خارجية وأكثر اتساعاً حول استنزاف الأدمغة ضمن مداولات فريق الخبراء الذي كانت ولايته تقتضي بالنظر في جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية •

٥٧٢- وردا على المتحدث باسم المجموعة دال ، قال إن خبير المجموعة دال في اجتماع فريق الخبراء أوضح أن مشكلة استنزاف الأدمغة غير موجودة في بلدان المجموعة دال • ويرجع ذلك جزئياً إلى سياستها في إقامة الحواجز وخلق حدودها أمام تدفقات الهجرة في الاتجاهين • لذلك ، إذا أرادت المجموعة دال أن تعرب عن تضامنها مع البلدان النامية ، فينبغي أن يكون ذلك بالأفعال لا بالأقوال فحسب • وينبغي أن تتناول المناقشة في لجنة نقل التكنولوجيا بمزيد من التفاصيل جدوى قياس تدفق الموارد البشرية ، وأعرب عن أمله في أن يتم الاتفاق على مواصلة العمل الواجب القيام به على أساس مقترحات الرئيس •

٥٧٣- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، رداً على البيان الذي أدلى به ممثل كندا ، إن مجموعته تعتقد اعتقاداً راسخاً أن ولاية فريق الخبراء واختصاصه يجب أن ينظر إليهما في سياق الولاية الأعم المسندة في مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن موضوع النقل العكسي للتكنولوجيا • فلا يوجد أي موضع في تلك القرارات يقول إن قياس تدفق الموارد البشرية شرط أساسي لتحليل السياسة العامة والأجرام المتصلة بالسياسة العامة • والتفسير الذي قدمته مجموعته هو أن عمل فريق الخبراء ينبغي ألا يمنع من النظر في منطويات السياسة العامة المتصلة بالنقل العكسي للتكنولوجيا • وأضاف يقول إن هجرة اليد العاملة الماهرة بين البلدان النامية والقضايا الناجمة عنها هي من اختصاص هذه البلدان وحدها دون غيرها •

٥٧٤- وقال ممثل بيرو أن خبراء مجموعة الـ ٧٧ نظروا إلى ولاية فريق الخبراء لا من حيث قياس تدفقات الموارد البشرية فحسب بل أيضاً من حيث التأكيد على النقل العكسي للتكنولوجيا • وهو على يقين من أن قياس النقل العكسي للتكنولوجيا ممكن التحقيق • وكان خبراء المجموعة باء قد حاولوا توسيع فكرة القياس لتشمل تدفقات جميع الأشخاص من ذوي الفاعلية الاقتصادية وليس فقط الأشخاص الماهرين ، ولذلك فقد استنتجوا أن هذا غير ممكن التحقيق ، وعلى لجنة نقل التكنولوجيا أن تقر نوع التدفقات التي ينبغي قياسها ، وليس هناك شك في أنه ينبغي أن تكون هذه التدفقات بالنسبة للبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ هي تدفقات اليد العاملة الماهرة فقط من البلدان النامية إلى الخارج أو النقل العكسي للتكنولوجيا • ولا حظ أن هذا التفسير لولايسة الفريق يؤيده صيغة هذا البند الفرعي من جدول أعمال المجلس ، وهي "الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا" •

٥٧٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الملاحظات التي ابداهما مثل كندا والتي شوه فيها سمعة المجموعة دال تشكل امانة فظة ، وان اللهجة التي استخدمت فيها لا تتفق مع انمايير السائدة في المحافل الدولية . وأضاف ان المجموعة دال تعتبر بيان مثل كندا محاولة لتحويل الاهتمام عن المشاكل الحقيقية جدا والهامة جدا التي يعد حلها شرطا مسبقا لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقال انه حسب منطق مثل كندا ليس لبلدان المجموعة دال، غير المتأثرة بمشكلة استنزاف الأدمة ، أى حق في الاشتراك في مناقشة مسألة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهذا يشكل تناقضا واضحا مع مبدأ العالمية الذي يعتبر الاساس نفسه الذي يقوم عليه الأونكتاد .

٥٧٦- وقال مثل كندا ان ملاحظاته كانت ذات صلة وثيقة بمسألة استنزاف الأدمة وأن اللهجة التي استخدمت فيها تعتبر جيدة بالمقارنة مع الخطبة العنيفة التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة دال في وقت سابق في المجلس، خلال جلسة عامة . وقال انه يستطيع ان يفهم أن المجموعة دال لا ترى في الجدران والحدود المغلقة عائقا يحول دون استنزاف الأدمة لكنه يلاحظ ان أحدا من البلدان النامية لم يطلب الى بلدان المجموعة بأشادة جدران حولها أو اغلاق حدودها . وأضاف انه يرفض رفضا باتا التعليقات غير المناسبة التي تفوه بها المتحدث باسم المجموعة دال .

٥٧٧- وقال المتحدث باسم المجموعة بأ ان لجنة نقل التكنولوجيا ستجد امامها متسعا كبيرا من الوقت خلال دورتها الرابعة لمناقشة تقرير فريق الخبراء وأنه ينبغي للمجلس الآن ان يحيط علما بالتقرير المحلي الذي قدمه رئيس الفريق .

٥٧٨- وأعرب مثل المملكة العربية السعودية ، في معرض اشارته الى ملاحظات مثل كندا حول هجرة ذوى المهارات من البلدان النامية الى البلدان المصدرة للنفط ، عن اتفاقه التام مع المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ الذي قال ان مسألة هجرة اليد العاملة والتوظيف في البلدان المصدرة للنفط تعتبر مسألة تعاون فيما بين البلدان النامية وهي من اختصاص مجموعة ال ٧٧ وحدها . وأعاد الى الازهان ان استنزاف الأدمة ينطبق على هجرة ذوى المهارات من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وهو ما يعرف أيضا باسم النقل العكسي للتكنولوجيا . وأضاف ان الهجرة الى البلدان المصدرة للنفط تتشكل في معظمها من القوى العاملة غير الماهرة أو نصف الماهرة . وأن أغلبية ذوى المهارات العالية ، مثل المهندسين والمعلمين ، تأتي من البلدان العربية الأخرى وفقا لاتفاقات ثنائية بين المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان النامية وذلك في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

النظر في الموضوع في الجلسات العامة

٥٧٩ - في الجلسة ٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (٥٥) TD/B(XXV)/SC.I/L.1/Add.5 الفقرة ١٦) الذي سيعرض رسميا على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٨٠- وفي الجلسة نفسها ، أحاط المجلس علما بالتقرير المرحلي الشفوى المقدم من رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، كما أحاط علما بأن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي ستدرسه لجنة التكنولوجيا دراسة مستفيضة في دورتها الرابعة •

هـ١ - الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
(البند ٩ هـ) من جدول الأعمال

النظر في الخطة في اللجنة الأولى للدورة

٥٨١- قدم رئيس الفرقة العاملة تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة (الوثائق TD/B/WP/L.15 و Add.1-3 ، حسبما تم تعديليها واستكملها بالوثيقة TD/B/L.634) (٢٥) •

٥٨٢- وقال ان الفرقة العاملة أجرت مناقشة مفيدة جدا حول استحسان ادراج تقييم البرامج ضمن وظائفها (البند ٣ من جدول الأعمال) ، على الرغم من أن الآراء اختلفت حول ما اذا كان الوقت مناسباً في هذه المرحلة لاستخدام طرق جديدة لتقييم البرامج • وقد جاء في التوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة والواردة في المرفق الأول من تقريرها أن الفرقة العاملة تنوى مواصلة مناقشتها لهذا البند في دورتها السابعة •

٥٨٣- وأضاف قائلاً ان الفرقة العاملة لم تتمكن ، بالرغم من أنها ناقشت تواتر ومدة اجتماعاتها (البند ٤ من جدول الأعمال) ، من تقديم توصيات بشأن موعد دورتها السابعة • اذ ترى مجموعتان اقليميتان أن الدورة السابعة للفرقة العاملة ينبغي عقدها بعد الدورة السادسة للمؤتمر ، بالنظر الى ما يقتضيه المؤتمر من أعمال تحضيرية ضخمة ، بينما شددت احدى المجموعات الإقليمية على ضرورة عقد الدورة السابعة قبل المؤتمر • ومن ثم ، يتعين على المجلس ان يتخذ قراراً بشأن هذه المسألة •

٥٨٤- وفي الختام ، دعا المجلس الى الاحاطة علماً بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة وقرار التوصيات التي اعتمدتها •

٥٨٥- وأعلن المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته ترحب بالتوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة وترجوان تواصل الفرقة العاملة في دورتها السابعة النظر في التقييم الداخلي والمساعدة التقنية ، استناداً الى الوثائق التي ستعدها أمانة الأونكتاد • وأضاف قائلاً ان مناقشة التقييم الداخلي ، التي بدأت في الدورة السادسة للفرقة العاملة استناداً الى تقرير أعده مكتب تخطيط وتنسيق البرامج في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة (TD/B/WP/23) ، كانت تطورا بناءً للغاية • الا أن مجموعته تأسف لأنه لم يتيسر في تلك الدورة

اجراء مناقشة كاملة ومركزة تماما حول مبادئ وأهداف نظام للتقييم الداخلي يتمشى مع المبادئ العامة التي تنادى بها المجموعة بآء • وتتطلع هذه المجموعة الى الاستماع في الدورة التالية للفرقة العاملة الى الآراء المتروية للمجموعات الأخرى بشأن مشروع التوصيات المقدم من المجموعة بآء خلال الدورة السادسة ، والوارد في المرفق الثاني لتقرير الفرقة العاملة •

٥٨٦- وتوضيحا لكيفية فهم المجموعة بآء للتقييم الداخلي وسبب اعطائها أولوية عالية له ، أبدي الملاحظات التالية :

(أ) ينبغي لآى نظام للتقييم الداخلي في الأونكتاد ألا يستهدف ، بأى شكل من الأشكال ، الحكم على أداء الدول الأعضاء ، كأن يحكم مثلا على تقيد ها بالمعايير والمذونوات الدولية • وذكر بأن القصد من قرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) ، الذى اسند الى الفرقة العاملة ولاية النظر في التقييم ، هو أن تضح الأمانة نظاما لتحسين فعاليتها ،

(ب) ينبغي لنظام التقييم ألا يتناول مسائل السياسة العامة المتصلة ، مثلا ، بقضايا التجارة والتنمية ، بل ينبغي أن يهتم فقط بفاعلية الأمانة من الناحية التنفيذية ،

(ج) ينبغي ألا يجرى التقييم في الأونكتاد ، بالدرجة الأولى ، عن طريق دراسات استقصائية تستند الى استبانات ومقابلات تستهدف تسجيل خبرة وتصورات ممثلي الحكومات لدى الأونكتاد • فهذا ، في رأى المجموعة بآء ، لا يدعم هدف مسؤولية الأمانة أمام الحكومات ،

(د) ليس التقييم الداخلي أداة لاعادة تنظيم أمانة الأونكتاد أو لاجراء تخفيضات في وظائفها أو وحداتها المحددة ، وانما هو مجرد أداة ليجاد وسائل أفضل للقيام بالعمل الموكول • وباختصار ، فانه ينظر الى التقييم على أنه أداة مركزة جدا من أدوات الادارة ، يقتصر هدفها على تحسين فعالية الأداء المقبل وجدواه بالقياس الى تكاليفه ، وذلك عن طريق قياس وتحليل العمليات الماضية •

٥٨٧- وأشار الى أن معظم هيئات الأمم المتحدة قامت في السنوات الأخيرة بتطبيق مفاهيم وطرق للتقييم ، وأن ذلك قد أسفر عن نتائج بناءة جدا تعود بالفائدة على جميع البلدان • كما أن معظم تلك الهيئات قبلت التعريف الذى قدمته وحدة التفتيش المشتركة للتقييم ، وهو أن التقييم عملية تحاول أن تحدد ، على نحو منهجي وموضوعي قدر الامكان ، مدى ملائمة وفعالية وأثر الأنشطة في ضوء الأهداف المتوخاة لها ، حسبما حددتها الحكومات • وبناء على ذلك ، اعتمدت تلك الهيئات اجراءات للتقييم تتناسب مع احتياجاتها الخاصة ، ووجدت دائما ان هذه الاجراءات ذات قيمة كبيرة لمديرى البرامج والهيئات الحكومية الدولية • وتمثل خبرتها الجماعية معينا قيما من الخبرة العملية • ولذلك فان المجموعة بآء تتنظر من أمانة الأونكتاد أن تقوم ، استنادا الى هذه الخبرة وعملا بالتوصيات التي قدمتها الفرقة العاملة في دورتها السادسة والمناقشة التي دارت في هذه الدورة ، باعداد وثيقة شاملة عن التقييم ، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لتخطيط وتنسيق البرامج ، لا تشتمل فقط على الممارسات الادارية التي أشار اليها نائب الأمين العام للأونكتاد في بيانهم الافتتاحي أمام الفرقة العاملة ، وانما ايضا على مقترحات محددة من أمانة الأونكتاد لتطبيق الممارسات المعمول بها الآن على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة برمتها ، على عملها هي • وتعتقد مجموعته ان من المستحسن التوصل الى اتفاق في الدورة السابعة للفرقة العاملة بشأن

أنسب طرائق التقييم للأونكتاد ، وأن هذا يمكن أن يتم استنادا الى التقرير الذي طلبته الفرقة العاملة • ومن شأن التقدم نحو وضع نظام فعال للتقييم أن يوفر اطارا ايجابيا للنظر في القضايا المؤسسية الأخرى في الدورة السادسة للمؤتمر •

٥٨٨- وانتقل الى مسألة استعراض أنشطة المساعدة التقنية في الأونكتاد فقال ان المجموعة بناءً تعتقد ان استعراض هذه الأنشطة ، استنادا الى تقارير شاملة ووقائية وتحليلية تعد ها الأمانة ، يمكن أن يوفر للمؤتمر نظرات متعمقة مفيدة قد تكون ذات صلة بكثير من جوانب عمله • وأضاف قائلاً ان مجموعته تأسف لأن الأمانة لم تف بالتزامها ، بموجب قرار المجلس (٢٣١ د - ٢٢) ، بتقديم تقرير سنوي في عام ١٩٨٢ عن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية • وهذا يجعل ضرورة اجراء مناقشة كاملة للمسألة في الدورة السابعة للفرقة العاملة أشد الحاحا •

٥٨٩- وأشار الى تواتر ومدة اجتماعات الفرقة العاملة ، اللذين ناقشتهما الفرقة العاملة في اطار الهند ٤ من جدول أعمالها ، فذكر بأن قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ومقررا موازيا له اتخذته المجلس في دورته التاسعة عشرة ينصان على وجوب أن تجتمع الفرقة العاملة مرتين في السنة • وقال ان المقرر لم يتخذ بدون ترو ، وأن الفرقة العاملة وجدت حتى الآن ان من المفيد أن تجتمع في الربيع ، قبل انعقاد دورة لجنة البرنامج والتنسيق في أيار / مايو بوقت قليل ، وفي الخريف قبل دورة الجمعية العامة • وسيكون هناك مجال في الدورة السادسة للمؤتمر للنظر فيما اذا كانت دورة الاجتماعين السنويين ينبغي أن تستمر ، كما تعتقد المجموعة بآء ذلك ، ولكن ريثما يتم هذا الأمر ، ترى المجموعة بآء أن تواتر اجتماعات الفرقة العاملة ينبغي أن يظل محكوما بقرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) • وأشار الى أن دورة الفرقة العاملة ، التي ستعقد بموجب الدورة الحالية في خريف عام ١٩٨٣ للنظر فيما يلزم ادخاله من تعديلات على الميزانية البرنامجية للأونكتاد للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في ضوء القرارات التي يتخذها المؤتمر ، سيكون ألامها أعمال كثيرة جدا ، والى انه كان هناك ميل في الفرقة العاملة الى اعتبار أن هذه المهمة وحدها تستحق دورة تستغرق أسبوعين • وقال انه يشاطر مجموعة ال ٧٧ قلقها ازاء اكتظاظ الجدول الزمني للاجتماعات في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، لكنه في الوقت نفسه ، يعتبر دور الفرقة العاملة في ربيع عام ١٩٨٣ جزءا هام جدا من عملية التحضير للمؤتمر • ولذا فانه على ثقة من أن جميع المجموعات ستوافق على أن يؤكد المجلس ، لذي اقراره الجدول الزمني للاجتماعات ، أن الدورة السابعة للفرقة العاملة ستعقد قبل الدورة السادسة للمؤتمر استنادا الى جدول الأعمال المؤقت الذي أقرته الفرقة العاملة •

٥٩٠- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان بلدان المجموعة دال ترى ان الدورة السادسة للفرقة العاملة لم تكن فقط هامة جدا من حيث دور الفرقة العاملة في المستقبل ، وانما ايضا من حيث التحسين العام لفعالية الأونكتاد • وفقا للولاية السندة اليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) • وأضاف قائلاً ان مجموعته تؤيد من حيث المبدأ فكرة تقييم البرامج في الأونكتاد ، شريطة ان يكون بالامكان الاتفاق على نهج فعال وعملي لنظام تقييم من هذا القبيل يتمشى مع المبادئ والخطوط التوجيهية العامة التي أوجزها المتحدث باسم المجموعة دال في الفرقة العاملة •

٥٩١- وفيما يتعلق بمشكلة تواتر ومدة الدورات المقبلة للفرقة العاملة ، قال ان المجموعة دال ، اذ تأخذ في الاعتبار ان اجراء تغيير في النمط الحالي للاجتماعات قد يكون احدى الوسائل لتحسين فعالية الفرقة العاملة ، تحبذ الاقتراح الداعي الى الاكتفاء من الآن فصاعدا بحقد دورة واحدة

سنويا لعدة يمكن ان تصل الى اسبوعين • وينبغي عقد هذه الدورة السنوية قبل أربحة أسابيع على الأقل من دورة المجلس العادية ، كما ينبغي أن توفر للحكومات الوثائق اللازمة للفرقة العاملة قبل ستة أسابيع على الأقل من افتتاح الدورة • وهو يعتقد ان هذا الاجراء يوفر اطارا مناسباً يتيح للفرقة العاملة انجاز عملها بنجاح •

٥٩٢- وأعرب في ختام حديثه عن أسفه لعدم تمكن الفرقة العاملة من الاتفاق على موعد دورتها السابعة وعن أمله في أن يتمكن المجلس من اتخاذ قرار في هذا الشأن •

٥٩٣- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان مجموعته تأسف لعدم التوصل الى اتفاق في الفرقة العاملة بشأن مدى استحسان وامكانية استخدام تقييم البرامج بشأن أنشطة الأونكتاد ، أو بشأن تواتر ومدة اجتماعات الفرقة العاملة • ففيم يتعلق بالتقييم الداخلي للبرامج المتصلة بأنشطة الأونكتاد ، وخاصة انشاء وحدة تقييم خاصة ، قال ان مجموعة ال ٧٧ على اقتناع بأن هذا الاجراء لا هو مناسب ولا هو ضروري ، لأنه توجد بالفعل ترتيبات من هذا النوع داخل الأمانة وكذلك على المستوى الحكومي الدولي في شكل اللجان الرئيسية • وأضاف قائلا انه لا يوجد خلاف بين مجموعة ال ٧٧ والمجموعات الإقليمية الاخرى ففيم يتعلق بالرغبة الأساسية في ضمان تحسين مستمر لفعالية الأونكتاد • فنقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بالطرق الواجب تطبيقها في اجراء التقييم ذي الصلة بالموضوع • وهو يرى ان النج الذي أوصى به مكتب تخطيط وتنسيق البرامج وأيدته المجموعة بـ ، والذي يسعى قبل كل شئ الى ضمان الفعالية الداخلية للأمانة على الصعيد التقني وصعيد الميزنة ، لا يتماشى مع الممارسات الجارية المتبعة في بحث واعداد وتقييم أنشطة الأونكتاد • وخلاصة القول ان الطرق المقترحة تمثل نظريات يصعب تكيفها من الوجهة العملية مع الأنشطة المعنية ، وخاصة ففيم يتعلق بالصعوبة المتأصلة في تعريف المعايير الموضوعية والمستعملين النهائيين • وأشار الى أن مثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج اعترف بأنه لم تتم حتى الآن تجربة أى نموذج للتقييم في هذا المجال • وقال ان مجموعة ال ٧٧ تحبذ اتباع نهج شامل ومتكامل لبحث واعداد وتقييم البرامج يستهدف حل مشاكل التجارة والتنمية ، لا ابقاءها بصورة مستديمة • وبالتالي فان مجموعته تعارض أى نظام جديد للتقييم لا يتم انشاؤه وفقا لأهداف الدول الأعضاء وقراراتها ومقرراتها ذات الصلة •

٥٩٤- وفي ضوء الاعتبارات السابقة ، ترى مجموعة ال ٧٧ أنه ينبغي عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد الدورة السادسة للمؤتمر • وهذا الرأي يراعي ايضا ضخامة الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد في اطار التحضير للمؤتمر ، وكذلك الحاجة الى تكييف برنامج أنشطة الأونكتاد في ضوء القرارات التي سيتخذها المؤتمر • وترى مجموعة ال ٧٧ ، بالتالي ، أن من الأمور الأساسية عقد دورة واحدة فقط لعدة اسبوعين في عام ١٩٨٣ ، بعد المؤتمر • ولا حظ ان المجموعة دال ومجموعة ال ٧٧ والصين تتقاسم نفس الرأي بشأن هذه المسألة ، فأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من البت في موعد الدورة السابعة للفرقة العاملة •

٥٩٥- وحث ممثل الصين على أن يحيط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة وأن يقر التوصيات التي اعتمدها بتوافق الآراء • وففيم يتعلق بمسألة تواتر دورات الفرقة العاملة وموعد دورتها السابعة ، قال ان رأى وفده لا يزال تطلعا كما هو ، حسبما أعرب عنه ممثل الصين ففيم الفرقة العاملة •

٥٩٦- وأعلن ممثل المكسيك أن البلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية متفقة على أنه ينبغي عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد الدورة السادسة للمؤتمر *

٥٩٧- وكرر المتحدث باسم المجموعة دال العراب عن تأييد مجموعته للاقتراح الداعي إلى عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة بعد المؤتمر * فهو يرى أن عقد اجتماع للفرقة العاملة في ربيع عام ١٩٨٣ يحتمل أن يترك الأعمال التحضيرية للمؤتمر *

٥٩٨- ولاحظ المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ، اختلاف الآراء بشأن هذه المسألة وأشار إلى ما يبدو من وجود أغلبية واضحة تحبذ عقد دورة واحدة للفرقة العاملة في عام ١٩٨٣ لمدة أسبوعين بعد الدورة السادسة للمؤتمر *

٥٩٩- وأشار الرئيس إلى أن موعد الدورة السابعة للفرقة العاملة سيبحث في جلسة عامة للمجلس عند ما ينظر في استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ (ز) من جدول الأعمال) ؛ (فيما يتعلق باستعراض الجدول الزمني للاجتماعات ، انظر الفصل الثامن ، الفرع لام أدناه) .

النظر في الخطة في الجلسات العامة

٦٠٠- في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، لفت الرئيس الانتباه إلى الفقرة ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الأولى للدورة (٤/Add.1/L.1/SC.I/XXV/B/TD الفقرة ٢٠) ، الذي سيعرض رسمياً على المجلس في اجتماعه القادم .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٠١- وفي الجلسة ذاتها ، وبناءً على توصية اللجنة الأولى للدورة ، احاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة وأيد التوصيات التي اعتمدها الفرقة وجدول الأعمال المؤقت الذي أوصت به لدورتها السابعة .

الفصل الخامس

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف والأعمال التحضيرية ، وجدول الأعمال المؤقت ، والتنظيم

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٠٢ - كانت أمام المجلس ، للنظر في هذا البند ، مذكرة من أمانة الأونكتاد عن تنظيم الدورة السادسة للمؤتمر (TD/B/L.632) ، وإضافة إليها (TD/B/L.632/Add.1) تطرح خيارات ممكنة لتوزيع بنود جدول الأعمال .

٦٠٣ - وفي الجلسة ٥٩٤ المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، قال المتحدث باسم المجموعة بـ أن مجموعته تعتقد أن المناقشة حول البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ينبغي أن تجرى في جلسة عامة بالاقتران مع المناقشة العامة (البند ٧) . وأن المجموعة بـ تشعر أيضا بأنه سيكون من المناسب وجود ثلاث لجان للدورة لتغطية القضايا الرئيسية المبينة على التوالي : السلع الرئيسية (البند ٩) والتجارة (البند ١٠) ، والنقد والتمويل (البند ١١) . أما القضايا المتبقية (التي يغطيها البندان ١٢ و ١٣) فيمكن معالجتها عن طريق آلية مناسبة ، قد تكون لجنة رابعة للدورة . وأضاف أن المجموعة بـ تعتقد بقوة أن آلية كهذه تفضل على شتى الخيارات المطروحة في الوثيقة TD/B/L.632/Add.1 ، التي تعتبر معقدة نوعا ما وتلقي عبئا على عاتق الوفود المشتركة يتعذر تناوله . ولعل من المفيد أيضا أن تتمكن الأمانة من توفير جدول زمني مؤقت للمناقشات وخاصة في اللجنة التي تعالج البندين ١٢ و ١٣ . وقال إن مجموعته تأمل أن تكون الوثائق الأساسية للمؤتمر متاحة بحلول نهاية العام ، كما سبق أن أشار إلى ذلك الأمين العام للأونكتاد . وأخيرا ، فإن المجموعة بـ على استعداد لأن تبحث - مع الرئيس والأمين العام للأونكتاد ومجموعات أخرى - كيف ينبغي إجراء مزيد من المناقشات قبل انعقاد المؤتمر .

٦٠٤ - وفي الجلسة ٥٩٧ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ، ألقى ممثل إيران بيانا بشأن مكان انعقاد الاجتماع الوزاري الآسيوي تحضيريا لدورة المؤتمر السادسة . وقد قرر الرئيس أن المسألة المطروحة ليست ضمن اختصاص المجلس .

٦٠٥ - كذلك تضمنت البيانات التي أُلقيت في إطار البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال (انظر الفصلين الثاني والثالث أعلاه) إشارات إلى الأعمال التحضيرية لدورة المؤتمر السادسة وإلى تنظيم هذه الدورة .

٦٠٦ - وفي الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ، عرض الرئيس مشروع مقترح (TD/B/L.642) . كان قد قدمه نتيجة مشاورات غير رسمية أجراها حول ترتيبات تنظيم الدورة السادسة للمؤتمر .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٠٧ - أقر المجلس ، في نفس الجلسة ، الترتيبات المقترحة من الرئيس لتنظيم الدورة السادسة للمؤتمر (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٨ (د - ٢٥) ، وأوصى باهتمام اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر والمؤتمر ذاته بها ، رهنا بما قد يتخذه المجلس من مقررات أخرى في دورته الاستثنائية الثانية عشرة .

٦٠٨ - وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن عظيم ارتياح أعضاء مجموعته لنجاح المجلس في حل جميع القضايا المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدورة السادسة للأونكتاد . فلقد كان هذا انجازا ايجابيا من شأنه توفير أساس ويطيد للدورة السادسة للأونكتاد . وكان ثمة تعاون ومرونة متنازين ابدتهما مختلف المجموعات الاقليمية . وأردف قائلا ان المجموعة باء أخذت بالرأى القائل بأنه ربما كان الأمثل نظر البند ١٢ من جدول الأعمال الموقت للمؤتمر ، المتعلق بأقل البلدان نموا ، في ذات اللجنة الرئيسية التي ستتصدى للبند ١٣ ، وكان لديها انطباع واضح بأن المجموعات الأخرى تقبلت هذا الموقف . بيد أنه بالنظر للأهمية السياسية للموضوع - وهو ما تدركه مجموعته كل الادراك - وافقت المجموعة باء على مبادرة مجموعة ال ٧٧ بأن تتم معالجة البند ١٢ في جلسة عامة في الدورة السادسة للأونكتاد . وهو أمر لا ينبغي أن يغير من طابع المناقشات حول هذا البند ، التي ستظل لها طبيعة الاستعراض ، في ضوء ما أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

الفصل السادس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٠٩- أحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

النظر في التقرير في اللجنة الثانية للدورة

٦١٠- قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد وهو يفتح المناقشة حول هذا البند ، الوثائق التي أعدها الأمانة ، وخاصة " استعراض الاتجاهات والسياسات في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية المختلفة " TD/B/912 ، يدعها استعراض احصائي في اضافة لتلك الوثيقة (Add.1/Corr.1 و TD/B/912/Add.1) وبأن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد استمرت في التقدم بالرغم من تردى الوضع في الأسواق العالمية في عام ١٩٨٠ كما هو الشأن في السنوات السابقة . وضلت التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية دينامية بشكل خاسر حيث ازداد حجمها بنسبة ٢٠ في المائة ، أى بمعدل أسرع كثيراً من معدل زيادة حجم التجارة بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية (حوالي ٤ في المائة) والتجارة داخل بلدان مجلس التعاون الاقتصادي (١١ في المائة) . وقد دخل عدد كبير من البلدان النامية في ترتيبات طويلة الأجل مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية شملت ، في معظم الحالات ، فترة الخمس سنوات المقبلة . وقد جاء في التقارير انه تم ، كل عام ، إبرام أكثر من ١٠٠ اتفاق حكومي دولي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وقد تبين أن هذه الاتفاقات أداة هامة لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين تلك البلدان .

٦١١- كذلك ازداد التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في عدة أشكال . حيث زاد مجموع حجم المساعدة الاقتصادية التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى البلدان النامية ، حسب التقارير ، بما ينوف عن ٧٠ في المائة خلال فترة الخمس سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ إذ بلغ صافي هذا المجموع حوالي ٣٠ مليار روبل . وكان من المتوقع حدوث زيادة أخرى في حجم التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية على أساس الاتفاقات القائمة والترتيبات الأخرى . ولا حظ أن التجارة بين الشرق والغرب قد ارتفعت ، في عام ١٩٨١ ، بنسبة ٣ في المائة فيما يتعلق بالصادرات و ٥ في المائة فيما يتعلق بالواردات ، مما يعكس الاهتمام الذي أظهرته البلدان الشريكة بزيادة توسيع التجارة . غير أن زيادتها من حيث الحجم كانت أبطأ من زيادتها من حيث القيمة في تلك السنة ، وانخفضت حصتها في رقم المبيعات التجارى الشامل للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية انخفاضاً طفيفاً . وقد أدى انتهاج الممارسات التجارية التقييدية ضد البلدان الاشتراكية ، وتردى شروط الائتمان في تمويل الصفقات بين الشرق والغرب ، الى عرقلة تنمية ذلك التدفق التجارى في عام ١٩٨١ . كما أثرت الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بولندا التي انخفض حجم تجارتها مع الغرب بأكثر من ٢٠ في المائة ، في النمط الشامل للتجارة بين الشرق والغرب ، وقد ظل استمرار العجز التجارى الناجم عن ذلك مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يشكل مدعاة قلق بالنسبة لبعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

٦١٢- ولاحظ ، في معرض اشارته الى الوثائق الأخرى التي أعدتها أمانة الأونكتاد لتيسير دراسة المجلس للبند ٧ من جدول الأعمال ، أن الوثيقة TD/B/920 تعالج الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الافريقية واحتمالاتها المقبلة * وهناك دراستان فراديتان أعدتا عن تجربة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (TD/B/916) وتشيكوسلوفاكيا (TD/B/919) *

٦١٣- وقال ، مسترعا الانتباه الى امكانية قيام البلدان الأعضاء المهمة بالموضوع باجراء مشاورات ثنائية أو متعددة الاطراف ، خلال الدورة في اطار الجهاز الاستشاري للأونكتاد المنشأ لهذا الغرض ، ان الأمانة مستعدة ، كعادتها ، لتقديم مساعدة ذات طابع موضوعي وتنظيمي على حد سواء نزولا عند طلب الوفود المعنية *

٦١٤- وأشار الى قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٤٣ (د - ٢٣) ، الذي قرر فيه المجلس مواصلة النظر ، في الدورة الحالية ، في مشروع القرار المرفق بالقرار ٢٢٠ (د - ٢١) ، وعند الاقتضاء ، على أساس النص المرفق بالقرار ٢٤٣ (د - ٢٣) *

٦١٥- وذكر أن الأمانة تقوم بنجاح بتنفيذ الأنشطة المحددة في اطار البرنامج الشامل للمساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، من أجل تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، حيث نظمت حلقة تدارس أقاليمية (موسكو ، حزيران / يونيه ١٩٨٢) وأربع ندوات وطنية (لاغوس ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، الجزائر (العاصمة) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، ليما آب / أغسطس ١٩٨٢ ؛ وماناغوا ، آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٨٢) وكانت قيد الاعداد ندوة ثانية للبلدان الافريقية (صوفيا - موسكو ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢) وندوة وطنية أخرى (نيودلهي ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢) *

٦١٦- وشدد كل الممثلين الذين اشتركوا في المناقشة على الأهمية التي تعلقها بلدانهم أو مجموعات بلدانهم على توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وعلى الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا الشأن * وهم يرون أن أعمال لجنة الدورة التي عهد اليها بالبند المذكور من جدول الأعمال ، هي من بين الطرق التي يقوم بواسطتها الأونكتاد بأداء احدى الوظائف الرئيسية المنوطة به *

٦١٧- وأكدوا ، فيما يتعلق بمشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د - ٢٣) ، على أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت احراز تقدم مطرد وعلى أن هناك عددا كبيرا من الظروف قد تهيأت للتغلب على اختلاف الآراء الذي لا يزال قائما ، وأعلنوا عن استعدادهم للتوصل الى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار في الدورة الحالية للمجلس *

٦١٨- وأشارت وفود كثيرة الى تأييدها للوثائق التي أعدتها للدورة أمانة الأونكتاد والتي قدمت دعما قيما لأعمال اللجنة الثانية للدورة ، اذ أن هذه الوثائق تشكل أساسا لتقييم الوضع الحالي ولزيادة تنمية الروابط التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة * وأشارت وفود أخرى الى وجود عيوب في الوثائق * وأعربت في الوقت ذاته ، عن عدم رضاها ازاء عدم اتاحة الوثائق الموضوعية التي أعدتها الأمانة بشأن البند ٧ من جدول الأعمال ، في بداية المناقشات التي دارت حول البند ، الأمر الذي أدى الى الاخلال بأعمال لجنة الدورة *

وشددت على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الوفود بالوثائق بكل اللغات الرسمية خلال دورة المجلس وتجنب مثل هذا التأخير في المستقبل .

٦١٩- وقدر حجب ممثلو عدد من البلدان النامية بأنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الأمانة على الأصعدة الإقليمية والاقليمية والوطنية برعاية البرنامج الشامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، والموجهة نحو توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية للبلدان النامية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأعربوا عن رغبتهم في أن تستمر مثل هذه الأنشطة في المستقبل ، بما فيها بث المعلومات العملية عن التجارة والاقتصاد على نطاق أوسع .

٦٢٠- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على أن البند قيد النظر ذو أهمية خاصة للبلدان المجموعة . ولا حظ نمو التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأشار الى الروابط الوثيقة بين هذا التدفق التجاري والتجارة العالمية ككل ، وشدد على أهمية زيادة تنمية الروابط الاقتصادية المتبادلة وتوزيع وتوسيع صادراتها الى مدى لا ينفك يتزايد باستمرار .

٦٢١- وقال ممثل نيجيريا انه قد تم تسجيل توسع ذي شأن لا في مجال التجارة فقط بل أيضا في مجال التعاون الاقتصادي والتفني بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأشار الى الاتفاق الذي عقده بلده مع أحد تلك البلدان لبناء مجمع للتعدين ، وذكر شتى الاتفاقات الهامة الأخرى التي عقدت بين بلده وعدد من البلدان الاشتراكية الأخرى . والغرض من الخطة الانمائية الرباعية التي وضعها بلده في ١٩٨٠ هو أن يصبح مكتفيا اكتفاء ذاتيا في الانتاج الزراعي والصناعي ، ودعا البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى الاشتراك بفعالية في تلك الخطة . وينبغي أن يشمل هذا الاشتراك المشاريع المشتركة وغيرها من أشكال التعاون مع الحكومات ومتمهدين الأعمال الخاصين بما يعود بالفائدة المتبادلة على كلا الطرفين . وأشار الى انه بالرغم من التوسع السنوي في حجم تجارة بلده مع البلدان الاشتراكية في السنوات الأخيرة ، فان المجال مفسوح أمام هذه البلدان لتوزيع وارداتها . واقترح ، في معرض التعليق على الوثائق المقدمة الى المجلس ، أن يتضمن " الاستعراض " ، في المستقبل ، مزيدا من المعلومات عن تكوين وحجم واردات البلدان الاشتراكية من البلدان النامية .

٦٢٢- وقال ممثل الهند ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية هامة بالنسبة لكلا المجموعتين ، وسيكون لتوسيع هذا التدفق من التجارة الدولية أثرايجابيا صحي على مجموعات البلدان الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي ككل . وأضاف أن النمو المسجل في التجارة بين المجموعتين ، خلال السنوات الأخيرة ، كان مشجعا بالنسبة للبلدان النامية وهو يتيح فرصا جديدة لزيادة توسيع حجم التجارة ، ولا حظ مع التقدير الدعم الذي تلقتة مجموعة الـ ٧٧ داخل الأونكتاد من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وأعرب عن أمله في أن تكون المجموعة دال مستعدة لدعم الجهود الانمائية الجديدة التي تبذلها البلدان النامية . وقال انه يتطلع ، في هذا الصدد ، الى مزيد من الدعم من جانب بلدان المجموعة دال فيما يتعلق بزيادة حجم وارداتها من البلدان النامية على أساس التكامل ، وكذلك فيما يتعلق بتدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . واقترح ، في معرض الاشارة الى مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) أن يعكس مشروع القرار هذا نفس الأحكام الهامة الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وفي الوثائق المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

٦٢٣- وقال ممثل جمهورية كوريا ان حكومته قد شملت بمعاملة الدولة الأكثر رعاية ، اعتبارا من ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، المنتجات المستوردة من البلدان غير الأعضاء في الغات بما فيها البلدان التي تختلف نظمها الاقتصادية والاجتماعية عن نظم بلده ، وأعرب عن أمله في أن تسهل هذه السياسة توسيع العلاقات التجارية بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

٦٢٤- وقال ممثل نيكاراغوا ان حكومته تؤكد أنشطة لجنة الدورة وتعتبر التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ذات أهمية فيما يتعلق بالصادرات التقليدية وكذلك المنتجات التصديرية الجديدة • وقد قدم بعض هذه البلدان منحا وائتمانات لشراء الآلات والمعدات التي تمارس دورا هاما في عملية التعمير الوطنية وفي تعزيز طاقة بلده الانتاجية • واسترعى الانتباه الى الحلقة الدراسية الناجحة التي عقدت مؤخرا عن التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلده والتي نظمت كجزء من الخدمات الاستشارية للأونكتاد وفقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ومقررات المجلس ذات الصلة • وأضاف أن بلده يأمل أن يواصل برنامج الامم المتحدة الانمائي والأونكتاد انشطتهما لتعزيز التجارة الخارجية للبلدان النامية في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، وخاصة عن طريق عقد الندوات في أمريكا اللاتينية •

٦٢٥- وقال ممثل اندونيسيا ان بالا مكان أن ينشأ بعض التآؤل نتيجة توسع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية ، كما يشهد بذلك نمو التبادل التجاري لبلده بالذات بالرغم من قسامة الأوضاع الاقتصادية في العالم بشكل عام • وأضاف أنه يأمل في أن تواصل أمانة الأونكتاد أنشطتها في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين مجموعتي البلدان •

٦٢٦- وذكر ممثل بيرو ان بلده ، شأنه شأن البلدان النامية الأخرى ، يهتم اهتماما كبيرا بالبنء ٧ من جدول الأعمال • وقد عقد خلال العقد الماضي عددا من الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أسفرت عن زيادة في حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين • وأعرب عن قلقه ازاء الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة ، فقال انه يلزم وضع مجموعة من القواعد المقبولة دوليا تتيح تعزيز التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بغية إعادة انعاش التجارة الدولية وانه يأمل أن تسعى جميع البلدان المشتركة في الدورة الى انجاز واعتماد مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) •

٦٢٧- وقال ممثل سان تومي وبرينسيبي ، ان بلده لم يكن حتى الآن في وضع يتيح له المشاركة في كل أنشطة الأونكتاد نظرا لأن موارءه محدودة. ولكن بلده استفاء، اثناء الدورة الحالية للمجلس، من الخدمات التي تتيحها الأمانة في تنظيم مشاورات ثنائية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأجرى مشاورات ثنائية مع بعض البلدان الاشتراكية ، لأن سياسة بلده هي تنويع تجارته وتعمية التعاون الاقتصادي بينه وبين جميع البلدان بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

٦٢٨- ووجه الشكر الى الأمانة للمساعدة التي قدمتها لوفده بتنظيم المشاورات المذكورة كما وجه الشكر الى وفد أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الذي قام بمبادرة توجيه الدعوة الى وفده لتبادل الآراء بشأن تطوير علاقاتهما التجارية والاقتصادية المتبادلة • وطلب الى أمانة الأونكتاد أن تواصل تنظيم مثل هذه المشاورات وأن تتيح لبلده الانساق من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا • وفي

الختام ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن يأخذ في الحسبان مشاكل بلده الخاصة في الأنشطة المقبلة للمنظمة ، حتى يتسنى لسان تومي أن تشترك بنشاط في جميع أنشطة الأمم المتحدة .

٦٢٩- وقال ممثل الصين ان بلده عمل دائما على تنمية العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة استنادا الى مبادئ السيادة ، والاستقلال ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة . وشدد على وجوب توجيه اهتمام خاص الى مصالح البلدان النامية لدى النظر في البند ٧ من جدول الأعمال ، بحيث يساهم في توسيع التجارة وفي العملية الانمائية في البلدان النامية . واقترح اناحة مزيد من الوقت للنظر في المقترحات والقضايا المتبقية في مشروع القرار المرفق بالقرار ٢٤٣ (د-٢٣) .

٦٣٠- وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى أن الموضوع الذي يغطيه البند ٧ من جدول الأعمال يتضمن واحدا من أهم أنشطة الأمم المتحدة . ولا حذا بسرور التطور الدينامي للتجارة ونشوء أشكال جديدة من التعاون مع البلدان النامية ، رغم الحالية الاقتصادية العالمية غير المناسبة . وأعربوا عن القلق العميق ازاء زيادة تصاعد سياسة التمييز والعقوبات الاقتصادية والحصار التي تمارسها حكومات بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، لا سيما الولايات المتحدة ، تلك السياسة التي تقود الى حرب تجارية حقيقية ضد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . فهذه التدابير غير الاقتصادية تؤدي الى تفاقم الأزمة الاقتصادية الراهنة وتؤثر تأسييرا خطيرا على جميع تدفقات التجارة الدولية . وأشاروا في هذا الصدد الى المذكرة التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي وعنوانها "العقبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة" (TD/B/924) التي عمت في اطار البندين ٧ و٣ من جدول الأعمال . وعارض ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بشدة محاولات مجموعة من البلدان استبعاد مجموع العلاقات التجارية المتشابكة القائمة بين الشرق والغرب من أنشطة الأمم المتحدة ، وفي ذلك تناقض مع ولاية المنظمة نصا وروحا وخطر على طابعها العالمي .

٦٣١- وأعرب ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن القلق العميق ازاء المحاولات المتواصلة والمكثفة لاستبعاد قضية العلاقات التجارية بين الشرق والغرب من أنشطة الأمم المتحدة . وقال ان موقف بلده بشأن مختلف جوانب التجارة الدولية ، بما في ذلك نظمها ومبادئها ، والذي كان قد أفصح عنه بوضوح في اللجنة الثانية للدورة أثناء الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، لا يزال ثابتا . ومضى يقول ان تفاقم الحالة الدولية خلال الاثني عشر شهرا الماضية كان له تأثير ضار على العلاقات التجارية الدولية يرى أنه لا يمكن السكوت عنه . وقال ان السياسة التي تتبعها الأوساط العدوانية في بعض البلدان الغربية والمتجهة صوب حشد الأسلحة ، واستحداث منظومات أسلحة جديدة واختبارها ، ونشر أسلحة نووية جديدة متوسطة المدى في البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمالي الأطلسي ، وكذلك الأعمال الحربية السافرة كتلك القائمة في الشرق الأدنى ، هي من بين العوامل التي تساهم في حدوث تدفقات في الحالة الدولية . وأكد على الحاجة الملحة ، عوضا عن ذلك ، الى تنفيذ مقترحات مثل الافراج عن جزء من المبالغ التي تتفقها الدول على التسليح من أجل تعزيز التجارة والتنمية .

٦٣٢- وأشار الى أن زيادة تصعيد سياسة العقوبات والحصار التي تتبعها القوة الاقتصادية الرئيسية في الغرب قد أدت الى تدفقات ملحوظة في الحالة التجارية الدولية . ومضى يقول ان سياسة

المواجهة تتوسع بشكل متزايد لتشمل ميدان العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ، مما يؤدي الى خلق جو قائم من عدم الطمأنينة ، كما أن الآثار الايجابية للجهود التي بذلت في السبعينات لتحقيق الانفراج الدولي في التجارة ذات الفوائد المتبادلة والتي تقوم على أساس المساواة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والغرب ، أصبحت في خطر الآن . وبالنظر للعلاقات المتبادلة بين مختلف التدفقات التجارية ، فمن الواضح أن الاضطرابات الكبيرة التي تثار عمدا في العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب من شأنها في النهاية أن تفسد العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية أيضا . وأضاف يقول انه ينبغي اذن للمجلس في دورته الحالية أن يقاوم تلك الاتجاهات الضارة وأن يعمل على اقامة مناخ تجارى دولي سليم وبناء .

٦٣٣- وأعرب عن رأى مفاده أنه لا بد من تعزيز دور الأونكتاد ، باعتباره أكثر المنظمات التجارية الدولية عالمية ، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يفعل كل ما بوسعه لتشجيع الاطراف ذات الصلة لمواصلة وتطوير التعاون القائم في المسائل التجارية والاقتصادية بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، على أساس مبادئ المنفعة المتبادلة والمساواة في الحقوق وعدم التمييز ، ودولما تدخل أو تعسف .

٦٣٤- ولخص ممثل هنغاريا الحالة الاقتصادية لبلده التي تتسم بضغط شديد على القطع الأجنبي ، وسببه بالدرجة الأولى يعود الى تدابير خارجة عن سيطرة سلطات بلاده . وقال مشيرا الى التدابير ذات الطابع الحمائي والتمييزي ، المتخذة انتهاكا لالتزامات عدة بلدان ممثلة في الدورة الحالية ، ان هذه التدابير سببت خسارة صافية تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار لميزان مدفوعات بلده الجارى ، وأكد ان ما يحدث لبلده اليوم يمكن ان يحدث لبلد آخر غدا . وقال مشيرا الى ان بلده عانى من انتهاك حقوقه ، وعدم التقيد بالالتزامات التعاقدية ، والمعاملة غير العادلة ، انه يعارض معارضة حازمة كل تمييز اقتصادى وتجارى وسياسي .

٦٣٥- واقترح في هذا الصدد أن تعد أمانة الأونكتاد ورقة حول تقيد الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية للمنظمة . ولاحظ أنه لا توجد في الأونكتاد شعبة مسؤولة عن المراقبة الدورية لتفيـذ الالتزامات التعاقدية ازاء الدول الاعضاء ، بما في ذلك بلده . ويمكن أن تقتصر الدراسة التي اقترحها على تناول أنشطة الأونكتاد ودوره فيما يخص مصالح الدول الاشتراكية الأعضاء . وأضاف قائلا ان بلده سيحكم على أنشطة الأونكتاد ، لا بالاستناد الى عدد البيانات التي يدلي بها تأييدا لتطوير التجارة الدولية وتحريرها ، بل على أساس التدابير والمقررات الفعلية التي يعتمد ها في هذا الصدد ومدى ما تأخذ به مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية بعين الاعتبار .

٦٣٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان المناقشة ضمن الأونكتاد للقضايا المتصلة بالعلاقات التجارية القائمة بين بلدان ذات نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة هي ذات أهمية خاصة . فالأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى تؤثر على التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية تأثيرا خطيرا . وكما جاء في " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٢ " (انظر الحاشية ١٦) ، فان اللجوء المتزايد للحماية ومختلف أنواع العوائق والقيود ، يضيـق امكانات التقسيم الدولي للعمل . وقال ان تأثيرا سلبيا متزايدا يلحق بجميع تدفقات التجارة الدولية من جراء السياسة المتبعة وغيرها من التدابير المتخذة من جانب حكومات عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى

ولا سيما الولايات المتحدة • وذكر أيضا أن محاولات الولايات المتحدة وبعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الأخرى للاعتماد على ممارسة ضغطها كدول قوية ، واتباع سياسة المجابهة، وتحقيق التفوق العسكى ، وزيادة تسارع سباق التسلح ، فضلا عن المحاولات الرامية الى تطويع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية لخدمة مصالحها الخاصة ، تهدد بتقويض النتائج الايجابية التي تحققت بشكل متبادل خلال العقود الأخيرة • وأشار ، في هذا الصدد ، الى مذكرة وفده بشأن " العقوبات التي تعترض تنمية التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المعاصرة " (TD/B/924) قائلا ان السياسة ، المتبعة من طرف واحد ، للحد من الروابط التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية القائمة ، ستؤدى في النهاية الى الاضرار الشديد بأولئك الذين لجأوا الى تلك السياسة ، وبالتجارة العالمية والتعاون الدولي •

٦٢٧- وأضاف ان بلده يطبق سياسة المشاركة الفعالة في التجارة العالمية وأن تجارته عام ١٩٨١ ازدادت مع جميع فئات البلدان - النامية والاشتراكية والرأسمالية - في حين أن معدل نمو اجمالي الحركة التجارية فاق معدل نمو الدخل القومي والانتاج الصناعي • وأضاف قائلا ان الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلده هم ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وفنلندا ، وان بلده يطور تجارته مع اسبانيا ، والبرتغال ، والدانمرك ، وكندا ، والنمسا ، واليونان ، وبلدان أخرى • الا أن التجارة والعلاقات الاقتصادية بين بلده والولايات المتحدة تتأثر ، في الوقت ذاته ، تأثرا خطيرا من جراء سياسة العقوبات التجارية والحصار ، وخلق عوائق اصطناعية في وجه التجارة • وقال ان حكومته تعتقد أن جميع التدفقات التجارية الدولية مترابطة وأن انتقاص واحدة منها يؤثر على الاخرى أيضا • لذا ينبغي النظر الى جميع التدفقات التجارية باعتبارها جملة واحدة ، الأمر الذى يستلزمه الطابع العالمي للاونكتاد •

٦٢٨- ومضى يقول ان السياسة التي تتبعها بعض الأوساط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من تقويض التعاون التجارى والاقتصادى مع البلدان الاشتراكية يعكس موقفها التعسفي وغير البناء في الاونكتاد ازاء القضايا المتصلة بالتجارة بين الشرق والغرب. وأضاف قائلا انه ينبغي النظر الى نهج هذه الوسائط في سياق المحاولات التي قام بها مؤخرا بعض الوفود لاعادة النظر في ولاية الاونكتاد ومركزه واضعاف دوره ضمن مجموعة المنظمات الاقتصادية الدولية .

٦٣٩- ولا حظ بسرور التطور الديناميكي للتجارة والتعاون الاقتصادى بين بلده والبلدان النامية ، وهو اتجاه دائم ومستقر على حد سواء . فقد ازدادت تجارتها خلال السنوات العشر الأخيرة بما يزيد عن الاربعة أضعاف . وفي السنة الماضية ، ازدادت تجارة بلده مع البلدان النامية زيادة ذات شأن ، كما ان حصة المصنوعات وشبه المصنوعات في الواردات من تلك البلدان تنمو باطراد . فالتجارة مع البلدان النامية تشكل الآن حوالي ربع اجمالي الحركة التجارية لبلده ، وذلك يناظر مركز هذه البلدان في التجارة العالمية .

٦٤٠ - وأضاف قائلاً ان بلده يقوم بمتابعة وتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية . وقد بلغ مجموع المساعدة المالية التي قدمها بلده والتي استعملتها فعلا البلدان النامية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ٣٠ مليار روبل (بعد طرح ماسدد من القروض وغير ذلك من المدفوعات) . وهكذا فقد كان صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة للبلدان النامية خلال تلك الفترة يمثل بالمتوسط واحداً في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلده ، اذ ارتفع من ٠٫٩ في المائة في ١٩٧٦ الى ١٫٣ في المائة عام ١٩٨٠ . وقد أعطيت البيانات ذات الصلة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة E/1982/86 . أما بخصوص الطلب في أن تعطى حصة ثابتة لمساعدة البلدان النامية ، فان بلده يرفض كما يرفض في الماضي ، مثل هذه الطلبات لاسباب مبدئية . الا أنه سيقدم للبلدان النامية كل مساعدة ومساندة تحتاج اليها في كفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي واعادة تنظيم العلاقات الدولية على أساس عادل وديمقراطي .

٦٤١ - وقال ممثل بولندا ان أنشطة اللجنة الثانية للدورة هامة جداً اذ أنها تتيح لجميع الوفود أن تكون اكثر استعداداً لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه الفترة العصيبة التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحاضر والتي اصبح فيها الترابط القائم بين جميع جوانب الاقتصاد العالمي ابرز مما كان عليه في السنوات السابقة . لذلك فان موقف بلده الحازم هو أن صلاحية لجنة الدورة ينبغي أن تشمل جميع التدفقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفقاً لقرار الجمعية العامة (د-١٩) .

٦٤٢ - ثم استعرض الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها بلده ، وأوضح لئن كان بعضها قسداً نجم عن عوامل داخلية ، فان الكثير من الصعوبات الاخرى تمتد جذوره الى التجارة الخارجية وحالات اختلال التوازن في المدفوعات . وأضاف أن التجارة الخارجية التي تشكل ما يقارب ٣٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلده تمثل فعلاً عاملاً حاسماً رئيسياً للاداء الاجمالي للاقتصاد القومي . وان زيادة مشاركة بولندا في التجارة الدولية والعلاقات المالية تزيد من تأثيرها بالعوامل الايجابية والسلبية التي تنس العلاقات الدولية . وقد اصبح مدى تأثيره واضحاً بشكل حاد عندما لجأ بعض شركاء بلده الغربيون الى القيود التجارية والمالية والى التمييز جاعلين من التجارة سلاحاً يستخدمونه لاسباب غير اقتصادية . ونظراً لتلك الظروف ، هبطت تجارة بلده مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة هبوطاً هائلاً . ومن المعروف ان تدابير مماثلة كانت قد اتخذت ضد بلدان اشتراكية أخرى . وقد لفتت المذكرة التي قدمها وفد الاتحاد السوفياتي (TD/B/924) النظر الى أن مثل هذه السياسات تلحق ضرراً بالغاً بالتطور التجاري والاقتصادي لجميع البلدان وان لها تأثيراً سلبياً على حالة العلاقات الدولية بشكل عام .

٦٤٣ - وفي هذا الصدد ، كان بلده قد اقترح ان يتخذ المجتمع الدولي تدابير مناسبة لوضع تدابير اقتصادية تبعث على الثقة . ومن الامور الاساسية ان تحاول المنظمات الدولية ، بما في ذلك الأونكتاد ، خلق ضمانات مؤسسية تصون العلاقات الاقتصادية الدولية من التشوه ، الذي يؤثر على المجتمع الدولي بأسره من جراء تقويض مبادئ التجارة الدولية المتعارف عليها .

- ٦٤٤ - ويعتزم بلده ، على أساس اغتراض ازدياد دور البلدان النامية باعتبارها شركات تجارية لبلده ، أن يمضي في الاتجاه نحو مشاريع التخصص والتعاون الصناعي • وفي النصف الثاني من السبعينات ، ورغم حالة المدفوعات المتدهورة ، استطاع بلده زيادة وارداته من البلدان النامية بمعدل سنوي متوسط قدره حوالي ٢٢ في المائة - أي ضعف معدل زيادة صادراته إليها •
- ٦٤٥ - وذكر ممثل تشيكوسلوفاكيا أن التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، في السنة الماضية ، كانت أكثر تدفقات التجارة العالمية دينامية ، وأن بلده شارك الى حد كبير في نجاح تطوير هذا الجانب من التجارة الدولية. وفي ١٩٨١ ، ازدادت حصة البلدان النامية في مجموع صادرات بلده ووارداته بنسبة ١٤ في المائة و ٩٧ في المائة على التوالي. فقد منح بلده ائتمانات كبيرة لكثير من البلدان النامية ، بشروط مؤاتية مثل فترات استهلاك طويلة الأمد وأسعار غائبة منخفضة •
- ٦٤٦ - وذكر أن اتفاقات التجارة والمدفوعات ، والاتفاقات بشأن التعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني تشكل اساسا سليما للتطور المستقر للتعاون • وقال ان التجارة مع البلدان النامية تجرى بالاستناد الى ١٠٠ من هذه الاتفاقات السارية المفعول • وخلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ أبرمت تسع اتفاقات طويلة الأمد تتصل بالتجارة والمدفوعات والتعاون الاقتصادي والصناعي والتقني • وفي السنة الماضية منح بلده ١١٦ بلدا ناميا أفضليات تعريفية (من بينها ٢٧ من أقل البلدان نموا لم تعد وارداتها خاضعة للتعريفات) • وخفضت التعريفات لبلدان نامية أخرى نسبة ٧٥ في المائة ، باستثناء بعض البنود •
- ٦٤٧ - ولاحظ أن تجارة بلده الخارجية قد تناقصت بالقيم المطلقة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عام ١٩٨١ • ويمرّز تباطؤ النمو في تجارة بلده الخارجية الى تطبيق بعض تلك البلدان قيودا كمية وتدابير تمييزية ، والتشدد في الشروط الائتمانية للبلدان الاشتراكية ، وإساءة استعمال الإجراءات المضادة للاغراق ازاء الواردات من البلدان الاشتراكية •
- ٦٤٨ - وقال ممثل بلغاريا أن أهمية أنشطة لجنة الدورة قد زادت نظرا لأن التدابير التقييدية التي اتخذتها لاسباب غير اقتصادية بعض البلدان الغربية ولا سيما الولايات المتحدة قد جعلت من إعادة الثقة في التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية قضية رئيسية • وان الحاجة الى ان تتخذ ، في الأونكتاد وغيره من المحافل الدولية التي تتناول قضايا التجارة ، تدابير عاجلة ترفع مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية ، بغية ضمان الأوضاع الطبيعية لتنمية العلاقات التجارية الدولية ، سبق أن بينت بصورة جلية في المذكرة المقدمة من وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (TD/B/924) •
- ٦٤٩ - وأضاف ان الوثائق والدراسات التحليلية التي أعدها أمانة الأونكتاد وكذلك المناقشة العامة في اللجنة حددت بصورة جلية التدابير اللازمة لزيادة توسيع العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة • ومن الأهمية بمكان ، في هذا الصدد ، أن يتم اكمال العمل بشأن مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د - ٢٣) ، بغية زيادة تطوير أساس أنشطة الأونكتاد في هذا الميدان ، حسبما هو مبين في قرارات المؤتمر ١٥ (د - ٢) و ٥٣ (د - ٣) و ٩٥ (د - ٤) •
- ٦٥٠ - وقال بصدد تنمية التجارة بين الشرق والغرب ان توقعاتها الأطول أجلا تتحدد بالعوامل الاقتصادية الموضوعية والمصلحة الحقيقية للشركاء التجاريين من الشرق والغرب على السواء في تجارة

مفيدة للجانبين • وأشار إلى ندوة التعاون الصناعي بين الشركاء من الشرق والغرب التي نظمها المجلس الدولي للمبادرات الجديدة في التعاون بين الشرق والغرب وحكومة بلغاريا (فارنا، بلغاريا، ١١-١٣ أيار/مايو ١٩٨٢)، والتي اعتمدت بالاجماع استنتاجات تؤكد على "أن تنمية التعاون الاقتصادي الواسع بين الشرق والغرب، خاصة في ظل المناخ الاقتصادي الراهن مسألة تتزايد في الأهمية وتغدو حتمية" •

٦٥١- وقال وهو يصف وضع التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدته والبلدان النامية ان العلاقات المتبادلة فيما بينها تنمو على نحو دينامي بصفة خاصة وان حجم التجارة مع البلدان النامية قد زاد بمتوسط قدره ١٩ في المائة سنويا ابان السنوات الخمس الأخيرة • ولا حظ أن نصيب المصنوعات في واردات بلاده من البلدان النامية يسلك اتجاهها تصاعديا واضحا • وكان من جراء الاتصالات الدولية الحكومية النشيطة والقاعدة القانونية العريضة التي أرسيت للتعاون الطويل الأجل أن توافر أساس سليم للمزيد من التوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلاده والبلدان النامية •

٦٥٢- وأثنى ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد من حيث أنها لا تنطبق على أعمال مجلس التجارة والتنمية فحسب بل وتطبق أيضا على أعمال غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اللجان الإقليمية •

٦٥٣- وبين أن لبرنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد الذي عقدت في نطاقه حلقات دراسية مختلفة على الأصعدة الإقليمية والإقليمية والوطنية، أهمية كبيرة فيما يتعلق بتنمية وتنويع التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية • كما ان من الأهمية بمكان أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي تخصيص الموارد المالية اللازمة لاستمرار أنشطة البرنامج • وبين، في نفس الوقت، ان لأمانة الأونكتاد موارد كبيرة يمكن استخدامها في توسيع أنشطة المساعدة التقنية في هذا المجال، خاصة عن طريق التعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية وزيادة تكثيف استخدام الخدمات الاستشارية والخبراء الاستشاريين •

٦٥٤- وأضاف انه يرى ان الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد لتشمل جميع جوانب التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ونظرا للافتقار إلى التنسيق الداخلي المناسب، فان الوثائق التي تعدها الشعب المختلفة في الامانة كثيرا ما تشتمل على تقييمات مختلفة لنفس الظواهر •

٦٥٥- ومضى قائلا انه يرى انه لاغنى عن زيادة فعالية أنشطة الأونكتاد التي تستهدف توفير معلومات أكثر تفصيلا بشأن مشاكل التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ويمكن أن تشتمل هذه الأنشطة على اعداد وثائق تستند إلى أعمال الهيئات الاخرى التابعة للأونكتاد وكذلك المواد التي تعدها الشعب الأخرى في أمانة الأونكتاد ووثائق اللجان الإقليمية والتقارير الوطنية والمنشورات الاحصائية التي تتصل بالنظر الشامل في البند ٧ من جدول الأعمال، وعلى توزيعها في اللجنة الثانية للدورة • وبين ان العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة تمثل مجالا رئيسيا من مجالات أعمال الأونكتاد، وانه يرى أن من شأن تكثيف أعمال أمانة الأونكتاد بشأن جمع وتحليل المعلومات عن الموضوع وكذلك اعداد دراسات بشأن الصورة المرتقبة لتنمية التجارة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وبلا ريب، اقامة علاقات مستقرة ومفيدة بصورة متبادلة بين الشركاء التجاريين، ان يساهم في الوصول الى حلول للمشاكل الموجودة في هذا المجال •

٦٥٦ - وقال المتحدث باسم المجموعة بـ١٠ ان مجموعته تولي أهمية الى اشتراك جميع البلدان الصناعية ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية على نحو عادل في تدابير ترمي الى توطيد التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية .

٦٥٧ - وتتسم المعاملات التجارية والمالية بين بلد نام ما وبلد من اوربا الشرقية تتولى الدولة فيه شؤون التجارة بملاح ومشاكل خاصة جديدة بالاهتمام الذي ينبغي ان تلقاه في اللجنة الثانية للدورة . وقال انه لا يعني بذلك أنه لا توجد مشاكل خاصة في العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي . فمن رأيه ان موضع الاهتمام الخاص للجنة الثانية للدورة هو العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

٦٥٨ - اما فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فوجهة نظر المجموعة بـ١٠ هي أن على البلدان النامية نفسها أن تقدر القدر الذي يلزم لهذه التجارة أن تصبح به أفضل توازنا وأكثر تنوعا أو انتشارا في عدد أكبر من البلدان . وان من شأن البلدان النامية نفسها أيضا أن تتأكد من أن الشروط التجارية والسياسات الشرائية في البلدان التي تتولى فيها الدولة شؤون التجارة تراعي احتياجات البلدان النامية .

٦٥٩ - وأردف قائلا ان مجموعته ترى أن هناك مجالا لنهج تحليلي أكثر استهياانا يمكن أن تطبقه الأمانة على الاتجاهات في العلاقات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في الوثائق التي تعدها لدورة المجلس الحالية .

٦٦٠ - وقد لاحظت المجموعة بـ١٠ رقم المساعدة الاقتصادية المعلن من جانب بلد من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . بيد أنه يظل من الضروري ، في رأى مجموعته ، تعيين مدى التكافؤ بين مصطلح " المساعدة " كما استخدمه هذا البلد ومصطلح " المساعدة الانمائية الرسمية " . وتهتم المجموعة بـ١٠ بأن تعرف المزيد عن توزيع المساعدة المعنية وعواملها المكونة وشروط تقديمها .

٦٦١ - ثم قال ان المجموعة بـ١٠ ترى ان اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي هيئة تابعة للأمم المتحدة أكثر ملائمة لاجراء مناقشة تفصيلية للتجارة بين الشرق والغرب . ففي اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، هناك اعتراف كامل بأن تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاحترام التام للمبادئ التي يهتدى بها في العلاقات بين الدول المشتركة والواردة في تلك الوثيقة أمران جوهريان كأساس لتنمية التعاون فيما بينها في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي . وأشار في معرض حديثه عن الجوانب الاقتصادية المعنية بصفة خاصة ، الى عدة اجتماعات ومحافل دولية مثل الاجتماع الاستعراضي الجارى لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في مدريد ، واللجنة المعنية بتنمية التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والدورات السنوية للجنة الاقتصادية لأوروبا ، حيث تتناول البلدان كل على حدة هذه المسائل على نحو أكثر تفصيلا وتوازنا مما يحدث في لجنة الدورة التابعة للمجلس . بيد أن الهدف الخاص للجنة الثانية لدورة المجلس هو اتاحه فرصة لبحث تجارة البلدان النامية وغيرها من العلاقات مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . ومن ثم ، فانه يرى ان لجنة الدورة لا تمثل المكان الملائم لاجراء مناقشة مطولة لقضايا العلاقات بين الشرق والغرب .

٦٦٢ - أما فيما يتصل بتعريف لفظ "الحماية" بأنه ظاهرة ، فان المجموعة بـ١٠ تلاحظ ان هذا اللفظ استخدمه ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية واستخدم في بعض الوثائق كما لو كان ظاهرة لا تنطبق الا على الاقتصادات السوقية . وقال ان من رأى مجموعته ان البلدان الاشتراكية ، بوصفها اقتصادات يتم التحكم فيها مركزيا ، تتطوى على ضوابط كامنة تمكّنها من تقييد الواردات وانه ولئن كانت تلك الضوابط غير مرئية بسهولة فهو أمر لا ينتقص بحال من أهميتها تأثيرها .

٦٦٣- وحسبما هو مبين في الفقرة ٦٣٤ أعلاه، كرر ممثل هنغاريا تأكيد موقفه فيما يتعلق بالمقترحات أو النتائج الختامية للمداولات، وأضاف أنه ليس لبلده، بوصفه دولة تجارية صغيرة، قوة مساومة، وأن الوسيلة الوحيدة لحماية مصالحه هي حقوقه التعاقدية. ومن ثم فإن وفده لن يقبل أى نص يتنافى مع هذه الحقوق.

٦٦٤- وأعرب المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧، وهو يشير إلى مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٢)، عن أمله في أن تكون كل مجموعات البلدان على استعداد للاشتراك في مفاوضات بناءة بغية وضع القرار في صيغته النهائية واعتماده. وأضاف قائلاً ان مجموعته تواجه مشكلتين أساسيتين بصدد الفرع الثاني من النص غير الرسمي الذي يتناول التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية. وتتعلق المشكلة الأولى بالمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتعهد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بالرقم المستهدف البالغ ٧. في المائة. والمشكلة الثانية هي مسألة قابلية التحويل: إذ ينبغي ان تكون البلدان النامية قادرة على اختيار العملة التي تود قبولها لقاء السلع والخدمات موضوع المعاملات بينها وبين البلدان الاشتراكية.

٦٦٥- وقال المتكلم باسم المجموعة دال انه على الرغم من تردى الحالة التجارية الدولية في العام الماضي، ترى مجموعته أن هناك توقعات طيبة للتوصل إلى اتفاق بشأن نص القرار المعلق. ثم قال، موضحا النقطتين اللتين أثارهما المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ في الفقرة السابقة، ان بلدان المجموعة دال على استعداد، في علاقاتها التجارية مع البلدان النامية، لأن تستخدم أشكال المدفوعات التي تتواءم مع احتياجات هذه البلدان.

٦٦٦- وقال، مشيراً إلى مسألة المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية، ان موقف مجموعته لم يتغير من حيث الجوهر، مع أن بلداً اشتراكياً واحداً من بلدان أوروبا الشرقية قد قدم مؤخراً معلومات عن مساعدته للبلدان النامية، مستخدماً لأغراض وضع التقديرات مفهوم حجم مساعدته منسوباً إلى الناتج القومي الإجمالي.

٦٦٧- وعبر المتكلم باسم المجموعة بـ عن موقف مجموعته من النص غير الرسمي المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٢). ووافق وهو يشير إلى من سبقه من المتكلمين، على أن المشاكل المتعلقة بالمدفوعات والعملات ومسألة هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية قد لا تكون القضايا الوحيدة التي تتطلب المزيد من الدراسة؛ فهناك أيضاً قضايا أخرى في العلاقة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في حاجة إلى توضيح يمكن على أساسه تحسين النص.

٦٦٨- وقررت لجنة الدورة، في جلستها ٣ المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، انشاء فريق اتصال للنظر في وضع نص لقرار جديد في ضوء النص المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٢).

٦٦٩- وفي الجلسة ٧ (الختامية)، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر، لخص رئيس لجنة الدورة تقييمه الشخصي لأعمال فريق الاتصال. فقد تركز في رأيه على جانبين: أولهما النص غير الرسمي ذاته، وثانيهما المسائل المتعلقة بالوثائق المعدة من الأمانة. وقال انه فيما يتعلق بالجانب الأول، يسعده أن يقرر أن المجموعات تود مواصلة المشاورات على أمل التوصل إلى نص متفق عليه.

٦٧٠- وفيما يتعلق بالجانب الثاني ، نبّه الى أن مجموعات منفردة قدمت ، أثناء المناقشة العامة في لجنة الدورة ، مقترحات وتعليقات بشأن الوثائق والأعمال المقبلة للأمانة تبين مبادئ توجيهية محتملة يمكن اعتمادها لتحسين أعمال الأمانة مستقبلا . ومن الطبيعي أنه لا يمكن أثناء دورة للمجلس أن تسند الى الأمانة ولاية جديدة تخرج عن الولايات المستدة الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، وقرارات المؤتمر ذات الصلة . على أنه ربما يمكن للأمانة أن تشرع في التفكير في أسس جديدة تنتهجها في أعمالها مستقبلا بالإضافة الى تلك التي ظلت تسترشد بها دائما فيما مضى . وقال ان فريق الاتصال لم يخرج بأي نتائج متفق عليها فيما يتعلق بذلك ولكن تم طرح عدد من التساؤلات التي يمكن ان تفكر فيها الأمانة لدى اعدادها الوثائق لدورة المجلس المقبلة التي يمكن ان ينظر فيها هذا البند من جدول الأعمال .

٦٧١- وذكر أن بعض المجموعات قد أولت اهتماما كبيرا للمعلومات المتعلقة بما تقدمه البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى البلدان النامية من المساعدات الاقتصادية والمالية والتعاون . ويبدو أن البلدان النامية ترحب بأن توفر الأمانة مزيدا من المعلومات عن المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة . وهذا المصطلح تستخدمه المنظمات في داخلها وقد تكون هناك حاجة الى تكييفه مع " المعونة " أو " المساعدة " الخاصة التي تقدمها البلدان الاشتراكية . ويمكن أيضا تحسين الوثائق عن طريق ادراج معلومات من المصادر في البلدان النامية . وقد سبق أن تم ذلك في بعض الدراسات ، وفي رأيه أن هناك امكانيات أخرى تستحق النظر فيها .

٦٧٢- وأعرب عن رأيه أن المعلومات الموجودة بالفعل والمتعلقة بمسائل التمويل ، يمكن توفيرها على أنسب وجه للبلدان النامية بوصفها مستخدما . وقال انه يرى ، بالنسبة للمسألة التي أثيرت بشأن المعاملة التفضيلية من جانب البلدان الاشتراكية ، أن هذه المسألة تقع بالدرجة الأولى في اختصاص شعب في الأمانة غير شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية ، وعلى الأمانة أن تحدد كيفية توفير المعلومات المطلوبة دون أن تتورط في أعمال اضافية .

٦٧٣- وذكر أن الأمانة قد أولت مؤخرا اهتماما كبيرا في وثائقها لجوانب من جوانب تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي مثل الامكانات السوقية في البلدان الاشتراكية والسبل الممكنة لتنمية التعاون . وأعرب عن رأيه أن الصعوبات التي يمكن مصادفتها في هذا المجال تستحق مزيدا من البحث من جانب الأمانة . ومن رأيه ان ذلك من شأنه ان يمثل تحولا في التركيز أكثر منه تغييرا فعليا في أعمالها .

٦٧٤- وأعرب عن رأيه أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد شددت على المحافظة على الطابع العالمي للوثائق المتعلقة بالتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٦٧٥- وذكر أن ما سبق لا يحول ، في رأيه ، دون امكان بذل جهد خاص للاستجابة لاهتمامات البلدان النامية ولا تاحة مزيد من المعلومات المفصلة بشأن المساعدة المالية . ويمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة من بعض المصادر الوطنية ومصادر الامم المتحدة وفي وسع الأمانة أن تستخلص منها موجزا لا تاحة المعلومات على نطاق عالمي دون حاجة الى اعداد تقرير مطول .

٦٧٦- وقال انه يدرك أن ملك الأمانة ومواردها المالية محدودة وأنه ينبغي ألا يطلب الى الأمانة أداء أعمال لا ضرورة لها . ومن ثم فانه يرى أن الاقتراحات التي قدمتها مجموعات أخرى لن تلقي على عاتق الأمانة عبئا ثقيلًا دون داع .

٦٧٧- وشدد باسم المجموعة دال ، على أن رئيس لجنة الدورة قدم تقييما شخصيا . ولذا من الضروري تقديم تقييم أكثر توازنا وعرض الآراء المختلفة لشتى المجموعات كل على حدة عرضا مناسبا ، وأكد في هذا الصدد على ضرورة فحص جميع القضايا المثارة في المناقشة على أساس عالمي ، وينبغي أن تقدم في وثائق امانة الاونكتاد وفي دراستها المعلومات الأشمل والأكمل المتوافرة في شعب أخرى من الاونكتاد وفي مؤسسات أخرى ضمن منظومة الامم المتحدة بشأن النوعين الرئيسيين للتدفقات التجارية - بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين البلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومن المهم ألا ينظر في هذين الموضوعين كسألتين منفصلتين ، وانما بوصفهما مترابطتين ، وضمن الاطار العام للتحليلات لجميع التدفقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في نطاق ولاية الاونكتاد الحالية . أما فيما يتعلق بالبحوث والدراسات المقبلة فانه يرى ان على امانة الاونكتاد أن تتجنب تكرار أعمال منظمات الامم المتحدة الأخرى ، نظرا لامكانياتها المحدودة وحجم العمل الثقيل الواقع عليها .

٦٧٨- وأضاف انه لا يمكن في هذا السياق فصل مسائل السياسة التجارية في العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية عن المشاكل الحادة المتمثلة في تنامي الحمائية ، والتمييز ، وما يسمى بالجزائرات التي تطبقها لأسباب غير اقتصادية بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ضد البلدان الاشتراكية .

٦٧٩- وذكر بصدد المساعدة الاقتصادية بجميع اشكالها ان هذا المجال من محالات العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية لا يمكن النظر اليه على الوجه الصحيح بدون تحليل شامل للأوضاع النقدية والمالية للبلدان النامية ، بما في ذلك مشكلة التدفق الخارجي للموارد من هذه البلدان الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في شكل عوائد وأرباح وما الى ذلك .

٦٨٠- وذكر ان هذه لا تعدو أن تكون قلة من الاقتراحات المختلفة التي طرحتها المجموعة دال . وينبغي ان تؤخذ في الاعتبار أيضا الاقتراحات الأخرى التي قدمتها هذه المجموعة .

٦٨١- ووجه المتكلم باسم مجموعة ال ٧٧ الشكر الى الرئيس لتلخيصه المتوازن الشخصي لنتائج الدورة والذي أنصف ، في رأى المتكلم ، ما تعتبره مجموعة ال ٧٧ النهج الصحيح لمساعدة أمانة الاونكتاد في اعداد وثائق أكثر توازنا وشمولا للأعمال المقبلة في لجنة الدورة . فقد كان التأكيد باستمرار في الوثائق التي أعدت ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، على التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية . ولذلك قدمت مجموعة ال ٧٧ بعض الأفكار والاقتراحات التي تعتبرها جد هامة لتحسين تفهم البلدان النامية للامكانيات السوقية وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية . وتعلق المجموعة أهمية على تغلغل منتجات البلدان النامية في الاسواق وهي مهتمة بتحقيق تفهم أوضح للمعاملة التفضيلية التي تقدمها البلدان الاشتراكية ، بما في ذلك بيان بالدول التي تستفيد منها . وينبغي تجميع المعلومات الشاملة واتاحتها ، لا من مصادرا الاونكتاد فحسب ، حيث توجد من قبل ، وانما أيضا من جميع المصادر الأخرى حيثما يمكن تجميعها حتى يتسنى تقديم صورة أكثر توازنا للموقف .

٦٨٢- وأعرب عن أمله في ألا تكون مجموعة ال ٧٧ ، بتقديمها هذه الطلبات ، سببا في استحداث عمل يفوق طاقة الأمانة ، ولكن مجموعته تود أن تؤكد على الأهمية التي تعلقها على ادراج الجوانب الجديدة التي أشارت اليها في وثائق الدورة التالية للمجلس التي ستعقد في هذا البند من جدول الأعمال ، أيما كان الوقت الذي يمكن أن تعقد فيه .

٦٨٣- وقال المتكلم باسم المجموعة بـ ان اللجنة الثانية للدورة ، فيما ترى مجموعته ، محفل يتيح فرصة قيمة لدراسة العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في أوروبا الشرقية التي يتم التحكم في اقتصاداتها مركزيا .

٦٨٤- وذكر أن المجموعة بـ تتفهم كليا الأهداف التي تسعى الى تحقيقها مجموعة ال ٧٧ في المفاوضات بشأن مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) . وقد كانت المجموعة بـ مستعدة ولا تزال للتعاون الكامل في العمل للتوصل الى نزع مقبول .

٦٨٥- وقال ، فيما يتعلق بالوثائق ، ان المتكلم باسم مجموعة أخرى أشار الى المسؤوليات العالمية للأمانة . والمجموعة بـ تأمل في أن تكون الأمانة على مستوى هذه المسؤوليات بالا صغاء السـى الاهتمامات التي تعرب عنها الغالبية الساحقة من الوفود . وهذا أمر ضروري بصفة خاصة نظرا للمهم الذي سيعقد في بلغراد للدورة السادسة للأونكتاد .

٦٨٦- وقال ان الوثائق ، فيما ترى المجموعة بـ ، تتضمن تأكيدات بشأن أداء المساعدة من بلدان المجموعة دال تحتاج الى كثير من الايضاح اذا ما أريد لها أن تصبح خلفية ذات بال لمناقشات لجنة الدورة . اذ لم يثبت حتى الآن ، على سبيل المثال ، مدى مطابقة مصطلح " المساعدة " لمصطلح " المساعدة الانمائية الرسمية " . وتتفق المجموعة بـ مع مجموعة ال ٧٧ على ان الدراسات المقبلة ينبغي أن تفرق بوضوح بين المساعدة المالية والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وترى المجموعة بـ أيضا أن هناك مجالا لا تباع أمانة الاونكتاد موقفا أكثر تشككا وتحليلا ازاء القضايا الماثلة في العلاقات بين الشرق والجنوب . وهو على يقين من أن لأمانة الاونكتاد دورا ومسؤولية حقيقيين جدا في زيادة تفهم المشاكل والصعوبات والعقبات في العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والاقتصادات المتحكم فيها مركزيا في أوروبا الشرقية ، وقد اعتادت المجموعة بـ على الدراسة الفاحصة التي تركزها الأمانة للعلاقات بين البلدان النامية والبلدان الأعضاء في المجموعة بـ ، ولا حظ انعدام مثل هذا النهج التحليلي في الوثائق التي أعدت للمجلس عن المسائل المتعلقة بالشرق والجنوب . وتتفق المجموعة بـ مع مجموعة ال ٧٧ على أنه يمكن الافادة على نحو أكثر من مصادر أخرى للمعلومات يعول عليها بما في ذلك مصادر البلدان النامية ذاتها .

٦٨٧- وذكر أن المجموعة بـ تؤيد كليا تلخيص الرئيس للمناقشات التي دارت في فريق الاتصال، وتأمل أن ينعكس في المحضر بصورة كاملة البيان الذي أدلى به عن سبل تحسين الوثائق . وأضاف أن المجموعة بـ تتعاطف تعاطفا كاملا مع النهج الذي تتبعه مجموعة ال ٧٧ ازاء هذه المسألة ، ولا سيما مع النقاط المفيدة جدا التي عرضها بالتفصيل المتكلم باسم هذه المجموعة . اذ أن ملاحظاته المبنية على أساس سليم متسقة تماما مع الأعمال الجارية في الأمانة ومن المؤكد أنها ستلقى ترحيبا كمرشد لدى اعداد الوثائق للمرحلة المقبلة من أعمال اللجنة .

٦٨٨- وقال ان المتكلم باسم المجموعة دال قدم اقتراحات بمهام اضافية تضطلع بها الأمانة . وتعتقد المجموعة بـ ان النهج الذي تتبعه المجموعة دال ينطوي على موقف مغرط في ارتجاله ولا مبالاة ازاء ما لدى الأمانة من وقت وموارد محدودة . ومن شأن اقتراحات المجموعة دال أن تؤدي الى ازدواج مع الأعمال التي تجرى في اماكن أخرى ، ولا يمكن أن يتوقع من الأمانة منطقيا أن تضيف اليها . وتعتقد المجموعة بـ أن الأخذ بهذه الاقتراحات يخل بالاولويات الراهنة لدى الأمانة ويدخل في أعمال لجنة الدورة عنصرا لا شأن له بولاية الاونكتاد . ومن الصعب تلخيص نهج المجموعة دال في كلمات قليلة . ولكن مجموعته ترى على نحو جازم أنها لن تسفر عن مساعدة البلدان النامية .

٦٨٩- ورأى ممثل الصين أن بيان الرئيس يعطي صورة حقيقية لمشاووراته مع منسقي المجموعات الإقليمية • وذكر أنه يلزم مزيد من الإرادة السياسية لاعتماد مشروع القرار قيد النظر • وأضاف أن الوظائف المقبلة للأمانة ينبغي أن تتضمن مزيداً من التحليل المتعمق ومعلومات أكمل ، حسبما طلبته مجموعة الـ ٧٧ ، لكي يتحقق فهم أفضل للمشاكل المدرجة في البند ٧ من جدول الأعمال •

٦٩٠- ولا حظت لجنة الدورة ، في جلستها الختامية كذلك ، أن المشاورات غير الرسمية بشأن نص مشروع قرار ستستمر وبأن النتائج ستبلغ إلى المجلس في تقرير •

المشاورات بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية

٦٩١- ذكر رئيس اللجنة الثانية للدورة ، في الجلسة الختامية للجنة المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، أن أمانة الأونكتاد أبلغته أن كثيراً من الدول الأعضاء في الأونكتاد قد استغادت أثناء الدورة الراهنة للمجلس من الفرصة التي يتيحها جهاز التشاور المنشأ داخل الأونكتاد لأجراء مشاورات ثنائية بشأن مسائل متعلقة بالعلاقات التجارية والاقتصادية • وذكر بأن المشاورات نصت عليها مقررات المجلس والمؤتمر ذات الصلة ، ولا سيما قرار المؤتمر ٩٥ (د - ٤) • وأنه طبقاً لذلك القرار شاركت أمانة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية التقنية للمشاورات وفي مختلف مراحلها اللاحقة على السواء • وقد جرت حتى الآن خمس مشاورات ثنائية بين بلد اشتراكي من أوروبا الشرقية وخمسة بلدان نامية • ومن المحتمل أن تجرى مشاورات أخرى قبل نهاية دورة المجلس •

٦٩٢- وأضاف أنه أحيط علماً بأنه قد جرى أثناء المشاورات تبادل آراء مسهب بين الأطراف المختلفة يتعلق بصفة خاصة بحالة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المعنية وبالأماكن المتاحة لتوسيع التجارة بينها ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تكثيف هذه التجارة • وفي حالة تتعلق بالتشاور الأول الذي تم ترتيبه بين بلد نام معين وبلد اشتراكي من أوروبا الشرقية ، جرت مناقشة بشأن الأماكن التي يقدمها ذلك البلد الاشتراكي فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني الذي كان مستعداً لتوفيره للبلد النامي الناشئ المشار إليه • كذلك تناولت المناقشة تدابير تعزيز التجارة التي ينبغي اتخاذها لزيادة الصادرات من ذلك البلد النامي إلى البلد الاشتراكي • وقد تمت التزامات من كلا الجانبين تستهدف إقامة اتصالات في المستقبل القريب ، من خلال جهاز الأونكتاد أيضاً •

٦٩٣- وقال انه قد اعتُرف ، في بعض الحالات بأن عدم كفاية المعلومات عن أسواق كل طرف والاتجاه إلى استمرار الاعتماد على قناة اتصال تقليدية كانا من بين أسباب عدم تطور التدفقات التجارية المعنية بالقدر الذي كان ينبغي لها •

٦٩٤- وذكر أن جميع الأطراف الذين اشتركوا في المشاورات أبدوا رغبتهم في الاعراب عن تقديرهم لأمانة الأونكتاد ، ورحبوا بمثل هذه المشاورات التي اعتبروها وسيلة إضافية لزيادة وتكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وقيل إن أمانة الأونكتاد ينبغي أن تزيد من تطوير الأنشطة التنفيذية مثل المساعدة التقنية ، في شكل حلقات دراسية وجولات دراسية ، وتقديم المعلومات العملية ، والخدمات الاستشارية ، والمشاورات الثنائية لصالح البلدان النامية •

نظر المسألة في الجلسة العامة

٦٩٥- عرض رئيس المجلس ، في الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، مشروع القرار المتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال ، وهو المشروع الذي كان قد قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي استمرت بعد اختتام اللجنة الثانية للدورة (TD/B/L.644) ، كما يقرر المجلس إحالة نص مشروع القرار المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) الى المؤتمر في دورته السادسة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٩٦- اعتمد المجلس في الجلسة ذاتها مشروع القرار المقدم من الرئيس (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٦٢ (د-٢٥)) .

الفصل السابع

مسائل أخرى فى مجال التجارة والتميمية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى
المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية
للاؤنكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة

(البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٦٩٧- نظرا لتغيب رئيس الفريق ، قدم المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للاؤنكتاد والغات تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعنى بالمركز المذكور عن دورته الخامسة عشرة ITC/AG(XV)/62- التي تم توزيعها تحت الرمز TD/B/911 (٠) وقال ان برنامج المركز لعام ١٩٨١ قد تعاظم قليلا من ناحية القيمة (من ١٤٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٥٧ مليون دولار)، غير أن أية زيادة لم تطرأ على الموارد المتوفرة للاشراف والدعم . وأضاف أن التقرير يبين أن حصص جميع المناطق التي يغطيها البرنامج، فيما عدا آسيا ، قد تناقصت بالمقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، بينما ازدادت حصة الأنشطة الاقليمية زيادة طفيفة . ولم يطرأ أى تغيير كبير على التوزيع حسب مناطق البرنامج الرئيسية . ولا حظ الفريق مع الأسف استمرار التراجع في حصة البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء وأوصى بأن يبذل المركز كل جهد مستطاع لتكثيف مساعدته لتلك المنطقة .

٦٩٨- ووجه النظر الى عدد من التوصيات المتعلقة بتوجه عمل المركز في المستقبل ، وهو موضوع يوليه الفريق الاستشارى المشترك أهمية كبرى : ادراج عدد أكبر من المنتجات المصنوعة في الدراسات الاستقصائية للأسواق ، وإيلاء الأولوية العالية لتحديد امكانات التصدير في البلدان النامية وتنمية الامدادات المعدة للتصدير بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة وفريق البنك الدولي ، وتسهيل وتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية وإيلاء اهتمام أكبر للتعاون التقني مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وتوسيع الخدمات المتخصصة لتشجيع التجارة ، وضرورة زيادة المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا . وقد أوصى الفريق ، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، بأن تعطى أقل البلدان نموا الأولوية ضمن برنامج عمليات وتقنيات الاستيراد .

٦٩٩- وقال ان الفريق لاحظ أن المركز ، شأنه شأن غيره من الهيئات الدولية ، يواجه بالنمو الصفر في موارد ميزانيته العادية ، كما يواجه في أغلب الأحوال ، مستوى من مساهمات المانحين التقليديين في الصناديق الاستثمارية لا يبين أية زيادة من ناحية القيمة بالدولار . وأعرب الفريق عن ارتياحه لكون المركز يبذل قصارى جهده لاستخدام الموارد المتوفرة الى اقصى حد ممكن ولتحقيق مكاسب انتاجية، غير ان النقص في الموارد المناسبة يعني ان المركز يكاد يكون عاجزا عن الوفاء بالأنشطة الجديدة التي أوصى بها الفريق الاستشارى المشترك في السنوات الأخيرة . لذا فقد شدد الفريق على ضرورة تعزيز موارد المركز وأوصى باستكشاف امكانية الحصول على موارد اضافية عن طريق اشتراك المركز في تنفيذ برامج التعاون التقني للبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية ، ولا سيما لجنة الاتحادات الأوروبية .

٧٠٠- واستطرد يقول ان الفريق أيد توصية الفرقة العاملة المعنية بالترتيبات الواجب اتخاذها في المستقبل بشأن الفريق ، بعقد اجتماع واحد فقط في السنة لفترة تجريبية مدتها سنتان (يشترك فيه موظفون مسؤولون عن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة وخبراء متخصصون في الجوانب التقنية لتشجيع التجارة) • ولذا سيجتمع الفريق الاستشاري المشترك في سنة ١٩٨٣ لفترة أطول مما حدث في الأعوام السابقة •

٧٠١- ووجه النظر الى ما عثر عنه الفريق من قلق ازاء الصعوبات الخطيرة المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنمية تجارتها ، وإلى الاخطار الكامنه في التدابير الحمائية التي سببها الانكسار الاقتصادي العالمي • وقال ان الحالة الاقتصادية للعالم النامي حرجية وان الفريق يعتقد أن بالا مكان القيام بعمل لمساعدة البلدان النامية على مساعدة نفسها من خلال التعاون التقني في مجال تشجيع التجارة ، بوصفه جزءا هاما من تنمية التجارة •

٧٠٢- وأعرب ممثلو البلدان النامية ، بلسان المتكلمين باسم مجموعاتهم الإقليمية ، عن عميق تقديرهم ودعمهم للأنشطة التي يقوم بها المركز في ميادين تشجيع الصادرات وعمليات الاستيراد ، والتي يعتبرونها ذات أهمية خاصة نظرا للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ولحاجة البلدان النامية الى توسيع وتنويع صادراتها • وقالوا انهم يؤيدون بصورة عامة التوصيات التي قدمها الفريق الاستشاري المشترك ويؤكدون بشكل خاص على التوصية القائلة بضرورة دعم موارد المركز بالسعي الى زيادة مساهمات المانحين في الصناديق الاستثمارية والتمويل من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي • كما أعربوا عن تقديرهم للبلدان التي قدمت مساهمات طوعية الى المركز وحثوا البلدان الأخرى التي تمكنها أوضاعها من تقديم مساهمات مماثلة على أن تحذو حذوها ، نظرا لأن من المهم الآن أكثر من أى وقت مضى ضمان أن يكون المركز قادرا تماما على تنفيذ برامجه والوفاء بكل ما هو مطلوب منه •

٧٠٣- وأضاف المتكلم باسم المجموعة الافريقية ان قرار الفريق بعقد اجتماع واحد فقط في السنة سيساهم في تحقيق قدر أكبر من الكفاءة • كما حث على ايلاء اهتمام خاص للبلدان الافريقية ، التي يعتبر العديد منها من بين أقل البلدان نموا ، ورحب بالزيارة المرتقبة التي سيقوم بها المدير التنفيذي للقارة الافريقية •

٧٠٤- وقال ممثل المكسيك ان بلده يشارك بصورة فعالة في أعمال المركز ويدعم أنشطته دعما كاملا ولا سيما في مجال المساعدة التقنية في ما يتعلق بالتسويق وفي مجال تشجيع الصادرات • وأشار الى أن معهد التجارة الخارجية في بلده يتعاون تعاوننا وثيقا مع المركز وأنه ينظم بالاشتراك معه حلقة دراسية إقليمية لأربكا اللاتينية •

٧٠٥- وقال ممثل فنلندا ، متكلما باسم الدانمرك والنرويج والسويد وفنلندا ، ان البلدان النامية كما أوضحت أمانة الأونكتاد في "تقرير ١٩٨٢ عن التجارة والتنمية" (انظر الحاشية ١٦) تواجه أزمة اقتصادية خطيرة تؤثر في نموها وفي تجارتها الخارجية ، وخاصة صادراتها . وفي هذه الظروف ، أصبحت مسألة تشجيع الصادرات أشد أهمية من ذي قبل •

٧٠٦- وقال ان المركز هو مركز التنسيق في منظومة الامم المتحدة بالنسبة الى التعاون التقني في ميدان تشجيع التجارة وغيره من جوانب النشاط التجاري، وان الدور الذي يؤديه قد نال التقدير من جانب المجتمع الدولي كما يلقى الدعم الفعال والنشط من قبل بلدان اوروبا الشمالية .

٧٠٧- وقال مشيراً الى توصيات الفريق ، ان بلدان اوروبا الشمالية تؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي الاعتراف بالحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً في أعمال المركز الذي يتعين عليه الاشتراك بنشاط في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً . وأضاف انه غالباً ما تكون تشكيلة المنتجات المعدة للتصدير في أقل البلدان نمواً محدودة ، مما يجعل تنمية المنتجات وإدارة الانتاج مهمة كبرى في زيادة صادراتها . وللمركز دور هام يلعبه في دعم الموارد البشرية والمؤسسية فسي هذا المضمار .

٧٠٨- ومضى يقول ان بلدان اوروبا الشمالية تؤيد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتتمنى أن يطرأ عليه المزيد من التوسع ، باعتبار انه ينطوي على امكانات هامة لتشجيع التجارة والتنمية . وقال ان في وسع المركز أن يلعب دوراً مساعداً في شأن بهذا الصدد ، وأن الفريق الاستشاري المشترك كان محققاً في افراد هذا الموضوع بصفته ميداناً ذا أولوية .

٧٠٩- وأضاف ان المركز بحاجة الى قاعدة مالية مناسبة للتمكن من أداء مهامه . غير أن ميزانيته متواضعة نسبياً ، مما يجعله يعتمد اعتماداً كبيراً على المساهمات الطوعية في الصناديق الاستثنائية التي يأتي معظمها من عدد محدود من صغار المانحين . وقال ان بلدان الشمال أعربت تكررًا عن قلقها ازاء هذه الحالة ، وتأمل ان تجد توصيات الفريق الاستشاري المشترك بالسعي الى زيادة المساهمات في الصناديق الاستثنائية والتمويل من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ما تستحقه من الاهتمام الايجابي لدى عدد أكبر من المانحين الفرديين .

٧١٠- ولاحظ ممثل إيطاليا ، في معرض الاعراب عن تأييد بلده لأنشطة المركز ، ان هذا التأييد قد تجلى بصورة ملموسة عن طريق مساهمة مالية قدرها ١٨٠.٠٠٠ دولار فيما يخص مشروعاً ذا أهمية بالنسبة الى خمسة اوسنة من أقل البلدان نمواً .

٧١١- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في معرض التعبير عن التأييد أيضاً للمركز ، ان توسيع أنشطة المركز لا يحد ان يشير مسائل تتعلق بكل من نوعية وكمية الخدمات التي تقدم الى البلدان النامية ، ورحب باهتمام الفريق الاستشاري المشترك بمعالجة مثل هذه المشاكل معالجة ناجعة . كما رحب ببعض السمات الايجابية التي تتصف بها أنشطة المركز وأهمها تزايد نطاق الشمول الجغرافي لبرامجه ، وتلازم هذه البرامج بصورة أوثق مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، والمساعدة المقدمة الى المؤسسات التجارية الحكومية ، والمساعدة المقدمة لتشجيع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، وخصوصاً من خلال المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الميدان . وقال ان بلده الذي يشارك مشاركة فعالة في أعمال المركز ، يتطلع الى استمرار التعاون معه ويلاحظ مع الارتياح أن المدير التنفيذي سيزور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي في المستقبل القريب ، وأن المركز سيوفد بعثة أيضاً لاختيار خبراء استشاريين ولمعالجة مسائل أخرى تتعلق بشؤون الموظفين .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧١٢- أحاط المجلس علما، في جلسته ٥٨٨ المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر، بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الخامسة عشرة ، كما أحاط علما بالتعليقات التي قدمت عليه .

باء - التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولى :
التقرير السنوى الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة
للقانون التجارى الدولي

(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٧١٣- كان أمام المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن أعمال دورتها الخامسة عشرة (٢٦) ، الموزع تحت الرمز TD/B/923 •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧١٤- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٨٨ المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الخامسة عشرة .

ج - الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح
(البند ١٠ ج) من جدول الأعمال)

٧١٥ - أعاد ممثل الأمين العام للأونكتاد الى الاذهان المقرر الذي اتخذه المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين للنظر في أنشطة الاونكتاد المقبلة بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح في ضوء توصيات الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وأعطى وصفا موجزا للدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة من ٧ حزيران /يونيه الى ١٠ تموز /يوليه ١٩٨٢ . وقال انه رغم عدم استطاعة الجمعية التوصل الى اتفاق حـول تدابير منع الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح العام ، الا أنها اعطت زخما جديدا لمزيد من العمل حول نزع السلاح في الأمم المتحدة وفي العالم ككل . وأضاف قائلا ان الجمعية كانت قد أهابت بجميع الدول الاعضاء ان تنظر بأسرع ما يمكن في المقترحات ذات الصلة التي تهدف الى تجنب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وأكدت على الحاجة الى تقوية دور الأمم المتحدة الاساسي في ميدان نزع السلاح . وقد اكدت من جديد ، في جملة أمور صحة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وأعلنت حملة نزع السلاح العالمية ، وطلبت من لجنة نزع السلاح ان تقدم اليها مشروعا منقحا لبرنامج شامل لنزع السلاح في دورتها الثامنة والثلاثين ، واعترفت بأن " البرامج العسكرية القائمة والمخططة تشكل هدرا هائلا لموارد ثمينة يمكن بالأحرى استعمالها لرفع مستويات معيشة جميع الشعوب " .

٧١٦ - ولفت الانتباه ايضا الى " تقرير ١٩٨٢ عن التجارة والتنمية " (انظر الحاشية ١٦) الذي يتناول الفصل الثالث من الجزء الرابع منه نزع السلاح والتنمية ويبين الحاجة الى تكريس مزيد من الاهتمام للعلاقة بين أزمة التنمية ، من جهة ، وتزايد تحويل الموارد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية الى الاغراض العسكرية من جهة أخرى . وأضاف قائلا ان امانة الاونكتاد سوف تأخذ في الاعتبار ، في عملها المقبل بشأن الجوانب التجارية والانمائية لنزع السلاح ، نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والعواقب الاقتصادية والاجتماعية لزيادة نفقات التسلح ، التي تلحق بالتنمية والتعاون الدولي . وقال انه ينبغي للاونكتاد ان يشترك في حدود اختصاصاته وموارده المتاحة له في حملة نزع السلاح العالمية ، كما ستجرى الأمانة لهذه الغاية اتصالات وثيقة مع مركز نزع السلاح . والاونكتاد مستعد للمساهمة ، حسب الاقتضاء ، في المناقشة وفي صياغة لجنة نزع السلاح لتلك الاجزاء من النص المنقح لبرنامج نزع السلاح الشامل المكرسة للجوانب التجارية والانمائية .

٧١٧ - وتحدث ممثل بولندا بالنيابة عن المجموعة دال ومنغوليا ، فأكد على أهمية عمل الاونكتاد فيما يتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح . وقال ان سباق التسلح وسياسات بعض الاوساط الامبريالية التي تهدف الى زيادة حدة التوتر الدولي تشكل عقبة رئيسية في طريق تنمية التجارة الدولية وفي طريق التعاون التقني والعلمي والاقتصادي فيما بين جميع البلدان . وأن تمويل الميزانيات العسكرية من خلال حالات العجز في الميزانية ، وزيادة الدين العام ، وارتفاع أسعار الفائدة والتلاعب بأسعار الصرف ، كل هذا يحول عبء سباق التسلح الى بلدان أخرى ، ولا سيما البلدان النامية . فسباق التسلح تقوم به نفس الدول التي تحاول تحويل النظام التجاري الدولي الى وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وشمة حاجة ملحة الى اعتماد تدابير ترمي الى اعادة الثقة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وأضاف أن البلدان الاشتراكية قد تقدمت في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ببرنامج للتدابير التي يمكن اتخاذها لايقاف سباق التسلح ، وازالة خطر الحرب النووية ، وتعزيز السلام والأمن الدوليين . وهي تلفت مرة اخرى الانتباه الى ضرورة تخفيض الميزانيات العسكرية والى العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية .

٧١٨ - وأكد على ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ذات صلة بأنشطة الاونكتاد المقبلة بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، وحث على تكثيف هذه الأنشطة الى حد كبير . وهو يرى أن الفصل الخاص من " تقرير ١٩٨٢ عن التجارة والتنمية " المكرس لهذا الموضوع يشكل مساهمة في البحث المتصل باحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي . وقال انه ينبغي للمجلس ان يرجو من الأمين العام للأونكتاد ، في العهل المقبل المتصل بهذا الموضوع ، أن يوسع نطاق المشاكل المدروسة ، آخذا في الاعتبار الواجب أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فضلا عن الاعتبارات الواردة في الفصل ذي الصلة من " تقرير ١٩٨٢ عن التجارة والتنمية " . ومضى يقول انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للآثار الضارة لسباق التسلح على التجارة الدولية وعلى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وينبغي تقديم دراسات عن هذه المواضيع الى المؤتمر في دورته السادسة كما ينبغي ان تقدم أمانة الاونكتاد كل مساعدة ممكنة الى لجنة نزع السلاح في استكمال تلك الاجزاء من البرنامج الشامل المنقح لنزع السلاح المتصلة بالجوانب التجارية والاقتصادية وينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا مناسباً بهذا المعنى .

٧١٩- وذكر ممثل سرى لانكا ان مقررات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تتطلب من منظومة الامم المتحدة تكثيف جهودها الموجهة الى نزع السلاح ، وبناء على ذلك ينبغي للأونكتاد أن يكتف أنشطته بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية • ورحب بعزم الأمانة على اقامة اتصالات عمل مع لجنة نزع السلاح • وينبغي للمجلس أن يتخذ في دورته الحالية مقـرراً يعطي أهمية متزايدة لأنشطته بشأن الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، ويمكن دراسة الموضوع بمزيد من التفصيل في دورة المؤتمر السادسة •

٧٢٠- وأكد ممثل بيرو أيضا على أهمية أنشطة الاونكتاد في هذا الميدان ، وأيد الاقتراحات التي تقدم بها ممثل سرى لانكا وقال انه ينبغي في التحليل المقبل للجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح أن يؤخذ في الاعتبار " دراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية " ، أعد ها فريـق من الخبراء الحكوميين (٢٧) فمن الضروري بوجه خاص دراسة تجارة الاسلحة وتأثيرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية • ولا حظ أن الجمعية العامة لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول مشروع برنامج شامل لنزع السلاح ، بما في ذلك الفروع المكرسة للجوانب التجارية والانماطية، فاقترح أن تقيم أمانة الأونكتاد اتصالات وثيقة مع مركز نزع السلاح وتساهم في عمل لجنة نزع السلاح المتصل باستكمال الفروع التجارية والانماطية لمشروع البرنامج المنقح •

٧٢١- وأكد ممثل الجماهيرية العربية الليبية على أهمية قيام المجلس بالنظر الجدى في الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح بالنظر للعلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية • وتسأل عن سبب عدم وجود وثيقة أمام المجلس حول هذا البند بالذات من جدول الاعمال • وأكد أن البلدان النامية هي الضحية الرئيسية لسباق التسلح ، الذي يحول موارد ها النادرة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقال انه يجرى اختبار الاسلحة الجديدة في البلدان النامية وأن هذه الاسلحة تمثل تكنولوجيا تستعمل في كثير من الحالات ضد سكان تلك البلدان • ودعا الأمانة الى أن تأخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وأن تواصل وتوسع بحثها حول الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، مولية اهتماما خاصا لعواقب التسلح الضارة التي تؤثر في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولا سيما تأثيره في التجارة الدولية وتدفق الموارد المالية • وأضاف قائلا انه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للفوائد التجارية والاقتصادية الممكنة المترتبة على نزع السلاح • فينبغي للأونكتاد أن يتابع عمل لجنة نزع السلاح ، وأن يساهم في صياغة تلك الفروع من البرنامج الشامل لنزع السلاح المكرسة للجوانب التجارية والاقتصادية • وينبغي لأمانة الاونكتاد أن تشترك ، في حدود اختصاصاتها ومواردها ، في حملة نزع السلاح العالمية وينبغي للمجلس نفسه أن يولي اهتماما دائما ومتزايدا لهذا الموضوع الهام •

٧٢٢- وقال ممثل الهند ان بلده كان يدرك دائما الرابطة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية • وهذا هو سبب اعتقاده بأن تحقيق نزع السلاح ينبغي أن تصاحبه جهود متضافرة لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد • فالنفقات العالمية على الاسلحة تمثل هدرا متزايدا وهائلا من الموارد الثمينة وقد أسهمت اسهاما كبيرا في الأزمة الهيكلية الراهنة التي تعانيها اقتصادات بعض البلدان الصناعية وضاعفت بصورة وخيمة من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في سعيها الى تميمتها الاقتصادية والاجتماعية •

٧٢٣- وقال ان مسألة النفقات العسكرية والرابطة بين نزع السلاح والتنمية يلزم وضعها في اطارها الصحيح • فقد بينت وثيقة " التجارة والتنمية " تقرير ١٩٨٢ " أن مثل هذه النفقات في بعض البلدان النامية تستأثر بنسبة مثوية من الناتج القومي تفوق مثيلتها في بعض البلدان الصناعية • ولكن نسبة ٨٠ - ٨٥ في المائة من الانفاق العسكرى العالمى انما تتكبده خمس دول أو ست دول فحسب مهمة من الناحية العسكرية ، بل ان مايزيد على ٥٠ في المائة من هذا الانفاق تتحمله في الواقع الدول ذات القوة العسكرية الكبرى • وتلك البلدان بالذات هي التي تجاوز فيها تراكم الاسلحة احتياجات الأمن الوطنى بمراحل كثيرة وهي التي يلزم فيها كبح الانفاق العسكرى الهائل اما الانفاق على الدفاع في البلدان النامية ، من ناحية أخرى ، فينبغي النظر اليه في سياق تردى الوضع السياسى والأمنى الدولى ، ولا سيما تزايد حوادث العدوان والتهديد ، الى جانب الاكراه السياسى والاقتصادى الموجه ضد البلدان النامية بصفة خاصة • ويتعين على هذه البلدان النامية ، التي لم تخرج من إطار الحكم الاستعمارى الا حديثا ، أن تسعى لحماية استقلالها السياسى وسلامتها الاقليمية •

٧٢٤- وذكر ممثل الصين ان بلده قد ظل يؤيد بثبات نزع السلاح الحقيقى وبذل جهود ايجابية لاحراز تقدم في الاهداء الى حلول لقضايا نزع السلاح • وقد عارضت الصين باستمرار سباق التسلح ، واستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ، وأى عدوان أو توسع من أية دولة تعول على التفوق العسكرى • وأعلنت الصين منذ أمد طويل أنها لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية وأنها لن تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وتبته الى أن بلده قد قدم مقترحا آخر لنزع السلاح ، ألا وهو أن على الدولتين العظميين ، الحائزتين لأكبر الترسانات النووية في العالم ، أن تتقدما الركب بنزع السلاح النووى على نطاق واسع ، وحالما تخفضان ترساناتهما النووية ، فستكون الصين مستعدة لأن تأخذ على عاتقها التزامات مناظرة ، الى جانب الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية ، عن طريق المفاوضات •

٧٢٥- وأعرب عن أسفه لأن الجمعية العامة لم تستطع أن تعتمد في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة برنامجا شاملا لنزع السلاح ، وهذا فشل يعزى في نظره الى الموقف الذى اتخذته الدولتان العظميان • وذكر أن الصين تخهم مصلحة البلدان في التماس خفض النفقات العسكرية واعادة تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • والموقف الراهن هو أن الدولتين العظميين تحوزان أكبر ترسانات نووية وتقليدية ، وان نفقاتهما العسكرية تبلغ ثلاثة اخماس مجموع الانفاق العالمى • فمن المنطقي أن يتعين عليهما أن تكونا البادئتين بخفض النفقات العسكرية وأن تستخدموا الأموال الوفيرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية • والصين مستعدة من جانبها لأن تعمل ، مع كل البلدان المحبة للسلم ، من أجل نزع السلاح الحقيقى •

٧٢٦- وفي الجلسة ٥٩٨ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، لاحظ المتحدث باسم المجموعة دال أن كثيرا من الوفود اتخذت عوقفا بناءً خلال المناقشة التي دارت حول هذا البند . وذكر أن للمسألة أهمية فائقة بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأن مجموعته تتوقع ، من ثم ، أن يظل هذا الموضوع قيد نظر المجلس وأن يتخذ مقرر بهذا الشأن في دورة مقبلة ، عملا بقرار المؤتمر ٤٤ (د - ٣) ومقررات المجلس ذات الصلة .

دال - التقدم المحرزي تنفيذ التدابير المحددة
التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي
تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
(البند ١٠ (د) من جدول الأعمال)

٧٢٧- كان أمام المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير مرحلي مقدم من أمانة الأونكتاد (TD/B/916 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1) . وقد أشار نائب رئيس البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، في معرض تقديمه للتقرير ، إلى أن البلدان النامية غير الساحلية ، التي يعتبر معظمها من أقل البلدان نموا أيضا ، هي عموما من أكثر البلدان النامية فقرا وأضعفها في معدلات النمو . وأن أدائها الهزيل في مجال النمو يضاعف بعد ها وعزلتها عن الأسواق العالمية . وأن مصاعب النقل والتكاليف المرتفعة لخدمات النقل الدولي تشكل عبئا اضافيا بالنسبة اليها .

٧٢٨- وأشار إلى أن المجتمع الدولي ، رغبة في التخفيف من العوائق الجغرافية الخاصة أمام البلدان النامية غير الساحلية ، قد اعتمد عددا من القرارات بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها هذه البلدان . وبوجه خاص ، ناشد قرار الجمعية العامة ١٧٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ جميع الدول ، والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ان تتخذ باعتبار ذلك أمرا ملحا وذا أولوية ، الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والمبينة في قرارات المؤتمر ٦٣ (د - ٣) و ٩٨ (د - ٤) و ١٢٣ (د - ٥) ، وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، للشانينيات وفي برنامج العمل الجديد الأساسي لأقل البلدان نموا في الثمانينات ، وفي غيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . والنسبة الى قرار المؤتمر ١٢٣ (د - ٥) فقد تضمنت الفترة ١٠ من ذلك القرار طلبا موجها الى الأمين العام للأونكتاد لا ستعراخ المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن الوضع الجغرافي للبلدان النامية غير الساحلية ولتنظر فيما يمكن التقدم به من توصيات اخرى باتخاذ اجراءات في مصلحتها . وقد استند التقرير المرحلي المقدم من الامانة على الاجوبة الواردة على استبيان مرسل الى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة وعلى ما قامت به الامانة من أعمال تتعلق بالمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، وتستمد راضافة أخرى تأخذ في الحسبان المزيد من الأجوبة التي وردت منذ ذلك الحين (صدرت فيما بعد تحت الرمز TD/B/916/Add.2) .

٧٢٩ - وأشار إلى أن استجابة المجتمع الدولي لضرورات المساعدة المطحة للبلدان النامية غير الساحلية كانت متفاوتة . اذ لم يكن لدى العديد من المانحين الرئيسيين للمساعدة الانمائية أية

سياسات محددة للمساعدة تراعي مصلحة البلدان النامية غير الساحلية ، رغم أن العوائق الجغرافية لهذه الأخيرة كانت تؤخذ في الحسبان عموماً في برامجهم الشاملة للمساعدة .

٧٣٠- وبالنسبة الى مساهمة الأونكتاد ، قال ان الأونكتاد ، بصفته النقطة البؤرية في منظومة الأمم المتحدة ، التي تعالج اليموم التي تتفرد بها هذه البلدان ، قد وسّع برنامجه الخاص بالتعاون التقني لمساعدتها في جهودها الرامية الى تخفيض تكاليف المرور العابر/النقل والاستفادة بذلك من تجارتها الخارجية استفادة أفضل . وأضاف أن الأمانة تتبع دراساتها الفنية المتصلة بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية باعتبار ذلك جزءاً من برنامج التعاون التقني في أقاليم شتى وتواصل جمع المعلومات المتعلقة بوصفها الاقتصادى . وأن الأمانة تعدّ حالياً ، استناداً الى هذه الدراسات والمعلومات ، دراسات تحليلية حول المشكلات الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتتصوغ توصيات بالاجراءات الأخرى التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لمصلحة هذه البلدان .

٧٣١- وقال ممثلاً بوليفيا والسويد ان المعلومات المتعلقة ببلديهما والواردة في التقرير ليست دقيقة تماماً أو كاملة وأنهما سيطلبان الى الأمانة تحقيقها .

٧٣٢- وصرح ممثل باكستان بأن حكومته قدمت معلومات الى الأمانة ، ولكن ، بسبب ضيق الوقت ، لم يكن في الوسع ادراجها في الوثائق الموجودة أمام المجلس الآن . وقال ان بلاده أعربت غي جميع المحافل الدولية عن تقديرها التام لحاجة البلدان النامية غير الساحلية الى حرية العبور الى البحر ومنه ، واعتبرت لهذا الغرض أنه ينبغي لدول العبور المعنية أن توفر جميع تسهيلات المرور العابر الممكنة لجاراتها غير الساحلية . وأضاف أن توسيع جميع مرافق المرور العابر الممكنة لتشمل البلدان النامية غير الساحلية عبر مفاوضات ثنائية تجرى بروح من حسن النية والتفهم المتبادلين يبقى القاعدة التي تستند اليها سياسة باكستان . وأن بلاده قد أبرمت بهذه الروح اتفاقاً ثنائياً مع أفغانستان عام ١٩٦٥ ، تعتبر أحكامه في بعض جوانبها أكثر انفتاحاً من تلك الواردة في اتفاقية عام ١٩٦٥ بشأن تجارة المرور العابر للبلدان غير الساحلية . فقد نص الاتفاق المذكور ، بين جملة أمور ، على منح أفغانستان معاملة وطنية في الأمور المتعلقة بالشحن بالسكك الحديدية ، إضافة الى منح نفس المعاملة لوكلاء التخليص ، والشحن ، وعلى اعطاء الأولوية القصوى للبضائع الافغانية العابرة في تخصيص عربات السكك الحديدية ، رغم الضغط الشديد الذى تولده حركة النقل المحلية ، وعلى طريقين لنقل البضائع ، مع امكانية الاتفاق على طرق أخرى ، وعلى عنابر تخزين مناسبة في مرفأ كراتشي ونقاط إعادة الشحن وعلى تبسيط الاجراءات الجمركية وغيرها من الاجراءات المتعلقة بالبضائع العابرة ، وعلى تعيين موظفي اتصال لضمان تحريك البضائع العابرة تحركاً سهلاً لا يعوقه عائق ولحلول المشكلات المحلية ، وعلى اغناء البضائع العابرة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو أى نوع من الأجور ، وعلى قبول رسوم الشحن وغيره من الخدمات بالعملة المحلية ، وعلى تسهيلات خاصة لنقل الفواكه الافغانية الطازجة والمجففة نقلاً سريعاً ، وعلى قبول العملة المحلية لقاء استخدام الشاحنات الافغانية مرافق التخليص وبناء هياكل الشاحنات . وقال ان باكستان مدت دوماً يداً التعاون الكامل الى افغانستان وقبلت وجهة نظرها في جميع المفاوضات الثنائية التي جرت بين البلدين منذ توقيع الاتفاق الثنائي لعام ١٩٦٥ .

٧٣٣- وقال ممثل نيبال ان البلدان النامية غير الساحلية قد تأثرت بشكل خطير أكثر من غيرها بالآزمة الاقتصادية الراهنة ، وخصوصا بسبب كون معظم جاراتها من بلدان المرور العابر هي أيضا بلدانا نامية . لذا ، ثمة ضرورة لأن يكثف المجتمع الدولي ما يقدمه فعلا من مساعدة سخية الى هذه البلدان .

٧٣٤- وقال ممثل بيروان لبلاده علاقة خاصة ببوليفيا لعدة أسباب تاريخية ، وقد تمثلت هذه العلاقة في سلسلة من الاتفاقات والممارسات الثنائية . وأضاف أن التقرير المرحلي الذي قدمته الأمانة يضم معلومات هامة وان يكن لم يتوخ وجه الدقة التامة أو الكمال فيما يتعلق بالمعلومات التي تخص بلده والواردة في الفقرة ٢١ من الوثيقة TD/B/916 .

٧٣٥- وأعرب ممثل كينيا عن دهشته من أن توفير التسهيلات للبلدان النامية غير الساحلية يعتبر أمرا استثنائيا . وقال ان بلده توفر تسهيلات المرور العابر / النقل لبوروندي ، ورواندا وأوغندا ، وحتى للسودان أحيانا ، دون أية شروط تقريبا . وأنها توفر تسهيلات جمركية تضمن أن يكون لهذه البلدان مخازنها الجمركية الرسمية دونما تكلفة اضافية . يضاف الى ذلك أن البلدان المجاورة غير الساحلية ، تستطيع أن تستخدم طرق كينيا وخطوطها الحديدية بالأسعار الوطنية كما أن رسوم الترخيص المطبقة على السيارات لا تتجاوز الرسوم المفروضة على الناقلات الوطنية نفسها .

٧٣٦- وأعرب ممثل الصين عن تعاطف بلاده مع مشاكل البلدان النامية غير الساحلية ، وقال أنها تبذل قصارى جهدها لمساعدة بلدان المرور العابر المجاورة لها . فهي توفر لها خدمات تصليح وصيانة عادية على طرقها وخطوطها الحديدية ، كما أن اجراءات المرور العابر / النقل تتم وفقا للوائح ذات الصلة . وفي حال نشوء أية مصاعب ، فانه يتم حلها بصورة ودية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٣٧- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٩٦ المعقودة في ١٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، بالتقرير المرحلي المقدم من أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (TD/B/916 and Corr.1 and Add.1 and Corr.1) .

الفصل الثامن

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها (البند ١ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٧٣٨- افتتح الرئيس السابق للمجلس، السيد ج. مارتينيث (الأرجنتين)، الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٧٣٩- انتخب المجلس في جلسته ٥٨٧ (الافتتاحية)، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس	:	السيد ف. بلانكارت (سويسرا)
نواب الرئيس	:	السيد ص. فلاح (الجزائر)
		السيد و. فرييس مولر (الدانمرك)
		السيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا)
		السيد ر. هوسليد (النرويج)
		السيد ع. أ. الميماني (المملكة العربية السعودية)
		السيد أو. مونخ مونخ جي (بورما)
		السيد ك. ميسنر (الولايات المتحدة الأمريكية)
		السيد ل. بونس (بيرو)
		السيد غ. أ. فارغاس (نيكاراغوا)
		السيد غ. ك. زورافليف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المقرر : السيد ك. ييهواه - كوندو (غانا)

جيم - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس

(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٤٠- أعلن الرئيس في الجلسة ٥٨٧، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر، ان الأمين العام للأمم المتحدة لم يتلق أى رسائل تتعلق بعضوية المجلس منذ الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين.

وبناء عليه ، فقد غلّت عضوية المجلس كما كانت عليه عند اختتام تلك الدورة ، أى ١٢٤ دولة (٢٨) .

دال - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٤١- أقر المجلس في جلسته ٥٨٧ ، المعقودة في ٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، جدول الأعمال المؤقت الذى كان قد وافق عليه المجلس في دورته الرابعة والعشرين (٢٩) (TD/B/910 و Add.1) باعتباره جدولاً لأعمال دورته الخامسة والعشرين ، وذلك بعد أن أدرج بعض البنود الفرعية ضمن البند ٩ . وهكذا كان جدول الأعمال المعتمد (TD/B/926) كما يلي :

١- المسائل الاجرائية :

- (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
 - (ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
 - (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين وللدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس وتنظيم أعمال الدورتين .
- ٢- مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعاءً نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين .
- ٣- تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والطل والتحويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناضمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .
- ٤- ترابط مشاكل التجارة والتحويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

- ٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .
- ٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف والأعمال التحضيرية وجدول الأعمال المؤقت والتتبع .
- ٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها .
- ٨ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .
- ٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة .
 - (أ) تجارة السلع الأساسية ؛
 - (ب) المصنوعات وشبه المصنوعات ؛
 - (ج) النقل البحري ؛
 - (د) الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ؛
 - (هـ) الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ؛
- ١٠ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :
 - (أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للونكتاد واللغات عن دورته الخامسة عشرة ؛
 - (ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الخامس عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛
 - (ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛
 - (د) التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة التي تتمثل بالاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .
- ١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :
 - (أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛
 - (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
 - (ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لسنة ١٩٨٣ ؛
 - (د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛
 - (هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

١٢- مسائل أخرى .

١٣- اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٧٤٢ - وأيد المجلس بصورة اجمالية ، في جلسته ٥٨٧ أيضا ، المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة (TD/B/910/Add.2) ، بما في ذلك الجدول الزمني المؤقت للجلسات ، وقرر انشاء لجنتين جامعتين للدورة . وستتولى اللجنة الأولى النظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استرعا نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الخامسة والعشرين (باستثناء ما يتعلق بقرار المؤتمر ١٢٧ (د - هـ) الذي سيبحث في الجلسة العامة) . وفي البند ٩ من جدول الاعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) وتقديم تقرير عن هذين البندين . وستنظر اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ من جدول الأعمال (العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها) وترفع تقريراً عنه .

٧٤٣ - وفيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ، أعرب ممثلو السنغال ، وفرنسا ، واسبانيا ، والمملكة العربية السعودية عن اسفهم لأن وثيقة " تقرير ١٩٨٢ عن التجارة والتنمية " (UNCTAD/TDR/2 vol I-III) غير متاحة حتى الآن الا بالانكليزية ، باستثناء المجلد الأول الذي يتضمن المقدمة ونظرة عامة . وقالوا انها وثيقة اساسية ، وستعطل بالضرورة مشاركة الوفود غير الناطقة بالانكليزية في المناقشات حولها في الدورة الحالية .

٧٤٤ - وقال الأمين العام للأونكتاد انه يقدر بالتأكيد المشاعر التي تم الاعراب عنها بصدد عدم اتاحة مجلدى التقرير باللغات الأخرى غير الانكليزية . ولا حظ أن التقرير ليس احدي الوثائق الرسمية للدورة ، وانما تم اعداده كوثيقة معلومات اساسية عامة . والمجلد الاول من التقرير الذي يتضمن المقدمة ونظرة عامة ، متاح بجميع اللغات الرسمية .

٧٤٥ - وأشار ممثل المملكة العربية السعودية الى أن التقرير السابق (تقرير ١٩٨١ عن التجارة والتنمية (٣٠)) قد نوقش في دورتي المجلس الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين ، وعلاوة على ذلك فان شرح الأمانة للبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحالية قد ذكر صراحة أن تقرير ١٩٨٢ سيعرض على المجلس في دورته الحالية .

اللجنة الأولى للدورة

٧٤٦ - عقدت اللجنة الاولى للدورة ثماني جلسات ، في الفترة من ٦ الى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

وفي جلستها الأولى ، انتخب السيد غ . بركات (الاردن) رئيسا والسيد ر . تايلور (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) نائبا للرئيس ومقررا .

٧٤٧- وفي الجلسة الثانية للجنة ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ، أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد إلى المصاب الفاجع الذي حل مؤخرا بفقد زميل مخلص ، هو السيد هاري ستوردل ، نائب مدير شعبة المصنوعات ، وألقى كلمة في تأبينه .

٧٤٨- وفي جلستها (الختامية) الثامنة ، المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، نظمت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (٧ - 1 Add.1 / SC.I / TD/B(XXV)) واعتدته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات .

٧٤٩- وفي الجلسة ٥٩٩ التي عقدها المجلس في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ عرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقرير لجنة الدورة (٧ - 1 Add.1 / SC.I / TD/B(XXV) ، بصيغته المعدلة والمستكملة في الوثيقة TD/B/L.641) ، منوها بأن المجلس سبق في جلسته ٥٩٨ أن اتخذ اجراء بشأن توصيات لجنة الدورة .

٧٥٠- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس تقرير اللجنة الأولى للدورة لادماجه ، حسب الاقتضاء ، في تقرير المجلس ذاته . (يرد مضمون تقرير لجنة الدورة في الفصلين الثاني والرابع أعلاه) .

اللجنة الثانية للدورة

٧٥١- عقدت اللجنة الثانية للدورة سبع جلسات في الفترة من ٦ الى ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ . بالإضافة الى المداولات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف خلال دورة المجلس بين البلدان المهتمة بالأمر ، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات المؤتمر والمجلس . وفي الجلسة الختامية للجنة الدورة قدم الرئيس ، على أساس المعلومات التي قدمتها أمانة الأونكتاد ، تقريراً عن النتائج الموضوعية التي تحققت خلال تلك المشاورات . (قـارن قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ، الفقرة ١٠) .

٧٥٢- وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدتها اللجنة الثانية للدورة في ٦ أيلول /سبتمبر ، انتخبت اللجنة السيد أ. ماريل (فرنسا) رئيساً والسيد أ. براون (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) نائبا للرئيس ومقررًا .

٧٥٣- وفي الجلسة الختامية المعقودة في ٦ أيلول /سبتمبر نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXV)SC.II/L.1 and Add.1) واعتمدته بعد ان أدخلت عليه عدداً من التعديلات .

٧٥٤- وفي الجلسة ٩٩٥ التي عقدها المجلس في ٢٣ أيلول /سبتمبر عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XXV)/SC.II/L.1 and Add.1) بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة (TD/B/L.640) منوهاً بأن المجلس سبق في جلسته ٩٨٥ أن اتخذ اجراء بشأن أعمال لجنة الدورة (قرار المجلس ٢٦٢ (د-٢٥)) .

٧٥٥- وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس ذاته ، (يرد مضمون تقرير لجنة الدورة في الفصل السادس أعلاه) .

هـ١- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٧٥٦- اعتمد المجلس في جلسته ٩٨٥ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/929) .

واو - العضوية والحضور (٣١)

٧٥٧ - كانت الدول التالية الأعضاء في الانكاد والأعضاء في المجلس ، ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بلغاريا
اثيوبيا	بنغلاديش
الارجنتين	بنما
الاردن	بنن
اسبانيا	بورما
استراليا	بورووندي
اسرائيل	بولندا
افغانستان	بوليفيا
اكوادور	بيرو
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	تابلند
الامارات العربية المتحدة	تركيا
اندونيسيا	ترينيداد وتوباغو
أنغولا	تشاد
اوروغواي	تشيكوسلوفاكيا
اوغندا	توغو
ايران (جمهورية - الاسلامية)	تونس
ايرلندا	جامايكا
ايطاليا	الجزائر
بابوا غينيا الجديدة	الجمهورية العربية الليبية
باكستان	جمهورية افريقيا الوسطى
البرازيل	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
بربادوس	السوفياتية
البرتغال	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
بلجيكا	جمهورية تنزانيا المتحدة

غانا	الجمهورية الدومينيكية
غرينادا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
غواتيمالا	الجمهورية العربية السورية
غيانا	جمهورية الكاميرون المتحدة
غينيا	جمهورية كوريا
فرنسا	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الذهبين	الدانمرك
فنزويلا	رومانيا
فاندا	زائير
فولتا العليا	زاجيا
فيتنام	ساحل العاج
قبرص	سري لانكا
قطر	السلفادور
كندا	سنغافورة
كها	السنغال
كوستاريكا	السودان
كولومبيا	سورينام
الكويت	السويد
كينيا	سويسرا
لبنان	سيراليون
لختنشتاين	شيلي
لكسمبرغ	الصومال
ليبريا	الصين
مالطة	العراق
مالي	عمان
ماليزيا	غابون

نيكاراغوا	مدغشقر
نيوزيلندا	مصر
هايتي	المغرب
الهند	المكسيك
هندوراس	المملكة العربية السعودية
هنغاريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
هولندا	وايرلندا الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية	منغوليا
اليابان	موريتانيا
اليمن	موريشيوس
اليمن الديمقراطية	النرويج
يوغوسلافيا	النمسا
اليونان	نيجيريا

٧٥٨- وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة : سان توماس وبرينسيبي ، الكرسي الرسولي ، نيبال .

٧٥٩- وكانت ممثلة في الدورة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية برنامج الامم المتحدة الانمائي . كما كان ممثلاً فيها أيضاً مركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات .

٧٦٠- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

المنظمة الدولية للملاحة البحرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

كما كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلاً في الدورة .

٧٦١- وكانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الدورة :

أمانة الكومنولث

- مجلس التعاضد الاقتصادى
الاتحاد الاقتصادى الأوروبى
الرابطة الاوربية للتجارة الحرة
اللجنة الدولية الحكومية للهجرة
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى
منظمة الوحدة الافريقية
الامانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى .
٧٦٢- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية :

الفئة العامة :

- الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمى
رابطة المحامين الدولية
غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد العالمى للعمل
رابطة القانون الدولى
الاتحاد العالمى لنقابات العمال
مجلس السلام العالمى

الفئة الخاصة :

- مجلس روابط مالكي السفن الوطنيين الأوربيين واليابانيين
الرابطة الدولية للنقل الجوى

- ٧٦٣- واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) . واشتركت المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندوين الافريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩) . واشتركت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١

زاي - عضوة الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة
الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣
(الهند ١١ (ج) من جدول الأعمال)

٧٦٤- قرر المجلس ، في جلسته ٩٢ هـ المعقودة في ١٠ أيلول /سبتمبر، أن تتألف عضوة الفرقة
العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ من الدول الـ ١٩
التالية. (أنظر المرفق الاول أدناه مقررات أخرى (د)) :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
المانيا (جمهورية - الاتحادية)

باكستان

البرازيل

بلغاريا

جمهورية تنزانيا المتحدة

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

شيلي

الصين

قطر

ماليزيا

مدغشقر

مصر

المكسيك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

النرويج

هولندا

الولايات المتحدة الامريكية

اليابان

ح^٤ - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقاً
للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
(البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٧٦٥ - أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ، الطلبات
المقدمة من وكالة التعاون الثقافي والتقني ، والمنظمة الدولية للمطاط الطبيعي ، والاتحاد
العربي لمنتجي الأسماك لتسميتها بمقتضى المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس. والمادة ٨٠
من النظام الداخلي للمؤتمر (٣٢) ، (أنظر العرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (أ)) .

ط^٤ - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية
تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)

٧٦٦ - أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ، الطلبين المقدمين
من منطمتين غير حكوميتين (٣٣) لتسميتهما بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقاً
لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر طبقاً لتوصيات الأمين العام للأونكتاد
(TD/B/925) تصنيفهما على النحو التالي (أنظر العرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (ب)) :

الفئة العامة :

رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية •

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد المبين (غير المجلس) :

جهاز الأونكتاد

لجنة السلع الأساسية

رابطة صناعات منتجات السكر في الاتحاد الاقتصادي
الأوروبي

٧٦٧- وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علما بالتغيير الحاصل في اسم المنظمة غير الحكومية التالية التي سبق أن سماها المجلس :

الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة (الرابطة الدولية لصناعة الفوسفات ، سابقا) .

٧٦٨- وفي الجلسة ٥٨٩ أيضا ، أحيط المجلس علما بأن الأمين العام للأونكتاد قد قرر ، بعد التشاور مع حكومة الدولة العضو المعنية ، وتمشيا مع أحكام مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) ، أن يدرج في السجل مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث (٣٤) .

يا - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٧٦٩- أكد المجلس في جلسته ٥٨٧ ، المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ، عضوية لجانـه الرئيسية حسبما وردت في تقريره عن الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين (٣٥) وأعلن انتخاب بنين عضوا في لجنة النقل البحري (٣٦) .

كاف - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية

لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ٨ من جدول الأعمال) (٣٧)

الاجراء الذي اتخذته المجلس

٧٧٠- في الجلسة ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ، لاحظ المجلس أن الجمعية العامة ستجرى في عام ١٩٨٤ أول استعراض وتقييم للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتضمن بندا عنوانه " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " . ومن ثم فقد قرر المجلس أن يرجع الى دورته السادسة والعشرين النظر في الاجراءات والأساليب التي سيستخدمها المجلس فيما يتعلق باستعراضه وتقييمه لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية (انظر العرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (ج)) .

لام - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

٧٧١- قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر مذكرتين من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.631 و TD/B(XXX)/CRP.6) تتضمنان مشروع جدول زمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٣ وجداول زمنية مؤقتة لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وأدخل عددا من التعديلات الشفوية على هذه الجداول .

٧٧٢- وأشار الرئيس في الجلسة نفسها الى المشاورات التي أجراها فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والى مسألة اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التي أحالتها اللجنة الأولى للدورة الى الجلسة العامة ، والتفاهم الذي تم التوصل اليه داخل فريق الاتصال التابع للرئيس (أنظر الفقرتين ٨ و ٩٩ و ٥٩٩ (أعلاه) . كما عرض مشروع مقرر كان قد قدمه (TD/B/L.643) ، يقرر المجلس بمقتضاه عقد جزء ثان لدورته الخامسة والعشرين في ١٩ الى ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٢ لاستئناف النظر في البند ٢ (فيما يخص قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥)) ؛ والبند ١١ (ز) (استعراض الجدول الزمني للاجتماعات) ؛ والبند ١٢ (مسائل أخرى) .

٧٧٣- وأدلى ممثل الأمين العام للأونكتاد ببيان عن الآثار المالية المترتبة على مشروع المقرر .

٧٧٤- وفي الجلسة نفسها عرض المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع مقرر (TD/B/L.638) بخصوص اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية خلال ١٩٨٣ والذي قدمه وفده نيابة عن الدول الاعضاء في تلك المجموعة .

٧٧٥- وقال ممثل المملكة العربية السعودية أنه يجد مشقة كبيرة جدا في الموافقة على الجدول الزمني للاجتماعات المقترح من قبل الأمانة نظرا لعدم توفره باللغة العربية . وقال ان هذا أمر يدعو للأسف الشديد . غير أنه ، بروج من الرغبة في التفاهم ، وبخضوع عدم عرقلة أعمال المجلس ، يوافق بصورة استثنائية على الجدول الزمني لعام ١٩٨٢ على أن يكون مفهوما أن موافقته لن تشكل سابقة في سياق أعمال المجلس في المستقبل .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٧٦- أقر المجلس في الجلسة ذاتها ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة في هذا الشأن ، (أنظر المرفق الثالث أدناه) الجدول الزمني المنقح للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ (انظر المرفق الاول أدناه المقرر ٢٦٣ (د - ٢٥)) .

٧٧٧- كما اعتمد المجلس مشروع المقرر المقدم من الرئيس والذي يعقد المجلس بمقتضاه جـ...
ثانيا لدورته الخامسة والعشرين من ١٩ الى ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر (أنظر المرفق الأول ،
مقررات أخرى ، (و) . وقرر احالة مشروع القرار المقدم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة
السبعة والسبعين (TD/B/L.638) الى الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين لاجـ...
المزيد من النظر فيه ، حين يضطلع بالمزيد من النظر في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٣
والجدولين الزمنيين المؤقتين لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقـ...
أخرى ، (و) .

ميم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية السادسة
والعشرين ولدورة الاستثنائية الثانية عشرة
للمجلس وتنظيم أعمال هاتين الدورتين

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٧٧٨- كان معروضا على المجلس مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.635) ، أرفق بها مشـ...
جدول أعمال مؤقت للدورة العادية السادسة والعشرين ومشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الاستثنائية
الثانية عشرة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٧٧٩- أقر المجلس في الجلسة ٩٨٥ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر جدولي الأعمال المؤقتين
للدورة العادية السادسة والعشرين ولدورة الاستثنائية الثانية عشرة اللذين اقترحتهما أمانة
الأونكتاد وفوض الرئيس أن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد بتعديل جدولي الأعمال
المؤقتين ، حسب الضرورة ، في ضوء التطورات وطلب الى الأمين العام للأونكتاد اجراء مشاورات
مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورتين وتعميم مقترحاته المتعلقة بذلك .

٧٨٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه في حين انه من دواعي سرور وفده الانضمام الى
اتفاق الآراء حول جداول الاعمال المؤقتة ، فان ذلك لا يمس موقعه المعروف بالنسبة الى جـ...
الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد ، الذي ألحق بجدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية
الثانية عشرة .

نون - قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف المؤرخ
في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١
(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)

٧٨١- وافق المجلس في دورته الرابعة والعشرين ان يستعرض مرة أخرى خلال دورته الخامسة

والعشرين مسألة ضمان أن تكون تقاريره ، عملاً بالفقرة ٥ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ ألف ، موجزة قدر الامكان وأن لا تتعدى الحد المستصوب البالغ ٣٢ صفحة ، وأن يضع المجلس مبادئ توجيهية يعمل بها المقرر لتحقيق هذه الغاية (٣٨) .

٧٨٢- وعرضت على المجلس ، للنظر في هذا البند الفرعي ، مذكرة عن شكل ومحتويات التقرير السنوي للمجلس الى الجمعية العامة (TD/B/L.627) ، وقدم هذه المذكرة مدير شعبة خدمات دعم البرامج في الجلسة ٥٩٠ للمجلس ، المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ، الذي أوجز عرض المعالم الرئيسية للاختيارين الممكنين المقدمين من الأمانة في تلك المذكرة .

٧٨٣- وأعرب المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين عن تفضيل مجموعته لثاني الاختيارين أي الأبقاء على التقرير الكامل للمجلس عن كل من دوراته ، ولكن مع اعداد تقرير تصير الى الجمعية العامة لتلبية الاهتمامات المعرب عنها في قرار الجمعية العامة ١١٧/٣٦ . الا أن مجموعة ال ٧٧ ترى أنه ينبغي وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن اعداد التقرير القصير . اذ ينبغي ، مثلاً ، توضيح الجئة التي ستكون مسؤولة عن اعداده ، وما هي محتوياته ، وما اذا كان يلزم اقراره من المجلس أولاً . وأضاف قائلاً انه يرى أيضاً أن التقرير القصير ينبغي أن يتضمن اشارة الى التقرير الكامل عن الدورة المعنية .

٧٨٤- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان رد الفعل الأول لدى مجموعته كان تأييد أول الاختيارين اللذين تعرضهما أمانة الأونكتاد ، ولكن المجموعة مستعدة لقبول الاختيار الثاني اذا كانت تغطي المجموعات الاقليمية الاخرى . وأضاف قائلاً انه يوافق على أن من الضروري وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن اعداد التقرير القصير ويرى أنه من المفيد اعداد مشروع مقرر في شكل مكتوب لكي تتحرر فيه المجموعات الاقليمية .

٧٨٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تميل هي الأخرى الى تأييد الاختيار الثاني ولكنها تشاطر المجموعات الأخرى اهتماماتها بشأن محتويات التقرير المقتضب المعد للجمعية العامة وهو أيضاً من مسؤولية المجلس . وأشار الى أنه سيكون من المفيد لو أمكن للأمانة أن تعد مشروع مبادئ توجيهية تبين نوع المواد التي ستدرج في التقرير المقتضب .

٧٨٦- وأشار الرئيس الى أن هناك على ما يبدو توافق آراء بشأن تأييد الاختيار الثاني ، وطلب من الأمانة أن تعد مشروع مبادئ توجيهية بشأن اعداد تقارير المجلس الى الجمعية العامة بغية مساعدة المجلس في مواصلة النظر في هذا البند الفرعي .

٧٨٧- وأثناء الدورة قدمت الأمانة ، استجابة لطلب من رئيس المجلس خلال الجلسة ٥٩٠ ، المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ، مذكرة (TD/B (XXV) / CRP.5) أرفقت بها مبادئ توجيهية تتعلق باعداد تقرير المجلس وتأخذ في الحسبان التقدم المحرز في سير المشاورات غير الرسمية .

٧٨٨- وقدم الرئيس ، بناء على مذكرة الأمانة ، ولمزيد من المشاورات غير الرسمية التي اضطلع بها مشروع مقرر (TD/B/L.637) بشأن اعداد التقرير السنوي لمجلس التجارة والتنمية الى الجمعية العامة .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٨٩- اعتمد المجلس في الجلسة ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ، مشروع المقرر الذى قدمه الرئيس (للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٥٩ (د-٢٥)) .

سين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

(البند ١١ (ح) من جدول الأعمال

٧٩٠- فيما يتعلق بالمقرر الذى اتخذه المجلس بأن يعقد جزءاً ثانياً لدورته الخامسة والعشرين ومصادقته على القرار ١ (د-١) الذى اتخذه الفريق التحضيرى الحكومى الدولى المعنى بشروط تسجيل السفن (أنظر الفقرتين ٥٥٣ و ٧٧٧ أعلاه) ، قدمت أمانة الأونكتاد ، عملاً بالمساعدة ٣١ من النظام الداخلى ، بيانين بالآثار المالية المترتبة على الاجراءين المقترحين (ترد بيانات الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس مستنسخة في المرفق الثالث أدناه) .

عين - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٧٩١- اعتمد المجلس في جلسته ٥٩٩ ، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ، مشروع التقرير عــــن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين (TD/B/L.636 and Add.1-10) وفوض المقرر في استكمال التقرير حسب الاقتضاء وادخال التغييرات التحريرية اللازمة .

فأ - تأجيل الدـــــورة

٧٩٢- أعلن الرئيس في الجلسة ٥٩٩ ، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ، تأجيل الدورة الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية الى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، حيث يستأنف انظر البنود ١١ و ٢ (ز) و ١٢ من جدول الأعمال (أنظر الفقرتين ٣٤٩ و ٧٧٧ أعلاه) .

الحواشي

- (١) تم فيما بعد تعميم النص الكامل لبيان الأمين العام للأونكتاد (انظر / TD/B(XXV)/ Misc.3) . عملاً بمقرر اتخذته المجلس في جلسته ٨٨٥ المعقودة في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وذلك بعد أن أحاط المجلس علماً بالآثار المالية المترتبة على ذلك .
- (٢) TD/B/863/Rev.1 ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.81.II.D.9) .
- (٣) وزع المجلدان الثاني والثالث بالانكليزية فقط . وسيصدر التقرير كاملاً بوصفه منشور الأمم المتحدة (رقم المبيع : E.82.II.D.12) .
- (٤) TD/B/863/Rev.1 ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.81.II.D.9) .
- (٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.II.C.1 .
- (٦) نيويورك : Oxford University Press (من أجل البنك الدولي) ، ١٩٨٢ .
- (٧) M. Goldstein and M.S.Kahn, Effects of Slowdown in Industrial Countries on Growth in Non-Oil Developing Countries (Occasional Paper 12), Washington, D.C., August 1982, p.36.
- (٨) A. Olechowski and A. Yeats "The Influence of Non-Tariff Barriers on Exports from Socialist Countries of Eastern Europe" (Discussion Paper No. 6).
- (٩) Protectionism : Threat to International Order, the Impact on Developing Countries. Report by a Commonwealth Expert Group on Protectionism (London : Commonwealth Secretariat) August 1982.
- (١٠) للاطلاع على النص أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثين ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 ، و Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، ألف .
- (١١) المرجع السابق ، المرفق الثالث .
- (١٢) قررت لجنة الدورة ، بعد أن أخذت علماً بالآثار المالية ، تعميم النص الكامل لهذا البيان (TD/B/(XXV)/SC.I/Misc.1) .
- (١٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/894-TD/B/C.1/231) . وقد عم بصفة مؤقتة بوصفه TD/B/C.1(S-I)/Misc.4 .
- (١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، الفقرة ٢٨٧ .
- (١٥) " اعتبارات أبتها البلدان الاشتراكية بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية " (TD/259 و Corr.1) و " دور الشركات عبر الوطنية في تجارة السلع الأساسية للبلدان النامية " (TD/261) . وللاطلاع على النصين المطبوعين ، انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) ، المرفق السابع ، الفرع جيم .

- (١٦) UNCTAD/TDR/2 ، التي ستصدر ضمن منشورات الأمم المتحدة (UNCTAD/TDR/2/Rev.1) رقم المبيع E.82.II.D.12 .
- (١٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، الفقرة ٢٨٧ .
- (١٨) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/C.5/85 - TD/B/906) . وقد عم بصفة مؤقتة تحت الرمز TD/B/C.5(XI)/Misc.2 .
- (١٩) أدرج بيان المدير كاملا في هذا التقرير ، بناء على مقرر اتخذته لجنة الدورة . وقد اعتمد المجلس تقرير اللجنة في جلسته ٥٩٩ (انظر الفقرتين ٥١١ و ٧٥٠ أدناه) .
- (٢٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، المرفق الاول ، مقررات أخرى (ح) .
- (٢١) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 و Corr.1) الجزء الثالث ، الفقرة ٤٠٦ .
- (٢٢) استوعي نظر المجلس الى بيان الآثار المالية المتصل بذلك والمقدم الى لجنة النقل البحري بصدور قرارها ٤٣ (د - ٣) . وقد استنسخت في المرفق الثالث أدناه اجزاء البيان المتصلة بهذا الموضوع .
- (٢٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ١٤ (TD/B/C.4/254 - TD/B/921) . وقد وزع بصفة مؤقتة بوصفه TD/B/C.4(X)/Misc.4 .
- (٢٤) ترد الآثار المالية لمقرر لجنة النقل البحري ٤٧ (د - ١٠) وقراريها ٤٨ (د - ١٠) و ٤٩ (د - ١٠) في المرفق الثاني من تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة الذي جاء فيه ان الاجتماعات التي قررت اللجنة عقدها يمكن توفير تكاليفها من الاعتمادات المخصصة في الجدول الزمني للاجتماعات للفرق العاملة وأفرقة الدراسة وأفرقة الخبراء . (انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/921-TD/B/C.4/254)) .
- (٢٥) صدر تقرير الفرقة العاملة فيما بعد بوصفه TD/B/WP(VI)/Misc.2 وسيصدر فيما بعد في شكل مطبوع بوصفه من الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٥ (TD/B/WP/24 - TD/B/928) .
- (٢٦) للاطلاع على النص المطبوع أنظر ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/37/17 و Corr.1) .
- (٢٧) A/36/356 ، المرفق . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر " العلاقة بين نزاع السلاح والتنمية " (مجموعة دراسات نزاع السلاح رقم ٥) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.1 .
- (٢٨) للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الحزب الأول من الدورة الثالثة والعشرين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 and Corr.1) الجزء الثالث ، المرفق السادس .

(٢٩) المرجع نفسه ، المرفق الخامس .

(٣٠) TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) .

(٣١) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/INF.118 .

(٣٢) ترد الطلبات المقدمة من هذه الهيئات الحكومية الدولية بالاضافة الى معلومات عن تاريخها وأهدافها وهيكلها في الوثائق TD/B/R.29 و TD/B/R.30 و TD/B/R.31 (التي أصبحت غير مقيدة التوزيع) .

(٣٣) يرد الطلبان المقدمان من هاتين المنظميتين غير الحكوميتين ، بالاضافة الى معلومات عن تاريخهما وهيكلهما وسير أعمالهما ، في الوثيقتين TD/B/R.28/Add.1 و Add.2 (أصبح توزيعهما غير مقيد) .

(٣٤) ترد المعلومات الاساسية عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/L.633 .

(٣٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، المرفق السادس .

(٣٦) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية لدى اختتام الجزء الاول من الدورة الخامسة والعشرين ، انظر المرفق السادس أدناه .

(٣٧) تنص الفقرة ١٧٥ من الاستراتيجية (قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق) على ما يلي " وعلى الصعيد القطاعي ، تساهم الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، كل وفقا للخبرة المكتسبة في مجال نشاطها ، في عملية الاستعراض والتقييم على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء " .

(٣٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الاول ، الجزء الاول ، المرفق الاول ، مقررات أخرى ، (ز) .

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

الصفحة

القرارات

- ٢٦٢ (د - ٢٥) العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية
والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها ١٨٦

المقررات

- ٢٥٨ (د - ٢٥) تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٨٦
٢٥٩ (د - ٢٥) اعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوى الى الجمعية العامة ١٨٨
٢٦٠ (د - ٢٥) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ١٩١
٢٦١ (د - ٢٥) تقرير فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو
المعني بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من التعاون
الصناعي عن دورته الثانية ١٩٢
٢٦٣ (د - ٢٥) استعراض جدول مواعيد الاجتماعات ١٩٣

المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

- (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ١٩٤
(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام
الداخلي للمجلس ١٩٤
(ج) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد
الأمم المتحدة الانمائي الثالث ١٩٥
(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
في عام ١٩٨٣ ١٩٥
(هـ) التضخم العالمي وعلمية التنمية ١٩٥
(و) عقد جزء ثان للدورة الخامسة والعشرين للمجلس ١٩٦
الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ١٩٦

قرار

٢٦٢ (د-٢٥) - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها

ان مجلس التجارة والتنمية

اذ يسلم مرة أخرى بالأهمية الكبيرة للتعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات الناجمة عنها ،

واذ يؤكد من جديد قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (د-٢) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨ و ٥٣ (د-٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ و ٩٥ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ وقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٤٣ (د-٢٣) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ،

واذ يحيط علماً بالجهود المبذولة خلال دورته الخامسة والعشرين للوصول الى اتفاق حول أساس النص غير الرسمي المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د-٢٣) بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ، واذا لا يغيب عن باله أن هذه الجهود لم تؤد الى اتفاق حول النص غير الرسمي ،
يقرر احالة النص غير الرسمي الى المؤتمر في دورته السادسة .

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

مقررات

٢٥٨ (د-٢٥) - تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ان مجلس التجارة والتنمية

يقرر أن يوافق على الترتيبات الموضوعة لتنظيم الدورة السادسة للمؤتمر والواردة أدناه ، ويذكرها لنظر اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر ولنظر المؤتمر نفسه ، رهنا بأى مقررات أخرى قد يتخذها المجلس في دورته الاستثنائية الثانية عشرة :

(أ) ستعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد ، يوغوسلافيا من ٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه

١٩٨٣ ،

(ب) سيعقد ، في بلغراد أيضا ، اجتماع لكبار المسؤولين سابق للمؤتمر في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا لجميع الأعضاء في الأونكتاد بغية البت في أكبر عدد ممكن من المسائل التخيلية والادارية والاجرائية للمؤتمر ، ويسعى الاجتماع السابق للمؤتمر بوجه خاص ، الى التوصل الى اتفاق بشأن التوزيع الجغرافي العادل للمناصب التي يشغلها أعضاء مكتب المؤتمر وهيئات الدورة ،

(ج) تتكون لجنة وثائقي التغيير المقرر تشكيلها طبقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للمؤتمر من الدول التسع نفسها التي ستكون لجنة وثائقي التغيير في الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ،

(د) يقوم المؤتمر ، بموجب المادة ٦٢ من نظامه الداخلي ، بإنشاء أربع لجان رئيسية يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا أمام جميع أعضاء المؤتمر للنظر في البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ من جدول الأعمال المؤقت وتقديم تقارير عنها . وتعالج البنود ١ الى ٨ والبنود ١٢ والبنود ١٤ و ١٥ في جلسات عامة ، على أساس أن يكون مفهوما أن المؤتمر له أيضا أن ينشئ أى هيئات أخرى للدورة يراها ضرورية لأداء وظائفه . ويجوز لكل لجنة رئيسية ، طبقا للمادة ٦٣ من النظام الداخلي ، أن تنشئ ما قد يكون مطلوبا من اللجان الفرعية والأفرقة العاملة ،

(هـ) وفقا للمادة ٦٥ من النظام الداخلي تقوم كل لجنة رئيسية بإنشائها المؤتمر بانتخاب رئيس ونائب للرئيس ومقرر ، وتنتخب الهيئات الأخرى للدورة أعضاء مكاتبها حسب الاقتضاء . وسيتم لدى انتخاب أعضاء المكاتب ، إيلاء الاعتبار الواجب الى ضرورة كفالة توزيع جغرافي عادل للمناصب ،

(و) تعجلا بالأعمال ، يتم انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية التي ينشئها المؤتمر في نفس وقت انتخاب نواب رئيس المؤتمر ومقرره ،

(ز) وفقا للمادة ٢٢ من النظام الداخلي ، يتكون مكتب المؤتمر من ٣٥ عضوا يشملون رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ورؤساء اللجان الأساسية ومقرر المؤتمر ، ومن ثم سيحتاج المؤتمر الى انتخاب ٢٩ نائبا للرئيس ، ويتبع تكوين مكتب المؤتمر التوزيع الجغرافي ذاته الذي اتبع في تشكيل مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر (أى ٧ أعضاء من افريقيا ، و ٧ من آسيا ، و ٧ من أمريكا اللاتينية ، و ٩ من المجموعة باء ، و ٤ من المجموعة دال ، وعضو واحد من الصين) ، على أن يكون من المفهوم أن رئيس وفد البلد المضيف سيكون رئيس المؤتمر ،

(ح) يشترك رؤساء هيئات الدورة ، الى جانب منسقي المجموعات الإقليمية ، اشتراكا كاملا في أعمال مكتب المؤتمر ،

(ط) يوزع مجموع الأماكن المتاحة لعقد الجلسات حسب الاقتضاء بين الجلسة العامة للمؤتمر ، واللجان الرئيسية ، وغيرها من هيئات الدورة . ومن المفهوم أنه يمكن عقد خمس جلسات على الأكثر في وقت واحد تقدم فيها الترجمة الفورية كاملة ،

(ى) يعتمد المؤتمر في بداية أعماله جدولا زمنيا يلتزم به على أدق وجه ممكن ، بغية الانقاع الكامل بالموارد والأماكن المتاحة ، ويتوخى في الجدول الزمني أن يكفل فرصة كافية لاجتماعات المجموعات الإقليمية ،

(ك) تعين الحكومات بقدر المستطاع لرئاسة وفودها أشخاصا من مستوى وزير أو من مستوى معادل له ، ويوضح برنامج اشتراكهم في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس بغية الافادة من وجودهم على أفضل وجه ،

(ل) عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي وبالخطوات التوجيهية التي أقرتها الجمعية العامة ، يقرر المؤتمر الالتزام المعتاد ، خلال المداولة العامة ، بحد زمني أقصاه ١٥ دقيقة بالنسبة الى كلمات ممثلي الدول و ١٠ دقائق بالنسبة الى بيانات سائر المشاركين ،

(م) تعتبر تقارير المجلس الى الجمعية العامة عن دوراته التاسعة عشرة ، والعشرين ، والحادية والعشرين ، والثانية والعشرين ، والثالثة والعشرين ، والرابعة والعشرين ، والخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، وعن دورتيه الاستثنائيتين الحادية عشرة والثانية عشرة العناصر التي تشكل تقرير المجلس الى المؤتمر في دورته السادسة ،

(ن) يقرر المؤتمر وضع معاصر موجزة لجلساته العامة في دورته السادسة مع الاستغناء عنها بالنسبة للجان الرئيسية • وسوف تتاح التسهيلات في مكان عقد المؤتمر لاستمساخ وتوزيع البيانات الملقة في المداولة العامة بالشكل واللغة (أو اللغات) التي ترد بهما الى الأمانة ،

(س) يستعين مقرر المؤتمر في اعداد مشروع التقرير بفريق "أصدقاء المقرر" ، الذي يتمتع في تشكيله التوزيع الجغرافي ذاته الذي اتبع في تشكيل الفريق المعادل أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر (عضوان من افريقيا ، وعضوان من آسيا ، وعضوان من أمريكا اللاتينية ، وعضوان من المجموعة باء ، وعضوان من المجموعة دال ، وعضو واحد من الصين) ،

(ع) يتمتع تقرير المؤتمر عن دورته السادسة النمط الذي اتبع عند وضع تقريره عن الدورتين الرابعة والخامسة ، ومن ثم يتكون من ثلاثة أجزاء • ويتعلق الجزء الأول بالاجراءات التي اتخذها المؤتمر (القرارات والمقررات وما الى ذلك) ، ويتضمن الجزء الثاني بياناً اجرائياً يصف معالجة كل بند ، وموجزاً للبيانات التي أدلت بها الوفود أو مجموعات الوفود فيما يتعلق باعتماد القرارات أو المقررات ، ويتضمن الجزء الثالث بياناً موجزاً عن المسائل التضييعة والمسائل ذات الصلة وستحق به أيضاً المرفقات المعتادة •

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

٢٥٩ (د-٢٥) - اعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوي الى الجمعية العامة

ان مجلس التجارة والتنمية

يقدر ، اعتباراً من ١٩٨٢ ولمدة سنتين كفترة تجريبية ، أن يتألف تقرير مجلس التجارة والتنمية السنوي الى الجمعية العامة من التقارير المعدة عن كل من دوراته كما هو موضح فسي الهادي التوجيهية المرفقة •

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

المرفق

المبادئ التوجيهية لاعداد تقارير مجلس التجارة والتنمية الى الجمعية العامة

يتكون التقرير السنوى لمجلس التجارة والتنمية المقدم الى الجمعية العامة من التقارير المعدة عن كل من دوراته كما هو مبين أدناه .

ألف - اعداد التقرير

١ - يعد تقرير المجلس الى الجمعية العامة عن كل من دوراته ، تحت اشراف رئيس المجلس من قبل مقرر المجلس - الذى يكون أيضا مسؤولا عن وضع الصيغة النهائية للنص الكامل لتقرير المجلس الذى سيصدر كجزء من الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية .

٢ - ولدى اختتام كل دورة من دورات المجلس أو جزء من أجزاء دورة ما ، يقوم المجلس ببيان عناصر النص الكامل للتقرير التي ينبغي أن يتكون منها تقريره الى الجمعية العامة ويأذن لرئيس المجلس ومقرر تلك الدورة باعداد التقرير المقابل المقدم للجمعية العامة .

باء - محتوى التقرير

٣ - يتألف التقرير عن كل دورة من مقدمة وجزء رئيسي يتضمن قرارات المجلس ومقرراته ، وجزء ثان (عند اللزوم) يتضمن مواد اضافية يقرر المجلس على وجه التحديد احالتها الى الجمعية العامة ، والمرفقات ذات الصلة .

٤ - ويكون محتوى كل من هذه العناصر كالتالي :

(أ) مقدمة

تكون المقدمة ذات طبيعة وقائية بحتة وتتألف من العناصر التالية :

١' تواريخ الدورة ؛

٢' أعضاء مكتب الدورة ؛

٣' الحضور في الدورة ؛

٤' قائمة بقرارات المجلس ومقرراته التي تحتاج الى أن تنظر فيها الجمعية العامة أو تتخذ اجراء بصددها ؛

٥' اشارة الى النص الكامل لتقرير المجلس المقابل .

(ب) الجزء الأول

يتضمن الجزء الأول نصوص جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس ، بالإضافة الى نصوص تتصل بها يتخذها المجلس من اجراءات أخرى . وفي كل حالة ، يذكر في حاشية ما اذا كان القرار أو المقرر قد اعتمد دون معارضة أو بالتصويت ، مع بيان نتائج التصويت وتفاصيل أى تصويت

بنداء الأسماء ، يكون قد تم • وتذكر الحاشية ما اذا كان قد أدلي ببيانات في صدد اعتماد القرار أو المقرر ، وتدرج أسماء الدول التي أدلت بهذه البيانات ، مع اشارة مناسبة للفرع ذى الصلة من تقرير المجلس الكامل •

(ج) الجزء الثاني (عند اللزوم)

لا يتضمن التقرير جزءا ثانيا الا اذا قرر المجلس احالة مادة اضافية الى الجمعية العامة للنظر فيها • ويخضع تجميع أى مادة في هذا الجزء في كل حالة لمقرر محدد يتخذه المجلس • وتورد المادة موضوع البحث نص الفقرات ذات الصلة كما تظهر في تقرير المجلس الكامل •

(د) المرفقات

يتضمن التقرير عادة مرفقين ، يورد الأول جدول أعمال الدورة ، ويورد الثاني بيانات الآثار المالية المقدمة الى المجلس بصدد مقرراته ، كما تظهر في التقرير الكامل • واذا قرر المجلس احالة أى من النصوص ، مثل مشاريع القرارات ، الى الجمعية العامة ، فتزد هذه في مرفق ثالث •

٢٦٠ (د-٢٥) - المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

ان مجلس التجارة والتنمية ،

- ١ - يرحب بالمناقشة التي دارت تحت البند ٢ من جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين ، بشأن مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥)) ؛
- ٢ - يحيط علماً ببيان مدير شعبة المصنوعات (أ) ؛
- ٣ - يقرر تأجيل المداولات حول هذا البند الى دورته السادسة والعشرين ، الى جانب مشروع القرار بشأن التطورات في النظام التجاري العالمي الذي قدمته غابون في الدورة الثالثة والعشرين (ب) بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، والبيانات التي أدلى بها مدير شعبة المصنوعات في الدورات الثالثة والعشرين (ج) والرابعة والعشرين (د) والخامسة والعشرين ووجهات النظر التي تم الاغراب عنها خلال المناقشات حول هذا الموضوع في الدورة الخامسة والعشرين ؛
- ٤ - يرجى الأمين العام للاؤنكتاد أن يوفر المساعدة للتداول حول هذا البند في الدورة السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية .

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

٢٦١ (د - ٢٥) - الجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة
لترتيبات التعاون الصناعي عن
دورته الثانية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ان يحيط علماً بالنتائج التي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة
عشرة (هـ) ،

- ١ - يقرر أن أعمال فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيـد والمعني
بالجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي قد استكملت ؛
- ٢ - يقرر كذلك أن تدرس لجنة المصنوعات في دورتها العاشرة (د) تقرير فريق الخبراء
عن دورته الثانية ، الى جانب الدراسة التي تجريها أمانة الأونكتاد عن الموضوع (ز) .

الجلسة ٩٨ هـ

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

٢٦٣ (د-٢٥) - استعراض جدول مواعيد الاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر جدول مواعيد اجتماعات الفترة المتبقية من سنة ١٩٨٢ المرفق بهذا المقرر .

الجلسة ٥٩٨

١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢

المرفق

جدول مواعيد الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٢

التاريخ

٢٠ أيلول /سبتمبر - ١ تشرين الأول /اكتوبر

٢٠ أيلول /سبتمبر - ١ تشرين الأول /اكتوبر

١١ - ١٥ تشرين الأول /اكتوبر

١١ - ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر

١٩-٢٢ تشرين الأول /اكتوبر

٢٥ تشرين الأول /اكتوبر - ٢ تشرين الثاني /نوفمبر

٢٥-٢٩ تشرين الأول /اكتوبر

١-٥ تشرين الثاني /نوفمبر

٨-١٢ تشرين الثاني /نوفمبر

٨ - ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر

١٥-٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر

اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الثالثة مؤتمر الأمم المتحدة للجوت ومنتجات الجوت لسنة ١٩٨١ ، الجزء الثالث

اجتماع خبراء من البلدان المصدرة للشاي بشأن الحدود الدنيا لمعايير التصدير

الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة العالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ١٧١ (د-١٨) ، الفقرة ٢)

مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الجزء الثاني

اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع الطاقة (قرار المجلس ٢٤١ (د-٢٣))

لجنة التفستين ، الدورة الرابعة عشرة

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعوز

الاجتماع التحضيرى المعني بالبوكسيت

الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ، الدورة الثانية

اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة

التاريخ

- الاجتماع المعني بالأخشاب الاستوائية
٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر -
٣ كانون الأول / ديسمبر
- لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة
٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر -
١٠ كانون الأول / ديسمبر
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاي ،
الدورة الرابعة
٦ - ١٠ كانون الأول / ديسمبر
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنيز
١٣-١٧ كانون الأول / ديسمبر
- لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ،
الدورة العاشرة ، الجزء الأول (الموارد غير المنظورة :
التأمين)
١٣-١٧ كانون الأول / ديسمبر

المقررات الأخرى التي اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (ح)

أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الطلبات المقدمة من الهيئات التالية لتسميتها بحقتضى المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر :

وكالة التعاون الثقافي والتقني
المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي
الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس (ط)

أقر المجلس في جلسته ٥٨٩ ، المعقودة في ٧ أيلول / سبتمبر ، الطلبين المقدمين من منظميتين غير حكوميتين لتسميتهما بحقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقا لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر تصنيفهما على النحو التالي :

الفئة العامة

رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد المبين (فير المجلس) :

جهاز الأونكتاد

رابطة صناعات منتجات السكر في الجماعة الاقتصادية الأوروبية لجنة السلع الأساسية

(ج) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية
لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (٥)

في الجلسة ٥٨٩، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر، لاحظ المجلس أن الجمعية العامة ستجرى في عام ١٩٨٤ أول استعراض وتقييم للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتضمن بندا عنوانه "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث". ومن ثم فقد قرر المجلس أن يرجئ إلى دورته السادسة والعشرين النظر في الاجراءات والأساليب التي سينتجها المجلس فيما يتعلق باستعراضه وتقييمه لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية.

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية
البرنامجية في عام ١٩٨٣ (ك)

قرر المجلس، في جلسته ٥٩٢ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، أن تتألف عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ من الدول الـ ١٩ التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ألمانيا (جمهورية الاتحادية)، باكستان، البرازيل، بلغاريا، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، شيلي، الصين، قطر، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

(هـ) التضخم العالمي وعطية التنمية (ل)

وفي الجلسة ٥٩٧، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر، قرر المجلس أن يدرج في تقريره التعليقات التي أبديت على تقرير الأمين العام للأونكتاد، وعنوانه "التضخم العالمي وعطية التنمية" (٢)، وأن يحيلها إلى الجمعية العامة.

(و) عقد جزء ثانٍ للدورة الخامسة والعشرين للمجلس (ن)

قرر المجلس في جلسته ٩٨ هـ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ، أن يعقد جزءاً ثانياً من دورته الرابعة والعشرين في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ لاستئناف النظر في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) الملخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩) ، وكذلك لاستئناف النظر في البند ١١ (ز) (استمع—راضٍ الجدول الزمني للجلسات) والبند ١٢ (مسائل أخرى) .

الاجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

١ - اتخذ المجلس في جلسته ٨٨ هـ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر الاجرائين التاليين :

- (أ) أحاط علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات في دورته الخامسة عشرة (س) وكذلك بالتعليقات عليه (ع) ؛
- (ب) وأحاط علماً بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها الخامسة عشرة (ف) ؛

٢ - واتخذ المجلس في جلسته ٩٦ هـ المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر الاجرائين التاليين :

- (أ) قرر احالة مشروع القرار TD/B/L.360 بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي الى دورته السادسة والعشرين لمزيد النظر فيها واتخاذ الاجراء المناسب (ص) ؛

- (ب) أحاط علماً بالتقرير المرحلي المقدم من أمانات الأونكتاد (ق) بشأن تنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية (د) .

٣ - واتخذ المجلس في جلسته ٩٨ هـ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر الاجراءات التالية :

- (أ) قرر النظر في الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين في مشروع القرار TD/B/L.639 ودعا الأمين العام للأونكتاد لأن يقدم الى المجلس في الجزء الثاني من الدورة الآثار المالية وغيرها من الآثار التي قد تنجم عن توفير موارد اضافية لبرنامج عمل الأونكتاد في مجال النظام الشامل للامم المتحدة فيما بين البلدان النامية (الفرع بـ من مشروع القرار) (ش) ؛

- (ب) وأحاط علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه نائب الأمين العام للأونكتاد عملاً بالفقرة هـ من قراره ٢٣٨ (د-٢٣) الملخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ والفقرة ٢ من قراره ٢٣٩ (د-٢٣) الملخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ (ت) ؛

- (ج) وقرر أن يرجع النظر في مشروع القرار TD/L.195 بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية بالسلع الأساسية الى دورته السادسة والعشرين (ث) ؛

- (د) واحاط علما بتقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها الاستثنائية الأولى (خ) ، بعد أن اطلع على البيان الذي قدمه ممثل الأمين العام للاونكتاد بشأن استنتاجات اللجنة المتفق عليها والتي اعتمدها المجلس في دورته الرابعة والعشرين (ز) ؛
- (هـ) واحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها الحادية عشرة (ض) ؛
- (و) واحاط علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها العاشرة وبالقرارات والمقررات المرفقة بالتقرير (أ) ؛
- (ز) واحاط علما بتقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني بشروط تسجيل السفن عن دورته الاولى (باب) ، واعتمد القرار ١ (د - ١) الذي اتخذه الفريق ، وأوصى الجمعية العامة باتخاذ ما يلزم للدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن (جـ) في عام ١٩٨٣ ؛
- (ح) واحاط علما بالتقرير المرحلي الشفوي لفريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، ولاحظ بالاضافة الى ذلك ان تقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي (د) ستنظر فيه تماما لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة (هـ) ؛
- (ط) واحاط علما بتقرير الفرقة العاملة بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة (و) واعتمد التوصيات التي اتخذتها الفرقة العاملة وجدول الأعمال المؤقت الموصى به لدورتها السابقة (ز ز) ؛
- (ي) وقرر استزادة النظر في الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين (أنظر الفقرة ٣ (أ) أعلاه) في الجدول الزمني للجلسات في ١٩٨٣ وبالجدول المؤقتة للسنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (جـ) ؛
- (ك) وأقر جدول الأعمال المؤقتين للدورة العادية السادسة والعشرين والدورة الاستثنائية الثانية عشرة وفوض الرئيس أن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام للاونكتاد باجراء مشاورات مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورتين وتعميم مقترحاته المتعلقة بذلك (ط ط) .

الحواشي

- (أ) TD/B(XXV)SC.I/Misc.1 .
- (ب) للاطلاع على النص ، أنظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والعشرين والثالثة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 و Corr.1)) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني ، ألف .
- (ج) المرجع نفسه ، المرفق الثالث .
- (د) TD/B(XXIV)SC.I/Misc.1 .

(هـ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، المطبق رقم ١٦
(A/37/16) الفقرة ١١٨ .

(و) TD/B/862 مستنسخة في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، البند ٩ (أ) من جدول الأعمال .

(ز) ستصدر كوثيقة من وثائق الاونكتاد تحت الرمز TD/B/C.2/212 .

(ح) أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٦٥ .

(ط) الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٦٦ .

(ى) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٧٠ .

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٦٤ .

(ل) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٠٢ .

(م) TD/B/914 و Corr.1 ، مستنسخة في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ،
الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الأعمال .

(ن) أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرتان ٣٤٩ و ٧٧٧ .

(س) ITC/AG(XV)/81 : مذكرة من أمانة الاونكتاد تسترعي الانتباه الى التقرير الذى صدر
بوصفه الوثيقة TD/B/911 .

(ع) أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرتان ٦٩٧ و ٧١٢ .

(ف) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، المطبق رقم ١٧
(A/37/17 و Corr.1) . انظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرتان ٧١٣ و ٧١٤ .

(ص) انظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٣٠١ .

(ق) TD/B/916 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 .

(ر) أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٣٧ .

(ش) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤٩ .

(ت) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤١ .

(ث) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٥١ .

(خ) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، المطبق رقم ٢
(TD/B/894) .

الحواشي (تابع)

- (ن) انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرتان ٤٦٦ و ٤٩٣ .
- (ض) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/906) . انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرتان ٤٩٤ و ٥٣١ .
- (أأ) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٤ (TD/B/921) . انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرتان ٥٥٦ و ٥٦٤ .
- (ب ب) TD/B/904 ، مستنسخة في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٩ (ج) من جدول الأعمال .
- (ج ج) انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرتان ٥٤٥ و ٥٥٣ .
- (د د) TD/B/C.6/89 .
- (هـ هـ) انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرة ٥٨٠ .
- (و و) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٥ (TD/B/928) .
- (ز ز) انظر الجزء الأول اعلاه ، الفقرتان ٥٨١ و ٦٠١ .
- (ح ح) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٧٧ .
- (ط ط) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٧٩ .

المرفق الثاني

النصوص المحالة لا جراء مزيد من النظر فيها

ألف - مشاريع القرارات التي أحالها المجلس الى دورته الخامسة والعشرين لا جراء مزيد من النظر فيها

التطورات في النظام التجارى الدولي (أ)

مشروع قرار مقدم من غابون باسم الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧

[TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1]

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولى (ب)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية (ج) ،
رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ،
بنينا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (د)

مشروع قرار مقدم من وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية باسم الدول التالية :
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية
بولندا الشعبية ، الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية الشعبية المنغولية ، الجمهورية الشعبية الهنغارية

[TD/L.195]

باء - نص غير رسمي لمشروع قرار محال إلى
المؤتمر في دورته السادسة

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم
الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات
التجارية الناجمة عنها

نص غير رسمي نجم عن المناقشات التي دارت في
لجنة الدورة الثامنة أثناء الدورة الثالثة والعشرين
لمجلس التجارة والتنمية (هـ)

-
- (أ) أنظر المرفق الأول المقرر ٢٦٠ (د - ٢٥) ، الفقرة ٣ ، ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثين ، الملحق رقم ١٥ ، (A/36/15 and Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الثاني .
- (ب) أنظر الجزء الأول أعلاه الفقرة ٣٠١ . ويرد نص هذا المشروع في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرين الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .
- (ج) هي الآن الجماهيرية العربية الليبية .
- (د) أنظر الجزء الأول أعلاه الفقرة ٤٥١ . ويرد نص هذا المشروع في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول - التقرير والمرفقات (مطبوعات الأمم المتحدة رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق الأول - دال .
- (هـ) أنظر المرفق الأول ، القرار ٢٦٢ (د - ٢٥) أدرج النص غير الرسمي في المرفق بقرار المجلس ٢٤٣ (د - ٢٣) . أنظر تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثين ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 and Corr.2) الجزء ثالثا ، المرفق الأول .

المرفق الثالث

الآثار المالية للإجراءات التي اتخذها المجلس

ألف - الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس (أ)

بمقتضى مشروع المقرر TD/B/L.643 ، يعقد المجلس جزءاً ثانياً من دورته العادية الخامسة والعشرين في تشرين الأول / أكتوبر لمدة أربعة أيام . وتقدر الآثار المالية المترتبة على عقد هذه الدورة المستأنفة لمدة أربعة أيام بحوالي ١٤٠ ٠٠٠ دولار ، على أساس الحاجة الى فريقين مترجمين فوريين للغات الست ، وقاعتين للاجتماعات ، و ٦٠ صفحة وثائق .

باء - عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن (ب)

١ - توصي لجنة النقل البحري في القرار ٤٣ (د / ٣ -) بأن يدعو مجلس التجارة والتنمية خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٢ الى اجتماع فريق دولي حكومي تحضيرى بشأن مسألة أساطيل السجل المفتوح ، وبأن يقوم المجلس لدى اختتام اعمال الفريق الدولي الحكومي بدعوة الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للمفوضين .

.....

٣ - وتقدر الآثار المالية المترتبة على عقد مؤتمر للمفوضين ب ٢٤٤ ٠٠٠ دولار ، بناءً على الفرضيات التالية : سيعقد المؤتمر في جنيف لفترة اسبوعين ، وسيخدم بست لغات ، مما سيتطلب فريقين وفريقاً تحضيرياً من المترجمين الفوريين ، وأربع قاعات للاجتماعات ، وسيحتاج الى تزويده ب ١٥٠ صفحة من الوثائق .

(أ) أنظر الجزء الأول أعلاه الفقرتان ٧٧٦ و ٧٧٧ .

(ب) مقتطفات ذات صلة من الفرع باء من المرفق الرابع بتقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15 and Corr.1) ، الجزء الثالث) ، وقد قام الفريق الدولي الحكومي التحضيرى لدى اختتام أعماله بتوصية المجلس بأن يوصي الجمعية العامة بالدعوة الى عقد مؤتمر للمفوضين في سنة ١٩٨٣ ، واعتمد المجلس هذه التوصية (أنظر الفقرة ٥٥٣ أعلاه) .

المرفق الرابع

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للمجلس (أ)

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
 - (ب) اقرار جدول الاعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
 - (ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
 - (د) جدول الاعمال المؤقت للدورة العادية السابعة والعشرين .
 - ٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب استعراض نظر المجلس إليها أو اتخاذ إجراء بشأنها في دورته السادسة والعشرين .
 - ٣ - استعراض الترتيبات المتعلقة بمشاكل ديون البلدان النامية عملاً بالفقرة ١٥ من قرار المجلس ٢٢٢ (د - ٢١) .
 - ٤ - الحماية والتكيف الهيكلي .
 - ٥ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .
 - ٦ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة .
 - ٧ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :
 - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .
 - ٨ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها :
 - (أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الاوكتاد في صدد الانتخابات ؛
 - (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
 - (ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛
 - (د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقاً للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛
 - (هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛
 - (و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس .
 - ٩ - مسائل أخرى .
 - ١٠ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .
-
- (أ) بالصيغة التي أقرها المجلس في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . (أنظر الجزء الأول أعلاه الفقرة ٧٧٩) .

المرفق الخامس

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمجلس (١)

- ١ - المسائل الاجرائية :
 - (أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
 - (ب) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض .
- ٢ - النظر في المقترحات التي ستعرض على المؤتمر في دورته السادسة ؛ (ب)
 - ٨ - الحالة الاقتصادية العالمية مع تأكيد خاص على التنمية : طرق معالجة الأزمات الاقتصادية العالمية الراهنة وأفاق الثمانينات ، بما في ذلك القضايا والسياسات والتدابير المتصلة بتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد .
 - ٩ - قضايا السلع الأساسية . استعراض الحالة في مجال تجارة السلع الأساسية . تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في مجال :
 - (أ) تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وتعزيزها ؛
 - (ب) التسويق والتجهيز والتوزيع بما في ذلك النقل ؛
 - (ج) التمويل التعويضي لحالات النقص في حصائل الصادرات ؛بقصد اعتماد سياسات ترمي الى تشجيع التجارة السلعية والتنمية .
 - ١٠ - قضايا في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات : الحماية والتكيف الهيكلي ، دراسة تأثير المبادئ والسياسات والممارسات في العلاقات التجارية الدولية مع مراعاة التطورات الاخيرة بما في ذلك التطورات التي حدثت في المحافل الدولية الاخرى ، السياسات الرامية الى توسيع التجارة وتعزيز التنمية وخاصة تنمية البلدان النامية .
 - ١١ - القضايا المالية والنقدية : تطورات في المسائل النقدية والمالية المتصلة بالتجارة والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، والسياسات الرامية الى تشجيع التوسع في جميع تدفقات الموارد العامة والخاصة ولاسيما زيادة التدفق الصافي وتحسين شروط نقل الموارد الى البلدان النامية وتسهيل تسويات موازين المدفوعات .
 - ١٢ - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نمواً .

١٣ - أنشطة الأونكتاد في الميادين التالية :

- (أ) التكنولوجيا ؛
- (ب) النقل البحري ؛
- (ج) البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ؛
- (د) العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛
- (هـ) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛
- (و) تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني المعترف بها من المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية ؛
- (ز) المسائل المؤسسية .

٣ - المسائل التي أجالها المجلس في دورته الثالثة والعشرين [الخامسة والعشرين] ودورته السادسة والعشرين لينظر فيها المؤتمر في دورته السادسة :

- (أ) نظام المؤتمرات : قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ؛

(ب) تنظيم أعمال الدورة السادسة للمؤتمر [

- (ج) ...] مسائل متبقية من الدورات السالفة ، لا صلة لها بالبند ٢ أعلاه ، أى البنود
- (د) ... ٨ - ١٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للمؤتمر [

٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

- (أ) معاملة الدول الاعضاء الجدد في الاونكتاد في صدد الانتخابات ؛
- (ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية .

٥ - مسائل أخرى .

٦ - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

(أ) كما اعتمد المجلس في جلسته ٥٨ المسودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢

(أنظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٧٩) .

(ب) البنود المدرجة أعلاه مطابقة للبنود المسرودة في جدول الأعمال المؤقت للدورة

السادسة للمؤتمر (أنظر TD/B/922 ، المرفق ، المقرر ٢٥٦ (د - ٢٤)) .

المرفق السادس
الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	توغو
اثيوبيا	تونس
الارجنتين	جامايكا
الأردن	الجزائر
اسبانيا	الجمهورية العربية الليبية
استراليا	جمهورية افريقيا الوسطى
اسرائيل	جمهورية تنزانيا المتحدة
اكوادور	الجمهورية الدومينيكية
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اندونيسيا	الجمهورية العربية السورية
أوروغواى	جمهورية الكاميرون المتحدة
أوغندا	جمهورية كوريا
ايران (جمهورية - الاسلامية)	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
ايرلندا	الدانمرك
ايطاليا	رواندا
باكستان	رومانيا
البرازيل	زائير
بلجيكا	ساحل العاج
بلغاريا	سرى لانكا
بنغلاديش	السلفادور
بنما	السنگال
بورما	السودان
بوروندى	السويد
بولندا	سويسرا
بوليفيا	شيلي
بيرو	الصومال
تايلند	الصين
تركيا	العراق
ترينيداد وتوباغو	غابون
تشاد	غانا
تشيكوسلوفاكيا	غواتيمالا

المرفق السادس (تابع)
لجنة السلع الأساسية (تابع)

المكسيك	غينيا
المملكة العربية السعودية	فرنسا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية	ألفلجين
موريشيوس	فنزويلا
النرويج	فنلندا
النمسا	فولتا العليا
نيجيريا	فيت نام
نيكاراغوا	قطر
نيوزيلندا	كندا
الهند	كوسا
هندوراس	كوستاريكا
هونغ كونغ	كولومبيا
هولندا	كينيا
الولايات المتحدة الأمريكية	ليبيريا
اليابان	مالطة
اليمن	ماليزيا
اليمن الديمقراطية	مدغشقر
يوغوسلافيا	مصر
اليونان	المغرب

المرفق السادس (تابع)
لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
اثيوبيا	الجمهورية العربية السورية
الارجنتين	جمهورية الكاميرون المتحدة
الاردن	جمهورية كوريا
اسبانيا	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
استراليا	الدانمرك
اسرائيل	رومانيا
اكوادور	زائير
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	ساحل العاج
اندونيسيا	سرى لانكا
أوروغواي	السلفادور
ايران (جمهورية - الاسلامية)	سنغافورة
ايرلندا	السنگال
ايطاليا	السودان
باكستان	السويد
البرازيل	سويسرا
بلجيكا	شيلي
بلغاريا	الصومال
بنغلاديش	الصين
بنما	العراق
بولندا	غانا
بوليفيا	غواتيمالا
بيرو	فرنسا
تايلند	الفلبين
تركيا	فنزويلا
ترينيداد وتوباغو	فنلندا
تشيكوسلوفاكيا	فولتا العليا
تونس	فييت نام
جامايكا	قطر
الجزائر	كندا
الجمهورية العربية الليبية	كوبا
جمهورية افريقيا الوسطى	كوستاريكا
جمهورية تنزانيا المتحدة	كولومبيا
الجمهورية الدومينيكية	كينيا

المرق السادس (تابع)
لجنة المصنوعات (تابع)

ليبيريا	نيجيريا
مالطة	نيكاراغوا
مالي	نيوزيلندا
ماليزيا	الهند
مدغشقر	هندوراس
مصر	منغوليا
المغرب	هولندا
المكسيك	الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة العربية السعودية	اليابان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية اليمن	اليمن الديمقراطية
موريشيوس	يوغوسلافيا
النرويج	اليونان
النمسا	

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الجمهورية العربية الليبية
اثيوبيا	جمهورية افريقيا الوسطى
الارجنتين	جمهورية تنزانيا المتحدة
الاردن	الجمهورية الدومينيكية
اسبانيا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
استراليا	الجمهورية العربية السورية
اسرائيل	جمهورية الكاميرون المتحدة
اكوادور	جمهورية كوريا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
اندونيسيا	الدانمرك
اوروغواى	رومانيا
أوغندا	زائير
ايران (جمهورية - الاسلامية)	ساحل العاج
ايرلندا	سرى لانكا
ايطاليا	السلفادور
باكستان	السنغال
البرازيل	السودان
بلجيكا	السويد
بلغاريا	سويسرا
بنغلاديش	شيلي
بنما	الصومال
بوروندى	الصين
بولندا	العراق
بوليفيا	غانا
بيرو	غواتيمالا
تايلند	غينيا
تركيا	فرنسا
ترينيداد وتوباغو	الفلبين
تشاد	فنزويلا
تشيكوسلوفاكيا	فنلندا
تونس	فولتا العليا
جامايكا	فبييت نام
الجزائر	قطر

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (تابع)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كندا
النرويج	كوبا
النمسا	كوستاريكا
نيجيريا	كولومبيا
نيكاراغوا	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
الهند	لبنان
هندوراس	ليبيريا
منغوليا	مالطة
هولندا	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليمن	مصر
اليمن الديمقراطية	المغرب
يوغوسلافيا	المكسيك
اليونان	المملكة العربية السعودية

المرفق السادس (تابع)

لجنة النقل البحري

جمهورية تنزانيا المتحدة	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الجمهورية الدومينيكية	اثيوبيا
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	الأرجنتين
الجمهورية العربية السورية	الأردن
جمهورية الكاميرون المتحدة	اسبانيا
جمهورية كوريا	استراليا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	اسرائيل
الدانمرك	اكوادور
رومانيا	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
زائير	اندونيسيا
ساحل العاج	أوروغواي
سرى لانكا	اوغندا
السلفادور	ايران (جمهورية - الاسلامية)
السنگال	ايطاليا
السودان	باكستان
السويد	البرازيل
سويسرا	البرتغال
شيلي	بلجيكا
الصومال	بلغاريا
الصين	بنغلاديش
العراق	بنما
غابون	بنن
غانا	بولندا
غواتيمالا	بوليفيا
غينيا	بيرو
فرنسا	تايلند
الفلبين	تركيا
فتزويلا	ترينيداد وتوباغو
فنلندا	تشيكوسلوفاكيا
فولتا العليا	تونس
فيتنام	جامايكا
قبرص	الجزائر
قطر	الجماهيرية العربية الليبية
كندا	جمهورية افريقيا الوسطى

المرفق السادس (تابع)
لجنة النقل البحري (تابع)

موريشيوس	كوبا
النرويج	كوستاريكا
نيجيريا	كولومبيا
نيكاراغوا	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
الهند	لبنان
هندوراس	ليبيريا
هنگاريا	مالطة
هولندا	ماليزيا
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	مصر
اليمن	المغرب
اليمن الديمقراطية	المكسيك
يوغوسلافيا	المملكة العربية السعودية
اليونان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

المرفق السادس (تابع)

لجنة نقل التكنولوجيا

مالطة	جمهورية كوريا	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
ماليزيا	جمهورية كوريا الديمقراطية	اثيوبيا
مدغشقر	الشعبية	الأرجنتين
مصر	الدانمرك	الأردن
المغرب	رومانيا	اسبانيا
المكسيك	زائير	استراليا
المملكة العربية	ساحل العاج	اسرائيل
السعودية	سرى لانكا	اكوادور
المملكة المتحدة	السلفادور	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
لبريطانيا العظمى	السفال	الامارات العربية المتحدة
وايرلندا الشمالية	السودان	اندونيسيا
موريشيوس	السويد	ايران (جمهورية - الاسلامية)
النرويج	سويسرا	ايرلندا
النمسا	سيراليون	ايطاليا
نيجيريا	شيلي	باكستان
نيكاراغوا	الصومال	البرازيل
نيوزيلندا	الصين	بلجيكا
الهند	العراق	بلغاريا
هندوراس	غانا	بنما
هنگاريا	غواتيمالا	بولندا
هولندا	فرنسا	بوليفيا
الولايات المتحدة	الغلبين	بيرو
الأمريكية	فنزويلا	تايلند
اليابان	فنلندا	تركيا
اليمن	فولتا العليا	ترينيداد وتوباغو
اليمن الديمقراطية	غيببت نام	تشيكوسلوفاكيا
يوغوسلافيا	قطر	تونس
اليونان	كندا	جامايكا
	كوبا	الجزائر
	كوستاريكا	الجمهورية العربية الليبية
	كولومبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
	الكويت	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
	كينيا	الجمهورية العربية السورية
	ليبيريا	جمهورية الكاميرون المتحدة

الفرق السادس (تابع)

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	الجزائر	غييت نام
السوفياتية	الجماهيرية العربية الليبية	قطر
اثيوبيا	جمهورية افريقيا الوسطى	كندا
الأرجنتين	جمهورية تنزانيا المتحدة	كوبا
الأردن	الجمهورية الديمقراطية الألمانية	كوستاريكا
اسبانيا	الجمهورية العربية السورية	كولومبيا
استراليا	جمهورية الكاميرون المتحدة	الكويت
اسرائيل	جمهورية كوريا	كينيا
اكوادور	جمهورية كوريا الديمقراطية	لبنان
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الشعبية	ليبيريا
الامارات العربية المتحدة	الدائمك	مالطة
اندونيسيا	رومانيا	ماليزيا
اوروغواي	زائير	مدغشقر
اوغندا	زامبيا	مصر
ايران (جمهورية - الاسلامية)	سرى لانكا	المغرب
ايرلندا	السلفادور	المكسيك
ايطاليا	السنغال	المملكة العربية السعودية
باكستان	السودان	المملكة المتحدة لبريطانيا
البرازيل	سورينام	العظمى وايرلندا الشمالية
بلجيكا	السويد	موريشيوس
بلغاريا	سويسرا	النرويج
بنغلاديش	شيلي	النمسا
بنما	الصومال	نيجيريا
بورما	الصين	نيكاراغوا
بولندا	العراق	نيوزيلندا
بوليفيا	عمان	الهند
بيرو	غابون	هندوراس
تايلند	غانا	هولندا
تركيا	غواتيمالا	الولايات المتحدة الأمريكية
ترينيداد وتوباغو	غيانا	اليابان
تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	اليمن
توغو	الغلبين	اليمن الديمقراطية
تونس	فنزويلا	يوغوسلافيا
جامايكا	فنلندا	اليونان

(أ) انظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٦٩ .

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين*

المنعقدة في قصر الامم ، جنيف ، في
الفترة من ١٩ الى ٢٨ تشرين
الأول / أكتوبر ١٩٨٢

* صدر أصلا مستنسخا بالاستنسل في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢
تحت الرمز (A/37/15(Vol. II, Part II) .

مقدمة

- ١ - قرر المجلس ، في جلسته ٥٩٨ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، عقد جزء ثانٍ من دورته الخامسة والعشرين لاستئناف النظر ، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال ، في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (قرار المؤتمر ١٢٧ د - ٥) ، وكذلك استئناف النظر في بندي جدول الأعمال ١١ (ز) (استعراض الجدول الزمني للاجتماعات) و١٢ (مسائل أخرى) (أنظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الأول ، المقررات الأخرى ، (و)).
- ٢ - وانهقد الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين من ١٩ الى ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ . ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأعماله . ويرد عرض أشمل للأعمال التي جرت في الجلسات العامة في المحاضر الموجزة للجلسات ٦٠٠-٦٠٢ (TD/B/SR.600-602) .

الفصل الأول

مراحل محددة ناشئة من القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى
التي اتخذها المؤتمر في دورته الخاصة وتتطلب استعراضاً نظرياً
المجلس اليها أو اتخاذه اجراءاً بشأنها في دورته الخاصة
والعشرين : قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) بشأن التعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣ - استأنف المجلس، عملاً بالمقرر المتخذ في جلسته ٥٩٨ (أنظر الجزء الأول أطلاء ، المرفق الأول ، المقررات الأخرى ، (و) والاجراءات الأخرى ، الفقرة ٣ (أ)) ، نظره في مشروع القرار TD/B/L.639 المقدم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ في الجزء الأول من الدورة الخاصة والعشرين . وتلبية لدعوة المجلس في الجلسة ٥٩٨ ، قدم الأمين العام للأونكتاد مذكرة بين فيها الآثار المالية وغيرها من الآثار التي قد تنشأ عن إتاحة موارد إضافية لبرنامج عمل الأونكتاد في مجال نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية .

٤ - وفي الجلسة (٦٠٠) الافتتاحية ، لاحظ الرئيس أن مزيداً من التقدم تحقق منذ الجزء الأول للدورة في إيجاد حلول للمشاكل الناشئة عن دور الأونكتاد في إتاحة دعم موضوعي لتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ألا أنه يلزم مزيد من العمل قبل أن يمكن التوصل إلى أي توافق في الآراء . وقد أكدت مشاوراته الخاصة عدم وجود أي شكوك حول مسوغ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو شرعيته داخل الأونكتاد ، وطيه فانه يعتقد انه اذا ما ركز المجلس اهتمامه بوضع طو، جوهر المشكلة المعروضة طيه فهناك امكانيات طيبة لايجاد حلول لها .

٥ - وكرر المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ تأكيد الأهمية التي تعلقها بمجموعة طي دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الأونكتاد . وأكد من جديد الرأي القائل بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يجري داخل منظومة الأمم المتحدة وتحت رعايتها ، ولا حظ أن هذا التعاون يعني المجتمع الدولي ككل دون الاقتصار على المصالح الضيقة لبعض البلدان . ومجموعة ال ٧٧ طي استعداد لأن تكون مرنة في نهجها اذاً إيجاد حلول للمشاكل القائمة .

٦ - وأشار المتحدث باسم المجموعة بآء الى مشاركة مجموعته النشطة في معالجة القضايا قيد النظر وأكد الأهمية التي تعلقها بمجموعة طي عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تلك العملية التي ينبغي أن تحظى بدعم جميع البلدان . ورغم بذل جهود كبيرة من جانب جميع الأطراف ، فلا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بطرائق هذا الدعم . وهذه هي مشاكل مبدئية أساساً تتعلق بمسائل مثل العالمية والسيادة والمساواة بين أعضاء الأمم المتحدة . ومع ذلك تحقق بعض التقدم الهام ، وهو يأمل أن يستمر الزخم لا حراز مزيد من التقدم .

٧ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان سحابة سوداء تخيم على حاضر ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ، واسترعى الانتباه الى الاجراءات التي أطنها مؤخراً احد البلدان التجارية الرئيسية ضد بلده ، قائل ان ذلك يدل على التجاهل التام للقانون الدولي والمبادئ الأساسية والقواعد المعترف بها دولياً والناظمة للتجارة الدولية . وأثار مسألة مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية طي ضوء هذه الاجراءات .

٨ - وأكد الأهمية التي تعلقها بلدان المجموعة دال على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كوسيلة لا يحد إمكانات جديدة للعلاقات التجارية والاقتصادية لا بين البلدان النامية فحسب بل أيضا بين البلدان النامية وغيرها من البلدان . وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية سيتم لها استخدام مواردها الخاصة استخداما أفضل وتعزيز استقلالها الاقتصادي وقال ان ذلك لن يلحق الضرر بالمصالح التجارية المشروطة للبلدان الاشتراكية بل على العكس من ذلك ، سيؤدي الى ايجاد امكانيات جديدة للتجارة فيما بين البلدان النامية وغيرها من البلدان ، بما فيها البلدان الاشتراكية . وبلدان مجموعته على استعداد لاتخاذ المقترحات الواردة في تقرير السيد د باغ (TD/B/905) لتكون أساسا لمزيد من المفاوضات ، وهو يأمل أن يمكن تهيئة ظروف ملائمة لتمكين البلدان النامية من بدء مفاوضات حول النظام الشامل للأفضليات التجارية .

٩ - وأشار الى مذكرة الأمين العام للأونكتاد عن الآثار المالية وغيرها من الآثار المترتبة على عمل الأونكتاد في مجال النظام الشامل للأفضليات التجارية ، فساءل عما اذا كانت بعض التكاليف المبينة في المذكرة هي تكاليف لا غنى عنها انه يمكن في احقاده تحقيق بعض الوفورات من خلال تحسين توزيع الموارد المالية والبشرية المتاحة بالفعل في الأمانة . وأكد أن تمويل أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الأونكتاد لن يؤدي الى زيادة في ميزانية الأمم المتحدة ككل .

١٠ - ولاحظ مثل الصين ان بلده قد قدم دائما دعمه الكامل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الأونكتاد وانه سيواصل العمل من أجل هذا الغرض والهدف المشترك .

١١ - وجرت مواصلة النظر في هذا الموضوع في مشاورات ترأسها رئيس المجلس .

١٢ - وخلال هذه المشاورات قدمت النرويج مشروع قرار نيابة عن المجموعة با* (TD/B/L.647) .

١٣ - وفي وقت لاحق قدمت مجموعة ال ٧٧ نصا منقحا لمشروع قرارها (TD/B/L.639/Rev.1) (١) واقرحت المجموعة با* ادخال عدد من التعديلات عليه (TD/B/L.649) .

١٤ - وبالإضافة الى ذلك ، قدمت النرويج مشروع مقرر نيابة عن المجموعة با* يقضي بأن يعقد المجلس جزاء ثالثا من دورته الخامسة والعشرين للقيام بأمور منها انجاز اتفاق على طرائق العمل في الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية استنادا الى مختلف النصوص التي عرضت للنظر (TD/B/L.648) .

١٥ - وفي الجلسة ٦٠١ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ، ذكر الرئيس انه بأسف كثيرا لتعذر التوصل الى اتفاق على نص يعتده المجلس ، رغم المشاورات المكثفة التي جرت ، ورغم ان ذلك الاتفاق بدأ قريب النال في لحظة ما . ولذلك اقترح ان يبت المجلس أولا في مشروع المقرر ذي الطابع الاجرائي الذي قدمته المجموعة با* (TD/B/L.648) .

١٦ - وعرض المتحدث باسم المجموعة با* مشروع المقرر قائلا ان الغرض منه هو تيسير مهمة المجلس فسي التوصل الى اتفاق لأن من المستصوب الى حد كبير أن يكون هناك توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن حول مسألة هامة كالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتعتقد المجموعة با* ان ذلك الهدف سيغدو قريب النال لو اتبعت فترة قصيرة أخرى من الوقت .

١٧ - ولا حظ المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ انه في حين يوافق على استصواب التوصل الى توافق فسي الآراء إلا ان المشاورات المكثفة التي جرت أثناء الدورة قد اخفقت في الافضاء الى نتيجة مرضية ، ولذلك قدمت مجموعته تنقيحاً ثانياً لمشروع قرارها الأصلي (TD/B/L.639/Rev.2) ، وهو يطلب اجراء تصويت عليه .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٨ - قبل طرح مشروع المقرر المقدم من المجموعة بأ (TD/B/L.648) للتصويت ، دعا الرئيس الأمانة الى توضيح الآثار المالية .

١٩ - وذكر المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ ان جميع الأعضاء الحاضرين من تلك المجموعة سيصوتون ضد مشروع المقرر .

٢٠ - ورفض مشروع المقرر بأغلبية ٥٧ صوتاً مقابل ٢٥ صوتاً وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت .

٢١ - وطلب المتحدث باسم المجموعة بأ ان يجرى التصويت على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 بنداً الأصوات .

٢٢ - واحد المجلس مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 ، بعد أن أحاط طما بالآثار المالية المترتبة عليه (للاطلاع على بيان الآثار المالية ، انظر المرفق الثاني أدناه) ، بتصويت جرى بنداً الأسماً وذلك بأغلبية ٦٣ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٦٤ (د - ٢٥)) .

٢٣ - وكان التصويت كما يلي :

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بنغلاديش ، بنما ، بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، شيلي ، الصين ، العراق ، غانا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا .

٢٤ - وفي الجلسة التالية (٦٠٢) ذكرت وفود الاردن والجمهورية العربية السورية وزائير والصومال وقبرص واليمن انها لو كانت حاضرة عندما جرى التصويت لصوتت لصالح مشروع القرار .

٢٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة بـ أن ما يدعو إلى القلق أن العقبات التي اكتنفت العمل بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لسنوات خلت قد أصبحت الآن تمنع جوهر هذا التعاون بالذات . ومن المعروف أن المجموعة بـ تؤيد هذا التعاون وترى أنه يمكن النهوض بالتنمية في البلدان النامية إذا أمكن إيجاد وسيلة لزيادة تعزيز تعاونها الاقتصادي . وينبغي السماح للأونكتاد بدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس توافق الآراء . وأطن أن مهمة المجلس في دورته الحالية كانت إيجاد طرائق متفق عليها للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والمجموعة بـ تأسف لاخفاقه في ذلك بعد أن كان على وشك الوصول إلى حل . ولم تحاول مجموعته أبدا أن توقف المفاوضات ، وهي تأسف أشد الأسف لرفض اقتراحها بمواصلة المفاوضات بينهما اعتماد مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ بناء على تصويت . وأكد أن من الصعب تحديد مواقف هذين التصويتين . وطلب ارفاق مشروع القرار TD/B/L.647 بتقرير مجلس الإدارة لتوضيح موقف بلدان المجموعة بـ .

٢٦ - وتصويت جرى بأغلبية ٥٥ صوتا مقابل ٢٧ صوتا واحتجاج عضوين عن التصويت ، رفض اقتراح ارفاق مشروع القرار TD/B/L.647 بتقرير المجلس ، على أن المجلس قرر في وقت لاحق استنساخ مشروع القرار ذلك ، مشغوط ببعض النصوص الأخرى التي كانت قيد النظر ، في ملحق لتقرير المجلس إلى الجمعية العامة (انظر الفقرة ٩٥) .

٢٧ - وتم الادلاء ببيانات تعليلا للتصويت على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 (القرار ٢٦٤ (د - ٢٥)) قبل التصويت وبعده على السواء (في الجلستين ٦٠١ و ٦٠٢ على التوالي) . وبعده التصويت ، أدلى أيضا بعدد من البيانات العامة عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار الأونكتاد .

بيانات أدلى بها قبل التصويت

٢٨ - أعرب ممثل الدانمرك ، متحدثا نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، عن صيق الأسف ، بل والدهشة ، لأن المجلس اضطر ، رغم وشوكة على الاتفاق ، إلى التغلب عن بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى أكبر قسط ممكن من الاتفاق على الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد المساعدة في وضع مشاريع أو برامج للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذها والتفاوض بشأنها . وقال إنه يود أن يسجل في محضر الجلسة احتجاجا بأشد لهجة ممكنة .

٢٩ - وقال إن الاتحاد ، والدول الأعضاء فيه لا يزال يؤيد البيانات الملقة نيابة عنه في هذه مناسبات بشأن الأهمية التي يعلقها على تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من التعاون الاقتصادي الدولي . وهذا صحيح بصفة خاصة في الوقت الحاضر في صدد إقامة نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، والاتحاد على استعداد لتأييد ذلك النظام مدنيا بشرط واحد هو عدم إقامة حواجز أو خلق صعوبات ونما د اع أمام تجارة الأطراف الثالثة ، واحترام الالتزامات الدولية القائمة احتراما تاما .

٣٠ - ومع ذلك فقد كان ولا يزال يصرد دائما على الحاجة المطلقة الى الاتفاق على قواعد أساسية يسهل العمل في الأونكتاد وفقا لها ، وتغني بمعياريين توأمين هما تشجيع التعاون من ناحية ، واحترام المبادئ والاجراءات التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة ، من ناحية أخرى . فضلا عن ذلك ، لا يمكن تبرير الاجراءات التي أدت الى الحالة الراهنة المؤسسة حيث يجري تقديم نصوص جديدة ، وغالبا غير رسمية ، في تعاقب سريع . وإذا ما أريد استمرار التعاون الدولي ، فمن الأهمية بمكان أن تجري المناقشات والمفاوضات وفقا لممارسات وقواعد معروفة ومفهومة وموضع الاحترام . والا فلن يكون من المرجح أن تنجم أى نتائج جديدة عن العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وغيره من المسائل الهامة ، ناهيك عن الدورة السادسة للأونكتاد .

٣١ - ومع أن ايمان الاتحاد بجهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يزال راسخا الا أن ما حدث في الدورة الحالية لا يمكن الا أن يزيد من صعوبة مواصلة العمل في الأونكتاد بطريقة ايجابية وفعالة . ويأمل الاتحاد كل الأمل أن تبرهن الأحداث على خطئه .

٣٢ - وضم مثل كندا صوته كليا الى صوت المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فقال ان وفده قد جاء الى الدورة يحدوه الأمل في ايجاد حل عملي للجوانب الاجرائية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تشمل مبدأ العالمية البالغ الأهمية الذي يعتبر حجر الزاوية في كامل منظومة الأمم المتحدة . وقد أحرز المجلس تقدما ملموسا صوب ذلك الهدف ، وما يؤسف له أشد الأسف أن التقدم الحقيقي المحرز في المفاوضات لا يتجلى في مشروع القرار المطروح للتصويت . وقد خلفت الأحداث التي وقعت في الأربع والعشرين ساعة الماضية ، بل منذ بضع ساعات ، وفده في حيرة نوعا ما ؛ كما أنها لا يمكن الا أن تثير شكوكا خطيرة حول الأهمية والجدية اللتين يعلقها بعض أعضاء مجموعة ال ٧٧ على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وحول مدى الاخلاص الذي دخل به بعضهم في المفاوضات .

٣٣ - يشير مشروع القرار صعوبات خطيرة بالنسبة لوفده فيما يتعلق بقضيتي العالمية وحقوق جميع البلدان النامية في المشاركة في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الممولة من منظومة الأمم المتحدة . والمثل ، يؤمن وفده بوجود جانب هام آخر لهذا التعاون داخل الأمم المتحدة هو طابعه غير الحصري ان لا يمكن بل لا يجب النظر اليه على انه مجال تستأثر به مجموعة معينة من البلدان النامية دون غيرها .

٣٤ - كذلك يأسف وفده لأن مجموعة ال ٧٧ رفضت أن تربط الاجراءات الواردة في الفرع ألف من مشروع القرار بالفرع باء منه . فذلك لا يعدو وأن يشعل سعير الشكوك بأن رغبة مجموعة ال ٧٧ الحقيقية ، كما ذكرت في اعلانها الوزاري عن النظام الشامل للأفضليات التجارية (A/37/544 ، المرفق الثاني) هي قصر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وغيره من الأنشطة المتعلقة به على البلدان النامية الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ وحدها . ووفده لا يقبل بهذا الرأي .

٣٥ - وذكر ممثل هولندا ، بعد أن أعلن هو الآخر انضمامه الكامل الى جانب المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ان الصوت الذي سيدلي به وفده ضد مشروع القرار لا ينبغي النظر اليه بأي حال من الأحوال على أنه تغير في الموقف الايجابي الذي وقفته هولندا خلال العامين الماضيين ازاء التعاون

الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وأسف وفده أشد الأسف لأنه تعذر ، رغم الجهود الشاقسة من جانب جميع الأطراف ، الاتفاق على طرق ووسائل للقيام بأنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية داخل الأونكتاد . ولا يزال وفده يأمل أن يستطيع المجلس في المستقبل القريب المضي قدما بحسن نية ، مستندا الى الاتفاق الذى كاد أن يتم التوصل اليه في الدورة الحالية .

٣٦ - وذكر مثل الولايات المتحدة الأمريكية ان بلد ه علق دائما أهمية كبرى على هدى العالمية وتساهى الدول في السيادة ، وكذلك على الطابع النزيه والدولى للأمانة العامة للأمم المتحدة . ولده يدرك وجود شعور قوى بأن الوقت قد حان لوضع أساس لبرنامج بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية داخل الأونكتاد ، وهو برنامج يعتقد الكثيرون بأنه ينبغي أن يصبح من أعلى أولويات الأونكتاد ففى الثمانينات اذا ما أريد له أن يظل محفلا ذا معنى وأهمية لمعالجة المشاكل الحقيقية للتجارة والتنمية . والولايات المتحدة تشارك في هذا الرأى وقد جاءت الى الدورة ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل الى قرار يتخذ بتوافق الآراء . متقدّم ما يلزم لدفع عجلة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية . على أنها ليست على استعداد للتعاون بالمبادئ من أجل السرعة . فهي تعتقد ان ذلك من شأنه أن يقوّض كامل منظومة الأمم المتحدة ويؤدى الى آثار بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع الدولى .

٣٧ - والولايات المتحدة تقبل وتدعم وتشجع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وهي تعتقد أنه ينبغي ، بل يمكن ، تنفيذ بطريقتة لا تهمل أو تتجاهل مبادئ الأمم المتحدة . وهي ملزمة بأن تعارض ، وستظل تعارض ، أية محاولة لتغيير منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم عقد اجتماعات تنحصر في أى مجموعة ، سواء في الأونكتاد أو في أى محفل آخر .

٣٨ - والولايات المتحدة تدرك وتقدير كل الجهود التي يبذلها كثير من الأعضاء في الأونكتاد لحل قضية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بطريقة تصون المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، ولا يسعها الا أن تعرب عن عميق الأسف ازاا اخفاق المجهود البطولي البذل في هذا الاتجاه خلال الاسبوع الماضي . واهتمامها الرئيسى في هذا المجهود ينصب على التماس حل مقبول والتوصل الى حل وسط مقبول كي يستطيع الأونكتاد المضي في معالجة المشاكل الملحّة في ميداني التجارة والتنمية .

٣٩ - يستند موقف الولايات المتحدة الأمريكية الى المبادئ التالية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة :

(أ) تساوى الدول في السيادة : يتمتع جميع الأعضاء في هيئة من هيئات الأمم المتحدة بحقوق متكافئة في امتيازات العضوية والتزام متكافئ فيما يتعلق بواجباتها ؛

(ب) العالمية : ينبغي اتخاذ القرارات في هيئة من هيئات الأمم المتحدة بمشاركة أعضائها مشاركة كاملة ؛

(ج) الطابع الدولى لموظفى الأمم المتحدة : اذا طولبت الأمانة العامة بأن تستجيب لاحتياجات مجموعة خاصة من الأعضاء ، فان ذلك يمكن أن يعرض استقلالها للخطر .

٤٠ - ان لأعضاء الأمم المتحدة حقوقا وامتيازات والتزامات أخذوها على عاتقهم عند ما أصبحوا أعضاء فيها . ولا يمكن تحديد ما اذا كان أى برنامج أو إجراء معين ، من برامج أو إجراءات الأمم المتحدة ينسجم مع واجبات وصفات العضوية الا في سياق كنه منظومة الأمم المتحدة والكيفية التي تضطر للعمل بها .

وترى الولايات المتحدة أن الغرض من الأمم المتحدة هو أن تكون منظمة "عالمية" وأن يكون باب الانضمام إليها مفتوحا ، كما جاء في المادة الرابعة من الميثاق ، أمام "جميع الدول المحبة للسلام" ومما يضمن عزم مؤسسي المنظمة على أن يؤكدوا من جديد إيمانهم بالحقوق المتساوية للأمم كبيرها وصغيرها (وهذا ما تنص عليه ديباجة الميثاق) ما جاء صراحة في المادة ٢ من أن المنظمة تقوم على "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" . فضلا عن ذلك ، تنص المادة ذاتها على أن الأعضاء يقومون بالتزاماتهم التي أخذوها على أنفسهم بموجب الميثاق وذلك بالضبط لكي يكفل الأعضاء لأنفسهم جميعا "الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية" .

٤١ - وفي هذا الصدد تلاحظ الولايات المتحدة إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق) . ومما أعلنه الإعلان مبدأ تساوي الدول في السيادة إذ لاحظ أنه "تتمتع الدول بالمساواة في السيادة . ولها حقوق وواجبات متساوية ، وهي أعضاء متساوية في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو غيرها" . وأكد من جديد أن مقاصد الأمم المتحدة "لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمتعت الدول بالمساواة في السيادة ، وإذا لبّت في علاقاتها الدولية مقتضيات هذا المبدأ تلبية تامة" .

٤٢ - وعليه تعتقد الولايات المتحدة أن أي برنامج يموله جميع أعضاء الأمم المتحدة من خلال أنصبة الخزانة المقررة يجب تنفيذه بطريقة تنسجم مع المبادئ الأساسية للميثاق . واتباع أي نهج آخر يثير سؤالا مزعجا هو : أين يمكن رسم حدود معقولة في تقرير منع أعضاء ذوي مكانة مرموقة في الأمم المتحدة من المشاركة في نشاط ما يجري تحت رعاية الأمم المتحدة ويحول في جزء منه من الدول المستبعدة ؟ وستشيع الفوضى إذا لم يكن هناك معايير أكيدة لتحديد مجموعة البلدان التي ينهني أن تقرر استبعاد دول أخرى من نشاط ما ، أو تقييد حقوقها وامتيازاتها على نحو آخر .

٤٣ - وفي حين أن هذه الاهتمامات المتعلقة بالمبادئ المجسدة في الميثاق تشكل الأساس الرئيسي لموقف الولايات المتحدة إزاء التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فإن وفده مدفع أيضا برغبة شديدة للبدء في اجراء بعض التغييرات في طرق عمل الأونكتاد . وقد اقترح رئيس الولايات المتحدة في قمة كانكون منذ سنة أربعة تفاهات رأى أنها أساسية لاجراء حوار فعال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وقد رحب المشتركون بهذه التفاهات ترحيبا واسع النطاق . والذي دفع الرئيس إلى ذلك هو الرغبة في ايجاد جو جديد لتجديد التركيز على النمو والتنمية العالميين اعتقادا منه بأن تقسيم العالم إلى كتلات شرقية وغربية يسهم في الاستقطاب والمواجهة أكثر مما يسهم في العمل البناء . والأونكتاد هو واحد من مراكز الحوار بين الشمال والجنوب ولكن الاستقطاب والمواجهة قد أصبحا بصورة متزايدة القاعدة مع قيام المجموعات الاقليمية فسي الأونكتاد

بتكوين مواقفها في داخلها ومحاولة البعض احراز نقط للتفوق على البعض الآخر في مجادلات لا نهاية لها حول العبارات المستخدمة في القرارات مع تكرس وقت أقل لاجراء مناقشة فعالة بشأن المشاكل المختلفة التي تواجهها البلدان النامية بسبب تفاوت مراحل تنميتها وقاعدة موارد ها . وتعتقد الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لتغيير العادات الراسخة وتعزيز مساهمة الأونكتاد في التنمية .

٤٤ - وسبب هذه الاهتمامات ذاتها اضطرت الولايات المتحدة الى معارضة جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للأونكتاد الذي اعتمد المجلس في الجزء الثالث من دورته الرابعة والعشرين . ولم تنجح محاولاتها لوضع عمل الدورة السادسة للأونكتاد في اطار أشمل والاعتراف بالمساهمات التي يمكن لجهات أخرى ، مثل القطاع الخاص ، تقديمها الى التنمية . وقد أوضح وفده في الدورة الحالية انه في حين يؤيد تماما التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كمفهوم ، الا أنه يعتقد أنها مسألة تهتم جميع أعضاء الأونكتاد . وحيث أنه يجري لأول مرة بد أنشطة مشتركة في هذا المجال فهناك فرصة للتدليل على أن هذا الجهد سيكون حقا مجهودا تعاونيا لا مجهودا يضع مجموعة في مواجهة مجموعة أخرى ، بل ربما داخل صفوف البلدان النامية ذاتها .

٤٥ - وأشار الى فحوى الصعوبات التي واجهها وفده في المشاورات حول نص بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كما يعتمد المجلس فقال ان الولايات المتحدة سعت فيما يتعلق بمسألة المشاركة في مشاريع أو برامج هذا التعاون ، الى المزاوجة بين مفهومين ، أولهما مبدأ العالمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والحق الذي يعطيه لكل الدول في المشاركة في الأنشطة الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة . فلاستبعاد القسري من هذه الأنشطة هو حرمان للحق في التمتع بامتيازات العضوية . والمفهوم الثاني هو انه لا يمكن اكراه احدى الدول الأعضاء على التفاوض بشأن امتيازات أو الاضطلاع بالتزامات تعاقدية مع دولة أخرى رغم ارادتها . ومن ثم ينتج عن ذلك ، في حالة النظام الشامل للأفضليات التجارية ، انه ينبغي السماح لجميع البلدان النامية بالمشاركة في وضع المقترحات وفي التفاوض على خفض الحواجز التجارية ولكن لكل دولة مشتركة الحرية في أن تقرر البلدان التي ستتبادل معها فعلا الامتيازات .

٤٦ - ولكن رغم ان ذلك قد يبد وبسيطا وعمليا ، فقد عارضت الولايات المتحدة محاولة كثير من الأعضاء تحديد حق جديد هو حق مجموعة ما من الدول في تقرير استبعاد عضو آخر في الأمم المتحدة من المشاركة في أى نشاط . فلا وجود لمثل هذا الحق في الأمم المتحدة ، كما أن المفهوم يتنافى مع الميثاق . ومن ثم لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقبل بالمبدأ القائل أنه يجب على عضوا في الأمم المتحدة أن يحصل ، اما ضمنا أو صراحة ، على موافقة الأعضاء الآخرين قبل ممارسته للحقوق والالتزامات المؤهل لها .

٤٧ - ومن الواضح ان هناك بعض اللبس الذي يعقد محاولة ايضاح القواعد الأساسية ، وخاصة فيما يتعلق بعبارات مثل " البلد النامي " و " التفاوض " . وفي حين ان الجميع يعترفون باستحالة تحديد مفهوم البلد النامي ، فمن المقبول عموما ، وفقا لبعض المعايير مثل الدخل الفردي ومستويات الهياكل الأساسية ومعدلات الاعلام بالقراءة والكتابة والتغذية ، الخ ، ان بعض البلدان هي في مراحل أدنى من التنمية من غيرها . والمشكلة تنشأ ، كالمعتاد ، في الهامش . ولما كان من المستحيل الاتفاق على أى من التعاريف العديدة التي يمكن استخدامها ، فيبدو

من البديهي أن السياسة الوحيدة التي تنسجم مع مبادئ الأمم المتحدة هي السماح للبلدان بأن تقرر لنفسها ما إذا كانت نامية في إطار الأنشطة المعينة التي يتعين الاضطلاع بها ، ولا تقبل حكومته أن تقوم مجموعة معينة من البلدان باستبعاد بلدان أخرى تعسفا وان تعلن بعد ذلك أنها " مجموعة البلدان النامية " .

٤٨ - أما فيما يتعلق بمصطلح " التفاوض " ، فقد استخدم هذا المصطلح استخداما غير دقيق للغاية يتراوح بين أي تبادل في الآراء تقريبا والتبادل الفعلي للامتيازات و/أو العلاقات التعاقدية بين الدول . ولا ينبغي تطبيق هذا الاصطلاح غير الدقيق على عملية أي مجموعة من البلدان النامية تجتمع لاعداد تفاصيل اقتراح ما أو تنفيذ مشروع لا ينطوي على امتيازات تعاقدية بين الأطراف . وستسترشد حكومته بذلك الاعتبار عند ما تقرر ما إذا كانت ستحضر اجتماعا ما بصفة مراقب أو ستنتظر توزيع وثيقة ما توزيعا عاما .

٤٩ - ومن المؤكد وجود خطر في أن ممارسة حق المشاركة قد تؤدي بنفسها الى احباط الجهود التي تبذلها بعض تجمعات البلدان النامية للتعاون مع بعضها بعضا كأن ترغب دولة مجاورة في المشاركة في مشروع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بينما لا ترغب الأطراف الأصلية في أن تتعاون مع تلك الدولة . والتقيد بمبدأ العالمية قد يؤدي عندئذ الى اخفاق الأطراف الأصلية في جهودها الرامية الى التعاون . ولا تستطيع حكومته ان تقبل ان يكون بمقدور مجموعة من المشتركين الأصليين في مشروع أو برنامج ما استبعاد دولة أخرى من أنشطتهم لمجرد أنه يوجد في جميع المناطق تقريبا دول لا تتمتع بعلاقات ودية مع بعضها بعضا . وهذه التعقيدات المحتملة هي من واقع الحياة في هيئة عالمية كالأمم المتحدة ، ولابد من قبولها . ولقد خلصت حكومته الى هذا الاستنتاج رغما عنها الى حد ما لأنها تدرك كل الادراك لماذا قد ترغب بعض الدول عن التعاون مع دولة أخرى عند ما تكون تلك الدولة الأخرى من الدول التي لا تتمتع الولايات المتحدة ذاتها بعلاقات ودية معها . ولكن لا يمكن اساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة من أجل التغلب على هذه المشاكل . وإذا أريد للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يعني شيئا فلابد أن يكون تعزيز التعاون . ومجرد تعاون مختلف مجموعات الدول مع بعضها بعضا دون محاولة تخطي الحواجز بين هذه المجموعات ليس ما تتوخاه حكومته من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقد اجتمعت الحكومات جميعا في مختلف هيئات الأمم المتحدة بغية التماس حلول للمشاكل حتى عند ما تكون العلاقات بين بعضها في الغرفة ذاتها عدائية علانية . ولا يمكن القول ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حالة خاصة في هذا الصدد ، وإذا لم ترغب الدول في اتباع هذه الممارسة العامة ، فينبغي أن تجري أنشطتها خارج الأمم المتحدة .

بيانات أدلي بها بعد التصويت

٥٠ - تحدث ممثل بولندا باسم البلدان الأعضاء في المجموعة دال ومنغوليا فقال ان هذه البلدان امتنعت آسفة عن التصويت لأنها تعتبر أن مشكلة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من الأهمية بحيث ينبغي أن تؤخذ القرارات بشأنها بتوافق الآراء . ولقد كان هناك قيد النشر ، قبل ساعات قليلة فقط من التصويت على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 ، مشروع سابق عليه جاء نتيجة مناقشات مستفيضة ومثمرة . وبفضل روح التوفيق والتعاون التي كانت سائدة حينذاك كان ذلك المشروع يعكس بشكل متوازن آراء مختلف الأطراف . ولقد تم احراز تقدم واضح وكانت البلدان قد استقرت على التصويت لصالحه .

٥١ - وحدث فيما بعد تحول جذري في الوضع لأسباب لم تستطع مجموعته أن تسبر غورها ودلّوب المجلس بأن يصوت على نص كانت المناقشات حول موضوعه قد بدأت منذ اسبوع مضى . ولاحظ بشيء من الحيرة ان كل رغبات البلدان التي يتحدث باسمها ، والتي لم تملأ سوى الرغبة في تعزيز نجاح تنمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كانت ببساطة موضع التجاهل على الرغم من أنه كاد أن يتم ، كما هو معلوم جيدا ، التوصل الى توافق بالآراء .

٥٢ - وقال ان الدورة الراهنة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . فقد طلب من المجلس أن يرسى الأساس للقيام عمليا بتنفيذ مشاريع داخل نطاق أنشطة الاونكتاد ، يحتل المكان الأول في الصدارة منها النظام الشامل للأفضليات التجارية . وشمة شرطان ضروريان لامكان الشروع بنجاح وعلى نحو مثمر في ذلك العمل : أولا أن يكون العمل منظما تنظيما مناسباً ، وثانيا ، ان يراعى مصالح كل الأطراف . وللأسف لم يتم الالتزام بأي من هذين الشرطين الجوهريين عندما أخذ التصويت في الجلسة السابقة . ولو أن هذه الجلسة اتخذت مثلاً على شيء لاتخذت مثلاً على الطريقة التي لا ينبغي أن تسير بها عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وينبغي لكل أعضاء المجلس أن يستخلصوا من ذلك الاستنتاجات اللازمة .

٥٣ - وأضاف قائلاً ان لدى بلدان المجموعة دال عدداً من التعليقات تود ابداءها بشأن مشروع القرار الذي طرح للتصويت . وقد أبديت هذه التعليقات مرارا في سياق المداولة وهي تتصل بدياجزة الفرع ألف والفقرة ٢ من المناقش وكذلك بدياجزة الفرع باء . وستقدم هذه التعليقات كتابة لتضمنها التقرير (انظر الفقرة ٩٥ أدناه والجزء الثالث أدناه) .

٥٤ - وفي معرض تقديم بعض الملاحظات العامة - التي يرى أنها لم توضع على النحو الواجب في القرار الذي أعتمد - فيما يتعلق بمواصلة العمل بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الاونكتاد ، قال انه من المهم للغاية تجنب ازدواج العمل داخل منظومة الأمم المتحدة . إذ يمكن أن تقدم اللجان الإقليمية مساهمة كبيرة في تنمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، في حين أن أنشطة الاونكتاد في هذا المجال ينبغي أن تركز في المقام الأول على مشاريع ذات طابع أكثر عالمية مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية . وينبغي أن تبذل مساهمة الاونكتاد في

الأمم ولايته ودون المساس بنزاهه في سائر قضايا التجارة والتنمية ، بما أنه منظمة عالمية مالمالبة بحل المشاكل التجارية والاقتصادية لصالح كل البلدان ومجموعات البلدان .

٥٥ - وثمة موضوع آخر تعلق عليه المجموعة دال أهمية خاصة ، ولم يتضح هو أيضا على نحو مناسب في القرار ، وهو مصالح البلدان غير المشتركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . إذ ينبغي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن ينمو على نحو يعود بالنفع على كل أعضاء المجتمع الدولي ، ولا ينبغي أن يضر ببلدان ثالثة . بل وأكثر من ذلك ينبغي ألا يفرضي إلى وضع يتسم بالتمييز ضد عدد قليل من هذه البلدان بالقياس إلى غيرها ، وخاصة في شأن المسائل التي تتصل بالنظام التجاري .

٥٦ - ويجب أن يوضع نصب الأعين أيضا أن الموارد المتاحة للاونكتاد محدودة ولذلك يتعين أن يستند تخليد العمل بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى ما هو ممكن طالما دون غيره من الأسس . والمجموعة دال على استعداد لأن تسعى ، بالاشتراك مع البلدان النامية ، إلى العثور على حلول مقبولة من الجميع لمشاكل تمويل أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الاونكتاد . على أنه لا ينبغي أن تنفذ هذه الأنشطة على حساب اجراء زيادة في الميزانية الشاملة للأمم المتحدة ، وإنما ينبغي تحقيقها مثلا عن طريق ما يفرض عنه من أموال نتيجة لتخفيض البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تقسم بقد م العهد أو عدم الفعالية . وهي ترى في الوسع تحقيق توفير كبير من خلال استحداث شيء من النظام عند تنفيذ التدابير المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . واستنادا إلى التجربة المستفادة من الدورة الراهنة ، فإن الحاجة إلى القيام بذلك تبدو ملحّة بصفة خاصة .

٥٧ - وضم ممثل استراليا صوته إلى صوت المتحدث باسم المجموعة بـ فشد على الخطورة التي ينظر بها وفده إلى عملية اللجوء إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدم من جانب مجموعة الـ ٧٧ بدلا من مواصلة السعي نحو قرار بتوافق الآراء كان واضحا أنه في متناول اليد . وقال إن بلده يؤيد بقوة مفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وقد جاهد للوصول إلى قرار بتوافق الآراء يتيح القيام بتنفيذ أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة . وقد فعل ذلك اعتقادا منه بأن التعجيل بطرح مشروع قرار للتصويت سيلقي عبئا لا دلائل من ورائه على عاتق الاونكتاد . إذ يجب أن يتمتع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بدعم واسع من كل المجموعات ، وقد أوضح تعاقب مشاريع النصوص التي كانت قيد النظر أنه كان ثمة أساس مشترك سليم إلى حد كبير .

٥٨ - ولقد كان لد وفده انطباع بأن المجموعات على وشك الوصول إلى اتفاق إلى ما قبل قيام مجموعة الـ ٧٧ بالمب التصويت على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 . وقد واصل العمل لبلوغ هذا الاتفاق اعتقادا منه بأن أي تصويت سوف يشير انقسامات جديدة ، ويضعف تأييد المجموعة بـ السياسي والتزامها بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ويفتح الباب لمجابهات ليست في الحسبان لا في هيئات الاونكتاد المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبالميزانية البرنامجية وحسب ولكن أيضا في الدورة السادسة للاونكتاد وكذلك في سائر محافل الأمم المتحدة التي تعالج موضوع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥٩ - وقد صوت وفده الى جانب مشروع المقرر TD/B/L.648 و ضد مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 على اساس موضوعية ، وايضا لأسباب مبدئية تتعلق بكيفية تناول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الاونكتاد والتأثير الاكبر الذي يمارسه على الاونكتاد ككل . ومن الضروري ان ينمو التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار من التأييد الواسع ولمصلحة البلدان النامية ، التي ينبغي ان تستطيع مواصلة التعاون فيما بينها بخطوات محسومة وفي جو من الاستجابة وكذلك لمصلحة الدول الاعضاء الاخرى في الاونكتاد التي ينبغي تلبية وجهات نظرها المشروعة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ولا تعتقد استراليا انه ينبغي للدول ان تقبل عن طريق التصويت قرارا يفرض التزامات وينكر حقوقا في حين يمكن ، عن طريق اجراء مزيد من المفاوضات الجدية ، الوصول عاليا الى نص يتوافق الآراء يتيح قبول هذه الالتزامات بحرية وحجب هذه الحقوق بحرية .

٦٠ - وقال مثل سويسرا انه يشارك المتحدث باسم المجموعة بآراء الواردة في بيانه ، واعلن ان معارضة بلده للقرار ترجع قبل كل شيء الى مساهمته ببدأ العالمية ، ولقد قدمت حلول تحظى بقبول عدد كبير من الوفود كان من شأنها ان تتيح احترام هذا المبدأ عن طريق ممارسة أنشطة مماثلة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تجمع بين مجموعات من البلدان تختلف جزئيا فيما بينها وتتيح في النهاية توحيد هذه الأنشطة . والقرار الذي تم التصويت عليه توا يستخف ببدأ العالمية ولا يمكن الرفض ، ان لم يكن لشيء فلهذه الأسباب ذاتها . بيد ان ذلك لا يعني مطلقا ان سويسرا تشكك في تأييدها للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ولا في وضع هذا التعاون موضع التنفيذ في الاونكتاد في ظروف مقبولة من الجميع . ويرى وفده ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمكن ان يسهم اسهاما كبيرا في عملية التنمية ، وان يسفر عن نتائج طيبة بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي وان دوره يتشمل في التشجيع على فتح مزيد من الاسواق .

٦١ - وقال ان وفده يأسف لأن البعض رأى أن من صواب الرأي ، في هذه المسألة خصوصا ، أن يلجأ الى التصويت ، وتسأل بقلق عن العواقب الوخيمة التي لن يتأخر مثل هذا الاجراء عن توليدها بالنسبة لتنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دون معارضة في اطار الاونكتاد . وقد كان وفده مقتنعا بأنه يجب ان يحقق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " تقدما هاما في مفهومه وممارسته " وأن اللجوء الى التصويت لن يسهم بشيء في هذا الصدد . ومع ذلك فان بلده يأمل ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ما زال ممكنا في اطار الاونكتاد على أساس احترام حقوق كل البلدان الأعضاء .

٦٢ - وقال مثل اليابان ان بلده يسلم ، في ضوء الاتجاهات الحديثة في توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية ، بأهمية المساهمة التي يمكن ان يواصل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقديمها من اجل تنمية البلدان النامية والاقتصاد العالمي ايضا . وانه يعتقد بأن للاونكتاد دورا هاما في تشجيع هذه المساهمة الايجابية في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وانه ينبغي ان يتعاون كل الاعضاء لكي يتمكن الاونكتاد من اداء ذلك الدور بفعالية .

٦٣ - وأضاف ان وفده يشعر بأسف عميق لأن قرارا يتعلق باستقبال أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد اتخذ عن طريق التصويت ، لا سيما وانه كانت توجد احتمالات طيبة للوصول الى توافق بالآراء . وقال ان اليابان لا تعارض من حيث المبدأ اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في

مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، ولكنها تخشى فيما يتعلق بالاونكتاد ، ان اجراء التصويت ينحو ، في كل مرة تقريبا ، الى القاء ظلال مشرومة على مستقبل مجرى النشاط الذي تم التصويت عليه ، ان لم يلحقها ايضا على أنشطة اخرى للاونكتاد . ولا يترك وفده ردا جاهزا على التساؤل عن السبب الكامن وراء انفراد الاونكتاد بهذا الوضع ، ولكنه يعتقد ان من المهم ان يمعن كل اعضاء الاونكتاد الفكر في هذه المسألة ، في مرحلة يقومون فيها بالاعداد لمناقشات ذات معنى تتناول القضايا الرئيسية التي ستطرح على الدورة السادسة للاونكتاد .

٦٤- وقال انه يعتبر ان القرار الذي اعتمدته المجلس لم يتضمن حلا توفيقيًا لعدد من النقاط الهامة التي اثارتها بلدان المجموعة بـ* خلال المشاورات غير الرسمية حول مختلف النصوص التي قدمت ، وينبغي ان تراعى هذه النقاط ، التي وردت في مشروع القرار TD/B/L.647 الذي قدمته المجموعة بـ* وفي تعديلات المجموعة بـ* (في الوثيقة TD/B/L.649) على المشروع السابق الذي قدمته مجموعة ال ٧٧ (TD /B /L.639/Rev.1) (انظر الفقرة ٩٥ والجزء الثالث أدناه) كي يكون اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في المستقبل صالحا من الناحية التنفيذية ، ولكي يمكن أن يلقي التأييد الكامل من جميع اعضاء الاونكتاد .

٦٥- وتحدث مثل فنلندا بالنيابة أيضا عن النرويج والسويد ، فقال ان البلدان الشمالية آيدت باستمرار تطلعات البلدان النامية نحو تحقيق الاعتماد على الذات من خلال زيادة وتكثيف التعاون فيما بينها . وهي ترى في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصرا رئيسيا في هذه العملية ينطوي على امكانيات كبيرة للنهوض بالتنمية في البلدان المشتركة فيه وفي التعاون الاقتصادي الدولي في مجموعته . وقد اخذ التأييد الاساسي لهذه التطلعات تعبيرا ملموسا أيضا فيما تقدمه من برامج للمعونة . وبالتالي فان البلدان الشمالية تشعر بأسف عميق ازاء التصويت على هذه المسألة الهامة ، وما يزيد في عمق هذا الاسف ان الاتفاق بشأنها كان وشيكا ، وهي ترى ان اللجوء الى التصويت كان أمرا مؤسفا ، انه لم يدخل تحسينا على امكانيات التعاون مستقبلا في هذا المجال . بل انه قد يؤثر ايضا على توزيع الاولويات فيما بين مختلف البرامج في الاونكتاد . فقد كان من الممكن لو بذل مزيد من الوقت ، تحقيق نتيجة أوفر ايجابية وهذا هو السبب الذي دفع الوفود الشمالية الى منح تأييدها الكامل لمشروع المقرر ذي الطابع الاجرائي الذي قدمته النرويج باسم المجموعة بـ* (TD/B/L.648) . وقد صوتت ضد مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة ال ٧٧ الذي اعتمدته المجلس ، مع ادراكها للعناصر الايجابية في ذلك القرار ، فقد جابهها عدد من الصعوبات في النص ولا سيما فيما يتعلق ببدء العالمية والمساواة في السيادة بين الدول الاعضاء* (الفقرات الفرعية ٢ (أ) و ٢ (ب) و ٢ (ج) من الفرع ألف) . شمة صعوبة معينة اخرى تكمن في الدعوة الى عقد اجتماع بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية (الفقرة أ من الفرع بـ*) وهو أمر يناقش هذين البندان حيث ان الاشتراك فيه اقتصر على مجموعة محدودة من البلدان النامية . وكان المفروض ان تكون احكام الفرع بـ* مطابقة للطرائق الموصوفة في الفرع ألف ، بالصيغة التي اقترحتها المجموعة بـ* في مشروع قرارها (TD/B/L.647) (انظر الفقرة ٩٥ ، والجزء ثالثا أدناه) .

٦٦- وقد أثبتت نتيجة التصويت وجود بعض الاختلافات الأساسية في الآراء فيما يتعلق بالسبيل الذي ينبغي للدول الأعضاء أن تسلكه للتعاون في الانكساد . ومن المتعذر في هذه المرحلة تقييم عواقب التصويت والتطورات التي أفضت إليه ، ولكنه يأمل صادقاً أن تزول هذه الاختلافات وأن تعود روح التعاون .

٦٧- وقال مثل نيوزيلندا في معرض الأعراب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة بأ^٦ أن سبلاً تبشر بالخير أخذت تتضح نتيجة المشاورات غير الرسمية . ويرى وفده أنه كان ثمة إمكانيات للتوفيق بين صون مبدأ العالمية في هيئات الأمم المتحدة ، الذي يؤيده وفده وبين تطلعات البلدان النامية إلى إنشاء نظام شامل للأفضليات التجارية في سياق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يؤيده وفده أيضاً . وأعرب عن رأي وفده بأن الأمر يستحق في مناخ اقتصادي عالمي يعاني من اضطراب كبير ، إيلاء التشجيع لأي مشروع ييسر بتحقيق النمو من خلال التجارة بدلاً من التخندق . على أن تلك مسألة عالمية ولكل البلدان مصلحة فيها . ولذا فهو يأسف لأن مفهوم مفيداً من شأن بلده أن يؤيده قد تشكل عن طريق التصويت .

٦٨- وقال مثل أسبانيا أن بلده كان يعلق دائماً أهمية قصوى على مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ولقد كان وفده واثقاً في بداية الدورة من إمكان الوصول إلى توافق في الآراء يرضي كل الأطراف . وظل على هذا الأمل حتى اللحظة الأخيرة . إلا أنه تبين للأسف عدم إمكان تحقيق توافق الآراء ، على الرغم من أنه كان في متناول اليد . فالقرار الذي اعتمد في نهاية الأمر يتضمن مسائل مبدئية لا بد وأن تشير تحفظات . وتبعاً لذلك فهو يشترك تماماً المتحدث باسم المجموعة بأ^٦ فيما انطوى عليه بيان الذي تنضم إليه أسبانيا . ومع هذا فهو لم يفقد الأمل رغم كل ذلك في إمكان تنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بنجاح بفضل تأزر الجميع . فذلك هو أخلص ما تتمناه أسبانيا .

٦٩- وتحدث مثل النمسا فأعلن انضمامه تماماً إلى البيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة بأ^٦ وقال أنه يشعر هو الآخر بأسف عميق ازاء^٦ الالتجاء إلى التصويت . ففي اللحظة التي ظهر فيها إمكان التوصل فيما بين دول أوروبية مشتركة لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل الانكساد في المستقبل ، واجه المجلس وضعاً أسفر دفعة واحدة عن فقدان التقدم الهائل الذي كان قد تحقق في المفاوضات خلال الأسابيع القليلة الأخيرة . ومن المتعذر استخلاص النتائج في هذه المرحلة ، ولكن يبدو أنه لا محيص من مواجهة صعوبات كبيرة . فان اعتماد مثل هذا المقرر الهام عن طريق التصويت قبل انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر بشهر قليلة فقط لا يكاد يسهم بشيء في خلق جو الثقة الذي يبدو هاماً لنجاح المؤتمر . أما العلامة الإيجابية الوحيدة فهي تكمن في استمرار كافة أعضاء الانكساد في الاتفاق على أهمية وضرورة تأييد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ولا يزال بلده يرى هذا الرأي تماماً ويأمل أن يتمكن المجتمع الدولي بأسره ، على الرغم من كل ما حدث ، من أن يعود إلى تأييد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

البيانات العامة

٧٠- قال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية أنه لشيء مؤسف أن يتعذر تحقيق حل مرضي للجميع بشأن قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الرغم من الجهود التي بذلها

الرئيس دون كلل . على ان الامل معقود على ان يحظى القرار الذى اعتمده المجلس بالتأييد التام والآن يعتبره أولئك الذين لم يستطيعوا التصويت تحدياً .

٧١ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية انه لأمر مؤسف أن يقتضى الأمر طرح مشروع القرار للتصويت . فان بلدان مجموعة الـ ٧٧ لم تكن ترغب في ان يجرى تصويت على المسألة ولكنها كانت تفضل ان تتفاوض حول القضية الشائكة المتمثلة في التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . أما الشيء الذى يؤسف له أشد الأسف فهو أن الاعضاء استمعوا ، عقب التصويت ، الى ما بدا تهديداً بأيام عصيبة ستواجهه لا التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فحسب ، بل وربما أيضاً الدورة السادسة للأونكتاد . وأكد أن المجموعة الآسيوية لم تجانب الصواب . فقد انتظرت عامين لكي يتخذ قرار بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وقد انعكست مرونتها جيداً في كل البيانات ومشاريع القرارات التي قدمت . لذا فمن الخطأ القول بأن البلدان النامية قد جانبها الصواب أو أنها سعت الى فرض التصويت .

٧٢ - ومن العناصر الجديدة الاشارات التي أبديت بشأن مفهوم الضرر الذى يصيب أطرافاً ثالثة، وتلمح هذه الاشارات الى انه ينبغي أن يلتزم المشتركون في أى مشروع و/أو برنامج للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية كتابياً بحماية مصالح الاطراف غير الداخلة في ترتيب التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وطمأن الاعضاء جميعاً الى ان البلدان النامية لن تغفل ، في سياق أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، مصالح أصدقائها وزملائها ممن ليسوا أطرافاً في برامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وقال ان البلدان النامية تدرك وجود قصور في الموارد وأنها ستراعى ضرورة الاقتصاد عندما تطلب من الامانة تقديم الدعم من أجل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وهي تدرك أيضاً تمام الادراك انها تستخدم أموالاً "عالمية" ، ولكن هناك حدوداً للمدى الذى يمكن أن يمتد اليه مفهوم العالمية عند تنفيذ أسلوب الاعتماد على النفس . وأكد ان المهم هو ضمان قيام التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بتحقيق أهدافه . ومما يدعو الى التشجيع ان كل الوفود قد أعربت عن تأييدها من حيث المبدأ للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ويجب استمرار التحلي بروح التعاون لضمان قيام التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بدوره كأداة هامة من أدوات زيادة التجارة العالمية لصالح كل الدول .

٧٣ - وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية أن أعضاء المجموعة عندما صوّتوا ايجابياً لصالح مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 ، كانوا مقتنعين بأنه يشل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو بدء نظام شامل للأفضليات التجارية وتنفيذ برنامج عمل كإساس بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ولقد بذلت المجموعة الأفريقية جهداً كبيراً للتوصل الى توافق في الآراء على نص بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ولكنها تبينت بأسف عميق واندھاش أن هذه الجهود الجادة لم تحظ باستجابة مناسبة من جانب البلدان المتقدمة النمو . وذكر أن أعضاء المجموعة الأفريقية تعتقد أن المبدأ الأساسى الذى يركز عليه التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو التعاون والمصلحة المتبادلة . وينبغي لأى بلد أن يكون قادراً على التعبير عن رغبته في الانضمام الى تلك العملية ، ولكن ينبغي ألا يحرم الأطراف في أى برنامج أو مشروع من حقهم في التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بمركز أى بلد يطلب المشاركة .

٧٤ - وقال ممثل يوغوسلافيا ان بلده يعلق اهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يشكل قضية رئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية تهم المجتمع الدولي بأسره وتعود عليه بالفائدة الاقتصادية . ولهذا فقد اشترك بلده مع سائر بلدان مجموعة ال ٧٧ في محاولة التوصل الى اتفاق على الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الاونكتاد في تنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اعتقادا منه بأن كل البلدان سوف تبدى استعدادا وارادة سياسية للتوصل الى اتفاق وللتغلب على المأزق الذي تتعرض له العلاقات الاقتصادية الدولية بغية العثور على حل للمشاكل الاقتصادية العالمية الحادة الراهنة ، وبخاصة مشاكل البلدان النامية . بيد أن هذه التوقعات لم تتحقق ، وكان من المؤسف أن يضطر المجلس الى البت في الأمر عن طريق التصويت ، على الرغم من أنه كان يوشك أن يصل الى توافق في الآراء ، إلا أن هذا الاجراء غدا ضروريا بسبب صلابة موقف بعض البلدان المتقدمة النمو . على ان القرار الذي اعتمد وجاء مطابقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الامم المتحدة والاونكتاد يوفر أساسا مقبولا في خطوطه العريضة لدى جميع البلدان والاونكتاد للمساهمة على نحو فعال في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن المأمول ان تقبل البلدان التي لم تصوت الى جانب مشروع القرار التحدي الديمقراطي وأن تواصل المساهمة في أنشطة الاونكتاد في هذا المجال وكذلك في انجاح الدورة السادسة للاونكتاد خدمة لمصالح المجتمع الدولي بأسره وتوصلا الى انعاش الاقتصاد الدولي .

٧٥ - وأعرب ممثل المكسيك عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس دون كلل للتوصل الى توافق الآراء بشأن البند قيد النظر الذي يتسم بالصعوبة . وقال ان وفده يشعر بأسف عميق ازاء العجز عن الاتفاق الذي جعل الوصول الى توافق الآراء مستحيلا وأفضى الى التصويت . فقد أبدت بعض الحكومات صلابة لا تلين ، وبمجرد الوصول الى مرحلة المفاوضات الحاسمة أصرت وفود بعض البلدان المتقدمة النمو على مقترحات غير جوهرية عقدت العملية برمتها . أضف الى ذلك ان العملية التفاوضية تعرضت للاضطراب عند كل خطوة من جراء عدم انضمام دولة عضو الى الاتفاق الذي توصل اليه أعضاء مجموعتها الآخرون بصدد بعض الحلول الوسط .

٧٦ - ومضى يقول ان محاولات البلدان المتقدمة النمو لفرض الشروط على برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية واثارة العقبات امامها فخرّب مثالا محزنا آخر على احجام بعض الحكومات عن قبول تطلعات البلدان النامية . وفي اثناء المفاوضات تحولت رغبة المجموعة بآء في التمسك بمبادئ سامية مثل المساواة في السيادة والعالمية الى محاولات متكررة للتدخل في أنشطة مجموعة ال ٧٧ وفي انتزاع تنازلات منها . وكما ورد في مقالة صحفية حديثة : المفروض أن يؤدي التطوير الفعال للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى تغيير في معادلات القوى بين الشمال والجنوب ، ذلك هو السبب الكامن وراء رغبة الشرق والغرب على السواء في الاشتراك في المفاوضات ، أو في التأثير عليها على أقل تقدير ، مع اخفاء أغراضها خلف قناع مفاهيم العالمية والمساواة في السيادة بين الدول .

٧٧ - واستطرد قائلا أن بلدانا كثيرة تتساءل اليوم عن مستقبل الاونكتاد لا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فحسب ولكن فيما يتعلق به هو بصفة عامة . ولا شك أن آفاق الدورة السادسة للاونكتاد قد اظلمت الى حد كبير . وسيتعين على بلده أن يدرس بعناية ما اذا كان من الأفضل اقامة النظام الشامل للأفضليات التجارية في اطار الاونكتاد أم أن ثمة محافل أخرى قد تتيح للبلدان النامية التعجيل بجهودها دون أن تخضع لمعوقات دائمة .

٧٨- وقال ممثل الأرجنتين ان هناك بعض البلدان التي تؤيد مبادئ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتنفيذها في اطار الاونكتاد وتحاول في الوقت نفسه خلق ظروف تفضي الى عرقلة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لكي تجعل وجودها ووزن مصالحها شيئا ملحوظا في الوضع الاقتصادي غير المواتي الراهن . وتفتقر تلك البلدان الى الارادة الدافعة الى تشجيع أو تسهيل أى تفاهم كان ، وهي تنزع الى استخدام نفوذها الاقتصادي الكبير لممارسة الضغط على بلدان أخرى داخل وخارج نطاق مجموعتها .

٧٩- ومن الناحية الأخرى ، دلت البلدان النامية بقدر وافر على ما تتحلى به من روح تعاونية ومرونة في سعيها للوصول الى حل مقبول . الا أنها تتوقع من الآخرين احترام حقها السيادي في أن تتخذ قراراتها وأن توجه جهودها بنفسها ، ولا يعفي هذا سائر الأعضاء من مسؤولياتهم كشركاء في مساعي الوصول الى حلول في اطار الحوار بين الشمال والجنوب .

٨٠- وقد ساد حسن النية الذي تتحلى به مجموعة الـ ٧٧ ويتحلى به غيرها بالرغم من بعض المناورات الاجرائية التي حدثت . ولن تغير البلدان النامية اتجاهها الساعي الى ايجاد حلول تتفق مع مصالحها ومصالح المجتمع الدولي .

٨١- وقال ممثل الجزائر ان لمجموعة الـ ٧٧ ، بموافقتها للمرة الاولى في تاريخها على التفاوض حول ذات المبادئ التي تركز عليها هويتها ، أملا مشروعا في ان تشهد اعترافا بمكان ودور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصف ذلك امرا تحتتمه الضرورة للنهوض بتعاون دولي يتسم بالعدل والانصاف . وقد اقترحت حلول عملية كان يمكن أن تساعد في التغلب على الاختلافات المحيطة بالتعاون الاقتصادي فيم بين البلدان النامية من حيث طريقة تناوله والنظر اليه ، وكانت مجموعة الـ ٧٧ تعتمد على تحلي سائر الأطراف في عملية المفاوضة بروح النية الحسنة وبالرغبة في التوصل الى حل وسط مقبول .

٨٢- واستطرد قائلا ان ممثلي المجموعة قد بذلوا ، بالمثل ، جهودا لا تعرف الكلل خلال المشاورات غير الرسمية للوصول الى اتفاق . وقد اشترك وفده اشتركا وثيقا في هذه الجهود وهو لا يستطيع ان يظل يقف موقف اللامبالاة من البيانات التي انطوت على احكام تتسم بالتحيز فيم يتصل بالعملية التفاوضية ونتائجها . لقد اتفقت مجموعة الـ ٧٧ على تأجيل البت في الموضوع مرات عديدة ، وساهمت في خلق مناخ من الثقة عن طريق محاولة التوفيق بين مواقفها ومواقف سائر المجموعات في كل مرحلة من مراحل المفاوضات . ولذا فانه لا يمكن القاء مسؤولية الفشل في التوصل الى اتفاق على مجموعة الـ ٧٧ . ولا يمكن للمرء ان يدافع عن استقلال الشخصية الجماعية للبلدان النامية وعن اعتمادها الجماعي على الذات ثم يرفض في نفس الوقت منحها الوسائل والموارد اللازمة لتنفيذ اولويات انشطتها في مجال التعاون الاقتصادي فيم بين البلدان النامية غني اطار الاونكتاد ، أو ان يملى عليها الطريقة التي ينبغي لها ان تنظم بها هذا التعاون .

٨٣ - والنظر الى افتقار البلدان النامية الى هيئة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو مجلس التعاضد الاقتصادي فهي ترغب في العمل نحو اقامة ذاتية جماعية لها فسي الار منظومة الأمم المتحدة ، تكرس جهودها لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويؤكد بلده من جديد على ايمانه بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وعلى سلامة المبادئ التي يركز عليها .

٨٤ - وأعرب ممثل مصر عن أسفه لأن الجهود الصادقة التي بذلت ، وخاصة من جانب الرئيس ، للتوصل الى اتفاق مقبول من الجميع قد انتهت الى حالة تنازع وخلاف . ان أن مصر تعلق أهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يتمتع بتأييد قطاعات كبيرة من الرأي العام الدولي . وحث أعضاء المجلس على العودة الى روح التضامن الكفيلة بتمكين البلدان النامية من الانخراط في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس الاعتماد الجماعي على الذات .

٨٥ - وقال ممثل الهند انه يؤيد تماما كل البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ . وانه لم يكن يتوقع ان تفضي المناقشة بصدور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى مثل هذا الخلاف الواسع . ولقد قدمت مجموعة السبعة والسبعين ، بدافع من روح التعاون ، تنازلات كبيرة لم تقابلها للأسف تنازلات او تفاهم من الجانب الآخر . ومهما كان الأمر ، فلا ضرورة لتبادل الاتهامات او القاء اللوم على هذا أو ذاك ، وانما الأحرى ان نفكر في ردود فعل سائر المجموعات ازاء محاولة متواضعة سعت البلدان النامية الى الانتفاع من ورائها وافسادة المجتمع الدولي بأسره منها في الأجل الطويل . ان جهودها لم تبتدع آراء جديدة وانما جسات مطابقة للقرارات السالفة للامم المتحدة وللاونكتاد . وينبغي لاهتمام بلدان المجموعة بسائر بالعالمية أن يأخذ في الحسبان تطلعات نحو من ١٢٢ بلدا تمثل ثلثي سكان العالم . واذا ما نظرت بلدان تلك المجموعة الى هذا العنصر الأخير بآراء فلسن يكون ثمة مستقبل للأمم المتحدة .

٨٦ - ومضى يقول ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر هام بالنسبة لهـنـدـه البلدان لأن تفاعلها مع سائر أجزاء العالم ، وان يكن مفيدا ، فهو ساكن ، وقد تفضي التجارة فيما بينها الى تحسين آفاقه ، وان ثمة مجموعات أخرى لا تريد فيما بيد ومساعدة البلدان النامية أو تشجيعها على أن تقوم هي نفسها باتخاذ اجراءات لحل مشاكلها . ويلوح أن بلدان المجموعة بـأن تنظر الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية نظرة قصيرة الأجل جدا ، قد يحدث في الأجل القصير أثر تحويلي في غير صالحها بالنسبة للتجارة ، ولكن ذلك سوف يفضي في الأجل الطويل الى خلق فرص للتجارة تعود بالنفع على كل الدول . ولذا فان خوفها من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في غير محله . ان مجموعة السبعة والسبعين تعلق أهمية كبيرة على منظومة الأمم المتحدة وترى ان تأخذ برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مكانها في ذلك الإطار . وهي تؤيد ان تضي قدما في ذلك المجال ، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، ولن تسمح للشكليات التقنية أو محاولات العرقلة مهما بلغ مقدارها ، بأن تمنع هذا التقدم . ولذا فهو يدعو سائر المجموعات الى أن تنظر للموضوع نظرة طويلة الأجل وان تتعاون مع بلدان مجموعة السبعة والسبعين .

٨٧ - وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية ان بلده يؤيد تماما القرار الذي اعتمد . وقد قدمت مجموعة السبعة والسبعين تنازلات كثيرة للتوفيق بين مواقف مختلف المجموعات ، ولكن مفاوضات بعض المجموعات الأخرى لم يقدروا جهودها . وكان لابد من أن يوضع حد لما يمكن تقديمه من تنازلات ولم يكن في عزمها طرح الموضوع للتصويت ، ولو كان ذلك مقصدها لكانت قد فعلت ذلك منذ زمن طويل .

٨٨ - وأكد أنه بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الرئيس للتوصل الى توافق في الآراء ، فقد غدا ضروريا أن تنهى المفاوضات لأن بعض الدول حاولت مرة أخرى ان تنتهك سيادة البلدان النامية . وأعلن أن موقف البلدان المتقدمة النمو ، الشرقية منها والغربية ، يدعو للأسف . وقد أبدت اشارات مستترة الى حجب المساهمات المالية عن أنشطة الأمم المتحدة ؛ وقال ان كل الدول تسهم في ميزانية الأمم المتحدة ، ولكن القدرة على دفع مبلغ أكبر لا تعطى أي دولة أو مجموعة من البلدان الحق في فرض ارادتها . كذلك فان القيم الانسانية والأسس الاخلاقية التي يقوم على أساسها التعاون الدولي ليست مما يشتري بمساهمة أكبر في ميزانية الأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك فان مبدأي السيادة والعالمية اللذين تشدد عليهما المجموعة بـ١ هما موضع تأييد كامل من جانب بلدان مجموعة السبعة والسبعين ، ولكن التباعد في وجهات النظر بينهما ينشأ عند تفسير هذين المبدأين . فتفسير المجموعة بـ١ لهما ينتهك سيادة البلدان النامية ، وهذه البلدان غير مستعدة للمساومة حول هذه المسألة . ولقد بذلت هذه البلدان قصاراها لتلافي اجراء التصويت ، ولكن من المأمول الآن ان يحترم المبدأ الأساسي للديمقراطية ، وهو رأي الأغلبية ، وأن ينفذ من جانب كل الدول .

٨٩ - وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين انه يؤيد تماما كل البيانات التي أدلى بها المنسقون الاقليميون . وفسر قيام كل الوفود التي تناولت الكلمة بالتعبير عن أسفهم لعدم الوصول الى توافق في الآراء على انه تأكيد جديد لالتزامها على الصعيد العالمي بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومواصلة السعي للوصول الى مجالات للاتفاق تكون منصفة للجميع . أما المشاكل التي انبثقت خلال مناقشة المبادئ التي تؤيدها كل الدول فقد أتت في المحل الأول نتيجة لمحاولة اعلاء مبدأ واحد دون وجه حق على حساب المبادئ الأخرى . ولكن كسل المبادئ يدعم بعضها البعض وينبغي ان تنطبق بقدر متساو في كل الأوقات . وهو يقترح في هذا الصدد أن يأخذ المجلس علما مع كبير الارتياح بالتقريرين اللذين قدمهما السيد ديساغ (TD/B/892 و TD/B/905) واللذين اسهما كثيرا في فهم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٩٠ - وقال انه يؤيد كل ما قالته سائر الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بصدد التصويت على مشروع القرار وصدد عملية صنع القرار عن طريق التصويت . اما المقترح الاجرائي الذي قدمته بلدان المجموعة بـ١ (مشروع المقرر TD/B/L.648) فقد كان سيفضي الى شيء واحد ، هو تأخير تنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الأمر الذي كانت البلدان النامية ستعاني منه وحدها ، ولا ينبغي العمل دائما على تأجيل الاجراءات اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية ، وذلك هو السبب الذي دعاه منذ البداية الى ان يعلن ان بلدان المجموعة

السبعة والسبعين تعارض مشروع المقور المقدم من المجموعة بـ . ولا ينبغي للنتائج التي اسفر عنها التصويت على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 (القرار ٢٦٤ د - ٢٥) ان تثير مواقف سلبية تجاه مستقبل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، قد لا تؤثر على الدورة السادسة للاونكتاد وحسب وانما أيضا على الاجتماع الوزاري المقبل للغات . وتقوم الحاجة بالأحرى الى مواقف بناءة والى ادراك الحقيقة القائلة بأن تقدم البلدان النامية سيعود بالنفع أيضا على البلدان المتقدمة النمو . وينبغي لجميع البلدان أن تسعى الى بناء الثقة المتبادلة والى التعاون من أجل تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٩١ - وقال ممثل الصين انه على الرغم من ان المناقشة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم تغض الى توافق في الآراء فقد أفادت في كشف المواقف الأساسية للبلدان . وقد صوتت الصين لصالح مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 وأكدت بذلك من جديد موقفها المؤيد لمفهوم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ودعمت دعما نشطا تنفيذ أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفها جزءا لا يتجزأ في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومن ثم فهو يكتسب أهمية حاسمة . وأكد ان تنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سوف يساعد على صيانة استقلالها الوطني ، وتنمية اقتصاداتها الوطنية وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، وهو أمر يزداد الحاحا في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي المستمر . وقال ان بلده على استعداد لتنمية تعاونه الاقتصادي مع سائر البلدان النامية على أساس من المساواة والفائدة المتبادلة ، وهو يعتقد انه ينبغي الاضطلاع بالتعاون الاقتصادي فيما بين كل البلدان النامية ذات الأهداف والمصالح المشتركة .

٩٢ - وذكر ان الصين قد اقترحت ، خلال المشاورات غير الرسمية ، تعديلا يتناول مبدأ العالمية (انظر الفقرة ٩٥ والجزء ٣ أدناه) . وقد حظي هذا التعديل بدراسة كاملة من جانب المجموعات الإقليمية ثم ادمج بعد ذلك في مشروع القرار الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين (TD/B/L.639/Rev.2) ، والمأمول ان يمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ان ينمو بنجاح لضمان فعالية تنفيذ ذلك القرار .

٩٣ - وقال ممثل كندا ان وفده يشارك تماما المتحدث باسم المجموعة بـ في كل ما أدلى به من بيانات . فالتقدم الهام جدا الذي احرز في الدورة الراهنة للمجلس بصدور اجراءات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم يتجسد في القرار الذي اعتمد ، والمسألة المتبقية الآن تكمن في كيفية الحفاظ على المفاهيم الواردة في النص غير الرسمي الذي عم على الوفود والذي يوفو فعلا أساسا لتوافق الآراء لمناقشتها مستقبلا (انظر الفقرة ٩٥ والجزء ٣ أدناه) . ولا يمكن مقارنة الاونكتاد بديمقراطية وطنية ، والتصويت على قضايا من قبيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يقدم حلا للمشكلة ، على نحو ما تبدي من العجز عن احراز تقدم حقيقي بشأن القرارات المختلف عليها والتي اعتمدت في الدورة الخامسة للاونكتاد . ولهذا ، فهو يؤيد النداء الذي وجهه المتحدث باسم المجموعة الآسيوية للتخلي بروح التعاون واتخاذ تدابير لبناء الثقة ، وذلك امر ضروري في الأمم المتحدة بصفة عامة وفي الاونكتاد بصفة خاصة وبالذات في الفترة السابقة للدورة السادسة للاونكتاد . وقال انه يشارك ممثل المكسيك فيما عبر عنه

من شعور بالاحباط ، ولكنه لا يتفق معه في ان المفاوضات لم تكن لديهم فكرة واضحة عن مواقف المجموعات الأخرى . فقد كانت هناك خلافات داخلية في كل المجموعات ولكنها جميعا سعت الى التعبير بوضوح عن آرائها في عملية التفاوض غير الرسمية . والنسبة الى ما يزعم من ان المجموعة باء قد استخدمت مناورة اجرائية ، اثار الى ان المتحدث باسم المجموعة دال قد قال ان مجموعته ستقدم تعديلاتها على مشروع نص سابق كتابة ، وانها تطلب تضمينها في التقرير ، وقال ان هذا الطلب لائق تماما ولم تسمع أية معارضة له . وانه لحق من الحقوق الأساسية ان تطلب أى مجموعة ادراج آرائها في التقرير .

٩٤ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته تشعر بذات الأسف الذي عبر عنه متحدثون سابقون وذات الأمل أيضا في ان تسود في المستقبل روح أفضل من التعاون والتوافق . ولدان المجموعة باء على استعداد من جانبها لمواصلة السعي الى التعاون جريا على أفضل تقاليد الماضي .

الاجراء الختامي الذي اتخذه المجلس بشأن الوثيقتين
TD/B/892 و TD/B/905 بشأن النصوص التي نظرت فيها
خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين

٩٥ - قبل اختتام البند ٢ من جدول الأعمال ، قدم الرئيس تقريرا عن مشاوراته غير الرسمية بشأن المناقشة التي سلغت حول مقترح ارفاق مشروع قرار بتقرير المجلس . وقد اقر المجلس الاقتراح الذي تقدم به الرئيس ، في ضوء تلك المشاورات ، لاعداد ملحق لتقرير المجلس الى الجمعية العامة يتضمن في جملة امور الوثائق التالية : TD/B/L.647 (مشروع قرار مقدم باسم المجموعة باء) ، و TD/B(XXV)/CRP.7 (مشروع مقترح مقدم من مجموعة السبعة والسبعين ؛ والتعديل الذي أشار اليه ممثل الصين) (انظر الفقرة ٩٢) ؛ والتعليقات التي سبق ان طلبت المجموعة دال ادماجها في التقرير (انظر الفقرة ٥٣) ؛ وربما ايضا النص التوفيقي الذي رأى هو نفسه في وقت من الأوقات تقديمه . ومن المفهوم لدى الرئيس انه باتفاق المجلس على اعداد ذلك الملحق (انظر الجزء ٣ أدناه) فقد سحبت كل المقترحات الأخرى التي سبق تقديمها في هذا الصدد .

٩٦ - ودعوة من الرئيس احال المجلس علما بالتقريرين اللذين أعدهما السيد دباغ (الكويت) ، الرئيس السابق للمجلس (٢) ، واشاد به وأعرب عن تقديره له لقيامه باعدادهما .

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البند ١ و ١١ و ١٣ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين

٩٧ - افتتح السيد بلانكارت (سويسرا) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية ، الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ .

باء - الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٩٨ - أعلن رئيس المجلس في الجلسة ٦٠٠ المعقودة في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر أنه وفقاً للفقرتين ٥ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بالعملة المعدلة ، فقد أبلغت البحرين الأمين العام للأونكتاد بنيتها في أن تصبح عضواً في المجلس ، وعليه فهي الآن عضوة في مجلس التجارة والتنمية (للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الدورة الخامسة والعشرين ، أنظر المرفق الثالث أدناه) .

جيم - العضوية والحضور (٣)

٩٩ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ، ممثلة في الدورة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المانيا (جمهورية - الاتحادية)

اثيوبيا الامارات العربية المتحدة

الارجنتين اندونيسيا

الاردن انغولا

اسبانيا اوروغواي

استراليا ايران (جمهورية - الاسلامية)

اسرائيل ايرلندا

اكواور ايطاليا

باكستان	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
البحرين	الجمهورية العربية السورية
البرازيل	جمهورية الكاميرون المتحدة
البرتغال	جمهورية كوريا
بلجيكا	الجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية
بلغاريا	الدانمرك
بنغلاديش	رومانيا
بنما	زائير
بنين	ساحل العاج
بورما	سري لانكا
بوروندي	السلفادور
بولندا	سنغافورة
بوليفيا	السنتال
بيرو	السودان
تايلند	السويد
تركيا	سويسرا
ترينيداد وتوباغو	شيلي
تشيكوسلوفاكيا	الصومال
تونس	الصين
جامايكا	العراق
الجزائر	عمان
الجمهورية العربية الليبية	غابون
جمهورية افريقيا الوسطى	غانا
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	غواتيمالا
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	فرنسا
جمهورية تنزانيا المتحدة	الفلبين
الجمهورية الدومينيكية	فنزويلا

المملكة العربية السعودية	فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	فيتنام
وايرلندا الشمالية	قبرص
منفوليا	قطر
النرويج	كندا
النمسا	كوبا
نيجيريا	كوستاريكا
نيكاراغوا	كولومبيا
نيوزيلندا	الكويت
هايتي	كينيا
الهند	لبنان
هندوراس	لكسمبرغ
هنغاريا	ليبيريا
هولندا	مالطة
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليمن	مصر
اليمن الديمقراطية	المغرب
يوغوسلافيا	المكسيك
اليونان	

١٠٠ - وكانت الدولتان التاليتان من أعضاء الأونكتاد ممثلين في الدورة : الكرسي الرسولي ، نيبال .

١٠١ - وكانت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ممثلين في الدورة . كما كان ممثلا فيها مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .

١٠٢ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

المنظمة الدولية للملاحة البحرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلين أيضا .

١٠٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة :

رابطة البلدان المصدرة لركاز الحديد

الاتحاد الاقتصادي الاوربي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الافريقية

الامانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

١٠٤ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : الفئة العامة :

الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي

الاتحاد المسيحي الدولي لمديرى الأعمال

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

جمعية التنمية الدولية

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

١٠٥ - واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) .

دال - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١ (ز) من جدول الأعمال)

١٠٦ - قرر المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين أن يحيل الى الجزء الثانى من الدورة مشروع مقرر مقدم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (TD/B/L.638) يتعلق بتحديد مواعيد اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ . وقرر أيضا ان يواصل النظر ، خلال الجزء الثانى من الدورة فسي الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٣ والجدولين الزمنيين المؤقتين لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (انظر الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٧٧٧) .

١٠٧ - وفيما يتصل بالجدول الزمني للاجتماعات في عام ١٩٨٣ ، كان معروضا على المجلس ، بالاضافة الى الوثيقة TD/B/L.646 ، اضافة لهذه الوثيقة (TD/B/L.646/Add.1) تتعلق بمسائل الجدول الزمني التي ظهرت منذ انعقاد الجزء الأول من الدورة .

١٠٨ - وفي الجلسة ٦٠٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ، قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد هذا البند وأشار بأنه ينبغي ، بغية التخفيض الى الحد الأدنى من التداخل مع الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأوروبا في نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، أن تعقد الدورة السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٨ الى ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، والدورة الاستثنائية الثانية عشرة في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٣ وأن تعقد الدورة الثانية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في الفترة من ٢ الى ١١ أيار / مايو ١٩٨٣ .

١ - الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١٠٩ - أشار المتحدث باسم المجموعة بـ الى الفقرة ٧ (ب) من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) بشأن القضايا المؤسسية ، واقترح وجوب ايجاد فراغ في الجدول الزمني لاجتماعات الجزء الأول من عام ١٩٨٣ من أجل الدورة السابعة للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، بحيث تنعقد قبل الدورة السادسة للأونكتاد .

١١٠ - وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن موقف مجموعته بشأن تحديد مواعيد اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ قد تم الاعراب عنه باسهاب في الدورة السادسة للفرقة العاملة وفي الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس وتجلى ذلك في مشروع المقرر TD/B/L.638 ، الذي نص على دورة واحدة فقط للفرقة العاملة تعقد في عام ١٩٨٣ بعد الدورة السادسة للأونكتاد ولفترة أقصاها اسبوعان . وأعرب عن أسفه لتعذر الوصول الى توافق بشأن هذه المسألة وطلب التصويت على مشروع المقرر .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

١١١ - اعتمد مشروع المقرر TD/B/L.638 بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٢١ ، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت (للاطلاع على النص انظر المرفق الأول ، المقرر ٢٦٥ (د - ٢٥)) .

١١٢ - وقال المتحدث باسم المجموعة د ان مجموعته مع تفضيلها لعقد دورة واحدة فقط للفرقة العاملة ، في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ ، قد امتنعت عن التصويت لأنها ترى أنه ينبغي التوصل الى المقررات في المسائل الاجرائية بتوافق الآراء لا بالتصويت .

١١٣ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن الآسى لأن احدى المجموعات الاقليمية بعدد ان أبدت ازديادها لعملية التفاوض الواجبة بشأن البند الموضوعي الذي يعالجه المجلس في دورته الحالية ، تبدي الآن ازديادها للادارة السليمة بفرض حدود على أنشطة جههاز الأونكتاد المعني بصورة جد مباشرة بالادارة والتنظيم .

٢ - مسائل أخرى تتعلق بالجدول الزمني

١١٤ - طلب المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين تحديد مواعيد للاجتماعات المطلوبة في القرار ٢٦٤ (د - ٢٥) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي اتخذته المجلس في جلسته السابقة .

١١٥ - وأضاف ممثل المكسيك الى تلك الملاحظات قوله ان من المهم أن يحدد المجلس بنفسه هذه المواعيد ، بدلا من حسم القضية في مشاورات الأمين العام للأونكتاد .

١١٦ - وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد ان هناك فراغا متروكا في الجدول الزمني لتعيين موعد للاجتماع المطلوب في الفقرة ١ من الفرع بء من القرار ، وذلك في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان / ابريل ١٩٨٣ . وفيما يتعلق بالدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فان أقرب المواعيد الممكنة ، نظرا للقيود المعروفة بما فيها انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز / يولييه ، هو الفترة من ٥ إلى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

١١٧ - وقال ممثل الأرجنتين أنه ربما وجب في مشاورات الأمين العام للأونكتاد استعراض المواعيد الدقيقة في نيسان / ابريل للاجتماعات المتصلة بالنظام المعمم للأفضليات التجارية المطلوبة في الفقرة ١ من الفرع بء من القرار ، وذلك متى تم اتخاذ مقرر رسمي حول تحديد موعد الاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين في بوينس آيرس استعدادا للدورة السادسة للأونكتاد .

الاجراء الذي اتخذته المجلس

١١٨ - في الجلسة ٦٠٢ التي عقدها المجلس في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ، أقر المجلس الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٣ والجدولين الزمنيين المؤقتين لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وهي الجدول المقترحة من الأمانة (TD/B/L.646 and Add.1) ، آخذا في الاعتبار ما أبداه ممثل الأمين العام للأونكتاد من ملاحظات وعد ادخال ما يقتضيه الأمر من تعديلات في ضوء المقرر ٢٦٥ (د - ٢٥) الذي اتخذ قبل ذلك أثناء الجلسة (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٦٦ (د - ٢٥)) .

١١٩ - وقال المتحدث باسم المجموعة بء ان مجموعته قد قبلت الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٣ دون اخلال بمواقفها المعروفة جيدا فيما يتعلق بعقد الاجتماع في نيسان / ابريل ١٩٨٣ لتمكين البلدان النامية المشاركة في المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية من القيام بجملة أمور منها تحديد اابع الدعم المطلوب من الأونكتاد ونطاقه ومداه . واسترعى الانتباه كذلك الى أن تعيين موعد الدورة الثانية عشرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في عام ١٩٨٣ هو مسألة ستناقش في المشاورات القادمة التي سيعقدها الأمين العام للأونكتاد .

هـ - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
(البند ١١ ح) من جدول الأعمال)

١٢٠ - عملاً بالمادة ٣١ من النظام الداخلي ، قدم الى المجلس ، في صدد اعتماده القسوار
٢٦٤ (د - ٢٥) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بيان بالآثار المالية
يرد نصه في المرفق الثاني .

واو - اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٢١ - لاحظ المجلس ، في جلسته الختامية (٦٠٢) المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ،
أن تقريره عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين مسيشكل جزءاً من تقريره السنوي السنوي
الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وفوض للمقرر اعداد التقرير عن الجزء الثاني
من الدورة الخامسة والعشرين بعد اختتام الدورة (للاطلاع على المقرر المتعلق باضافة ملحق
للتقرير ، انظر الفقرة ٩٥ أعلاه) .

زاي - اختتام الدورة

١٢٢ - أعلن الرئيس ، في الجلسة ٦٠٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ، اختتام
الدورة الخامسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية .

الحواشي

- (١) عممت مجموعة ال ٧٧ بصورة غير رسمية مشاريع مقترحات كأساس للمشاورات (TD/B(XXV)/CRP.7) قبل تقديم مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.1 رسميا .
- (٢) للاطلاع على النصوص المطبوعة ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتعنية ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢ من جدول الأعمال ، الوثيقتان TD/B/892 و TD/B/905 .
- (٣) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/INF.121 .

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في
الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين

الصفحة

القرار

٢٦٤ (د - ٢٥) - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ٢٤٨

المقرر

٢٦٥ (د - ٢٥) - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣ ٢٥١

٢٦٦ (د - ٢٥) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٢٥١

اجراءات اخذها المجلس ٢٥١

القرار

٢٦٤ (د - ٢٥) - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ألف

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، والى القرار ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والى مقرره ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ الذي اعتمد فيه اختصاصات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

واذ يحيط علما بالمقررات التي اعتمدها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مكسيكو في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ (١) ، وعلان وبرنامج عمل مانيتا الصادرين في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (ب) ، وبرنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا في شباط / فبراير ١٩٧٩ (ج) ، وبرنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار / مايو ١٩٨١ (د) ،

واذ يسلم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل عنصرا رئيسيا في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وعنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ يسلم كذلك بأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سوف يشكل مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وكذلك في الاقتصاد العالمي ،

واذ لا تغرب عن باله الاهمية التي تعلقها البلدان النامية على التعاون الاقتصادي فيما بينها ،

واذ يؤكد من جديد أن الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لا تنقص من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى في اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،

(أ) انظر الجزء الاول من تقرير المؤتمر الذي عم على أعضاء الجمعية العامة في الوثيقة A/C.2/31/7 .

(ب) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/76.II.D.10) ، المرفق الخامس .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

(د) انظر A/36/333 و Corr.1 .

١ - يؤكد من جديد ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي لجنة الأونكتاد الرئيسية التي تتناول الأعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وهي مسؤولة عن دراسة ووضع التوصيات حسبما وكلما طلب منها ذلك لتوفير الدعم والمساعدة للبلدان النامية أو مجموعات منها ، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

٢ - يوافق على ما يلي :

(أ) يحق لكل البلدان النامية أن تقدم ، مشتركة أو في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج للنظر فيها . ويمكن لأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة من هذه البلدان ممن يرغب في الاشتراك في أي مشروع و/أو برنامج من هذا النوع أن يفعل ذلك على أساس الاتفاق الذي تم التوصل اليه عن طريق مشاورات بين البلد مقدم الطلب أو مجموعة البلدان مقدمة الطلب ومجموعة البلدان الأطراف في المشروع و/أو البرنامج ؛

(ب) يحق لتلك الدول الأعضاء في لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي لا تشترك في المشاريع و/أو البرامج المحددة وللمشركين غير المصوتين في اللجنة حضور الجلسات العامة المتصلة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج المحددة على أساس عدم التدخل في المداولات ، ولا يشمل هذا الحق الاشتراك في المفاوضات ذاتها ؛

(ج) يتم وفقا للجزء الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ توزيع الوثائق العامة ووثائق المعلومات الأساسية التي تعدها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع و/أو البرامج توزيعا عاما ، وكذلك الشأن بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية عن المفاوضات بشأن مثل هذه المشاريع و/أو البرامج على البلدان المعنية . ويقتصر توزيع الوثائق المتعلقة بالمفاوضات المباشرة على البلدان المشاركة في هذه المفاوضات ؛

(د) يقوم الأمين العام للأونكتاد ، استنادا الى اقتراح مقدم من البلدان النامية الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يتصل بأحد مشاريع و/أو برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبالدعم والمساعدة اللازمين لذلك ، باعداد تقرير لتتظر فيه اللجنة . ويجب أن يشير هذا التقرير الى المتطلبات المالية للمشروع و/أو البرنامج بالصيغة المعروض بها والى الخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصره مع مراعاة الموارد التي قد يمكن توفيرها من ميزانية الأونكتاد العادية ، والمساعدة المحتملة من الأجهزة المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة واحتمال الحصول على مساهمات طوعية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف . ويجب أن يقدم التقرير تقديرات للآثار المترتبة على المشروع أو البرنامج فيما يتعلق بالأونكتاد من حيث ميزانيته والمتطلبات من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات .

باء

وان يرحب باختتام المرحلة التحضيرية من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيم بين البلدان النامية المنصوص عليه في قرار المؤتمر ١٢٧ (د - هـ) ، وان يحيط علم بالمقرر الذي اتخذته البلدان النامية على المستوى الوزاري في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، لتنفيذ النظام (هـ) .

يوافق كذلك على :

(أ) أن يبرجوا الأمين العام للأونكتاد أن يقدم ، من موارد الميزانية الحالية ، ما يلزم من الدعم التقني وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد اجتماع في مقر الأونكتاد في نيسان / ابريل ١٩٨٣ للبلدان النامية المشتركة في المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيم بين البلدان النامية لتمكينها من الاضطلاع ، في جملة أمور ، بتحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم الذي يرجى من الأونكتاد توفيره لها ،

(ب) أن يدعو الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيم بين البلدان النامية الى الانعقاد بعد الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة ، بغية استعراض أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيم بين البلدان النامية وتقديم توصيات الى المجلس في دورته السابعة والعشرين فيم يتعلق بطبيعة ومدى وشروط الدعم الذي سيوفره الأونكتاد للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيم بين البلدان النامية ، على أساس المقترح الذي ستقدمه البلدان النامية المعنية والتقارير الذي أعدته أمانة الأونكتاد .

الجلسة ٦٠١

٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢

(هـ) انظر A/37/544 .

المقرران

٢٦٥ (د - ٢٥) - اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في عام ١٩٨٣

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ان يشير الى الآراء التي أبدتها أعضاء الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في الدورة السادسة للفرقة بشأن تواتر ومدة اجتماعاتها ، (و)
وان يأخذ في الاعتبار الحاجة الى أن تركز الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد اهتمامها على القضايا التي ستعرض على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة وعطى الأعمال التحضيرية للمؤتمر ،
وان يأخذ أيضا بعين الاعتبار العدد الكبير من الاجتماعات المدرجة في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد في الفترة التي تسبق الدورة السادسة للمؤتمر والاجتماعات المقررة للتحضير للدورة ،

- ١ - يقرر عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة في موعد يلي انتهاء الدورة السادسة للمؤتمر ؛
- ٢ - يقرر كذلك عقد دورة واحدة فقط للفرقة العاملة خلال عام ١٩٨٣ ؛
- ٣ - يقرر عقد الدورة السابعة للفرقة العاملة لمدة تصل الى اسبوعين اذا اقتضى الأمر ؛
- ٤ - يقرر كذلك أن تقوم الفرقة العاملة في دورتها السابعة باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وأن تقوم ، في هذا السياق ، باستعراض مسألة تقييم البرامج ، وبالنظر في الاستعراض السنوي لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية .

الجلسة ٦٠٢

٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢

٢٦٦ (د - ٢٥) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية

يقر الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢ و عام ١٩٨٣ والجدولين الزمنيين المؤقتين لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ المرفقين بهذا المقرر .

الجلسة ٦٠٢

٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢

(و) انظر تقرير الفرقة العاملة (الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٥ (TD/B/928) .

مرفق

جدول باجتماعات الفترة المتبقية من عام
١٩٨٢ وفي عام ١٩٨٣ وجدولان مؤقتان لعامي
١٩٨٤ و ١٩٨٥ (ز)

ألف - اجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٢

التاريخ

١ - ٥ تشرين الثاني / نوفمبر	فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	-
٨ - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر	الاجتماع التحضيري المعني بالبوكسيت	-
٨ - ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر	الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ، الدورة الثانية	-
١٥ - ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر	اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الدورة الرابعة	-
٣ كانون الاول / ديسمبر	الاجتماع المعني بالاشخاب الاستوائية	-
١٠ كانون الاول / ديسمبر	لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة	-
١٣ - ١٧ كانون الأول / ديسمبر	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنيز	-
١٣ - ١٧ كانون الأول / ديسمبر	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الأول (الموارد غير المنظورة : التأمين)	-

(ز) ستعقد جميع الاجتماعات في جنيف ما لم يرد ما يخالف ذلك . وتحسم الاجتماعات التي تقابلها علامة نجمية من رصيد " فرق عالة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء " .

اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد (ح)

المدة	
٣ أسابيع	- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الخامسة (ط)
أسبوع واحد	- الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة ، الدورة السابعة (اذا اقتضى الأمر)
حتى ٤ أسابيع	- مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)
أسبوع واحد	- الاجتماع التحضيري السابع (الجزء الثالث) أو الثامن المعني بالنحاس
أسبوع واحد	- الاجتماع التحضيري السادس المستأنف المعني بالقطن
أسبوع واحد	- الاجتماع (التحضيري) المعني بالألياف الصلبة
أسبوع واحد	- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بركاز الحديد
أسبوع واحد	- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالمنغنيز
أسبوع واحد	- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالفوسفات
اسبوع واحد	- اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة بالنقل البحري للبضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د - ٥) الفقرة ٥) *
أسبوع واحد	- فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدي الدولي ، الدورة الثانية *
اسبوع ونصف الاسبوع	- فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د - ١٩)) *

* * * * *

(ح) يرسل الى عام ١٩٨٣ اي اجتماع من الاجتماعات الواردة في هذه القائمة لا يعقد في عام ١٩٨٢ .

(ط) يعقد في تاريخ يحدد فيما بعد في مشاورات تجرى بين الامين العام للاونكتاد والمجموعات الاقليمية .

١٩٨٢ (تابع)

المدة

- مؤتمرات سلعية واجتماعات سلعية أخرى
- فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء
- حسب الاقتضاء (حتى ١٧ أسبوعاً)
- حسب الاقتضاء (٥)

باء - جدول اجتماعات عام ١٩٨٣

التاريخ

- اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية ، الدورة الثالثة
- لجنة السلع الأساسية ، الدورة العاشرة
- الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري ، الدورة التاسعة
- لجنة المصنوعات ، الدورة العاشرة
- لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الثاني (التمويل المتصل بالتجارة)
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأخشاب الاستوائية ١٩٨٣
- الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية وللأونكتاد والغات ، الدورة السادسة عشرة
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة والعشرون (ك)
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة
- فريق الخبراء المعني بالنقل البحري الدولي للشحنات السائبة من الهيدروكربونات السائلة ، الدورة الأولى (قرار لجنة النقل البحري ٤٨ (د - ١٠)) *
- ١٧ - ٢٦ كانون الثاني / يناير
- ٢٦ كانون الثاني / يناير - ٤ شباط / فبراير
- ٣١ كانون الثاني / يناير - ١٨ شباط / فبراير
- ٧ - ١٨ شباط / فبراير
- ٢٨ شباط / فبراير - ١١ آذار / مارس
- ١٤ - ٣١ آذار / مارس
- ٢١ - ٢٩ آذار / مارس
- ١٨ - ٢٢ نيسان / أبريل
- ٢٥ - ٢٩ نيسان / أبريل
- ٢٥ - ٢٩ نيسان / أبريل

(ي) وافق المجلس في الجلسة ٥٨١ بتاريخ ١٩ آذار / مارس ١٩٨٢ على أنه إذا تجاوز العدد الاجمالي للاجتماعات الواردة في هذه القائمة والمنعقدة فعلاً ١٦ اجتماعاً في عام ١٩٨٢ فإن ما يتبقى من الاجتماعات لسنة ١٩٨٣ سينخفض بنفس النسبة .

(ك) سوف تستأنف الدورة العادية السادسة والعشرون اجتماعها يوم ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨٢ لاعتماد تقريره .

١٩٨٣ (تابع)

التاريخ

١١-٢ ايار/مايو

- اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، الدورة الثانية عشرة

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- اجتماع كبار المسؤولين السابق للمؤتمر

- الدورة السادسة

٢-٣ حزيران/يونيه (بلغراد)

٦-٣٠ حزيران/يونيه

(بلغراد)

- لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الدورة الثالثة

- مجلس التجارة والتنمية، الدورة السابعة والعشرون

- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية -
التقيدية، الدورة الثانية

- الفريق الحكومي الدولي المخصص للنظر في وسائل مكافحة جميع

نواحي الاحتيال البحري بها فيها القرصنة (قرار لجنة النقل
البحري ٤٩ (د - ١٠)) *

- فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية للتعريفات الخاصة

بالحاويات الصالحة للنقل بوسائط متعددة، الدورة الاولى (قرار
لجنة النقل البحري ٤٧ (د - ١٠)) *

- فريق الخبراء المعني بالنقل البحري الدولي للشحنات السائبة من

الهيدروكربونات السائلة، الدورة الثانية (قرار لجنة النقل البحري
٤٨ (د - ١٠)) *

اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد

المدة

- اجتماع تمكين البلدان النامية المشتركة في المفاوضات المتعلقة

بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية من القيام في جملة أمور
بتحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم المطلوب من الأونكتاد *

- الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية

البرنامجية، الدورة السابعة

- الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، الدورة

العاشر

اسبوعان

حتى اسبوعين (النصف
الثاني من عام ١٩٨٣)

اسبوع واحد (نيسان /
أبريل)

١٩٨٣ (تابع)

المدة

- لجنة التنغستن ، الدورة الخامسة عشرة (اذا اقتضى الأمر) اسبوع واحد
- الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة (اذا اقتضى الأمر) اسبوع واحد
- اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية ، الدورة الرابعة (اذا اقتضى الأمر) اسبوع واحد
- مؤتمر الامم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن (ل) اسبوعان
- اجتماع خبراء البلدان المصدرة للشاي المعني بوضع معايير تصديرية دنيا ، الدورة الثانية اسبوع واحد
- فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالشاي ، الدورة الرابعة اسبوع واحد
- الاجتماع التحضيري الرابع المعني بالشاي اسبوع واحد

* * * * *

- مؤتمرات سلعية واجتماعات سلعية أخرى حسب الاقتضاء (حتى ٣٤ اسبوعا)
- فرق عاملة وافرقة دراسية وأفرقة خبراء فرق عاملة وافرقة دراسية وأفرقة خبراء حسب الاقتضاء (حتى ١١ اسبوعا) (٢)

جيم - جدول مؤقت لاجتماعات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥

١٩٨٤

- الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد واللغات ، الدورة السابعة عشرة ٩ أيام
- الفرقة العاملة المعنية بالخطاة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثامنة أسبوع واحد

-
- (ل) رهنا باتخاذ اجراء من جانب الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .
 - (٢) انظر الحاشية ٥ أعلاه .

١٩٨٤ (تابع)

المدة

- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة والعشرون
 - اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الثالثة عشرة
 - الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية
البرنامجية ، الدورة التاسعة
 - مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التاسعة والعشرون
 - الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري ،
الدورة الحادية عشرة
 - فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات
التجارية التقييدية ، الدورة الثالثة
 - دورات للجنة رئيسيتين أو ثلاث
 - لجنة التنفستين (اذا اقتضى الأمر)
 - الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبدلية
(اذا اقتضى الأمر)
 - اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية (اذا اقتضى
الأمر)
 - فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية للتعريفات
الخاصة بالحاويات الصالحة للنقل بوسائط متعددة ،
الدورة الثانية ، (قرار لجنة النقل البحري ٤٧ (د-١٠) *
 - مؤتمرات سلعية واجتماعات سلعية أخرى
 - فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء
- * * * * *
- حسب الاقتضاء
(حتى ٤٠ أسبوعاً)
 - حسب الاقتضاء
(حتى ١٦ أسبوعاً)

١٩٨٥

المدة

- الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
للاؤتكاك والغات ، الدورة الثامنة عشرة
٩ أيام
- الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية
البرنامجية ، الدورة العاشرة
اسبوع واحد
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثلاثون
أسبوعان
- اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الرابعة عشرة
اسبوع واحد الى اسبوعين
- الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية
البرنامجية ، الدورة الحادية عشرة
اسبوع واحد
- مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والثلاثون
اسبوعان
- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية
التقييدية ، الدورة الرابعة
اسبوع واحد الى اسبوعين
ونصف الاسبوع
- دورات للجنة رئيسيتين أو ثلاث
على مدى العام (اسبوع واحد الى اسبوعين لكل
دورة)
- الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ، الدورة
السادسة (ن)
اسبوعان
- مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة
المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد
الاطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (س)
اسبوعان
- لجنة التنفستين (اذا اقتضى الأمر)
اسبوع واحد
- الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبدلية
(اذا اقتضى الأمر)
اسبوع واحد

(ن) اجتماع على مستوى عال للاضطلاع باستعراض منتصف المدة الشامل للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، عملا بالفقرة ١١٩ من ذلك البرنامج (انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E/82.I.8 ، الجزء الاول ، الفرع ألفاء . وقد عمل الفريق الحكومي الدولي ، في دوراته الثالثة والرابعة والخامسة ، لجنة تحضيرية للمؤتمر .

(س) رهنا بموافقة الجمعية العامة (انظر مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من اجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.5 ، الجزء الرابع ، الفرع زاي ، الفقرة ٦) .

١٩٨٥ (تابع)

الصدرة

- اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية
(إذا اقتضى الأمر)
اسبوع واحد الى اسبوعين

* * * * *

- مؤتمرات سلمية واجتماعات سلمية أخرى
حسب الاقتضاء
(حتى ٤٠ اسبوعاً)
- فرق طلبة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء
حسب الاقتضاء
(حتى ١٦ اسبوعاً)

اجراء آخر اتخذها المجلس

أحاط المجلس علماً في جلسته ٦٠٢ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ،
بالتقريرين اللذين أعدهما السيد هـ . دباغ (الكويت) (ع) ، الرئيس السابق للمجلس ، بشأن
دور الأونكتاد في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وامتدحه وأعرب عـن
تقديره له لاعدادهما (ف) .

-
- (ع) TD/B/892 و TD/B/905 ، وقد أعيد اصدارهما في : الوثائق الرسمية للمجلس
التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢ من جدول الأعمال .
 - (ف) انظر الجزء الثاني أعلاه ، الفقرة ٩٦ .

المرفق الثاني

الآثار المالية للإجراءات التي اتخذها المجلس

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (أ)

- ١ - رجي من الأمين العام للأونكتاد ، في الفقرة ١ من الفرع ب* ، من ديباجة مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.639/Rev.1 أن يتخذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع في جنيف لتمكين البلدان النامية المشتركة في مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية ، في جطة أمور ، من النظر في المسائل ذات الطبيعة التنظيمية .
- ٢ - وستبلغ التكاليف المقدرة ٨٢ ٠٠٠ دولار ، بافتراض أن هذا الاجتماع سينعقد لفترة اسبوع وأن فرقتين من المترجمين الشفويين بأربع لغات ستقومان بخدمته ، وأنه سيتطلب قاعتين للمؤتمرات وعددًا من صفحات الوثائق يبلغ مجموعها ٥٠ صفحة .
- ٣ - ويعتبر أن هذه الاحتياجات المتعلقة بالاجتماع ستأتي في إطار ما نص عليه عموما الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد من الفرق العاملة وأفرقة الخبراء والأفرقة الدراسية .

(أ) مادة TD/B/L.639/Rev.1/Add.1 ، التي أبلغ المجلس بأنها تنطبق أيضا على مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2 (القرار ٢٦٤ ج - ٢٥) .

العرفق الثالث

الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية (أ)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	بوروندى
اثيوبيا	بولندا
الأرجنتين	بوليفيا
الاردن	بسمرو
اسبانيا	تاييلند
استراليا	تركيا
اسرائيل	ترينيداد وتهاغو
أفغانستان	تشاد
اكوادور	تشيكوسلوفاكيا
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	توفو
الامارات العربية المتحدة	تونس
اندونيسيا	جامايكا
أنغولا	الجزائر
اوروغواى	الجمهورية العربية الليبية
اوزبدا	جمهورية افريقيا الوسطى
ايران (جمهورية - الاسلامية)	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
ايرلندا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
ايطاليا	جمهورية تنزانيا المتحدة
بابوا غينيا الجديدة	الجمهورية الدومينيكية
باكستان	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
البحرين	الجمهورية العربية السورية
البرازيل	جمهورية الكاميرون المتحدة
بنما دوس	جمهورية كوريا
البرتغال	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
بلجيكا	الدانمرك
بلغاريا	رومانيا
بنغلاديش	زائير
بنما	زامبيا
بنن	ساحل العاج
بورما	سرى لانكا

المرق الثالث (تابع)

السلفادور	لختنشتاين
سنغافورة	لكسمبرغ
السنغال	ليبيريا
السودان	مالطة
سورينام	مالي
السويد	ماليزيا
سويسرا	مدغشقر
سيراليون	مصر
شيلي	المغرب
الصومال	المكسيك
الصين	المملكة العربية السعودية
العراق	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
عمان	وايلندا الشمالية
غابون	منغوليا
غانا	موريتانيا
غرينادا	موريشيوس
غواتيمالا	النرويج
غيانا	النمسا
غينيا	نيجيريا
فرنسا	نيكاراغوا
القلبين	نيوزيلندا
فنزويلا	هايتي
فنلندا	الهند
فولتا العليا	هندوراس
فجيت نام	هونغاريا
قبرص	هولندا
قطر	الولايات المتحدة الأمريكية
كندا	اليابان
كها	اليمن
كوستاريكا	اليمن الديمقراطية
كولومبيا	يوغوسلافيا
الكويت	اليونان
كينيا	
لبنان	

الجزء الثالث

ملحق تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني
من دورته الخامسة والعشرين*

* صدر أعلًا في شكل نسخة مطبوعة بالاستنسل في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ تحت الرمز A/37/15(Vol.II, Part III).

ملحق

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته
الخاصة والعشرين

المحتويات

الصفحة

٢٦٥		مقدمة
٢٦٦		أولاً - النصوص المقدمة بمجلسها ووافق رسمياً للدورة
٢٧٩		ثانياً - النصوص الأخرى

مقدمة

قرر المجلس في جلسته (٦٠٢) الختامية المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ان يعد مقرر طحا لتقرير المجلس من الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين • تدرج فيه بعض النصوص التي كانت قيد النظر فيما يتعلق بالبنود ٢ من جدول الاعمال الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) : انظر الجزء الثاني اعلاه • الفقرتان ٢٦ و ١٩٥ •

وترد في الفرع الاول من هذا الطحق النصوص المقدمة بوصفها وثائق رسمية للدورة وتسرد النصوص الاخرى في الفرع الثاني •

أولا : النصوص المقدمة بوصفها وثائق رسمية للدورة

ألف - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من الجماهيرية العربية الليبية نيابة
عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧*
(TD/B/L.639 - ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢)

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ألف

ان يشير الى قرار المؤتمر ٤٨ (د - ٣) المؤرخ في ١٨ ايار / مايو ١٩٧٢ بشأن توسيع التجارة
والتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية وكذلك الى قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥)
المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يشير ايضا الى المقررات التي اتخذها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
المعقد في مكسيكو سيتي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (١) ، وعلان برنامج عمل مانيتا المؤرخين في
٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (٢) برنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات اللذين تم
اعتمادهما في شباط / فبراير ١٩٧٩ (٣) وكذلك برنامج عمل كراكاس الذي اعتمدته المؤتمر الرفيع المستوى
المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار / مايو ١٩٨١ (٤) ،

وان يلاحظ ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في استراتيجية
الاعتماد الجماعي على الذات ومكون اساسي من مكونات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم
المتحدة الانطاقي الثالث ،

* بناء على دعوة المجلس في جلسته ٥٩٨ (الجزء الاول اعلاه ، الفقرة ٣٤٩ والمرفق
الاول ، الاجراءات الاخرى ، الفقرة ٣ (أ) ، قدم الامين العام للاونكتاد مذكرة (TD/B/L.645)
اوضح فيها الآثار الحالية وغيرها من الآثار المترتبة على مشروع القرار هذا .

وأن يسلم بأن من شأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ان يساهم
مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وفي تنمية الاقتصاد العالمي ايضا ،

وأن يضع في اعتباره الاهمية التي تعلقها البلدان النامية على التعاون الاقتصادي فيما بينها
وعلى ضرورة تنفيذ برنامج عمل الانكاد في كل المجالات ذات الالوية في التعاون الاقتصادي فيما
بين البلدان النامية ولا سيما في مجالات اقامة نظام شامل للأفضليات التجارية والتعاون فيما بين
الهيئات التجارية الحكومية ومؤسسات الانتاج والتسويق المتعددة الجنسية والتعاون النقدي والمالي ،

١ - يرحب بالمبادرة التي اتخذتها البلدان النامية باعتماد برنامج عمل كراكاس بشأن
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - يرحب كذلك بالأنشطة التي يضطلع بها الانكاد في المجالات التي تحظى بالالوية
في برنامجه الخاص بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عملا بالالويات المشار اليها في
قرار لجنة التعاون فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) ، وبرنامج ارشاد وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ؛

بـ

وأن يضع في اعتباره رغبة البلدان النامية في البدء في النظام الشامل للأفضليات التجارية ،

١ - يرجو من الامين العام للانكاد ان يولي عناية على سبيل الالوية لتنفيذ برنامج عمل
الانكاد في المجالات ذات الالوية في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وخاصة اقامة
نظام شامل للأفضليات التجارية ؛

٢ - يقرر توفير موارد اضافية لدعم الأنشطة المضطلع بها في مجال النظام الشامل للأفضليات
التجارية ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، خدمات الدعم الفني والتقني وخدمات السكرتارية وغيرها من
الترتيبات المناسبة التي من شأنها ان تسهل المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية
عملا بأهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - يدعو الامين العام للانكاد الى ان يقدم الى مجلس التجارة والتنمية الآثار المالية
غيرها من الآثار التي قد تنجم عن توفير الموارد الإضافية لبرنامج عمل الانكاد في مجال النظام
الشامل للأفضليات التجارية ، لكي ينظر فيها في دورته الخامسة والعشرين المستأنفة .

باء - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من الخرويج نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة باء
TD/B/L.647 - ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢

ان مجلس التجارة والتنمية ،

الف

ان يشير الى مقرره ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ والذي اعتمد بمقتضاه
صلاحيات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في
٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ المقررات التي اتخذها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود
في مكسيكو سيتي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (٥) ، وعلان وبرنامج عمل مانيتا ، المؤرخين في ٧ شباط /
فبراير ١٩٧٩ (٦) وبرنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في شباط /
فبراير ١٩٧٩ (٧) ، وكذلك ببرنامج عمل كازاكس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار / مايو ١٩٨١ (٨) ،

وان يلاحظ كذلك ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في استراتيجية
الاعتماد الجماعي على الذات ومقوم اساسي من مقومات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم
المتحدة الانمائي الثالث ،

وان يسلم بأن من شأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ان يساهم
مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وفي تنمية الاقتصاد العالمي ،

وان يضع في اعتباره الاهمية التي تعلقها البلدان النامية على التعاون الاقتصادي فيما بينها ،

يوفق على الاجراءات والتفاهات التالية :

(أ) ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي جهاز الاونكتاد الذي يتناول ، في نطاق سلطة المجلس وفقا لصلاحيات هذا الجهاز (مقرر المجلس ١٦١ (د - ١٧)) ، الاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار الاونكتاد ، وهي المسؤولية عن النظر في التوصيات وتقديمها الى المجلس بغية الاضطلاع ، في مجال اختصاصات الاونكتاد ، وكما طلب منها ذلك ، بتوفير الدعم والمساعدة الى البلدان النامية او مجموعات منها فيما يتعلق بالأنشطة التي تتصل بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتضطلع اللجنة ، في نطاق السلطة العامة للمجلس ، بدراسة المقترحات الأولية ، ثم في مرحلة لاحقة ، المقترحات النهائية بشأن المشاريع والبرامج التي تدخل في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، كما تضطلع ، مع كامل مراعاة الاحكام المبينة في الفقرات (ب) الى (هـ) ادناه ، بوضع الشروط المفصلة المتصلة بالأعمال المضطلع بها في الاونكتاد بشأن مثل هذه المشاريع والبرامج . وباب الاشتراك في اللجنة مفتوح امام جميع اعضاء الاونكتاد وأمام المشتركين غير المصوتين الذين تم قبولهم وفقا للفقرة ١١ ، الفرع الثاني ، من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ :

(ب) يحق لكل البلدان النامية ان تطرح ، بشكل مشترك او في مجموعات ، على لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مقترحات تتعلق بمشاريع و برامج للنظر فيها ، ويمكن لأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة فرعية من تلك البلدان ترغب في الاشتراك في وضع و/أو تنفيذ أي من مثل هذه المشاريع أو البرامج ان تفعل ذلك ، غير انه يمكن لأي مشترك ان يمتنع عن الدخول فـي مفاوضات مباشرة مع ذلك البلد او مع تلك المجموعة الفرعية من البلدان او عن تقديم امتيازات لأي منهما ، ويجب اعلام اللجنة باقتراحات تمديد المشاركة :

(ج) ويحق للدول الاعضاء والمشاركين غير المصوتين في اللجنة الذين لا يشتركوا بشكل مباشر في المشاريع والبرامج المحددة ان يشتركوا ، في الاجتماعات التي يأذن المجلس بعقدتها ، بشأن مثل هذه المشاريع والبرامج المحددة ، شريطة عدم التدخل في المداولات . وهذه الدول موافقة على عدم ممارسة هذا الحق فيما يتعلق بالمفاوضات المباشرة ، على ان يكون لها الحق في اجراء مشاورات مع الدول المعنية مباشرة ، عندما تقرر ان الامر يتعلق بمصالحها بشكل مباشر . وعلى اية حال ، فانه ليس هناك ما يعوق أي دولة نامية عن تقديم امتيازات غير متفاوض عليها ولا تشترط المعاملة بالمثل :

(د) يتم ، وفقا للفرع الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٢٣٥ / ٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، تعميم الوثائق التي تعدها امانة الاونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج تعميما عاما على البلدان المعنية وكذلك الشأن بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية المتعلقة بالمناقشات والمفاوضات المفصلة بشأن مثل هذه المشاريع والبرامج . ويقتصر توزيع الوثائق المتعلقة بالمفاوضات المباشرة على البلدان المشاركة في هذه المفاوضات :

(هـ) يقوم الامين العام للاونكتاد ، بناء على اقتراح من البلدان النامية فيما يتعلق بأحد مشاريع او برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والدعم والمساعدة اللذين لذلك ، باعداد تقرير كامل لتنظر فيه لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ويجب ان يشـير

هذا التقرير الى مجموع المتطلبات المالية للمشروع او البرنامج بالطريقة التي يعرض بها والى الخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصره ، مع مراعاة الموارد التي يمكن توفيرها من ميزانية الاونكتاد العادية ، والمساعدة التي يمكن ان تقدمها الاجهزة المختصة الاخرى في منظومة الامم المتحدة والتبرعات التي يمكن ان توفرها المصادرات الشائعية والمتعددة الاطراف . ويجب ان يوفر التقرير تقديرات للآثار المترتبة على المشروع او البرنامج فيما يتعلق بالاونكتاد من حيث ميزانيته واحتياجاته من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات . وتقوم اللجنة بتقديم توصياتها الى المجلس للبت فيها :

(و) تتخذ القرارات في الاونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفقا للنظام الداخلي للمجلس ولجانته الرئيسية . غير ان الاعضاء يعلنون عن اعتزامهم محاولة اتخاذ مثل هذه القرارات بتوافق الآراء .

بـ

وان يلاحظ برغبة البلدان النامية في المضي ، بالاستناد الى اعمال تحضيرية ملائمة ، نحو تنفيذ التدابير وخاصة في المجالات ذات الاولوية المبينة في قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ،

وان يضع في اعتباره الحاجة الى ضمان ان يكون من شأن النظام الشامل للأفضليات التجارية المقترح ان ييسر وان يعزز التجارة فيما بين البلدان النامية مع عدم اقامة حواجز أو خلق صعوبات لا موجب لها امام تجارة الاطراف الثالثة ، والى اتاحة فرصة مناسبة امام الاطراف المهتمة بالأمر للدخول في مشاورات تتعلق بأى صعوبة قد تنشأ من هذا النوع ،

يوافق كذلك على ما يأتي :

(أ) الدعوة الى عقد الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعد الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة بغية استعراض اعمال الاونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والى تقديم توصيات الى المجلس في دورته السابعة والعشرين فيما يتعلق بطبيعة ومدى وشروط الدعم الذي يتعين على الاونكتاد ان يقدمه الى المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، على اساس المقترح الذي تقدمه البلدان النامية المعنية والوثائق التي تعدها امانة الاونكتاد وفقا للفقرة (هـ) من الفرع الف اعلاه :

(ب) دعوة الامين العام للاونكتاد الى ان يقدم ، في حدود موارد الميزانية الحالية ، الدعم التقني اللازم ، وخدمات المؤتمرات والسكرتارية اللازمة لعقد اجتماع ، في مقر الاونكتاد في ربيع عام ١٩٨٣ ، يمكن البلدان النامية الراغبة في الاشتراك في المفاوضات المتعلقة باقامة نظام شامل للأفضليات التجارية ، من اعداد واستكمال مقترح بشأن الشروع في هذه المفاوضات ومن تحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم الذي يطلب من الاونكتاد ان يقدمه الى هذه المفاوضات .

جيم - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع اقتراحات مقدم من الكويت نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧
TD/B(XXV)CRP.7 - ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢

ان مجلس التجارة والتنمية ،

الف

ان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ومقرره ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ الذي اعتمد بمقتضاه صلاحيات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ المقررات التي اعتمدها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مكسيكو سيتي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (٩) وعلان وبرنامج عمل مانिला المؤرخين في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (١٠) ، وبرنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في شباط / فبراير ١٩٧٩ (١١) وكذلك برنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار / مايو ١٩٨١ (١٢) ،

وان يسلم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ومقوم اساسي من مقومات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان يسلم كذلك بأن من شأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يساهم مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وفي تنمية الاقتصاد العالمي ،

وان يضع في اعتباره الاهمية التي توليها البلدان النامية للتعاون الاقتصادي فيما بينها ،

وان يؤكد من جديد ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لا تنتقص من مسؤوليات جميع البلدان الاخرى في اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،

يوافق على الاجراءات والتفاهات التالية :

(أ) ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي لجنة الاونكتاد الرئيسية التي تتناول الاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمسؤولة عن دراسة ووضع التوصيات التي تستهدف الاضطلاع ، كلما طلب ذلك ، بتوفير الدعم والمساعدة الى البلدان النامية او مجموعات من هذه البلدان ، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) يحق لكل البلدان النامية ان تقدم ، بشكل مشترك او في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج للنظر فيها . ويمكن لأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة من مثل هذه البلدان ترغب في الاشتراك في أي مشروع و/أو برنامج من هذا النوع ان تفعل ذلك على اساس موافقة جميع البلدان المشتركة في المشروع و/أو البرنامج ؛

(ج) يحق للدول الاعضاء وللمشاركين غير المصوتين في لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذين لا يشتركون في المشاريع و/أو البرامج المحددة ان يشتركوا في الجلسات العامة المتصلة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج المحددة ، شريطة عدم التدخل في المسدولات ، ولا يشمل هذا الحق الاشتراك في المفاوضات ذاتها ؛

(د) يتم ، وفقا للفرع الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣٥ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، تعميم الوثائق العامة ووثائق المعلومات الاساسية التي تعدها امانة الاونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع و/أو البرامج تعميما عاما على البلدان المعنية وكذلك الشأن بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية عن المفاوضات بشأن مثل هذه المشاريع و/أو البرامج . ويقتصر توزيع الوثائق المتعلقة بالمفاوضات المباشرة على البلدان المشاركة في هذه المفاوضات ؛

(هـ) يقوم الامين العام للاونكتاد ، بناء على اقتراح مقدم من البلدان النامية الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشأن أحد مشاريع و/أو برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والدعم والمساعدة اللازمين لذلك ، باعداد تقرير لتنظر فيه اللجنة . ويجب ان يشير هذا التقرير الى المتطلبات المالية للمشروع و/أو البرنامج بالصيغة المعروض بها وإلى الخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصره ، مع مراعاة الموارد التي يمكن توفيرها من ميزانية الاونكتاد العادية ، والمساعدة التي يمكن ان تقدمها الاجهزة المختصة الاخرى في منظومة الامم المتحدة والتبرعات التي يمكن ان تقدمها المصادر الثنائية والمتعددة الاطراف . ويجب ان يوفر التقرير تقديرات للآثار المترتبة على المشروع او البرنامج فيما يتعلق بالاونكتاد من حيث ميزانيته واحتياجاته من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات .

بـ

وان يرحب باختتام المرحلة التحضيرية للنظام الشامل للأفضليات التجارية المنصوص عليه في قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، وان يلاحظ المقرر الذي اتخذته البلدان النامية على المستوى الوزاري في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ لتنفيذ النظام (١٣) ،

يوافق كذلك على ما يلي :

١ - دعوة الامين العام للاونكتاد الى ان يقدم ، في حدود موارد الميزانية الحالية ، ما يلزم من الدعم التقني ، وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لمعقد اجتماع في مقر الاونكتاد في نيمان /ابريل ١٩٨٣ يمكن البلدان النامية المشتركة في المفاوضات المتعلقة باقامة نظام شامل للافضليات التجارية من الاضطلاع ، في جملة امور ، بتحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم الذي يطلب من الاونكتاد تقديمه الى هذه المفاوضات ؛

٢ - الدعوة الى عقد الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعد الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة ، بغية استعراض اعمال الاونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتقديم توصيات الى المجلس في دورته السابعة والمشرين فيما يتعلق بطبيعة ومدى وشروط الدعم الذي يتعين على الاونكتاد ان يقدمه الى المفاوضات المتعلقة باقامة نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، على اساس المقترح الذي ستقدمه البلدان النامية المعنية والتقرير الذي اعدته امانة الاونكتاد .

دال - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من الكويت نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧
(TD/B/L.639/Rev.1 - ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢)

ان مجلس التجارة والتنمية ،

الف

ان يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ ومقرر المجلس ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ والذي اعتمد بمقتضاه صلاحيات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ المقررات التي اعتمدها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مكسيكو سيتي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (١٤) واعلان وبرنامج عمل مانيفلا المؤرخين في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (١٥) ، وبرنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في شباط /

فبراير ١٩٧٩ (١٦) وكذلك برنامج عمل كراكاس الذي اعتمدته المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار/مايو ١٩٨١ (١٧) ،

وان يسلم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ومقوم اساسي من مقومات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان يسلم كذلك بأن من شأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ان يساهم مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وفي تنمية الاقتصاد العالمي ،

وان يضع في اعتباره الاهمية التي توليها البلدان النامية للتعاون الاقتصادي فيما بينها ،

وان يؤكد من جديد ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لا تنتقص من مسؤوليات جميع البلدان الاخرى في اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،

١ - يؤكد من جديد ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي لجنة الاونكتاد الرئيسية التي تقوم ، وفقا لأحكام مقرر المجلس ١٤٢ (د - ١٦) و ١٦١ (د - ١٧) ، بالاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وعي مسؤولة عن دراسة واتخاذ القرارات التي تستهدف الاضطلاع ، كلما طلب اليها ذلك ، بتقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية أو مجموعات من هذه البلدان ، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - يوافق على ما يلي :

(أ) يحق لكل البلدان النامية ان تقدم ، معا او في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج لكي تنظر فيها اللجنة . ويمكن لأى من البلدان النامية أو لأى مجموعة من هذه البلدان لديه اولديها رغبة في الاشتراك في اى من هذه المشاريع و/أو البرامج القيام بذلك على اساس الاتفاق الذي يتم التوصل اليه عن طريق المشاورات بين البلد مقدم الطلب او مجموعة البلدان مقدمة الطلب ومجموعة الاطراف في المشروع و/أو البرنامج ؛

(ب) يجوز للدول الاعضاء والمشاركين غير المصوتين في لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذين ليسوا اطرافا في المشاريع و/أو البرامج المحددة ان يحضروا الجلسات العامة المتصلة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج المحددة ، على اساس عدم الاشتراك في المداولات . كما لا يجوز لهذه الدول وللمهؤلاء المشتركين الاشتراك في المفاوضات ذاتها . ويجوز للدول غير الاطراف في اى مشروع و/أو برنامج ان تطلب اجرا تبادلا رسميا للآراء مع مجموعة الاطراف في ذلك المشروع و/أو البرنامج او في اى جزء منه له صلة بها على ان يكون مفهوما ان تلك الآراء المتبادلة لا تشكل اجرا لاعادة النظر ؛

(ج) يتم ، وفقا للفرع الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣٥ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ توزيع الوثائق العامة ووثائق المعلومات الاساسية التي تعدها امانة الاونكتاد فيما

يتعلق بالمشاريع و/أو البرامج توزيعاً عمومياً على البلدان المعنية وكذلك الحال بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية عن هذه المشاريع و/أو البرامج . ويقتصر توزيع الوثائق المتعلقة بالمفاوضات المباشرة على البلدان المشاركة في هذه المفاوضات ،

(د) يقوم الأمين العام للاونكتاد ، بناءً على اقتراح تقدمه البلدان النامية أو مجموعات منها إلى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشأن أي مشروع و/أو برنامج يتعلق بالتنمية الاقتصادية فيما بين البلدان النامية والدعم والمساعدة اللازمين لذلك ، بأعداد تقرير بناءً على طلب اللجنة لكي تنظر فيه . ويجب أن يبين هذا التقرير المتطلبات المالية للمشاريع و/أو البرامج بالصيغة المعروضة به والخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصرها ، مع مراعاة الموارد التي قد تتاح من ميزانية الأونكتاد العادية ، واحتمال الحصول على المساعدة من الأجهزة المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وإمكانية الحصول على تبرعات من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف . ويجب أن يقدم التقرير تقديراً للآثار المترتبة على هذه المشاريع و/أو البرامج بالنسبة للاونكتاد فيما يتعلق بميزانيته واحتياجاته من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات . ولدى اعتماد المشروع والبرنامج تضع اللجنة ، آخذةً في الحسبان برنامج عمل الأونكتاد وإمكانات ميزانيته ، المبادئ التوجيهية العامة التي سيقدم في إطارها الدعم والمساعدة إلى المشروع و/أو البرنامج المعني .

بـ

وإن يرحب باختتام المرحلة التحضيرية من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المنصوص عليه في قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، وإن يلاحظ المقرر الذي اتخذته البلدان النامية على المستوى الوزاري في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ لبدء المفاوضات من أجل إقامة نظام شامل للأفضليات التجارية (١٨) ،

يوافق كذلك على ما يلي :

١ - دعوة الأمين العام للاونكتاد إلى أن يقدم ، في حدود موارد الميزانية الحالية ما يلزم من الدعم التقني ، وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد اجتماع في مقر الأونكتاد في نيسان / أبريل ١٩٨٣ يمكن البلدان النامية المشتركة في المفاوضات المتعلقة بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية من القيام ، في جملة أمور ، بتحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم المطلوب من الأونكتاد لتقديمه إليها ؛

٢ - الدعوة إلى عقد الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعد الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة ، بغية استعراض أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتقديم توصيات إلى المجلس في دورته السابعة والعشرين فيما يتعلق بطبيعة ومدى وشروط الدعم الذي سيقدمه الأونكتاد إلى المفاوضات المتعلقة بإقامة نظام شامل للأفضليات التجارية ، على أساس الاقتراح الذي ستقدمه البلدان النامية المعنية والتقارير الذي أعدته أمانة الأونكتاد .

هـ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

تعديلات لمشروع القرار TD/B/L.639/Rev.1 مقدمة من
النرويج نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة هـ*
(TD/B/L.649 - ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)

الفرع ألف ، الديباجة

الفقرة السادسة ، السطر ٢ : تحذف كلمة الأخرى .

الفرع ألف ، فقرات المنطوق

الفقرة ١ ، السطر ٣ : تدرج عبارة في جملة أمور بعد كلمة مسؤولة .
الفقرة ٢ (أ) يستعاض عنها بأحد البديلين التاليين .

البديل ١ (توافق في الآراء)

يحق لكل البلدان النامية أن تقدم ، معا أو في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج لكي تنظر فيها اللجنة . ويمكن لأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة فرعية من هذه البلدان لديه أولديها رغبة في الاشتراك في اعداد و/أو تنفيذ أى من هذه المشاريع والبرامج القيام بذلك ، ولكن يجوز لأي منها الامتناع عن الدخول في مفاوضات مباشرة مع ذلك البلد أو تلك المجموعة الفرعية من البلدان . وينبغي ابلاغ اللجنة بتمديدات الاشتراك المقترحة .

البديل ٢ (أقل من توافق في الآراء)

يحق لجميع البلدان النامية أن تقدم ، معا أو في مجموعات ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج تعرض على لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لكي تنظر فيها . ولأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة من هذه البلدان لديه أولديها رغبة في الاشتراك في أى من هذه المشاريع و/أو البرامج القيام بذلك ، علما بأن الاشتراك في المشروع و/أو البرنامج يقوم على أساس الاتفاق المتبادل الذي يتم التوصل اليه عن طريق المشاورات بين البلد مقدم الطلب أو مجموعة البلدان مقدمة الطلب ومجموعة الأطراف المشتركة . وللمشاركين الحق المطلق في الامتناع عن الدخول في مفاوضات مباشرة مع أى من البلدان النامية أو مجموعة من هذه البلدان لديه أولديها رغبة في الاشتراك في

أى مشروع و/أو برنامج ، أو في منح تنازلات لذلك البلد أو تلك المجموعة من البلدان . ويجوز للبلد مقدم الطلب أو لمجموعة البلدان مقدمة الطلب أو للأطراف المشتركة أن تبلغ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بنتائج هذه المشاورات التي يجب على أى حال اعلامها عندما يتطلب المشروع و/أو البرنامج قدرا اضافيا من الدعم والمساعدة . ومن المفهوم أنه يجوز اقامة عدة مشاريع و/أو برامج في نفس مجال العمل أو في مجال مشابه مع عدم استبعاد امكانية ربط هذه المشاريع و/أو البرامج من الناحية التشغيلية أو ادماجها في مرحلة لاحقة .

الفقرة ٢ (ب)

السطران ٣ و ٤ : يستعاض عن عبارة على أساس عدم الاشتراك في المداولات بعبارات بصفة مراقبين .

السطر ٣ : تحذف كلمة العامة .

السطر ٤ : يستعاض عن عبارة كما لا يجوز لهذه الدول ولهؤلاء المشتركين بعبارات ويوافق كل من هذه الدول ولهؤلاء المشتركين على .

السطر ٤ : تحذف كلمة يجوز ويستعاض عنها بكلمة يحق . وتضاف عبارة الأعضاء والمشاركين غير المصوتين بعد كلمة للدول .

السطر ٥ : يستعاض عن عبارة أن تطلب بعبارات أن يطلبوا .

الفقرة ٢ (ج)

السطر ٢ : تحذف عبارة العامة ووثائق المعلومات الاساسية .

السطر ٤ : تدرج عبارة المناقشات والمفاوضات بعد كلمة تقارير عن .

الفقرة ٢ (د)

السطر ٤ : تحذف عبارة بناء على طلب اللجنة .

السطر ١١ : يستعاض عن عبارة المبادئ التوجيهية العامة بعبارات المبادئ التوجيهية المحددة .

الفرع بـ ، الدياحة

السطر ١ : يستعاض عن كلمة يرحب بعبارات يلاحظ .

السطر ٢ : تضاف كلمة مجموعة من قبل عبارة البلدان النامية .

تضاف فقرة ثانية للديباجة :

وان يضمن في اعتباره ضرورة التأكد من أن الهدف من النظام الشامل المقترح للأفضليات التجارية هو تسهيل وتعزيز التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية لا إقامة حواجز أو خلق صعوبات لا ضرورة لها أمام تجارة أطراف ثالثة ،

الفرع باء ، فقرات المنطوق.

الفقرة ١

السطر ٢ : تضاف عبارة بشأن وضع نظام شامل للأفضليات التجارية بعد كلمة اجتماع .

السطران ٣ و ٤ : يستعاض عن عبارة المفاوضات المتعلقة بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية بعبارة وفقا للطرائق المشار اليها في الفرع ألف .

السطر ٤ : تحذف كلمة المطلوب ويستعاض عنها بعبارة الذي سيطلب .

السطر ٥ : تحذف كلمة اليها وتضاف عبارة لاعداد نظام شامل للأفضليات التجارية وتنفيذه والتفاوض عليه .

واو - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من الكويت نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧

(TD/B/L.639/Rev.2 - ٢٧ تشريين الاول / اكتوبر - ١٩٨٢)

اعتمد مشروع هذا القرار بالتصويت بندااء الأسماء في الجلسة ٦٠٢ للمجلس المعقودة في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ . وللاطلاع على نتيجة التصويت وعلى البيانات المدلى بها قبل وبعد اعتماد القرار ، انظر تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والعشرين (في الجزء الثاني أعلاه) الفقرات ٢٢ - ٩٤ . وللاطلاع على نص القرار أنظر المرفق الاول للتقرير (المرجع نفسه) ، القرار ٢٦٤ (ج - ٢٥) .

ثانيا - النصوص الأخرى

ألف - اقتراح مقدم من الصين (١٩)

خلال المشاورات التي أجراها الرئيس بشأن مشروع الاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ في الوثيقة TD/B(XXV)CRP.7 (أنظر الفرع الأول أعلاه) ، اقترح وفد الصين أن يستعاض في الفقرة الفرعية (ب) من فقرة المنطوق في الفرع ألف عن عبارة " موافقة جميع البلدان المشتركة في المشروع و/أو البرنامج " الواردة في السطرين الرابع والخامس بعبارة " الاتفاق الذي يتم التوصل إليه عن طريق المشاورات بين البلد مقدم الطلب أو مجموعة البلدان مقدمة الطلب والمجموعة القائمة " .

باء - اقتراح مقدم من المجموعة دال (٢٠)

قدمت المجموعة دال الملاحظات التالية بشأن القرار ٢٦٤ (د - ٢٥) الذي اتخذته المجلس (مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2) :

ملاحظات المجموعة دال بشأن القرار ٢٦٤ (د - ٢٥)
(مشروع القرار TD/B/L.639/Rev.2)

الفرع ألف

الفقرة السادسة من الديباجة ، السطر ٢ : تحذف كلمة " الأخرى " باعتبار أن مسؤولية إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة تقع على عاتق جميع البلدان .

تضاف فقرة جديدة إلى الديباجة وفقا لما تم الاتفاق عليه في المفاوضات من أنه ينبغي ألا ينظر إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أنه يخلق عقبات لا مبرر لها أمام التجارة والمصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة ، بل على العكس ، فمن شأنه خلق التبادلات التجارية من خلال تدعيم اقتصادات البلدان النامية وعن طريق رفع مستوى المعيشة بين سكانها . ويصبح نص هذه الفقرة الجديدة كما يلي : " وأن يضع في اعتباره ضرورة ألا يخلق هذا التعاون مصاعب لا مبرر لها أمام المصالح الاقتصادية لبلدان ثالثة " .

الفقرة ١ : تتجاوز هذه الفقرة صلاحيات اللجنة بالصيغة التي حددها مقرر المجلس ١٦١ (د - ١٧) . ومن ثم يستعاض في السطر ٢ عن كلمة " الأونكتاد " بكلمة " المجلس " وتحذف " ال " و " التي " من عبارة " الرئيسية التي " وتعاد صياغة العبارة بحيث تصبح " لجنة رئيسية من لجان المجلس " . ويصبح النص بذلك " . . . ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي لجنة رئيسية من لجان المجلس تتناول الأعمال المتعلقة . . . " .

الفقرة ٢ (أ) ، السطر ١ : تدرج بعد كلمة "مجموعات" عبارة "تتألف من بلدان تنتمي الى مناطق جغرافية مختلفة" نظرا لأن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينبغي أن تكون ذات نطاق شامل ، على غرار النظام الشامل للأفضليات التجارية على سبيل المثال ، في حين يمكن معالجة المشاريع أو البرامج الإقليمية أو دون الإقليمية بصورة أكثر ملاءمة عن طريق اللجان الإقليمية للأمم المتحدة .

الفقرة ٢ (ب) ، السطر ١ : ان عبارة "للمشاركين غير المصوتين" تدخل فكرة جديدة لم تحدد بدقة أو تستخدم في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) الذي تم بمقتضاه انشاء الأونكتاد بوصفه أحد أجهزة الجمعية العامة ، والنص على نظامه الداخلي العام . ومن ثم ، تحذف عبارة "وللمشاركين غير المصوتين" ويستعاض عنها بعبارة "ولغيرها من المشاركين الذين يتم قبولهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)" بعد كلمة "النامية" في السطر ٢ .

الفقرة ٢ (د) تستكمل بما يلي : ولدى اعتماد المشروع و/أو البرنامج ، تقوم اللجنة ، واضحة في اعتبارها برنامج عمل الأونكتاد وامكانيات ميزانيته ، بتحديد المبادئ التوجيهية التي سيجرى في إطارها توفير الدعم والمساعدة للمشروع و/أو البرنامج المعني . وينبغي ألا يؤدي تمويل مثل هذا المشروع و/أو البرنامج الى زيادة في ميزانية الأمم المتحدة عموما .

الفرع بـ

الدباجة : يستعاض عن النص بما يلي : " ان يلاحظ ما قرره مجموعة ال ٧٧ من الشروع ، عملا بقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، في المفاوضات المتعلقة بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية وفي تنفيذ هذا النظام الذي يستهدف تعزيز وتيسير التوسع الجوهري في التجارة فيما بين البلدان النامية " .

جيم - نص أعدّه رئيس المجلس لاحتمال
اعتماده بتوافق الآراء

ان النص الوارد أدناه هو نسخة معدلة (عقب اجتماع الفريق العامل للرئيس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢) للنص الذي نظر فيه خلال المشاورات التي أجراها الرئيس :
ان مجلس التجارة والتنمية ،

ألف

ان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، ومقرر المجلس ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ الذي اعتمد بمقتضاه صلاحيات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ المقررات التي اتخذها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
المعقود في مكسيكو سيتي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢١) واعلان وبرنامج عمل مانيتا المؤرخين في
٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ (٢٢) ، وبرنامج أروشا الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات
المعتمدين في شباط/فبراير ١٩٧٩ (٢٣) وكذلك برنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع
المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أيار/مايو ١٩٨١ (٢٤) ،

وان يسلم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر رئيسي في استراتيجية
الاعتماد الجماعي على الذات ومقوم أساسي من مقومات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم
المتحدة الانمائي الثالث ،

وان يسلم كذلك بأن من شأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يساهم
مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية وفي تنمية الاقتصاد العالمي ،

وان يضع في اعتباره الأهمية التي توليها البلدان النامية للتعاون الاقتصادي فيما بينها ،

وان يؤكد من جديد أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التعاون الاقتصادي
فيما بينها لا تنتقص من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى في اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،
وان يضع في اعتباره ضرورة ألا يخلق هذا التعاون مصاعب لا مبرر لها أمام المصالح الاقتصادية لبلدان
ثالثة ،

يوافق على الاجراءات والتفاهات التالية :

- (أ) ان لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بوصفها لجنة رئيسية
من لجان المجلس ، ووفقا لأحكام مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٢ (د - ١٦) و ١٦١ (د - ١٧) ،
هي جهاز الأونكتاد الرئيسي الذي يقوم بالأعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
النامية ، ويضطلع ، في مجال اختصاصات الأونكتاد ، وكلما طلب منه ذلك بدراسة وتوفير الدعم
والمساعدة للبلدان النامية أو لمجموعات من هذه البلدان ، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وباب الاشتراك في اللجنة مفتوح أمام جميع أعضاء الأونكتاد
وكذلك أمام المشتركين غير المصوتين وفقا للفقرة ١١ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥
(د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ؛

(ب) يحق لكل البلدان النامية أن تقدم ، بشكل مشترك أو في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج للنظر فيها . ويمكن لأى من البلدان النامية أو لأى مجموعة من مثل هذه البلدان ترغب في الاشتراك في أى مشروع و/أو برنامج من هذا النوع أن تفعل ذلك على أساس المساواة المطلقة . غير أنه من ناحية أخرى ، للأطراف في المشروع و/أو البرنامج الحق المطلق في الامتناع عن الدخول في مفاوضات مع أى من البلدان النامية أو أية مجموعة من هذه البلدان لديه أو لديها رغبة في الاشتراك في مشروع و/أو برنامج ، وعن منح امتيازات لذلك البلد أو تلك المجموعة . ويقوم الاشتراك في المشروع و/أو البرنامج على أساس الاتفاق المتبادل الذى يتم التوصل اليه عن طريق المشاورات بين البلد مقدم الطلب أو مجموعة البلدان مقدمة الطلب والبلدان الأطراف في المشروع و/أو البرنامج . ويجوز للبلد مقدم الطلب أو للمجموعة مقدمة الطلب أو للأطراف ابلاغ نتائج هذه المشاورات الى اللجنة التي يجب ، على أية حال ، اعلامها عندما ينطوى اشتراك أحد البلدان النامية أو مجموعة من هذه البلدان في مشروع و/أو برنامج على دعم ومساعدة اضافيتين للمشروع و/أو البرنامج المعني . ومن المفهوم أنه يجوز إقامة عدة مشاريع و/أو برامج في نفس مجال العمل أو في مجال مشابه مع عدم استبعاد امكانية ربط هذه المشاريع و/أو البرامج من الناحية التشغيلية أو ادماجها في مرحلة لاحقة * ؛

(ج) يحق للدول الأعضاء وللمشاركين غير المصوتين في لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذين لا يشتركون في مشاريع و/أو برامج محددة ، أن يشتركوا بصفة مراقبين في الجلسات المتصلة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج المحددة . ويوافقوا على عدم حضور المفاوضات ذاتها ، ومن المفهوم أن أية دولة عضو أو أى مشترك غير مصوت لا يشترك في المشروع و/أو البرنامج المعني ، يجوز له ، اذا ما رأى أن النتائج التي يتم التوصل اليها ذات أهمية اقتصادية خاصة له ، أن يجرى تبادل للآراء حول الموضوع مع أى طرف في المشروع و/أو البرنامج . وتملك الأطراف البت فيما اذا كانت الجلسة تتناول المفاوضات نفسها ، ويجوز لأية دولة عضو أو أى مشترك غير مصوت لا يشترك في المشروع و/أو البرنامج المعني ، اذا ما رأى أن القرار المتخذ ليس له ما يبرره ، أن يوجه نظره الى اللجنة الأمر ؛

(د) يتم ، وفقا للفرع الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، تعميم الوثائق التي تعدها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج ، غير تلك التي تخص المفاوضات نفسها ، تعميما عاما ، وكذلك الشأن بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية عن المفاوضات المتعلقة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج . وتملك الأطراف في المشروع و/أو البرنامج البت فيما اذا كانت أية وثيقة تخص المفاوضات نفسها . ويجوز لأية دولة أو أى مشترك غير مصوت لا يشترك في المشروع و/أو البرنامج المعني ، اذا ما رأى أن القرار المتخذ ليس له ما يبرره ، أن يوجه نظر لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الى الأمر ؛

* تصف هذه الجملة ما يطلق عليه " مخطط الحلقات الأوليمنية " .

(هـ) يقوم الأمين العام للأونكتاد ، بناءً على اقتراح تقدمه بلدان نامية أو مجموعة من هذه البلدان الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشأن أحد مشاريع و/أو برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبشأن الدعم والمساعدة اللازمين لمثل هذا المشروع أو البرنامج ، واستجابة لطلب اللجنة ، باعداد تقرير لتنظر فيه اللجنة . ويجب أن يشير هذا التقرير الى المتطلبات المالية للمشروع و/أو البرنامج بالصيغة المعروض بها والى الخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصره ، مع مراعاة الموارد التي يمكن توفيرها من ميزانية الأونكتاد العادية ، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها الأجهزة المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، والتبرعات التي يحتمل أن تقدمها المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف . ويجب أن يوفر التقرير تقديراً للاثار المترتبة على المشروع أو البرنامج فيما يتعلق بالأونكتاد من حيث ميزانيته واحتياجاته من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات . ولدى اعتماد المشروع و/أو البرنامج ، تحدد اللجنة واضحة في اعتباره برنامج عمل الأونكتاد وامكانيات ميزانيته ، الشروط التفصيلية التي سيوفر في إطارها الدعم والمساعدة للمشروع و/أو البرنامج المعني .

بـ

وان يلاحظ ما قرره مجموعة ال ٧٧ من الشروع ، عملاً بقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، فسي للمفاوضات المتعلقة بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وتنفيذ هذا النظام الذي يستهدف تعزيز وتيسير التوسع الجوهري في التجارة فيما بين هذه البلدان ،

ويوافق كذلك على ما يلي :

(أ) أن يرحب الأمين العام للأونكتاد أن يقدم ، في حدود موارد الميزانية الحالية ، ما يلزم من الدعم التقني ، وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد اجتماع في مقر الأونكتاد في نيسان / ابريل ١٩٨٣ يكون باب الاشتراك فيه ، وفقاً للطرائق المشار إليها في الفقرة جيم من الفرع ألف أعلاه ، مفتوحاً لجميع أعضاء الأونكتاد والمشاركين غير المصوتين ، ويمكن لمجموعة البلدان النامية المعنية (التي يجب أن تخطر الأمين العام للأونكتاد قبل نهاية ١٩٨٢ بقرارها المشار إليه أعلاه) من أن توضح طبيعة ونطاق ومدى الدعم الذي ستطلبه من الأونكتاد للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية خلال الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) الدعوة الى عقد الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عقب الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة ، بغية بحث أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وتحديد الشروط التفصيلية التي سيقوم الأونكتاد في إطارها بتوفير الدعم والمساعدة للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية على أساس الاقتراحات التي ستقدمها مجموعة البلدان النامية المعنية والتقرير الذي سيعده الأمين العام للأونكتاد .

دال - نص أسفرت عنه المشاورات فيما بين الوفود

أسفرت المشاورات الاضافية بين الوفود عن النص الوارد أدناه (والذي يحمل الرمز غير الرسمي UNCTAD/CA/2070) والذي جرى تعميمه بصورة غير رسمية في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ . وقد توقفت المشاورات الاضافية التي تجرى على أساس هذا النص حين تم تقديم مشبـــــــــــــــــروع القرار TD/B/L.634/Rev.2 .

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ألف

ان يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، ومقرر المجلس ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ الذي اعتمد بمقتضاه صلاحيات لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان يلاحظ المقررات التي اعتمدها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مكسيكو سيتي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ (٢٥) واعلان وبرنامج عمل مانिला المؤرخين في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ (٢٦) ، وبرنامج أورشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في شباط / فبراير ١٩٧٩ (٢٧) وكذلك برنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ايار / مايو ١٩٨١ (٢٨) ،

وان يسلم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات ومقوم أساسي من مقومات الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

وان يسلم كذلك بأن تحسين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سوف يشكل مساهمة هامة في تنمية البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ،

وان يضع في اعتباره الأهمية التي توليها البلدان النامية للتعاون الاقتصادي فيما بينها ،

وان يؤكّد أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يشكل بديلا للمسؤولية المشتركة بين جميع البلدان عن اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،
وان يأخذ في الاعتبار ترابط العلاقات التجارية بين البلدان النامية وتبادلها التجاري مع بلدان ثالثة ،

١ - يؤكد من جديد أن لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي لجنة رئيسية من لجان المجلس تقوم ، وفقا لأحكام مقرر المجلس ١٤٢ (د-١٦) و ١٦١ (د-١٧) ، بالأعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وهي مسؤولة أيضا عن دراسة واتخاذ القرارات التي تستهدف الاضطلاع ، كلما طلب اليها ذلك ، بتقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية أو مجموعات من هذه البلدان ، فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - يوافق على ما يلي :

(أ) يحق لكل البلدان النامية أن تقدم ، معا أو في مجموعات ، الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، اقتراحات تتعلق بمشاريع و/أو برامج لكي تنظر فيها اللجنة . ويمكن لأي من البلدان النامية أو لأي مجموعة من هذه البلدان لديه أو لديها رغبة في الاشتراك في أي من هذه المشاريع و/أو البرامج القيام بذلك [بعد اجراء] على أساس اتفاق . يتم التوصل اليه عن طريق اجراء [المشاورات بين البلد مقدم الطلب أو مجموعة البلدان مقدمة الطلب ومجموعة الاطراف في المشروع و/أو البرنامج ولكن لا يكون هناك الزام بالنسبة لأي طرف أو مجموعة من الاطراف المشتركة في المشروع و/أو البرنامج بالدخول في مفاوضات مع أي بلد أو مجموعة من البلدان ؛

(ب) يجوز للدول الأعضاء التي ليست أطرافا في المشاريع و/أو البرامج المحددة ويجوز أيضا للمشاركين المقبولين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، أن يحضروا الجلسات المتصلة بمثل هذه المشاريع و/أو البرامج المحددة [بصفة مراقبين] ، ولكنهم لن يحضروا المفاوضات ذاتها . وستجرى الدول التي ليست أطرافا في أي مشروع و/أو برنامج ، بناء على طلبها ، تبادلًا رسميًا للآراء مع مجموعة الأطراف في ذلك المشروع و/أو البرنامج أو في أي جزء منه له صلة بها على أن يكون مفهوما أن تلك الآراء المتبادلة لا تشكل اجراء لاعادة النظر ؛

(ج) يتم وفقا للفقرة ٢٩٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والعشرين (٢٩) وبالصفة التي أيدتها الفرع الثامن عشر من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٦ توزيع الوثائق التي تعدّها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع و/أو البرامج توزيعا عموميا ، وكذلك الحال بالنسبة للتقارير المرحلية والتقارير النهائية عن هذه المشاريع و/أو البرامج . ويقتصر توزيع الوثائق المتعلقة بالمفاوضات ذاتها على البلدان الأطراف في هذه المفاوضات ؛

(د) يقوم الأمين العام للأونكتاد ، بناء على اقتراح تقدمه البلدان النامية أو مجموعات منها الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بشأن أى مشروع و/أو برنامج يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبالدعم والمساعدة اللازمين لذلك ، باعداد تقرير لكي تنظر فيه اللجنة . ويجب أن يبين هذا التقرير المتطلبات المالية للمشاريع و/أو البرامج بالصيغة المعروضة به والخيارات المتعلقة بتمويل مختلف عناصرها ، مع مراعاة الموارد التي قد تتاح من ميزانية الأونكتاد العادية ، واحتمال الحصول على المساعدة من الأجهزة المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وامكانية الحصول على تبرعات من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف . ويجب أن يقدم التقرير تقديرا للآثار المترتبة على هذه المشاريع و/أو البرامج بالنسبة للأونكتاد فيما يتعلق بميزانيته واحتياجاته من الموظفين والجدول الزمني للاجتماعات . ولدى اعتماد المشروع و/أو البرنامج ، تحدد للجنة ، واضحة في اعتبارها برنامج عمل الأونكتاد وامكانيات ميزانيته ، المبادئ التوجيهية التي سيقدم في إطارها الدعم والمساعدة للمشروع و/أو البرنامج المعني .

باء

وان يرحب باختتام المرحلة التحضيرية من العمل المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المنصوص عليه في قرار المؤتمر ٢٧ (د - ٥) ،

وان يحيط علما بالمقرر الذي اتخذته مجموعة ال ٧٧ على المستوى الوزاري في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، لبدء المفاوضات من أجل اقامة نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بينها ، وبالدعوة الموجهة الى جميع البلدان النامية والواردة فيه ،

يوافق كذلك ، وفقا للفرع ألف أعلاه ، على ما يلي :

(أ) دعوة الأمين العام للأونكتاد الى أن يقدم ، في حدود موارد الميزانية الحالية ، ما يلزم من الدعم التقني ، وخدمات المؤتمرات والسكرتارية لعقد اجتماع في مقر الأونكتاد في نيس-ان / ابريل ١٩٨٣ ، يمكن البلدان النامية المشتركة في المفاوضات المتعلقة بوضع نظام شامل للأفضليات التجارية من القيام ، في جملة أمور ، بتحديد طبيعة ونطاق ومدى الدعم المطلوب من الأونكتاد تقديمه اليها .

(ب) الدعوة الى عقد الدورة الثالثة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعد الدورة السادسة للمؤتمر مباشرة ، بغية استعراض أعمال الأونكتاد المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتقديم توصيات الى المجلس في دورته السابعة والعشرين فيما يتعلق بطبيعة ومدى وشروط الدعم الذي سيقدمه الأونكتاد الى المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، على أساس الاقتراح الذي ستقدمه البلدان النامية المعنية والتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد .

الحواشي

- (١) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (٤) A/36/333 و Corr.1 .
- (٥) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (٦) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (٨) A/36/333 و Corr.1 .
- (٩) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (١٠) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (١١) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (١٢) A/36/333 و Corr.1 .
- (١٣) انظر A/37/544 .
- (١٤) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (١٥) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (١٦) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (١٧) A/36/333 و Corr.1 .
- (١٨) انظر A/37/544 .

- (١٩) انظر الجزء الثاني أعلاه ، الفقرتين ٩٢ و ٩٥ .
- (٢٠) المرجع نفسه ، الفقرتان ٥٣ و ٩٥ .
- (٢١) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (٢٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (٢٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (٢٤) A/36/333 و Corr.1 .
- (٢٥) انظر TD/B/628 (عمت على أعضاء الجمعية العامة بوصفها A/C.2/31/7) .
- (٢٦) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10) ، المرفق الخامس .
- (٢٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .
- (٢٨) A/36/333 و Corr.1 .
- (٢٩) الوثائق العامة للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/36/38) .